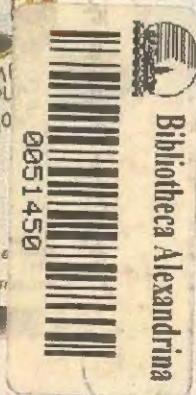


تنمية أم تبعية

اقتصادية وثقافية ؟

د. جلال أمين



تنمية ..

أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟

خرافات شائعة
عن التخلف والتنمية
وعن الرخاء والرفاهية

د. جلال أمين



المركز العربي للدراسات والبحوث

١٩٩٥

المحتويات

صفحة

٥	مقدمة
---	-----------------

الفصل الأول - خرافات شائعة عن التخلف والتنمية :

١١	تنمية ٠٠ أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ . . .
٤٦	تنمية من أجل الرخاء ٠٠ أم فقر من أجل التنمية ؟
٥٢	مفتاح الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين . .
٦٠	مازق التنمية العربية في الثمانينات . . .
٧٤	من يعتمد اقتصاديا على من ؟
٨٣	من صور الغزو الثقافي
٩١	التبعية الفكرية في دراسائنا الاقتصادية . .
١٠٦	هوان اللغة العربية في كتاباتنا الاقتصادية . .

الفصل الثاني - خرافات شائعة عن الرخاء والرفاهية :

١١٧	سر الساحر الأمريكي
١٢٨	مجتمع المسدسات
١٣٣	خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة . .
١٤٤	خرافة المستهلك الرشيد
١٥٢	طلب الراحة وطلب التمتع
١٦٢	ضحية المجتمع الحديث : العامل أم المستهلك ؟

مقدمة

من المؤسف حقا ان نرى الانصراف الذى حدث فى التيار الأساسى للفكر الإصلاحى فى مصر والعالم العربى • فمئذ رفاة الطهاوى ، أى منذ قرن ونصف من الزمان ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانت القضية الأساسية التى يدور حولها الجدل بين دعاة الإصلاح هو الموقف من الحضارة الغربية • وإذا كان هناك خط أساسى يمكن تمييزه فى مجرى حياتنا الثقافية فقد كان هو هذا السؤال : ما هو سبب ضعفنا وتخاذلنا أمام حضارة الغرب ؟ وما هو هذا الذى يملكه الغرب ولا نملكه ؟ وما الذى يمكن ان نأخذه من الغرب دون التضحية بشخصيتنا وتراثنا ؟

على أنه فى وقت ما فى سنوات ما بعد الحرب بدا للأسف وكان هذا السؤال لم يعد أهم ما يشغل بالنا ، وبدا وكأننا حسمنا القضية وتم الاختيار وتحول الحوار فى الخمسينات وما بعدها الى حوار حول الاختيار بين بدائل تنتمى كلها الى معسكر واحد : اشتراكية ام رأسمالية ؟ وتحولت القضية للأسف الى قضية اقتصادية ، وصورت المشكلة على أنها « التخلف الاقتصادى » والهدف على أنه « التنمية » • وفى غمار عملية « التنمية » هذه ، وتحت شعار رفع مستوى المعيشة ، تعرضت مصر لموجة جديدة أعلى من كل ما تعرضت

له من قبل ، من تغريب الثقافة والحياة الاجتماعية • فباسم التقدم أو باسم تغريب الثقافة الى جماهير الشعب زاد تغريب الموسيقى المصرية ، والشعر المصرى ، وانحط التعبير فى الصحف ووسائل الاعلام ، واستشرى التساهل فى الالتزام بقواعد اللغة ، ثم ساعد التهاون فى حماية الصناعة الوطنية أمام تيار السلع المستوردة والتهاون أمام البائع والمستثمر و « الخبير » الاجنبى ، على مزيد من تغريب الحياة الاجتماعية •

منذ اوائل الخمسينات اذن ومشكلة مصر تصور على انها فى الاساس مشكلة اقتصادية ، وارتبط هذا التصوير بخطوات حديثة نحو تغريب مصر ، اتخذت فى بعض الاحيان تحت شعارات مناقضة تماما لحركة التغريب ، وصادفت درجة غريبة حقا من النجاح •

والارتباط بين التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر من ناحية ، وموجة التغريب التى تعرضت لها مصر من ناحية اخرى ، ليس امر الصعب تفسيره • فالاقتصادى مفتون بطبعه بكمية السلع والخدمات، وبما يسميه بالكفاءة وارتفاع الانتاجية • ومعيار النجاح والفشل عنده هو مدى قدرة المجتمع على الانتاج • واكثر بلاد العالم نجاحا فى زيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات هى البلاد الغربية الصناعية ، ومن ثم فالاقتصادى هو من اكثر الناس رغبة فى ان تكرر بلادنا تجربة هذه البلاد • ولهذا لايكف عن ترديد شعار « سد الفجوة » بيننا وبين الغرب •

على انه لن يطول بنا الوقت فى الواقع حتى ندرك اننا منذ هجرنا تصوير مشكلة مصر على انها مشكلة حضارية ، ليست التنمية الا فرعا ثانويا لها ، قد ضلنا الطريق • وان مشكلتنا الاساسية ليست هى انخفاض متوسط الدخل بل هى اننا امة مقهورة ومغلوبة على امرها ، تريد استعادة سيطرتها على مصيرها وتحقيقها لذاتها ، واقتدارها مرة اخرى على تقديم مساهمة خاصة بها لايمكن ان تقدمها امة سواها •

والاقتصادى له بالطبع رد جازم على هذا ، وهو : كيف يمكن
لأمة أن تحقق ذاتها ، وأن تقدم مساهمة خاصة بها أن لم توفر
لأفرادها أولا وقبل كل شيء ، الحد الأدنى من السلع والخدمات ؟
والرد على ذلك أن للتنمية عدة صور لا صورة واحدة ، يؤدى بعضها
الى جعلنا نسخة ممسوخة من غيرنا • وهذه هي التنمية التى
لا ترتبط بأى هدف حضارى ، وتعتبر زيادة السلع منتهى مطلبنا •
ولا يمكن أن نتجنب هذه النتيجة مالم يوضع النمو الاقتصادى
فى موضعه الصحيح ، أى كوسيلة نحو هدف آخر اعظم •

على ان الدعوة الى التنمية التى تطرح امامنا يوميا لا تكفى
بتجاهل القضية الحضارية بل انها لا تتورع عن اعتبار أعلى مقومات
ثقافتنا من « عوائق التنمية » • فهى لاكتفى بتحويل الوسيلة الى
هدف ، بل تضحى بالهدف الاسمى فى سبيل مضاعفة السلع
والخدمات • فالإيمان بالله فى نظر اقتصادى التنمية المحدثين ،
قدريه تضعف الحافز على التغيير واحراز التقدم ، والولاء للعائلة
والارتباط العاطفى والمادى بها يضعف حافز الفرد لاحراز النجاح
المادى لنفسه ، والكرم اسراف ، والقناعة مدعاة للركود ، والوفرة
على التعاطف مع الغير او على الاستمتاع بالفراغ مضیعة لوقت
ثمین كان يمكن ان ينفق على انتاج المزيد من السلع • الخ •

ان الاقتصادى الحديث على استعداد اذن للتضحية عن طيب
خاطر بشخصية الأمة فى سبيل معدل أعلى للنمو ، ولا تكاد تكون
هناك قيمة واحدة من القيم الاجتماعية او الدينية السائدة فى البلاد
الفيرة لا يعتبرها من « معوقات النمو » • والنمو عنده ، وان كان
نموا اقتصاديا ، فانه ينقسم الى مراحل ، كل مرحلة منها لا تنسم فقط
بسمات اقتصادية بل بمختلف السمات الاجتماعية والعقائدية • وعن
ثم قليست مستويات الدخل وحدها هى التى يربتها الاقتصادى
واحدة فوق الأخرى ، بل والقيم الاجتماعية أيضا يمكن ترتيبها ، فى
نظره ، بعضها فوق البعض •

على أن أبلغ رد على التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر هى
أن التصوير المعاكس ، الذى تدعو اليه ، يتيح فرصة اكبر لحصل
مشكلتنا الاقتصادية نفسها من أى موقف يتخذ الاقتصاديون
« الكنوقراطيون » .

ان المقالات التى يضمها هذا الكتاب كتبت كلها من هذه الوجهة
من النظر ، اذ تحاول كل منها ، من زاوية أو أخرى ، اعادة النظر فى
تحديد المشكلة الأساسية التى تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة
أو النامية ، وتحاول اعادة الجانب الاقتصادى منها الى حجمه الطبيعى
والنظر اليه كجزء من مشكلة اكبر وخطر ، ومن ثم تثير الشك فى
بعض المقولات التى يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل
الكثيرون منا الى قبولها وكأنها من المسلمات ، وترفض تحديد هدف
البلاد الفقيرة بأنه « اللحاق ، أو سد القجوة » بينها وبين البلاد
الصناعية المسماة بالمتقدمة . كما تحاول اثارة الشك فى الفكرة
الشائعة عن هذه البلاد بأنها « بلاد الرخاء والرفاهية » .

والجزء الأكبر من المقالات التى يضمها الكتاب قد سبق نشره
عبر سبع سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) فنشر معظمها فى مجلة
« العربى » الكويتية حينما كان يرأس تحريرها الاستاذ أحمد بهاء
الدين ، الذى اشعر بدين كبير نحوه لما قدمه لى من تشجيع على
الكتابة والنشر لجمهور أوسع ، ولست الوحيد الذى يدين له بهذا
الدين . كما نشر بعضها فى مجلة « الاهرام الاقتصادى » الاسبوعية
ومجلة « مصر المعاصرة » التى تصدر عن الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى . على أنى وجدت أن خطا واحدا يجمع بين
هذه المقالات جميعا مما يسمح بنشرها فى مجلد واحد .

القاهرة - ابريل ١٩٨٣

جلال أمين

الفصل الأول

خرافات شائعة
عن النخلف والتنمية

تتمية ٠٠ أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟

١ - مقدمة :

منذ نحو مائة عام كتب واحد من دعاة الإصلاح أنه كما أن من غير الجائز أن يكون حكمنا على شخص ما مبنيا على رأى هذا الشخص فى نفسه فإنه لا يجوز أن يكون أساس حكمنا على عصر من العصور ما يسمى به هذا العصر نفسه . وقد عرف الناس عصورا أسمت نفسها عصور الحرية أو الاشتراكية أو غير ذلك من الأسماء ، ثم جاء حكم الأجيال التالية مخالفا تماما لذلك . فعصر الحرية الذى دشنته الثورة الفرنسية مثلا ، تبين فيما بعد أنه عصر إطلاق الحرية للبورجوازية . وبعد أكثر من نصف قرن ساد فيه الظن بأننا دخلنا عصر الاشتراكية بدأنا نرجح أن ما سمي بيناء الاشتراكية لم يكن أكثر من بناء مجتمع صناعي . وأخشى أن تكون نظرتنا الى العصر الذى تعيش فيه على أنه عصر التنمية وعصر كفاح البلاد المسماة بالتخلفة (١) من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ، تنطوى على نفس الخطأ ، وإن مضمون الدعوة الى اقامة

(١) سوف استمر فى استخدام مصطلحات البلاد المتخلفة والمتقدمة والتنمية والأقل نموا على مضمض حتى أبين الأساس الذى يتعين بناء عليه رفض أمثال هذه المصطلحات .

نظم اقتصادى دولى جديد ، كما تعبر عنه وثائق الأمم المتحدة
سماهم فى تكريس هذا الخطأ وتدعيمه .

ان من المهم جدا فى اعتقادى أن نحاول تجاوز التحليل الجزئى
لجوانب المختلفة لهذه الدعوة ، من دعوة الى اصلاح نظام النقد
الدولى ، الى وقف تدهور معدل التبادل ، الى المطالبة بمزيد من
المعونات الاقتصادية ، الى الدعوة الى سيطرة هذه البلاد على
مواردها الطبيعية . الخ . وأن نحاول التساؤل عما تعنيه هذه
الدعوات كلها بالفعل لمستقبل العالم الثالث . هل تعنى حقا الارتفاع
بمستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وتحقيق
مستوى أعلى من الرفاهية لهم ؟ أم أن هذه الدعوات كلها لاتخرج
فى نهاية الأمر عن أن تكون محاولة جديدة أكثر فعالية
لاندماج دول العالم الثالث اندماجا كاملا فى اطار النظام الاقتصادى
السائد وربطها بعجلة النمو للبلاد المتقدمة صناعيا واخضاعها
لنمط جديد من انماط تقسيم العمل الدولى دون أن يكون فى هذا كله
مصلحة واضحة للجزء الأكبر من سكان العالم الثالث ؟ .

ان هذا بالضبط هو ما سأحاول أن أبينه فى هذا الفصل ،
متناولا أربعة من المبادئ التى يقوم عليها اعلان الأمم المتحدة
الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ ، متضمنا الدعوة الى اقامة نظام
اقتصادى دولى جديد . هذه المبادئ الأربعة هى :

أولا : الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين
مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة .

ثانيا : الدعوة الى تقديم مزيد من المعونات الى الدول
النامية .

ثالثا : تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على
هذه الدول مع اخضاعها للمراقبة والتوجيه .

رابعاً : الدعوة الى تدعيم التعاون الاقتصادى ، بكافة صوره ،
بين البلاد المتقدمة والمتخلفة .

وسوف احاول ان ابين بالنسبة لكل من هذه المبادئ الاربعة
ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد المقترح ، ليس جديدا بالدرجة
الكافية . بل هو نبين قديم وضع فى اوان جديدة . وان الرضا به
يتضمن نوعا من الاستسلام للمقادير من جانب دول العالم الثالث ،
وان الاصرى ما يمكن ان ينتج عن تطبيقه هو اخضاع هذه الدول لمزيد
من التغريب Westernization ولمزيد من الغزو الاقتصادى والثقافى .

٢ - الدعوة الى القضاء على « الفجوة » بين مستويات المعيشة :

فلنتناول اولا دعوة النظام الاقتصادى الجديد الى القضاء
على ما يسمى « بالفجوة » بين مستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة
والمتخلفة ، تلك الفجوة التى يبدو أنها أصبحت جزءا أصيلا من
الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها
يقض مضجع البلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر فى البلاد المتقدمة
على السواء ، دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الإطلاق . أقول
انه لا مبرر على الإطلاق للقلق لوجود هذه الفجوة ، وان من الخطأ
تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه محاولة القضاء عليها ، لأسباب
اربعة على الأقل :

السبب الاول : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء
على الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فيها وفى البلاد المتقدمة
يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة
يقطعان طريقا واحدا بغية الوصول الى نفس الهدف ، وان ما بينهما
من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا
انقضاء وقت كاف . ان الذين يرفعون شعار القضاء على الفجوة
يفترضون فى الواقع ان للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى
سلكته الدول الصناعية ، ولا يدور بخلدهم قط أن الدول الفقيرة

يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وأن تسلك للوصول إليها طرقا مختلفة .

والسبب الثاني : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بانسه القضاء على الفجوة في مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ، يتسبب الى شعوب البلاد الفقيرة امالا واهدافا هي أبعد مما تكسبون عن الواقع . أن هدف اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة قد يكون هو حقا هدف اقلية صغيرة من سكان المدن في دول العالم الثالث ، تلك الاقلية التي يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بالثقافة الغربية بأن تطمح الى اللحاق بمستوى المعيشة الغريسي وتقليد نفس النمط من الحياة . أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد فإن طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقي للشرب ، وغذاء ومسكن أفضل قليلا مما يتوفر لهم بالفعل . انهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وأن سمعوا بها فانهم على الأرجح لا يرون في وجودها ما يعنيههم كثيرا أو قليلا .

والسبب الثالث : هو أن النجاح في إيهام دول العالم الثالث بأن هدفها يجب أن يكون هو اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة من شأنه أن يصرف انتباه راسمي السياسة في تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية في رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الاطلاق في تضيق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعي . أن أبسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التي من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان خلا دون أن تنعكس على الاطلاق في صورة ارتفاع في متوسط الدخل . وقل مثل ذلك على ما يمكن أن تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير في مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحفيقا للرفاهية الاجتماعية ، دون أن ينعكس هذا بالضرورة في ارتفاع الناتج القومي أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدي

الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية . فلنقارن هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصولته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدى بالمدارس مع استمرار مضمعون التعليم على ما هو عليه من قلة ملائحته لحاجات المجتمع الفعلية ، ومع تضاربه الصارخ مع القيم الاجتماعية السائدة . ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم ععدد المبانى ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل الفجوة المشتومة الى التضاؤل ، دون ان ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية .

وأخيرا : فان ارتباط الدول الفقيرة بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول الصناعية يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما انه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه .

لبيان ذلك دعنا نجري عملية حسابية بسيطة نفترض بها ان دول العالم الثالث سوف تستمر فى النمو طبقا لنفس معدلات النمو التى حققتها فى السبع سنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٥ ، وأن دولة كالولايات المتحدة سوف تستمر فى النمو بمعدل يرتفع بمقتضاه متوسط الدخل فيها ٣٪ سنويا . اذا افترضنا ذلك نجد ان دولة كالهند أو دولة عربية كثونس تحتاج كل منهما الى أكثر من قرنين للوصول الى مستوى المعيشة الأمريكى ، وان دولة كأوغندا أو مالىزيا أو بيرو تحتاج الى أكثر من أربعة قرون للوصول الى نفس المستوى ، بينما تحتاج دولة كالباكستان الى أكثر من سبعة عشر قرنا أو بالضبط الى ١٧٦٠ عاما .

على ان الأمر لا يقتصر على هذا ، ففى كل عام يظهر فيه ان الدول الصناعية قد نجحت فى النمو بمعدل أسرع من العام السابق ،

أو أن الدول المتخلفة قد فشلت لسبب أو آخر في الاحتفاظ بنفس معدل النمو ، فإنه يصبح من الضروري أن نعيد الحساب بحيث تصبح الفجوة أكثر اتساعا وتصبح الفترة اللازمة لعبورها أكثر طولا .

أن من الممكن ألا نرى في هذا أكثر من نقطة سقيمة : أن تحديد الدول الفقيرة لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف في الاعتماد . على أن بعض التامل كفيلا بأن يدلنا على أن رفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة قد لا ينطوي على كل هذه الدرجة من الحماسة . فعلى الرغم من أن هذا الشعار قد يكون عديم الأثر وخاليا من أي معنى بالنسبة لرفع مستوى الرفاهية لغالبية سكان العالم الثالث ، فإن رفع هذا الشعار يؤدي دورا لا يمكن الاستهانة به في ضم تلك البلاد التي لم يتم تغريبها بعد إلى قلب الحضارة الغربية ونمط الحياة في العالم الصناعي . فكما أن تنمية روح التنافس بين المستهلكين في داخل المجتمعات الصناعية تلعب دورا فعالا في جلب مزيد من الضحايا لقيم المجتمع الاستهلاكي ، فإن رفع شعار اللحاق بالدول الصناعية من شأنه أيضا أن يغذي الشعور بالحرمان لدى دول العالم الثالث على نحو يسهل انقيادها لنمط الحياة الغربي . أن الذي لا يقتل أثر خطواتك ويرفض أن يستمر في السير ، قد تفقد تبعيته لك إلى الأبد ، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول اقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف أكثر جدارة من أن يحاول اللحاق بك .

٣ - الدعوة إلى مزيد من المعونات الأجنبية :

نتناول أيضا وثيقة الأمم المتحدة الداعية إلى إقامة نظام اقتصادي جديد ، الدعوة إلى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة ، عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » ، وبغير شروط سياسية أو عسكرية .

فالوثيقة تتكلم اذن عن ضرورة تحرير المعونات الأجنبية من القيود السياسية والعسكرية ، ولكنها لا تتكلم عن القيود الاقتصادية ، الأمر الذى قد يفسر بأن واضعى الوثيقة لا يرون فى القيود الاقتصادية نفس الخطر ، ونفس التهديد لحرية الدولة المتلقية للمعونة ، الذى يرونه فى الشروط العسكرية أو السياسية . هذا الاغفال للشروط الاقتصادية من الصعب تبريره بالنظر الى ان الجزء الأكبر مما تلقتة دول العالم الثالث من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدول المانحة للمعونة ، وإن الجزء المقيد بهذا الشرط كان يعمل الى الزيادة بصورة حطردة .

لفى تقدير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بلغت نسبة المعونات المقيدة بهذا القيد ٧٥٪ من مجموع المعونات الثنائية التى قدمتها دول المنظمة فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ بزيادة ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٤ . وبلغت نسبة ما أنفق من المعونات البريطانية على سلع بريطانية ٦٦٪ ، وما أنفق من المعونات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID على سلع أمريكية ما لا يقل عن ٩٢٪ بينما بلغت النسبة المقابلة فى حالة اليابان والمانيا الغربية ٨٠٪ .

على اننا لا نريد فى الواقع ان ننسقط لوثيقة الأمم المتحدة اغفالا هنا أو خطا هناك ، فليس الخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية هو فى تقييدها بالشروط ، الاقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية ، ولا هو فى أنها اتسمت بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظا منها هى من أقل الدول حاجة اليها . وانما يكمن اعتراضنا الأساسى فى ان الأمم المتحدة لا زالت تتصور ان مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود .

ان اصحاب نظرية التنمية المستقلة ، يرون على العكس ان الاقراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على

الدول المتلقية للمعونة نمطا معيناً من أنماط النمو ليس هو انسب
الأنماط لها .

ذلك ان الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور
أن تبذل ، جهدا يذكر في جعل السلع التي تحصل عليها الدول المتخلفة
عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، ومن
ثم فان هذه السلع تتميز في أغلب الاحيان بكثافة عنصر رأس المال
وقلة ما تحتاجه من أيد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها
باعتادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد
الأولية والوسيلة المتوفرة محليا . فالاقراط في الاعتماد على
المعونات الأجنبية لايساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ،
ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولايسمح بخلق
طلب واسع على السلع الوطنية .

قد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة
الاطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر في اختيار
نوع السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث أنه يحررها من قيد
اتفاق ماتحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها . وقد
يكون هذا هو بعض ماقصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما اشارت
الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » . على ان
هذا القدر الأكبر من الحرية الذي تتيحه المعونات متعددة الاطراف
هو في الحقيقة كسب شكلي أكثر منه كسبا فعليا . فقد يكون للدولة
المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق في اتفاق ما تحصل عليه في
شراء معدات أمريكية أو معدات ألمانية مثلا ولكن لنا ان نتساءل عما
إذا كان هذا يشكل أى تحرير حقيقي للدولة المتخلفة في عالم تزداد
فيه يوما بعد يوم سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسيات بحيث
يكاد يستوى لدى هذه الشركات أن تواجه الطلب على منتجاتها عن
طريق فروعها في الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها في ألمانيا .
كما يستوى لدى الدولة المتخلفة ان تحصل على فنون انتاج ألمانية

غير ملائمة أو على فنون انتاج امريكية غير ملائمة أيضا • كما أنه ليس هناك فارق كبير بين أن يتم تغيير الذواق المستهلكين في اتجاه تفضيل السلع المستوردة عن طريق تدريبهم على استهلاك المنتجات البريطانية أو اليابانية •

بل أن من الممكن أن نلمس في بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا اكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها في اختيار استراتيجيتها في التنمية باكثر مما تهددها المعونات الثنائية • ويكفي أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية » Letter of Intent الذي يشترط صندوق النقد الدولي الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها • ففي الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولي أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، الأمر الذي يزيد من تورط الدولة النامية في فروع من الانتاج لا تتماشى مع أولوياتها وتفضيلاتها كما يورطها في استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون اكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة •

وقل مثل ذلك على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية • فحقيقة الأمر أن الخبير الأجنبي ، سواء كان مهندسا استشاريا ، أو خبيرا في التخطيط أو في صياغة مشروعات التنمية أو في أعداد دراسات الجدوى ، لا يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس في حوزته • فأيا كانت درجة صدق نيته في خدمة الدولة التي يذهب لمساعدتها فإن المعرفة الوحيدة التي يتقنها هي معرفته بفنون الانتاج الغربية ، وليس هناك طائل من أن نطلب منه أن يقدم لنا من الشورة غير ما يعطيه عليه هذا النوع من المعرفة • أما

الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المدهل ان نلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجرد ان يمارسوا اعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندي او العربي بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذي لم يعش قط في هذا النوع من البلاد . والذي يزيد الطين بلة ان هذه المنظمات في توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه ان يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذي يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادي مصري مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب ان تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتي اقتصادي هندي ليخبر وزير الاقتصاد المصري بما يجب ان تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية وما يجب ان يتضمنه « خطاب اعلان النية » .

على ان من اسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدي اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة للتلبية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما ادى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال العشرين عاما الماضية من انخفاض مستمر في معدل الادخار . اذ يبدو ان الحكومة المصرية قد تصورت ان اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة الدخرات ، ومن ثم تصورت انه اذا حدث وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا ان تلجأ مرة أخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية . وكان موارد الادخار المحلية هي كمورد الماء الذي يمكن فتحه واغلاقه حسب الحاجة . ولكن الذي حدث هو انه عندما هوجئت الحكومة المصرية في منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل السابق ، وان العبء الذي حملته القروض الأجنبية ليزان

المنفوعات لا يمكن الاستمرار في تجاهله ، إذا بها تفاجأ أيضا بان سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تعود النظر الى قضية التنمية وكان مفتاحها هو في سياسة الدولة الخارجية ، وإذا بقضية التنمية بدلا من أن تطرح كقضية شعبية يشتعل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، إذا بها تتحول الى واحدة من الموضوعات السرية للدولة التي لا يعرف خباياها الا مكتب رئيس الجمهورية . وهكذا لم تجد مصر امامها الا أن تخفض معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذي سمح له بالتدهور .

خلاصة القول ان الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدي بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وانه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية ونتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت في الدخل كما انه ، بما يؤدي اليه من تراخي جهود الدولة في استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية في المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية .

وهكذا نرى بالنسبة للمعونات الأجنبية نفس ما رايناه بالنسبة لرفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة . وهي ان الوظيفة الحقيقية التي يؤديها كل منهما ليست هي تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن اندماج دول العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي العالمي السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد في تقسيم العمل الدولي الذي تمليه متطلبات النمو في البلاد الصناعية نفسها .

اننا اذا رفضنا هذا التشخيص للوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية يصبح من المستحيل علينا ان نفهم لماذا تصجم الدول الصناعية ، بكل ما يتوفر لديها من ثروات مادية وعلمية ، عن تقديم أنواع أخرى من المساعدات كان يمكن ان تساهم مساهمة اكبر فى رفع مستوى المعيشة فى بلاد العالم الثالث بينما تشكل عبئا اقل على دافعى الضرائب فى الدول الصناعية نفسها . لماذا لم تقدم تلك الدول مثلا مساعدة تذكر لدول العالم الثالث من أجل تخفيض معدل المواليد ، او لتشجيع التكامل الاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث نفسه ، او لتخفيف حدة التوتر والعداء بين الدول المتخلفة المتجاورة ، وتخفيض عبء الانفاق الحبرى على اقتصادياتها بدلا من بيع السلاح للدولة وعدوتها ، او لماذا لم تبذل تلك الدول أى جهد لمنع تسرب العقول من دول العالم الثالث ، بل وحتى من أجل التخفيف من قبضة حكومات ثبت عجزها عن معالجة مشكلة التخلف والتنمية ؟

ان دعاة التنمية المستقلة لا يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون ان هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور ان علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسندادة خشبية اكثر كفاءة . فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، او الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى امر ميئوس منه تماما ، او اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد اداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة . فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون ان ترسم الدولة المثلقة للمعونات استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من ان ينظر الى هذه المعونات على انها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة . وهم

يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها للتنمية على أساس تصور استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة في أقرب وقت ممكن من الاستغناء عن هذه المعونات استغناء تاما .

٤ - الشركات الدولية واستراتيجية التنمية :

على انه من الصعب أن نجد مثالا لقلب الأمور رأسا على عقب وتصوير ما لا يزيد عن كونه تكريسا للتبعية الاقتصادية والثقافية على أنه تنمية ، أوضح من دعوة البلاد الفقيرة الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة التي تقوم بها الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات .

لقد أصبح من نافلة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وإن انتاجها يزيد سعدن يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي لكل من هاتين الدولتين ، وإن من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالي ، ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره وأن تقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي . فإذا استمر نموها على هذا النحو فإنه سيأتي اليوم الذي تصبح فيه التجارة الدولية هي التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها ، وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم إذن أن نحاول معرفة ما هي تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التي تحقق مصلحة هذه الشركات ، ومن ثم نحاول هذه الشركات فرضها على حكومات هذه الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض

مطلوبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وإن تقرر على ضوء هذا ما إذا كان من الممكن حقاً أن نضع موضع التطبيق ما تدمر اليه وثيقة الأمم المتحدة من إخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه .

دعنا نقرر ابتداءً أن اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه أن يحقق مصلحة الشركات الدولية . فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة إشباع الحاجات الأساسية للمغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هي في أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ، ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساساً على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة ، وهذه بالضبط هي الجوانب التي تتمتع فيها للشركات الدولية بميزة نسبية .

كذلك لا تجسد هذه الشركات مصلحة واضحة لها في استراتيجية للتنمية تقوم على سياسة استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، إذ أن هذه هي فروع الانتاج التي تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بإنتاجها في داخل الدول الصناعية ، بالنظر إلى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول .

وإنما تجد الشركات الدولية المتجهة إلى ميدان التصنيع في البلاد المتخلفة أكبر مصلحة لها في إقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيداً والتي ، وإن كانت تحتاج إلى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فإنها تتميز أيضاً بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية ، تكفي لأن تجعل القيام بإنتاجها في داخل البلاد المتخلفة أكبر عائداً من إقامتها في البلاد الصناعية .

ولكن هذا النوع من السلع ، وهذه هي النقطة التي أريد تأكيدها ، يأتي الجزء الأكبر من الطلب عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهي فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة . فإذا تبين للشركة الدولية أن الدولة المضيفة هي أصغر من أن تسمح سوقها بالاقادة من مزايا الانتاج الكبير ، وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ، تصدير جزء من منتجاتها لدول أخرى . لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعاً محلية للانتاج . وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجيتها للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات ، وفتح أبواب الاستيراد واطلاق حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها ، وتحويل أرباحها ورأس مالها .

وأول ملاحظة نريد أن نوردها على اثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث هي أن هذا التحول في نمط تقسيم العمل الدولي ، من نمط تخصص بمقتضاه هذه الدول في انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات الدولية ، هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدي الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح هذه الدول . نلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة ليس أساسها في الواقع صفات طبيعية أو كيميائية في السلع الزراعية أو المواد الأولية وإنما أساسه أمران :

الأول هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تقوم بانتاجها الدول الصناعية .

والأمر الثانى هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية .

فإذا صح ذلك فإن تحول البلاد المتخلفة الى إنتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تتخصص الدول الصناعية فى إنتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الإنتاج من الدول الصناعية سيكلل استمرار التدهور فى أسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لأسعار وارداتها .

والملاحظة الثانية هى أنه وإن كان دخول الشركات الدولية الى الدولة المتخلفة يصحبه فى البداية تحسن فى ميزان مدفوعاتها فإنه لا يمكن القطع بأن هذا الأثر الموجب سوف يستمر فى المدى الطويل . فبعد انقضاء السنوات الأولى التى تتدفق فيها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدولة المضيفة تميل مبالغ الأرباح والفوائد التى تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تاتى به الى الدولة من رأس مال . أما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات الدولية فإنه يجب التمسك عليها من ناحيتين . فاولا ، يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة فى أسعار ما تستورده هذه الشركات من مستلزمات الإنتاج من فروعها فى الخارج رغبة منها فى تجنب الضرائب العالية التى قد تفرضها بعض الدول المضيفة دون أخرى . وثانيا يجب أن نطرح مما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما يبدته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التى ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط

الشركات الدولية أو على الأقل لولا رغبتها في اجتذاب هذه الشركات .

كذلك فإن من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ، وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف في أصولها . أن من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق التصرف فيما يستحيل عليها تعويضه . ولا يدخل في هذا الباب فقط الحصول على العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضي والمباني والمواد الأولية القابلة للنضوب ، بل يدخل فيه أيضا بيع أصول غير مادية قد لا يكون من اللائق ذكرها .

إن هذه التحفظات على مساهمة الشركات الدولية في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية يمكن أن يضاف إليها تحفظات مماثلة على مساهمة هذه الشركات في رفع معدل النمو في الدولة المضيفة . فجزء مما يبدو وكأنه إضافة إلى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس في الحقيقة إلا إحلالا لأصول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها في جذب المدخرات الوطنية أو في اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين .

أما الحديث الشائع عما تقدمه الشركات الدولية من خدمة في نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى الدول المضيفة ، وفي تنمية الكفاءات الوطنية في الإدارة والتنظيم ، فإننا نحفظ عليه أيضا بأن هذه المعرفة الفنية التي تنقلها الشركات الدولية لا تتجاوز قط طريقة استخدام وسائل الانتاج الحديثة وتطبيقها ، ولا تصل أبدا إلى تنمية قدرة الدولة المضيفة على ابتداء وسائل انتاج جديدة .

قد تفتح الشركات الدولية أبوابها حقا لاستخدام وتدريب الفنيين والمهنيين الوطنيين ولكنها لا تدرهم قط على جوهر فن الإدارة وهو اتخاذ القرارات العليا الذى تحتفظ به الشركات الدولية لنفسها حيث تصدر هذه القرارات من مركز ادارتها الرئيسى .

على انه ايا كانت أهمية هذه التحفظات فان الأرجح ان اثر الشركات الدولية على معدل النمو فى الدولة المضيئة سوف يكون فى معظم الأحوال ايجابيا ، ولا يمكن فى اعتقادنا أن تؤسس رفضنا لنشاط هذه الشركات فى الدول المتخلفة على أساس القول بأنها لن تساهم فى زيادة الناتج القومى ، بل يكمن اعتراضنا الأساسى على نشاط هذه الشركات فيما يؤدى اليه من زيادة حدة التفاوت فى الدخول وتنمية الازدواجية والافتصام الاقتصادى والثقافى فى الدول المستقبلية لها ، وان الزيادة التى تحققها فى الناتج لا تؤدى بالضرورة الى زيادة الرفاهية الاجتماعية .

لقد رأينا أن هذه الشركات لن تمارس نشاطها فى الغالبية العظمى من الأحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتع فيها بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية . فهى إذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية .

وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بالنتاجه فى الدول المتقدمة ، فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيئة . ذلك

أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدّها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها . وهى تحرص من ناحية أخرى ، على أن يقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما أنها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيئة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة . كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة ، بحيث نجد أنها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ أو ٨٪ سنوياً قد لا يصاحب ذلك نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٢.٥٪ . فإذا كان معدل الزيادة فى السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان . وليس هذا فرضاً نظرياً بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وبورتوريكو وكينيا . . الخ .

فإذا نحن استثنينا تلك القلة المحظوظة من العمال والمهنيين والمهنيين الذين تهو لهم هذه الشركات فرصاً للعمل ، فإن الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر لهم الا بقدر ما لهم من قدرة على استهلاك منتجاتها . على أن الفئة المستهلكة لثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان . أن هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضئالة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات الدولية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للمطلب ، إذ أن من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما لا يقل عن ٢٠٪ أو ٤٠٪ من مجموع

الدخل القومي ، وفى البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفى هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام .

وعلى أى حال فإن جزءا أساسيا من استراتيجيات الشركات الدولية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة فى دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها . أن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لا بد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت فى الدخل فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعاني من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

وأود هنا على الأخص أن أؤكد على جانب يتعلق بأثر الشركات الدولية على توزيع الدخل ربما لم يحظ بما يستحقه من اهتمام . فقد جرت عادة الاقتصاديين وهم بصدد مناقشة العلاقة بين توزيع الدخل من ناحية والنتائج القومية من ناحية أخرى على الاهتمام بما لنمط توزيع الدخل من أثر موجب أو سالب على معدل النمو فى الناتج القومى وعلى طبيعة السلع التى يقوم المجتمع بإنتاجها . أن العلاقة العكسية هى فى اعتقادنا الأجدر بالاهتمام فى ظل الظروف السائدة فى البلاد المتخلفة اليوم ، بل وعلى الأخص ونحن بصدد بحث أثر الشركات الدولية على اقتصادياتها . وأقصد بهذه العلاقة العكسية أثر طبيعة المنتجات التى تقوم هذه الشركات بإنتاجها على نمط توزيع الدخل . واعتقد أنه من المستحيل أن نفهم لماذا يستمر التفاوت فى توزيع الدخل فى البلاد المتخلفة بل ويزداد حدة على الرغم من كل ما يقال من ضرورة القضاء عليه ، إلا إذا فهمنا كيف تستخدم الشركات الدولية نفوذها الاقتصادى والسياسى والثقافى للعمل على استمرار هذا التفاوت .

ان المثال المحبب لدى الاقتصاديين حينما يتكلمون عن العلاقة بين زيادة الناتج وتوزيع الدخل هو مثال الكعكة حيث يدعوننا الى التركيز على زيادة حجمها ، تاركين أمر توزيعها لوقت لاحق ، ويفترضون افتراضا خاطئا أننا متى نجعلنا فى زيادة حجم الكعكة فقد ضمنا أن يزداد حجم جميع الأنصبة . والملاحظة التى أريد أنؤكدها هنا هى أن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج ، وأن توزيع الكعكة مرتبط ارتباطا لا ينقسم بنوع الكعكة التى قمنا بطهيها ابتداء .

ولنأخذ مثلا بسيطا على ذلك ، وليكن قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة . ان هذا القرار المتعلق بالانتاج يتضمن فى نفس الوقت قرارا بالتوزيع ، اذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطأ أقدامهم أرض العاصمة قط . نفس الملاحظة تطبق على أى قرار يتعلق بتقديم خدمات كالطب أو الاسكان أو الخدمات الترفيهية التى تشترط بطبيعتها أن يقيم المستهلكون على قرب من مكان تقديمها . فاذا اتخذت قرارات بإقامة هذه الخدمات فى العاصمة فقد استبعدت أيضا من استهلاكها الجزء الأكبر من السكان .

أضف الى ذلك نوعا آخر من السلع التى تتطلب لاستهلاكها توفر سلع أخرى مكملة لها ، أو مستوى معين من التعليم أو سيادة نوع معين من القيم لدى المستهلكين . فالسلع الكهربائية مثلا هى منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذى لم يصل الى مساكنهم بعد التيار الكهربائى ، كما أن الأفلام الامريكية لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوى بين المتعلمين والأميين .

كذلك فان قيام دولة متخلفة بتدريب أخصائى فى الأمراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن أو اقتصادى متخصص فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة أو مهندس متخصص فى أجهزة تكيف

الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده بل تتضمن في نفس الوقت تحيزاً في التوزيع ضد غالبية السكان الذين لا حاجة بهم الى هذه الخدمات .

على ان اهم نوع من انواع التحيز في التوزيع المتضمن في العملية الانتاجية نفسها ينشأ من انتاج سلع يتطلب استهلاكها حداً اعلى من التخلل لا يتوفر للجزء الاعظم من السكان . فالدولة التي تتكلم عن ضرورة اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح في نفس الوقت للشركات الدولية باقامة مصنع للسيارات الخاصة ، وباقامة فنادق للسياح وانتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن ان يؤخذ حديثها عن اعادة التوزيع مأخذ الجد . اذ انه متى تم انتاج مثل هذه السلع بالفعل فان تعطى توزيع الدخل لابد ان يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخل الكافية لاستهلاكها . فاذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، فعين على المهتمين باستمرار الانتاج اما ان يخفضوا اسعارها بالدرجة اللازمة ، او ان يعملوا على اعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد .

ان البعض قد يسلم بان الشركات الدولية قد ينتج عن نشاطها بالفعل زيادة حدة التفاوت في حجم توزيع الدخل ومع هذا يرى ان هذا ليس الا ثمنا زهيداً علينا ان نقبل دفعه راضين ، في مقابل ما تؤدي اليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومي . على اننا قد نرى العكس ، وقد نرى ان الاختبار الحقيقي لصلامة التنمية ليس هو مدى نجاحنا في رفع مستوى الدخل بل في تحقيق التكامل بين اجزاء المجتمع وثقافته واقاليمه المختلفة . اننا قد نرفض مثلاً ، وبحق في رأيي ، ان نساير اقتصاديين التنمية الحديثة في اعتبار الحدود الجغرافية او السياسية للدولة هي الحدود المميزة للمجتمع الذي ترسم من اجله استراتيجيات التنمية ، ونصر على ان يكون محور اهتمامنا مجتمعات حقيقية لا وهمية . فاذا سلمنا بنقطة البداية هذه لم يعد بوسعنا ان نتجاهل انه في

داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع ، وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال . ومن ثم يحق لنا أن نرفض أن نستمر في انتهاج إستراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادي الدولي قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي للدولة الواحدة . بل أننا قد نذهب إلى الحد الذي نشعر فيه لا بالرضا بل بالجزع لدى رؤية نسبة صغيرة من سكان الدولة المتخلفة تزيد من استمتاعها بثمرات الحضارة الغربية ، بل ولدى رؤية هذه النسبة تزداد حجما وثقلا ، إذ قد لا نرى في نمو هذه الفئة مزيدا من التنمية بل مجرد مزيد من الاستسلام لحضارة غريبة تمثل الشركات الدولية في الوقت الحاضر أقوى عملائها .

فلنقرأ الآن ، على ضوء هذه الملاحظات ، ما تقوله وثيقة الأمم المتحدة الداعية لنظام اقتصادي جديد ، عن الشركات الدولية . فهذه الوثيقة لا تدعو بالطبع إلى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها في البلاد الفقيرة بل تقول أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات » . انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التي يمارس فيها هذا النشاط ، .

ولنا أن نتساءل إلى أي حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة إلى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات الدولية ، في ضوء ما ذكرناه ، وفي ضوء ما نعرفه عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها إلى الحد الذي يسمح لها بالتغلغل في اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياساتها وثقافتها ، وعن ضعف الحكومات المستقبلية لها ، بل وعن التنافس بين هذه الحكومات لاجتذاب هذه الشركات إلى أراضيها . أن هذه الشركات قد أثبتت قدرتها على أن تتجنب إلى حد كبير آثار

السياسات النقدية أو الضريبية التي قد تفكر الدولة المضيفة في فرضها عليها . فهي تستطيع أن تتجنب آثار السياسة النقدية بالالتجاء الى مصادرها المالية الخاصة منوآء بالسحب من أرباحها المتراكمة أو من موارد الشركة الأم ، وتستطيع أن تقلل من عبء الضرائب المفروضة عليها عن طريق تلاعبها بأسعار منتجاتها وأسعار مستلزمات الإنتاج حيث تمكنها من ذلك علاقاتها بفروع الشركة في الخارج .

أما الدعوة الى احترام الشركات الدولية « للسيادة الكاملة » للدول المضيفة فهو يدخل على أحسن تقدير في باب التمنيات الطيبة ، إذ لا يعقل أن نتصور أن تحترم هذه الشركات الخطة القومية للدولة المضيفة إذا تعارضت هذه الخطة مع ما تضعه هذه الشركات من مخططات تشمل العالم بأسره ، كما لا يتصور أن يكون بمقدور الدولة المتخلفة إجبارها على ذلك في الوقت التي تملك هذه الشركات من القوة ما يسمح لها ليس فقط بالضغط على هذه الحكومات لتغيير موقفها بل بالإطاحة بهذه الحكومات نفسها .

على أن أهم اعتراض يجب أن يوجه الى هذا الموقف التوفيقى لوثيقة الأمم المتحدة من الشركات الدولية هو أن الخطر الأساسي من دور هذه الشركات في البلاد المتخلفة لا يكمن في الواقع في طريقة ممارسة هذه الشركات لنشاطها في هذه البلاد وإنما يكمن في طبيعة هذا النشاط نفسه . لقد رأينا مثلاً أن أهم أثر سلبي للشركات الدولية على نمط توزيع الدخل لا يكمن في الطريقة التي تتبعها في الإنتاج بقدر ما يكمن في طبيعة هذا الإنتاج نفسه . ومن العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نوع السلع التي تقوم هذه الشركات بإنتاجها ، وإنما ينحصر الاختيار متاح للدولة المتخلفة في أمرين لا ثالث لهما : أما أن تقبل أن تفتح بابها على مضراعيه أمام الشركات

الدولية ، أو أن تغلقه بإحكام • فإذا شك أحد في هذا الحكم فليحاول أن يشير إلى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت في تجنب أحد هذين الحلين •

٥ - الرفاهية الاجتماعية وتغريب العالم الثالث :

يمكن أن أوجز ما حاولت أن أقوله حتى الآن في نقطتين أساسيتين :

الأولى : هي أن تبني الدولة المتخلفة لهدف اللحاق بمستويات المعيشة السائدة في الدول المتقدمة صناعيا ، واعتمادها المفرط على المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول ، وفتح أبوابها أمام نشاط الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها ، يحكم على هذه الدولة باستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية للدول الصناعية ، ويزيد من حدة التفاوت في الدخول داخل الدول المتخلفة •

والنقطة الثانية : هي أن الوظيفة التاريخية الحقيقية لهذه الصور الثلاث من حوز التفاعل بين العالم الثالث والعالم الغربي ، بشقيه المسميين بالراسمالي والاشتراكي ، ليست هي تحقيق التنمية الاقتصادية في بلاد العالم الثالث بل ربط هذه البلاد بفلك النظام الاقتصادي الغربي ونمط الثقافة الغربية •

والذي أريد أن أضيفه الآن هو أن من الشكوك فيه إلى حد كبير أن دخول بلاد العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي والثقافي الغربي سوف يؤدي إلى تقدم يذكر في مستوى الرفاهية لهذه البلاد ، أو حتى في مستوى الرفاهية لذلك الجزء من السكان الأكثر دخلا والأكثر اتصالا بحضارة الغرب •

ذلك أنه كلما زادت القدرة الانتاجية للدول المتقدمة صناعيا كلما اتجهت هذه الدول أكثر فأكثر إلى انتاج سلع تلبية الأثر

فى رفع مستوى الرفاهية • فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وسده تتلوها سيارة خاصة أكثر فأكثر سرعة وأكبر فأكبر حجما • وآلة الحلاقة البسيطة تتلوها آلة الحلاقة الكهربائية ، والصحيفة الصباحية تتلوها صحيفة أخرى عند الظهر وأخرى مسائية ، والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، ومشروب القهوة يجب أيضا أن يصبح مشروبا آتيا ، وأعياد الميلاد تصبح قليلة البهجة ما لم تنفق مبالغ طائلة على بطاقات المعايدة الملونة وعلى تبادل الهدايا كبيرة الحجم وقليلة الجدرى • ان كل هذه السلع قد يبدو الاندام على انتاجها فى الدولة المتقدمة صناعيا وكأنه مجرد تبديد للموارد فيما لا طائل نفعه ، أما القيام بانتاجها أو استهلاكها فى دولة لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الأساسية فهو أمر قد يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج للشخصى لكل منا •

هناك نوع آخر من السلع الذى قد يؤدى وظيفة حقيقية فى الدولة المتقدمة صناعيا ولكنه لا يحقق أية وظيفة على الإطلاق فى الدولة المتخلفة • فمئذ نحو مائة عام اضطر الخديو المصرى تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن أسواق لتصريف معدات السكك الحديدية الى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن الاقتصاد المصرى فى حاجة اليه • واليوم تقدم الدول المتخلفة على اقتناء آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ، بل ودون أن تكون لديها حاجة الى مستوى رفيع من الدقة فى المعلومات • وهكذا أيضا تضرر الدول المتخلفة متأثرة بنصائح الخبراء الأجانب على أن تنفق مبالغ طائلة على اعداد دراسات جدوى لا جدوى لها فى الوقت الذى لا يحتاج الأمر الى أكثر من حبر سليم لادراك أن المشروع محل الدراسة أما لا غنى عنه ، أو لا طائل على الإطلاق من ورائه ، أو تتعاقد الدولة المتخلفة تحت

ضغط بائعى الأسلحة على تزويد جيشها بأحدث الأسلحة استعدادا
لحرب لا يمكن أن تقوم .

ان جزءا كبيرا من المنتجات الجديدة التى تخرج من مصانع
الغرب اليوم لا تقوم فى الواقع بأشباع حاجات انسانية جديدة بل
ليست أكثر من وسائل جديدة لأشباع حاجات قديمة ، ومن الشكوك
فيه أن كفاءتها فى اشباع هذه الحاجات هى أكبر مما حلت محله
من سلع الا اذا صدقنا الاقتصادى الغربى الذى يسوى بين وجود
طلب على السلعة ووجود اشباع حقيقى . كذلك فان كثيرا مما
يقدمه الغرب الى بلاد العالم الثالث على انه اضافة الى ما تحويه
سلتهم من سلع وخدمات ليس فى الواقع أكثر من إحلال سلة من
السلع والخدمات محل سلة أخرى . فوسائل الرياضة الغربية
الحديثة مثلا ، التى كثيرا ما تتطلب أدوات باهظة الثمن ، ليست
الا بديلا للنشاط الطبيعى الذى يقوم به أغلب الناس فى مجتمع
فقير دون أن يتحملوا فى سبيله أية نفقة ، وبرنامج التليفزيون ليست
الا بديلا عن الاتصال الانسانى المباشر بين أفراد العائلة ، أو بين
الأصدقاء ، والتيار الذى لا ينقطع من المعلومات التى لا جدوى
منها تعويض عن فراغ روحى ، والكوكا كولا بديل سيئ عن
الماء ، والطب النفسى بديل سيئ عن الصلات الاجتماعية
الوثيقة . الخ .

كذلك فان كثيرا من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع
بها الا فى ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط
السامى فى المجتمع الغربى الذى قام بإبتداع هذه السلع . فما لم
تسد فى المجتمع الذى يتلقى هذه السلع نفس القيم الغربية من
سيادة النزعة الفردية أو الاباحية أو روح التنافس على الاستهلاك
فان هذا المجتمع قد لا يجد فى سلع الغرب أى مصدر للرفاهية .
فما لم يقبل المجتمع مثلا أن يستقل الابن أو البنت لدى بلوغها سنا
معينة بسكن خاص ، وما لم يقبل أن تتفكك العائلة على النحو

المساند في الغرب لما ظهرت الحاجة الى تزويد الشباب بمساكن مستقلة والى الاف من السلع الأخرى التي ليس لها من وظيفة الا التخفيف من شعور الفرد بالوحدة . وما لم يقبل المجتمع كقيمة من القيم ضرورة قلبية أية نزعة او رغبة قد تخطر ببال احد افراده ، وما لم يقبل المجتمع أن يعتبر الأكبر والأكثر مرادفا للافضل لما ظهرت الحاجة الى هذا التنوع الهائل في مختلف السلع التي تنتج استجابة لهذه النزعات . كذلك فانه في مجتمع لا يعلق نفس الدرجة من الأهمية على التغيير المستمر بل على العكس يمثل في نظره عنصر الاستقرار والاستمرار مرتبة عالية في سلم القيم ، لا يصبح التغيير المستمر في أنماط السلع الاستهلاكية ولا تصبح وسائل المواصلات المفردة في السرعة مصدرا من مصادر الرفاهية .

ان نفس القول ينطبق أيضا على مجتمع تختلف فيه قيمة عن قيم المجتمع الغربي فيما يتعلق بما يعتبر أساس ما يتمتع به الفرد من احترام وتبجيل من المحيطين به ، وما يعتبر مصدرا للتأمين ضد الشيفوخة أو المرض ، أو ما يعتبره افضل السبل لتربية الأطفال ، أو فيما يعلقه من أهمية على اشباع الحاجات الحاضرة بالنسبة للحاجات المستقبلية أو على التقليل من الجهد العضلي بالنسبة لتخفيف التوتر النفسى الناتج عن الحضارة الآلية . الخ .

لمتى مختلف المجتمعان في أى وجه من هذه الوجوه فان السلع والخدمات التي تولد مزيدا من الرفاهية لأحدهما قد لا تولد أى قدر من الرفاهية للمجتمع الآخر .

خلاصة القول ان القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التي يتقدمها مجتمع معين تفترض أن يغير المجتمع قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم وعادات المجتمع الذى ابتدعها ، كما أن اخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل أن تتغير قيمه وتقاليده هو إكراه طريق لإجباره على التغلغل عن ثقافته وقيمته الخاصة .

ان من الطريف حقا ان نلاحظ التناقض الذى يقع فيه الاقتصادى الغربى الحديث ، اذ نجده من ناحية ، وهو يناقش موضوع الرفاهية يرفض القطع بان تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد ان يؤدى الى زيادة الرفاهية ، على اسس انه من المستحيل ان نقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ، فكلاهما فى نظره عالم مستقل بذاته من القيم واليول والرغبات . بينما نجده وهو يتناول موضوع التنمية يفترض وكان من قبيل المسلمات ان ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد ان يؤدى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلا ان دخول هذه السلع من شأنه تمزيق النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ويحل محل القيم السائدة فيها قيما وتقاليد غريبة تماما عليها .

ان هذا الغزو الغربى لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ ان رفع شعار تنمية هذه البلاد ، واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن ان يقدم من امثلة على الاستعمال المفسد للغة وعلى تسمية الأشياء بغير اسمائها . ولكن ان نذهب الى حد وصف تلك المجتمعات الراضة أو المقارمة لهذا الغزو أو التى لا ترضخ له بالسرعة الواجبة بوصف الدول المتخلفة ، فهذا من قبيل عدم الاكتفاء بايقاع الأذى بل وازدانة الإهانة اليه .

ان التصور الغربى للتنمية فيه من الضلال وخيب الأمل ما فى التصور الغربى لفكرة الكفاءة efficiency . فتصور التنمية على انها مجرد الزيادة فى الناتج يتضمن تجاهلا لحقيقة أساسية وهى ان الزيادة فى الناتج لابد ان تصاحبها تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بحيث يستحيل القطع بقاء على ما يحدث للناتج القومى وحده بأن النتيجة لابد ان تكون دائما نتيجة مرغوبا فيها . فاذا كان هذا صحيحا ايا كان المجتمع الذى تحدث فيه

زيادة الناتج فهو صحيح على الأخص اذ كانت هذه الزيادة
ووسائلها تأتي الى المجتمع من مجتمع غريب عنه .

اذن فتقديم النصيح الى بلد فقير بأن يمضى قدما بزيادة انتاجه
على النمط الغربي بصرف النظر عما ينتج عن ذلك من آثار على
حياته الاجتماعية والثقافية له من الخطر ما لتقديم علاج الى مريض
وان كان يشفيه من المرض الذى يراد علاجه فانه يترك فى الجسم
امراضا اخرى . ان من الممكن ان نصف العلاج فى الحالىين
« بالكفاءة » طالما التزمنا بتعريف ضيق للكفاءة مؤداه النجاح
فى تحقيق الغرض الخاص الذى يوجه اليه العلاج دون اعتبار
لأى آثار اخرى قد تنتج عنه . بنفس المنطق اذن توصف الطائرة
بانها اكثر كفاءة طالما انها تسير بسرعة اكبر ، ويوصف نظام
المصنع بأنه أصبح اكثر كفاءة اذا أصبح قادرا على انتاج المزيد
بنفقة اقل ، بصرف النظر عن الآثار النفسية والاجتماعية التى قد
تصاحب هذا « التقدم » فى الحالىين .

ان الخطأ المتضمن فى النظر الى التنمية وكأنها مرادفة للزيادة
فى الانتاج قد بدأ وقوعه فيما يبدو مع اختراع تلك الفكرة الغربية
المسماة « بالرفاهية الاقتصادية » هذه الفكرة التى تحولت تدريجيا
على يد الاقتصاديين حتى أصبحت تستخدم بديلا للرفاهية الانسانية
بوجه عام . ان فكرة « الرفاهية الاقتصادية » هذه قد لا يعادلها
فى درجة القبح والتضليل الا عبارة مثل « الصحة البروتينية »
التي كان من حسن الحظ أنها لم تخطر بعد ببال أحد من علماء
التغذية . فكما تفترض عبارة « الصحة البروتينية » ان صحة
الانسان قابلة للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من عامل
واحد من عواملها ، وهو كمية ما يستهلكه الانسان من بروتينات ،
كذلك « الرفاهية الاقتصادية » فانها تفترض ان رفاهية الانسان
قابلة ايضا للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من أحد
مسيباتها وهو مقدار ما يستهلكه الانسان من سلع وخدمات .

ان اصطلاحا ، كالتنمية ، من حيث انه يتضمن الاشارة الى هدف يستحق السعى من أجله ، فانه يجب انن ان يعرف على نحو من شأنه أن يدل على تقدم لا شك فيه في رهاية المجتمع ككل ، وليس على مجرد الزيادة في السلع والخدمات ولا على ارتفاع في مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هذا المجتمع . فإذا كان الذى يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة في الانتاج المادى تستأثر بها الصفوة ، وخلق شعور بالسخط لدى بقية فئات المجتمع ، بل وتغذية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى أفراد هذه الصفوة نفسها ، واغراق المجتمع في كميات من السلع التى لا حاجة به اليها ، ودفع المجتمع الى التخلي عن قيمه الخاصة وتقاليده ، وانفاد أفراده أدنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات ، وإذا كان هذا هو الذى يحدث بالفعل فى بلاد العالم فانه يجب قطعاً ان يطلق عليه اسم آخر غير التنمية .

بل وحتى تسمية هذا الذى يجرى فى العالم الثالث باسم التحديث modernization يجب أيضاً أن نرفضه ، فهو يتضمن تنازلاً من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالمية وعمومية لا تستحقهما ، فليس تكرار التجربة الغربية فى النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره ، والاعتراف بذلك ليس أقل من إعلان بالافلاس التام .

ان الذى يحدث فى نول العالم الثالث ، برغم كل ما تقوله وثائق الأمم المتحدة ، ليس تنمية ولا تحديثاً ، وإنما هو لا أكثر ولا أقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة ، هذه المواجهة التى تدفع الحضارات الأضعف بسببها ثمناً فادحاً . ان من غير المستغرب أن نرى الكتاب الذين ينتمون الى الحضارة الغالبة ، يطلقون على هذه المواجهة أسماء تمكس تعصبيهم لثقافتهم ، كما تعكس شعورهم بالتفوق ، فيسمونها بالتنمية والتحديث ، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولكن أن ترضخ

دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال ، وتقبل أن تسمى محفتها
بهذه الأسماء فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل .

اننا لكي ندلل على أن الانضواء في فلك التجربة الغربية في
النمو ليس هدفا يستحق العمل من أجله لا نحتاج إلى أن نبين
أنه ليس في هذه التجربة شيء على الإطلاق مما يستحق الاقتباس
والتطبيق . ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقا إلى هذا الحد
لكان الأمر مدمعا لدهشة لا حد لها . وإنما الذي يستحق التساؤل
حقا هو : هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى
لائقا من الغذاء والكساء والسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية
بالعالم ، هل يتعين على هذه الدول حقا أن تذهب إلى الحد الذي
ذهبت إليه الدول الصناعية في تنمية المدن وتلويثها وفي تنمية
البيروقراطية ووسائل الحرب ، وفي التنكر لله ومعاداة الطبيعة
وتمزيق العائلة بل وفي اكتساب ما لا طائل تحته من معلومات ؟

إن إثارة العالم الثالث لهذا النوع من التساؤلات اليوم لا يجب
أن يعتبر محض صدفة ، فالعالم الغربي يمر اليوم بمرحلة من
الحساب العسير للنفس ، ومن الشك فيما اعتبره سنوات طويلة
من قبيل البديهيات . وأنه ليصبح من دواعي الإشفاق حقا ،
ألا نقتنص نحن أبناء العالم الثالث هذه الفرصة لنقوم بعملية مماثلة
من مراجعة لحساباتنا ، على أمل أن نكتسب من جديد ثقة لم يكن
هناك أي مبرر لفقدانها .

٦ - خاتمة :

منذ نحو مائة وخمسين عاما قام الاقتصادى الالمانى فردريك
ليست ، ليحتج على الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز وليدعو المانيا
الى رفض دعوة هؤلاء الاقتصاديين الى فتح أبواب التجارة
والتعاون الاقتصادى بين الدول بصرف النظر عن درجة نضجها

الاقتصادى • وقد بين ليست كما بين غيره ، بما لم يعد مجالا للشك ، ان اى تحرير للتبادل الاقتصادى بين أطراف غير متكافئة لايد أن يكون على حساب الطرف الأضعف • ان هذا التصريح للتبادل قد يكون حقا فى مصلحة شيء مجرد يسمى بالاقتصاد العالى ، ولكنه لا يمكن أن يحقق مصلحة الدول الأقل دخلا •

والآن تاتى وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد متضمنة العبارة الفصيحة التالية :

• ان مصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا يمكن عزلها بعضها عن بعض ، ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية البلاد النامية ، وان تحقيق الرخاء للمجتمع الدولى ككل يتوقف على تحقيق الرخاء لكل جزء من أجزائه ، ان التعاون الدولى من اجل التنمية هو الهدف والواجب المشترك لكل الدول •

ها نحن اذن نواجه بمثال جديد تلقن فيه دول العالم الثالث درسا لم يحن الوقت بعد لتعلمه • فكما تعلمت دول العالم الثالث مزايا تطبيق وسائل الانتاج كثيفة راس المال قبل أن تعاني من ندرة العمل ، وكما تعلمت كيف تخفض من معدل الوفيات قبل أن تعرف كيف تخفض معدل المواليد ، تلقن هذه الدول اليوم درسا فى مزايا التعاون والانفتاح والتكامل مع بقية أجزاء العالم ، قبل أن تحقق التكامل الاقتصادى والاجتماعى داخل أراضيها •

لقد كان الأجدر بواضعى وثيقة الأمم المتحدة ، بدلا من أن يتغنوا بمزايا التعاون والاننتاج أن يلقنوا دول العالم الثالث مزايا الاندلاق الاقتصادى والثقافى لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكنها يجب أن تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتتنوى على مواجهة التيارات الخارجية •

ان اقتصاديى العالم الثالث ليحسنون صنعا لو استمعوا
الى قول كاتب سياسى من كتاب القرن الماضى (١) :

« انه ما من أمة عظيمة بنت نفسها الا سرا ، وفى خلوة عن
العالم (٢) » وهو قول تؤيده تجربة المانيا والولايات المتحدة فى
القرن الماضى ، وتجربة اليابان قبل أن تفتتح على العالم الثالث
فى الثلث الأخير من نفس القرن ، كما تؤيده تجربة روسيا والصين
فى القرن الحالى . بل ان بعض البلاد المصممة بالتخلفة فى امريكا
اللاتينية ، كالارجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلي ، وفى العالم
العربى كمصر وسوريا والعراق ، قد شهدت تجارب من أنجح
تجاربها فى التصنيع خلال فترات انغلاق جبرى فرض عليها فرضا
بسبب ظروف الحرب ، او انغلاق اختيارى ، كما حدث فى مصر
فى أوائل الستينات .

ان دعاة التنمية المستقلة حين يدعون الى الانغلاق ، لا يذهبون
بالطبع الى حد مقاطعة التجارة الخارجية ، كما انهم لا يذهبون
الى حد مقاطعة المعونات الأجنبية ، وانما هم فقط يرفضون أن تكون
التجارة الخارجية أو المعونة هى المحدد لاستراتيجية التنمية ،
ويدعون الى أن تنعكس الآية ، فترسم سياسة التجارة الخارجية
والمعونة الأجنبية على ضوء ما تصده استراتيجىة التنمية من
أولويات ، هذه الأولويات التى يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع
الفعلية وليس مما تحتاج الدول الخارجية الى بيعه أو تصريفه .

ان وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى
جديد تدعو ، فيما تدعو اليه ، الى اقرار ما تسميه بعلاقات عادلة

1. Walter Bagehot.

2. «All the great nations have been prepared in
privacy and in secret. They have been composed away
from all distractions».

بين أسعار صادرات الدول النامية وأسعار وارداتها ، بغية تحقيق
تحسين مستمر في معدلات التبادل الدولي لصالح دول العالم
الثالث .

والوثيقة بهذا تدعو إلى مجرد ادخال التحسينات على
شروط الصفقة التي تجرى بين الدول الصناعية ودول العالم
الثالث ، ومن ثم تدهور إلى الانتقال من البيع بفن إلى البيع
بدونه ، أما أصحاب التنمية المستقلة فانهم يرفضون إبرام الصفقة
أصلاً .

إن الفارق الأساسي بين النظام الاقتصادي الدولي القديم
والنظام الاقتصادي الجديد المقترح لا يزيد عن الفارق بين سباقين ،
كل منهما سباق بين طرفين غير متكافئين ، في أحدهما يبدأ
المتسابقان من نقطة واحدة ، وهذا هو الفين ، وفي الآخر يسمح
للمتسابق الأضعف بميزة البدء من نقطة أقرب إلى الهدف بوضع
خطوات ، ونحن نميل إلى رفض الاشتراك في السباق برمته .

تنمية من أجل الرخاء ..

أم فقر من أجل التنمية ؟

ليس من المستغرب أن نجد الاقتصاديين المهتمين بقضية التنمية والتخلف لا يحاولون الا نادرا اثاره السؤال الآتى : لماذا نريد التنمية ؟ فالعادة الا يحاول اثاره هذا السؤال والاجابة عليه الا أصحاب النفوس التى تتمتع ببعض الحساسية ، وهم نادرون فى هذا العصر بصفة عامة ، وبين الاقتصاديين بوجه خاص . فاذا اثاره بعضهم فهم عادة من هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يعتبرون من قبيل اضاءة الوقت قراءة مقال فى الفلسفة أو كتاب فى التاريخ قبل النوم .

على كل حال ، فان واحدا من هؤلاء الاقتصاديين النادرين هو الأستاذ آرثر لويس ، والذي كتب ما اعتبره بعضا من افضل ما كتب عن البلاد الفقيرة (المتخلفة) على الاطلاق ، وهو ينتمى الى احدى هذه البلاد وان كان يحمل الجنسية البريطانية ، كما

انه واحد ممن يمكن أن تفرد أى شىء يحمل اسمه وانت مطمئن الى انه سيقول لك شيئا جديدا .

فالفصل الأخير من كتابه « نظرية النمو الاقتصادى » الذى نشر منذ ثلاثين عاما ، يحمل هذا العنوان بالضبط (لماذا نريد التنمية ؟) . ولا يزال هذا الفصل ، بسبب جودته ، فضلا عن قلة عدد المشتركين فى الجدل ، يعتبره الاقتصاديون اجابة كافية على من قد تسول له نفسه التساؤل عما اذا كان من المجدى حقا السعى الى التنمية اصلا .

يقول الاستاذ لويس فى هذا الفصل : ان من العبث الادعاء بان مبرر التنمية انها تجعل الناس أكثر سعادة ، فالسعادة ، كما يعرف الجميع ، تتوقف على أكثر من مجرد زيادة الدخل ، فهناك مثلا الشعور بالاطمئنان على المستقبل ، وهناك الحرية ، وهناك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، بل وحتى مجرد الرضا بالنصيب ، وكلها قد لا تتغير بزيادة الدخل بل وقد تؤثر فيها زيادة الدخل تأثيرا سلبيا . وانما تستمد التنمية الاقتصادية (او زيادة الدخل) تبريرها ، فى رايه ، من انها تزيد من حرية الاختيار . فهي من حيث انها تؤدي الى انتاج سلع جديدة لم تكن تنتج من قبل ، واصناف جديدة من السلع القديمة ، تتيح للفرد حرية أكبر للاختيار بين عدد أكبر من السلع ، كما انها بما تؤدي اليه من اشباع الحاجات الأساسية ، وما ترتبط به من احلال الآلة محل العمل الانسانى ، تسمح للفرد باختيار أوسع بين العمل والفراغ ، ان لا يغدو الفرد مضطرا الى العمل ، أو على الأقل الى العمل نفس العدد الكبير من الساعات . بل ان الفراغ نفسه يحمل فى طياته معنى اناحة مزيد من الحرية فى اختيار ما يرغب المرء حقيقة فى صنعه . وينطبق هذا على الأخص على المرأة ، التى يحررها مزيد من ميكنة الأعمال المنزلية من الاضطرار الى البقاء داخل المنزل ، فتكون لها حرية الاختيار بين البقاء فيه او العمل

خارجة ، بل ان من الممكن القول ان التنمية ، بما تؤدي اليه من
تفويض معدل الوفيات تتيح حرية اكبر للفرد في أن يختار بين
الحياة والموت ، لذ يصبح (الاضطرار الى الموت) أقل شيوعا مع
التنمية .

ويحق لنا ان نتساءل هل أصبحنا أكثر حرية مع ارتفاع
معدل الثمر وزيادة السلع والخدمات وتعدد أصنافها ؟

فانتاج هذا العدد اللامتناهي من السلع الجديدة لا يتطوى
دائما على اضافة الى السلع القديمة ، بل هو في كثير من الأحوال
مجرد احلال لسلع محل أخرى ، فبعض السلع لم تعد تنتج على
الاطلاق ، او أصبح افتاقها من الضائلة وأثامها من الارتفاع بحيث
أصبحت في عدلده « الأثريات » وخرجت عن متناول أيدي الغالبية .

فليس لمعظم الناس اليوم حرية الاختيار مثلا بين تأثيث
مساكنهم وفقا للطراز الاوربي أو الامريكي الحديث أو الطراز
العربي القديم ، أو بين بناء مساكنهم طبقا لهذا الطراز أو ذاك .
وايس امامهم مع الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي في المدن
حرية الاختيار بين أن يكون منازلهم حديقة واسعة أو عددا اكبر
من الحجرات ، أو بين مسكن مستقل وشقة في عمارة ضخمة .
ومع التغير السريع في الموضات ، ليس فقط في الملابس بل وفي سلع
الاستهلاك المعمرة ، كالسيارات والثلاجات .. الخ كثيرا ما يكون
من المستحيل أن يمتسك الفرد باستهلاك الطراز القديم ، مهما كانت
مزاياه الذاتية ، ليس فقط بسبب ضغط الرأي العام الخاضع لمصالح
المنتجين والذي يعتبر التمسك بالقديم دليلا أما على الرجعية أو
عدم العصرية أو فساد الذوق أو قلة الدخل ، بل أيضا بسبب
صعوبة العثور على هذا « القديم » أصلا أو على قطع الغيار اللازمة
له أو على من يقبل إصلاحه .

لقد أعطتنا التنمية السيارة ، ولكن السيارة أعطتنا المدن الكبيرة ، كما حتمت المدن الكبيرة اقتناءها ، فلم يعد لمساكن المدينة الكبيرة حرية الاختيار بين أن يقطع عشرات الأميال بالسيارة أو بالسير على الأقدام .

وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلابا خطيرا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع . ففى نفس الوقت الذى اقتحم فيه التلفزيون مساكننا تغيرت طريقة الناس فى قضاء اوقات الفراغ بحيث أصبح حديث الزوج الى زوجته أو الى اولاده من الأحداث النادرة ، إذ من أين للأب نفس الاغراء الذى يجده اطفاله فى الرسوم المتحركة الملونة ؟ قد يقال ان هذا التحول من العلاقات الانسانية المباشرة الى الاتصال بالعالم ، كل على انفراد ، عن طريق شاشة التلفزيون ، قد تم عن طريق اختيار حر اتخذه الناس بأنفسهم ، والا فما كان عليهم الا ان يستمروا فى ممارسة عاداتهم القديمة ، فيتحدثون اذا شاءوا أو يذهبون الى المسرح أو يطالعون الكتب . ولكن الواقع ان هذا الاختيار لم يكن حرا . فالتلفزيون وكثير غيره من السلع الاستهلاكية الجديدة ، تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الادمان ، بحيث يصبح من الصعب الأمور التخلّى عنها حتى مع التيقن من ضررها . فكما ان البدء فى مشاهدة فيلم من الأفلام البوليسية قد يجرك دون أن تشعر الى مشاهدته حتى النهاية شاعرا مع ذلك بالأسف على ضياع الوقت فيما لا نفع فيه ، فان الجلوس امام التلفزيون أو ركوب السيارة أو حتى مطالعة الجريدة اليومية سرعان ما يتحول كفتجان القهوة فى الصباح ، الى عادة يصعب التخلص منها .

وقد أصبح المنتجون وحلفاؤهم فى صناعة الاعلان ، يتلفنون فى ابتداع الوسائل التى من شأنها ان تحول حرية المستهلك فى

الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية اخرى ، ليس من السهل الفكاه منها . فالرجل لا تكتمل رجولته الا اذا ارتدى ثيابا من نوع معين ، والعطش لا يرويه الا الكوكا كولا ، والسيجارة لا يمكن اشعالها الا بولاعة ، والنوم لا يمكن الحصول عليه الا بالحبوب المهدئة .

لقد مر بنا عصر كنا نفهم العملية الاقتصادية فيه على انها عملية استخدام موارد محدودة في اشباع حاجات غير محدودة ، وان الهدف النهائي من العملية الانتاجية هو « الاشباع » او « خلق الشعور بالرضا » . ولا يزال اساتذة الاقتصاد يعرفون علم الاقتصاد على هذا النحو . ولكن الأمر يبدو الآن وكأنه انقلب رأسا على عقب ، واذا بالمشكلة التي تواجه المنتجين أصبحت هي ان الحاجات تبدو وكأنها للاسف « محدودة » والموارد وكأنها هي التي لا تنفذ ، واذا بالعملية الانتاجية تتحول الى محاولة خلق شعور مستمر بعدم الاشباع وعدم الرضا . انهم يقولون لنا ان التنمية الاقتصادية (او زيادة الانتاج) تستهدف اشباع الحاجات ولكن العكس ، فيما يبدو هو الآن الأقرب الى الحقيقة ، فالذي يحدث اليوم ليس الا محاولة تعميق شعور الناس بالاحتياج في سبيل التنمية الاقتصادية .

وهناك سبب آخر لفقدان الحرية الحقيقية في الاختيار ، على الرغم من زيادة عدد السلع والخدمات المعروضة علينا ، يرجع الى الطبيعة الخاصة للحضارة الصناعية الحديثة . فهذه الحضارة تقوم على الآلة ، والانتاج الكبير والوحدات الانتاجية الضخمة . وقد أدى هذا الى ازدياد درجة التماثل بين وحدات السلع المعروضة ، وانتشار نمط واحد من أنماط الاستهلاك ، ليس في الدولة الواحدة فحسب ، بل وبين الدول . فالمنتج الكبير قد التهم الصغير وقضى عليه ، وطريقة الانتاج الأقل نفقة قضت على كل طرق الانتاج الأخرى ، فاذا بالأصناف المتعددة من السلعة الواحدة تخفى

وراءها فى الحقيقة صنفا واحدا لا يختلف عن غيره الا فى الاسم أو فى لون الورقة المخلف بها ، وإذا بالفوارق تزول بين مدينة وأخرى ، مهما تعددت القارات . فإذا كانت التنمية قد أتاحت لنا حق التنقل بين عاصمة وأخرى بسهولة وسرعة أكبر ، ووسعت دائرة الاختيار أمامنا بين المدن التى يمكن أن نقضى فيها عطلاتنا ، فإنها قد قضت فى نفس الوقت على مظاهر التفرد والاختلاف بين المدن ، ففى الوقت الذى أعطينا فيه حرية الاختيار أفقدت هذه الحرية معظم قيمتها . صحيح أن لون السماء لا يزال مختلفا فى بلد عنه فى أخرى ، ولكن الفنادق المتماثلة والمساكن الضخمة قد حجبت عنا رؤية السماء أصلا .

قد يقال ان العيب ليس فى التنمية ، ولا فى نمط الحضارة الحديثة بل فى الانفجار الرهيب فى السكان . إذ كيف يمكن أن تلبى حاجات هذه الأعداد الغفيرة من الناس الا عن طريق الامعان فى التصنيع وفى الميكنة ، وإذا كان للتصنيع وللميكنة ثمنهما الذى يتمثل فى تفكك الروابط العائلية ، ومزيد من الفردية ، ومزيد من التماثل ، ومزيد من الملل ، فهو ثمن يتعين علينا دفعه راضين من أجل أن نضمن وصول السلع الضرورية الى عدد أكبر من السكان ، ولكن الرد على هذا يسير . فمن المستحيل أن يقبل المرء أن اشباع الحاجات الحقيقية للناس يتطلب لنتاج هذا العدد الهائل من السلع عديمة القيمة ، وأن انتاج الكميات اللازمة من السلع الضرورية يتطلب حقا هذه الدرجة من التركيز فى الانتاج فى مصانع ومدن محدودة العدد ، وهذه الدرجة من التماثل والتشابه بين السلع ، كما ان من المستحيل أن يقبل المرء أن الطريقة الوحيدة لاتاحة رؤية بلاد جديدة لعدد أكبر من الناس هو أن يحشروا فى طائرات تقدم نفس الطعام ويردد فيها قائد الطائرة نفس عبارات الترحيب المحفوظة وترتسم فيها على وجوه المضيفات نفس الابتسامات المصطنعة التى لا يكمن وراءها الا شعور دفين بتفاهة ما يقمن به .

مفتاح الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين

نحن نعيش في عصر يتمتع فيه الاقتصاديون ، للأسف ، بأعلى درجات التبجيل . فليس هناك من لجنة تشكل لبحث مشكلة اجتماعية لا يدعى إليها اقتصادي ، وعند اللوزارات التي يتولاها الاقتصاديون يتزايد مع الزمن ، والصحف اليومية تخشى أن يتعثر توزيعها إن لم تخصص صفحة ثابتة لمشاكل الاقتصاد والمال ، ورجال السفارات للذين كانوا فيما مضى يبحثون التحالفات السياسية أو العسكرية أصبح شغلهم الشاغل اليوم هو تدعيم العلاقات الاقتصادية .

وبينما يسمح الاقتصاديون لأنفسهم بالتعرض لأي مشكلة اجتماعية أو سياسية ، يشعر زملاؤهم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، كعلم الاجتماع أو السياسة أو علم النفس ، بالوجيل والاضطراب إذا خرجوا عن قروع تخصصهم . ويكفي الاقتصادي ، إذا أراد إسكاتهم ، أن يلقي إليهم بمصطلحات تبدو معقدة وإن كانت

فى الحقيقة تشير إلى معان غاية فى البساطة ، كاصطلاح التكوين أو التراكم الرأسمالى (بدلا من استعمال الكلمة الدارجة : الاستثمار) وبدلا من الاشارة الى الاتفاق على السياحة والنقل وسائر الخدمات يفضل الاقتصادى تخويف غير الاقتصاديين بالصادرات « غير المنظورة » .

ويبدو أن رؤساء الدول ، هم أيضا ، قد خدعتهم أبهة الاقتصاديين الفارغة ، فأصبحت خطبهم مملوءة بالاحصاءات والمصطلحات الاقتصادية ، وقبلوا أن يكون المعيار الأساسى لنجاحهم وفشلهم معيارا اقتصاديا . فلا شيء يستحق منهم الاعتذار أكثر من فشلهم فى رفع معدل نمو الناتج القومى ، ولا شيء يستحق الفخر أكثر من تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات حتى ولو كان هذا الفائض نتيجة لتصدير الناس أنفسهم . وأصبح من المقبول ، بل من دواعى المباهاة ، أن يتكلم السياسيون عن العمال المهرة أو حتى خريجي الجامعات « كسلعة تصديرية » .

ولقد ألفنا لفترة طويلة أن ننسب الى الماركسيين التأكيد على أهمية العامل الاقتصادى على حساب غيره من العوامل ، ولكن الحقيقة أن ما يتمتع به الاقتصاد والاقتصاديون من احترام لم يعد حكرا على الماركسيين (وهى ظاهرة تحتاج فى حد ذاتها الى الانتباه) . فالمشتغلون بأى نوع من المشكلات الاجتماعية ، ايا كان موقفهم من الماركسية ، أصبحوا يعلقون اكبر قدر من الأهمية على العامل الاقتصادى ، وأصبح التفسير الاقتصادى هو أقرب تفسير الى أذنانهم .

هذه الظاهرة لم تكن موجودة دائما ، بل إن بدء انتشارها لا يرجع الى أكثر من قرنين على أكثر تقدير . فالجزء الأكبر من تاريخ البشرية برئء منها . فطالما سالت النزعة الدينية فى قلوب الناس كان الهدف الأسمى يعتبر انه ارضاء الرب . وفى عصر

النهضة الاوربية كان الهدف الاسمى هو تحقيق الفرد لكافة قدراته وملكااته . وفى العصر الذى سعى بعصر التجاريين ، الذى ساد اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان التفوق الاقتصادى للدولة على الدول المنافسة لها ينظر اليه على انه مجرد وسيلة لتحقيق قوة الدولة وليس هدفا يطلب لذاته . وفى القرن الثامن عشر كان اسمى الشعارات هو شعار الحرية وليس زيادة الدخل أو الثروة .

وانما بدأ التحول الحقيقى نحو اعتبار زيادة ثروة الأمة ودخلها هدفا أهم من غيره ، بقيام الثورة الصناعية فى انجلترا أولا ثم فى غيرها ، فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وليس من قبيل المصادفة أن اعتبر كتاب « ثروة الأمم » لأدم سميث (١٧٧٦) ليس مجرد كتاب اقتصادى عادى ، وانما علامة من علامات العصر ، فيه بدأ شيوع فكرة أن رفاهية الأمم تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات .

صحيح أن أدم سميث كان واعيا تماما للحقيقة الآتية : وهى أن سعادة الناس لا تستمد من السلع والخدمات وحدها ، فهو على كل حال كان استنادا للفلسفة والأخلاق قبل أن يكون اقتصاديا ، كما انه لم يدع هذا اقتصادى واحد فى أى عصر . ولكن المهم ليس هو ما يضيفه المفكر الى فكرته الأساسية من تحفظات بل ما يؤكد عليه ، كما أن المهم ليس هو ما يقوله المرء عما يعتقد انه إذا دخل فى حوار ، بل ما يتصرف على أساسه . وهكذا نجد انه منذ آدم سميث (ولا نقول بالضرورة بسببه ، فليست الكتب هى التى تصنع العصر بل العصر هو ، فى الأساس ، الذى يصنعها) أخذ الاعتقاد بأهمية زيادة الثروة والدخل يزداد قوة مع الزمن ، وكلما زادت قدرة الدولة على الانتاج وارتفع مستوى الاستهلاك وبدأ الاستهلاك العالى يمتد الى الطبقات الدنيا ، أمعن هذا الاعتقاد فى الرسوخ ، حتى وصلنا الى حد اعتبار أن الدولة « المتقدمة » هى

الدولة صاحبة الدخل الأعلى ، أيا كانت درجة انحطاط قيمها وأخلاقياتها والدولة « المتخلفة » هي صاحبة الدخل المنخفض .

ان مجرد تذكرنا أن هذه النظرة لم تكن دائما هي النظرة المسائدة كفيل بعد ذاته أن يدعونا الى الشك فيها والتردد في قبولها وكأنها من المسلمات . وليس هدفي من إثارة الشك في صحتها هو ترديد ما يقوله البعض من أن الفقر قد يكون نعمة ، أو أحياء فكرة روسو عن « البدائي النبل » ، أو الانضمام الى من يحاول تهئية مشاعر الفقراء بالقول بأن المال لا يجلب الا الشقاء . وانما أريد فقط أن أسأل عما إذا كنا ، بقبولنا الساذج لهدف التنمية الاقتصادية وكأنه أسى أهدافنا قد أخطانا فاعتبرنا الوسيلة غاية والغاية وسيلة ، وأن انهماك الدول الفقيرة في تحقيق زيادة متوسط الدخل ، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، كثيرا ما يؤدي بها الى التضحية بأعلى ما لديها دون مقابل يذكر ، بل وأكثر من ذلك ، أنه طالما استمرت الدول الفقيرة في التركيز على الهدف الاقتصادي على حساب غيره فإن الأرجح أنها سوف تفشل حتى في تحقيق أهدافها الاقتصادية .

ذلك ان من أفذح الأخطاء التي وقع فيها علماء الاجتماع المحدثون (ومنهم الاقتصاديون) تصورهم أن رفاهية الانسان من الممكن تجزئتها ، وأن من الممكن بحث اثر اجراء اجتماعي ما أو سياسة اقتصادية معينة « مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ورغم أن الاقتصادي يحرص في معظم الأحوال على تأكيد أنه لا يقصد اطلاقا أن يزعم أن السياسة التي يوصي بها سوف تزيد من رفاهية الناس ، « إذ أن الأشياء الأخرى قد لا تبقى على حالها » ، فإنه يجد عادة الجرأة الكافية لأن يتصور أن للاجراء الذي يبحثه أو السياسة التي يدعو اليها أهمية خاصة ، وأنه يبحثها انما يساهم بشكل أو بآخر في ترشيد سياسة الدولة ورفع مستوى الرفاهية .

فالاقتصادى وهو يبحث مثلا اثر الاستثمارات الأجنبية على الدولة الفقيرة كثيرا ما يسمح لنفسه بأن يتجاهل اثر هذه الاستثمارات على توزيع الدخل فى الدولة المستقبلية لهذه الاستثمارات ، وعلى استقلال الدولة الاقتصادى والسياسى ، وعلى حالة البيئة ، وعلى اخلاقيات المجتمع الفقير ، وعلى قدرة هذا المجتمع على الاحتفاظ بقيمه الخاصة وتقاليده . ويعتذر الاقتصادى عن عدم مناقشته لهذه الامور اما بأنها لا تدخل فى دائرة اختصاصه أو بأن هذه المسائل تثير اعتبارات سياسية أو اخلاقية لا تصلح موضوعا للتحليل العلمى . فاذا كان الواقع هو ان فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمارات الأجنبية سوف يترتب عليه بالفعل تدهور فى توزيع الدخل أو فى البيئة أو فقدان الدولة لاستقلالها ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية ، فان الاقتصادى الداعى الى فتح الباب امام هذه الاستثمارات بناء على اعتبارات زيادة الدخل وحدها يكون فى الواقع ، عن طريق مساهمته فى خلق مناخ فكرى مؤيد لهذه السياسة ، قد اضر بالرفاهية الاجتماعية بدلا من أن ينفعها .

ان الرد الشائع على هذا النقد هو ان الخطأ فى هذه الحالة ليس خطأ الاقتصادى ، الذى يجبره اتساع المعرفة وتعقدها الى التخصص ، وانما هو خطأ واضعى السياسة الذين لم يحيطوا بالمشكلة من كافة جوانبها ، أو تجاهلوا جانبا أساسيا منها . ولكن الرد على هذا القول ليس عسيرا ، فالاقتصادى الحديث الذى لا يعطى اهتماما كافيا للجوانب الاجتماعية والسياسية لما يبحثه من مشكلات ، يدخل فى الواقع فى منافسة غير متكافئة مع أولئك الذين يعلقون أهمية خاصة على الآثار غير الاقتصادية . فالاقتصادى ، اذ يتناول عادة الظواهر القابلة للقياس اقدر من غيره من علماء الاجتماع على « اثبات » صحة ما يقول ، دون أن يعنى هذا على الاطلاق أن الظواهر التى يتناولها هى أكثر أهمية من التى يتناولها غيره لمجرد أن من الممكن التعبير عنها بالأرقام ، ومن

ثم فهو يتذرع بقدرته على الاثبات بالأرقام للايحاء بأن الجوانب التي يتناولها بالبحث هي الجوانب الأولى بالاهتمام . وإذا بالاقتصادي في الواقع ، يستخدم حيلة غير شريفة : إذ بينما يتظاهر بالتواضع ، ويأبى أن يقصد أبدا الإدلاء بنصيحة نهائية « إذ أن الموضوع معقد ومتعدد الجوانب » ، يوهن قارئه في طيات حديثه بأنه حسم الموضوع وأنهى الأمر . بل وحتى إذا استطاع كل اقتصادي على حدة أن يبريء نفسه من تهمة محاولة حسم قضية لا يمكن أن يحسمها الاقتصادي وحده ، فإن محصلة أعمال الاقتصاديين في مجموعهم ، لا يمكن أن تبرا ، فهم باصرارهم المستمر على تناول جوانب جزئية قابلة للمقياس ولكنها قليلة الأهمية ، لا بد أن يحرفوا الانتباه عن قضايا أساسية .

خلاصة القول إن الاقتصادي اعتبر رفاهية الإنسان قابلة للتجزئة ، وسمى جزءا منها « رفاهية اقتصادية » ، تقاس في نظره بكمية السلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة وراح يبحث عن وسائل زيادتها ، متجاهلا أن زيادة ما أسماه بالرفاهية الاقتصادية قد لا يعنى على الإطلاق زيادة الرفاهية الحقيقية ، بل قد يضطر المجتمع إلى التضحية برفاهيته بسبب زيادة أنواع معينة من السلع والخدمات . فإذا ووجه الاقتصادي بهذا الاحتجاج اعتذر بأنه إنما كان يركز « لأغراض التحليل » ، على جانب واحد هو الذي يدخل في اختصاصه ، ناسيا أنه في عصر سيادة الاقتصاديين والأرقام ، سوف تقبل نتائجه الجزئية على أنها نتائج عامة ، وتتحول النتائج العامة إلى سياسات تطبق في الواقع .

على أن الأخطر من هذا أن السير وراء الاقتصادي في اعتبار أن هدف زيادة الدخل هو أولى الأهداف بالاعتبار ، كثيرا ما يؤدي ، وعلى الأخص في ظروف البلاد الفقيرة اليوم ، إلى الفشل في تحقيق هذا الهدف نفسه .

فلست بحاجة الى تذكير القارئ بأن الانسان كائن غاية في التعقيد ، قد يدفعه الى اتخاذ مسلك اقتصادى معين (كزيادة الادخار مثلا أو شراء سلعة دون أخرى) دوافع لا يمكن وصفها بأنها دوافع اقتصادية ، ولا أنا بحاجة الى تذكير القارئ أيضا بأن الانسان كثيرا ما يقوم بتصرفات اقتصادية هي أبعد ما تكون عن العقلانية ، فيشتري من السلع ما ليس بحاجة اليه ، ويتأثر بسلوك جيرانه وأقرانه حين لا تسمع ظروفه الخاصة بمثل سلوكهم ، ويقبل المخاطرة حين يكون النجاح فيها قليل الاحتمال . الخ .

يترتب على ذلك أن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق بل ولا هي بالضرورة عقلانية ، وقد يفشل في تحقيقها ، على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية ، لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد . بل أنى سوف أذهب الى أبعد من ذلك بالقول بأن نجاح التنمية أو رفع مستوى الدخل لا يقوقف أساسا على ظروف اقتصادية . ولهذا تفسيره . فالتنمية التى تستهدفها البلاد الفقيرة ، لا تتعلق بفرد أو فئة أو قطاع ، بل بالمجتمع بأسره ، وفيها ، كما يقول لنا علماء الاجتماع والمؤرخون ، ينقلب المجتمع رأسا على عقب . فى غمار هذا يرتفع حقا معدل الادخار والاستثمار وتتطور فنون الانتاج وتنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين ، ولكن هذه التغيرات الاقتصادية لا تنمو بمعزل عن تطور عقلية الناس بل من خلالها ، تتأثر بها وتؤثر فيها . ان « انقلابا » من هذا النوع من الصعب أن يتصور أن يكون حدوثه نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التى يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل يحتاج الى قوة دافقة قادرة على أن تمتد الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، هذه « القوة الدافقة » لأبد ، فى اعتقادنا ، أن يكون مصدرها غير مادى ، بل والأرجح أن يكون

محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للملم بصلة . ان المهم
أن يشتغل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو .
الحاحها أو كل هذا معا ، فتهدون التضحية ، ولا يفكر الفرد في
نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود
للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والابداع .

ان مثل هذا « الانقلاب » لا يمكن أن يحدث نتيجة لفرض
ضريبة جديدة أو رسم جمركي ، كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن
أن يولده مجرد التطلع الى هدف هو من القدي كهدف رفع
« متوسط الدخل » أو الوصول الى « ريع أو عشر متوسط الدخل
في الولايات المتحدة الامريكية » بل لابد لتوليده من التطلع الى
هدف غير اقتصادي .

مأزق التنمية العربية فى الثمانينات

منذ عام ١٩٧٢ ساد الكثير من المناقشات والتعليقات الجارية حول مستقبل الاقتصاد العربى نوع من التفاؤل الذى كان غائبا فى النصف الثانى من الستينات ، وعلى الأخص بعد ما أصاب العرب من وجوم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . ففى أعقاب هذه الهزيمة لم تكن هناك أية دلائل على أن دولة عربية واحدة قد أوشكت على الدخول فيما يسمى بمرحلة « الانطلاق » ، وهى التى يقول عنها الاقتصاديون أنها تتميز بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والنمو ، ووجود ما ينبىء باستمرار هذه المعدلات عند هذا المستوى العالى دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات استثنائية أو الى الاعتماد المبالغ فيه على الخارج ، وعدم وجود ما يدعو الى الخوف من عودة معدل النمو الى الانخفاض ما لم يحدث ما يشبه الكارثة .

فى مصر وسوريا كان الاتفاق العسكرى فى النصف الثانى من الستينات يستند نسبة بالغة الارتفاع من الموارد ، وكان معدل

النمو في كل منهما قد انخفض الى ما يقارب معدل نمو السكان فلم تعد أيهما تحقق تقدما يذكر في مستوى المعيشة . وفي السودان ، وعلى الرغم من امكانياتها الزراعية الضخمة وغياب مشكلة الضغط السكاني ، كان معدل النمو من أقل المعدلات في افريقيا وفي العالم الثالث بوجه عام . كانت دول الخليج النفطية وكذلك المملكة العربية السعودية وليبيا ، تحقق بالطبع معدلات عالية للنمو ، ولكن هيكلها الاقتصادي المفرط في اعتماده على سلعة واحدة لم يكن يسمح بالحديث عن دخول مرحلة الانطلاق أو عن تحقيق « نمو اقتصادي تلقائي ومنتظم » .

وعلى الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكثر من سبعة أمثالها بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ فقد أدى تدهور انتاجها الزراعي الى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات . وفي تونس والمغرب لم يزد متوسط النمو السنوي للثلاث القومي الحقيقي على نحو ٤.٥ ٪ ، وهو معدل لا يتجاوز الا قليلا معدل النمو في السكان ، كما عانت كلاهما من ارتفاع كبير في معدل البطالة .

وفي اواخر الستينات لم تكن اليمن الشمالية قد انماقت بعد من آثار الحرب الأهلية . وكانت اليمن الجنوبية تبذل محاولات يائسة للعثور على مصادر بديلة لما كانت تحصل عليه من دخل من ميناء عدن ، الذي فقدت معظمه باغلاق قناة السويس في عام ١٩٦٧ ولدخلها من القاعدة العسكرية البريطانية الذي فقدته باغلاق هذه القاعدة في نفس السنة .

صحيح ان كلا من العراق والأردن ولبنان حققت معدلات عالية للنمو في معظم سنوات الستينات ، على أن كلا منها قد استمرت تعاني من اختلالات هيكلية أساسية جعلت من استمرار

نموها بهذه المعدلات أمرا لا يمكن الاطمئنان اليه ، فلبنان كان نموها يعتمد اعتمادا مفرطا على تدفق الودائع قصيرة الأجل من دول البترول وعلى السياحة ، والأردن كان اعتمادها مفرطا على المعونات الأجنبية ، كما ان العراق لم يفعل شيئا يذكر خلال الستينات لتخفيض درجة اعتماده على البترول أو لرفع مستوى الانتاجية في الزراعة .

وقد استمرت المتاعب الاقتصادية في بعض الدول العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وأصاب بعضها متاعب جديدة . ففي لبنان قامت الحرب الأهلية التي وصفت بحق بأنها أكبر كارثة اقتصادية عرفها تاريخ لبنان ، وقدرت خسائرها الاقتصادية بنحو ٣ مرات ونصف قدر الناتج القومي الحقيقي لسنة ١٩٧٤ . وفي مصر زاد عجز ميزان المدفوعات بصورة مذهلة سنة بعد أخرى . وعانت السودان ، مثل مصر ، من تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وفي الميزانية ، ومن الافراط في الاعتماد على الديون الخارجية .

ومع كل هذا فالمتفائلون بمستقبل الاقتصاد العربي كثيرون ، في داخل العالم العربي ، وعلى الأخص في خارجه . بل هناك الكثيرون ، بما في ذلك كثير من المنظمات الدولية ، ممن كانوا يتكلمون عن الاقتصاد العربي في الستينات بلهجة اليائس أو بنقد شديد ، وأصبحوا بعد حرب أكتوبر أكثر تفاؤلا بكثير ، وأخذوا يشيدون بالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققها أو ينتظر ان يحققها العرب . فإذا استعرضنا ما يمكن ان يستند اليه هؤلاء المتفائلون من حجج ، صادفنا أولا ، وبطبيعة الحال ، الزيادة الكبيرة في عوائد النفط التي كثيرا ما يقال عادة أنها وضعت العرب فجأة في مكان الصدارة من اهتمام العالم ، بل ويقول البعض انها جلبت العرب احترام العالم أيضا . وفي بلاد البترول أيضا ، ارتفع معدل التصنيع ، واكتظت موانئ الخليج ليس فقط بالسلع الاستهلاكية ، بل وايضا بالآلات ومواد البناء . ودشنت المملكة العربية السعودية

خطة للتنمية بالغة الطموح . ومنذ عام ١٩٧٣ ، حققت كل من سوريا والاردن معدلات مرتفعة للنمو . ففي سوريا تجاوز معدل النمو السنوى خلال السنتين القاليتين لحرب أكتوبر ١٣٪ ، وتشير احصاءاتها الرسمية الى أن الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار ١٩٦٣) قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، كما شهدت صادرات سوريا من البترول والفوسفات نموا ملحوظا .

كذلك عاد الاقتصاد الأردنى الى نموه السريع بعد ما أصابه من تراجع بسبب احتلال الضفة الغربية فى ١٩٦٧ ، والحرب الاهلية فى ١٩٧٠ ، والاضطراب الناتج عن حرب ١٩٧٣ . ففي السنوات الثلاث (٧٤ - ١٩٧٦) لم يقل معدل النمو للناتج القومى الاجمالى للاردن (باستثناء الضفة الغربية) عن ٧٪ ، ويرجع هذا بصفة اساسية الى الزيادة الكبيرة فى انتاج الفوسفات والازدهار الكبير فى حركة البناء .

كذلك تحسن معدل النمو فى المغرب والجزائر فى اواخر الستينات واولل السبعينات ، وحققت تونس خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ معدلا للنمو بلغ ضعف ما حققته فى الستينات .

بل حتى فيما يتعلق ببلد تعاني الكثير من المتاعب ، مثل مصر ، يذهب الكثيرون ، بما فى ذلك خبراء البنك الدولى ، الى انه مع اوائل الثمانينات سوف تتمكن مصر على الأرجح من السيطرة على الأمور وكبح التدهور ، بسبب الزيادة الكبيرة المتوقعة فى إيرادات قناة السويس ، وفى صادرات البترول ، وفى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وبالنسبة للسودان ، يشير تقرير حديث للبنك الدولى الى تقديرات حكومة السودان بأن معدل النمو الحقيقى فى الدخل خلال السنوات الثلاث الاخيرة من السبعينات لم ينخفض عن ٥٪ سنويا (بالمقارنة بـ ٣ - ٣,٥٪ خلال الستينات) ، ويعلق

التقرير الامل فى مستقبل التنمية فى السودان ، كما فى مصر ،
على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة .

كذلك شاعت ايضا الاشادة بالخطوات التى اتخذت فى
السبعينات فى ميدان التكامل الاقتصادى العربى ، مع التأكيد على
ما بدا يظهره العرب اخيرا من « تعقل » فى هذا المجال ، وبذ
الرومانسية التى تميزت بها دعوات التكامل فى الخمسينات
والستينات . واثنى المعلقون على العرب لأنهم بدأوا يدركون قلة
جدوى التمسك بالوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويقنعون بصورة أكثر
تواضعا وإن كانت ، فى نظر هؤلاء ، أكثر فعالية ، مشيرين على
الأخص الى ازدياد تدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول العربية ،
والى زيادة الاهتمام بانشاء المشروعات العربية المشتركة ، كما
حدث فى صناعات البترول والنقل البحرى وبالمزاد فى ميدان
الاستثمار العقارى والمالى . ومن هذا القبيل تقرير صدر
من منظمة الانكباد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
فى عام ١٩٧٦ عن « المشروعات المشتركة بين الدول العربية »
يشير فيه الى « واقعية » هذا الاتجاه الجديد بقوله « ان وصول
مجموعة من الدول الى اتفاق على انشاء مشروع مشترك يمكن
تقدير نفقاته ومنافعه سلفا بدرجة معقولة من الدقة ، هو قطاعا سهلا
بكثير من وصولهم الى الاتفاق على اجراءات مشحونة بالاعتبارات
السياسية ، كتوحيد السياسات التجارية أو التنسيق بين الخطط
الاقتصادية . فليس من الواقعى اذن ان يعلق انشاء مشروعات
مشتركة عربية جديدة على نجاح الدول العربية فى الاتفاق على
اتخاذ سياسات تجارية موحدة منسقة » .

وكما اننا بدأنا نرى بعض المعلقين السياسيين الاجانب
يعبرون عن ابتهاجهم بقرب الوصول الى تصوية سلمية نهائية بين
العرب واسرائيل ، فان اتجاهها مماثلا بدأ يظهر ايضا بين
الاقتصاديين . فالاقتصادى السويدى « بنت هانسن » المعروف
جيدا لدى العرب منذ ان نشر كتابه الجيد عن الاقتصاد المصرى

فى منتصف الستينات ، بدأ مؤخرا يعبر عن هذه الروح المتفائلة بتعديده للمزايا الاقتصادية التى يمكن لكل من العرب واسرائيل تحقيقها لو حدث وحل السلام محل الحرب . فهو يقول انه بينما ستقيد الصناعات الاسرائيلية من انفتاح الاسواق العربية الواسعة امام منتجاتها ، ومن امكانية استغلال فائض مياه النيل فى مصر ونهر الليطانى فى لبنان ! يمكن للعرب أن يقيدوا بدورهم ، على حد قول الاستاذ « هانسن » ، من « ازدياد حجم التجارة » ، ومن بيع فائض المياه للاسرائيليين ، هذا الفائض الذى يعتبره هانسن مصدرا للعملة الاجنبية لا يقل نفعا عن البترول ، بل هو افضل منه لانه لا يمكن ان يجف او ينفذ » .

ان البعض قد يشكو بالطبع من أن التقدم الذى احرزه العرب فى هذه الميادين كلها ، سواء فى رفع معدل النمو أو معدل التصنيع أو فى تكوين المشروعات المشتركة ، أو فى تقدمهم نحو تسوية لنزاعهم مع اسرائيل هو تقدم بطيء للغاية ، كما قد يشكو البعض من أن تحقيق الانفتاح الاقتصادى لا يزال يواجه عقبات من كل نوع ، من احجام البيروقراطية عن التنازل عما اكتسبته من سلطات ، وعن التخفيف من مركزية اتخاذ القرارات ، الى الاهمال الطويل لبناء واصلاح المرافق والخدمات . وقد يشكو البعض من أن تأخر الوصول الى تسوية لمشكلة اسرائيل يعطل بالضرورة تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى مصر وسوريا والاردن ، ومن انه ما لم تتم هذه التسوية سيظل مصير الاقتصاد اللبناني والاردنى فى علم الغيب . ولكن مثل هذه الانتقادات لا تمس السياسات الاقتصادية المتبعة ، بل لا تطلب الا المزيد مما يجرى عمله .

وليس من الصعب ان نرى وراء هذا التفاؤل فى كل هذه المجالات خيطا واحدا هو التفاؤل « بانفتاح العرب على العالم » ، والاهتمام بمجرد النمو دون الاهتمام بطبيعته ، وبزيادة الثروة دون الاهتمام بمصدرها أو المستفيد منها .

كما انه ليس من الصعب ان نلاحظ ان وراء معظم امثلة « النجاح » التى يقتطفها المتفائلون مزيدا من الارتباط بين الاقتصاد العربى واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، ارتباطا يزيد من تبعية الاقتصاد العربى للخارج . فمعدلات النمو العالية التى تحققت فى السبعينات تكاد ترجع جميعها الى نمو الصادرات من المواد الخام (كمية او سعرا او كلاهما) ، كالبترول والفوسفات ، او الى النمو فى صادرات الخدمات كالسياحة وقناة السويس ، او الى النمو فى نشاط البناء غير المفتج ، كما فى الاردن ومصر .

ليس غريبا اذن ان اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا فى العالم العربى اليوم هو اصطلاح « الانفتاح الاقتصادى » ، الذى لن يغيب على احد ان اختياره قد تمّ بعناية للايحاء بتطور محمود فى السياسة الاقتصادية . اذ ان الشيء المفتوح ، هو بصفة عامة افضل من المغلق ، والمعنى الفعلى لهذه السياسة كما تطبق فى الواقع ، لا كما يمكن ان تعرفها القواميس او كما يمكن ان يسبغ عليها انصارها من معان ، ليس الا ازالة القيود القائمة فى وجه رؤوس الاموال الاجنبية وفى وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده ، والتخلى التدريجى عن الملكية العامة فى الصناعة وعن تدخل الدولة فى الاقتصاد ، بل والتخلى التدريجى عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية لمواجهة المنافسة الاجنبية .

فى ظل هذه السياسة تعطى الأولوية لزيادة الصادرات وزيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية ولو على حساب اشباع حاجات الاستهلاك الاساسية* ، ويجرى هدم مبان اثرية ثمينة قادرة على البقاء لعشرات قادمة من السنين ، اذا لم يكن عائدتها الاقتصادى

مرتفعاً بالدرجة الكافية . وتترك الحداثات القليلة الباقية مكانها للفنادق العالمية الفاخرة . وترحل فتيات بعض هذه البلاد الى خارج بلادها باحثات عن الاجور المرتفعة ، مهما كان العمل متدنياً ، في لهفة على استحواذ آخر منتجات الغرب ، ويعدن وقد كسبن العالم وفقدن انفسهن . ويمتج الطلبة العرب حرية السفر في ارجاء العالم واكتساب عقود العمل لتحصيل المزيد من العملات الصعبة واكتساب عادات استهلاكية لم يتفهموا قد اكتسبوها بعد . ويرحل المهنيون والفنيون والفنانات باحثين عن الدخل المرتفع في بلاد النفط حيث يقومون في الحقيقة بوظيفة تاريخية قد تثبت مع الزمن انها اكثر اهمية بكثير وابعد اثراً من الوظيفة في عوائد النفط في ذاتها . فاذ ياتي هؤلاء من بلاد عربية مثلاً ولكنها تعرضت لفترة اطول وبدرجة اعلى لتأثير عادات الغرب وقيمته ، وترسخت بذلك فيهم « العصرية » بدرجة اكبر ، فانهم يساعدون الدول العربية التي لم تقطع نفس الشوط في طريق التحديث . على الاسراع بالسير في هذا الطريق . ومن ثم يقومون بعمل لا يمكن لاشد خبراء المنظمات الدولية حماساً ان يؤديه بهذا الكمال . فهم يتكلمون العربية حيث لا يتكلمها الخبراء الاجانب ، وهم على كل حال اقرب بكثير في عاداتهم وميولهم لأهل البلاد التي يرحلون اليها من أى خبير قائم من الغرب . فاذا تراكمت فوائد دخولهم انفقوها على شراء السلع الاستهلاكية المعصرة التي يعودون بها أو يرسلونها الى بلادهم ريثما يعودون ، مثبرين بذلك شهية من منعهم حظهم العاثر من السفر . وهكذا تتضخم ارقام الصادرات والواردات ويجرى بنشاط توسيع وتحديث المطارات ، وتزدهر السياحة والفنادق ، وتروج سوق المكاتب الاستشارية ومكاتب الاستيراد والتصدير ، ويبدأ « تمدين » آخر معقل للعرب .

ان ضخمة كل هذا ليس هو بالطبع معدل النمو ، انما الذي يمكن ان نتصوره افضل من هذا لمعدل النمو بل ولعدل المقيد في المدارس ومعدل الزيادة في سكان الحضر بالنسبة لجموع السكان ؟

بل وقد يؤدي هذا بعض النفع أيضا في تخفيف حدة الضغط السكاني على الموارد في بعض البلاد العربية .

فإذا كان معنا هو معدل النمو فإن لدينا الف سبب للتقائل بمستقبل الاقتصاد العربي . وإذا طلب الينا الرأي للأسراع بمعدل هذا التطور فليس هناك أسهل من ذلك . بل يكاد يكون الرأي هو ما قاله اقتصادي أوروبي كبير ، في القصة المشهورة ، بعد زيارته للبنان وسؤاله عما لديه من توصيات لإصلاح النظام الاقتصادي اللبناني ، إذ قال « اني لا افهم كيف يسير الاقتصاد اللبناني ، فنصيحتي اذن أن يستمعوا بالضبط فيما تفعلونه ، » . لا تتعدى النصيحة في هذه الحالة أكثر من أن نعمل على خلق المزيد من الحوافز لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، بما في ذلك تخفيض الضرائب ومنحها التسهيلات الكافية لتحويل الأرباح ورأس المال الى الخارج ، وكبح جماح المطالبات العمالية بأجور أعلى ، وتخفيض قيمة عملات بعض البلاد . وعلينا أيضا أن نضاعف جهودنا لتحسين خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، خاصة فيما بين العاصمة والمدن الغربية الرئيسية ، وأن نزيد من عدد المشروعات المعدة أعدادا جيدا والتي اجريت لها دراسات الجدوى اللازمة من قبل مستشارين اجانب معترف بهم ، وأن نصلح الجهاز الإداري بحيث يصبح قادرا على الاسراع في التصديق على اتفاقيات الاقتسراض من الخارج وعلى الاسراع بإصدار التسهيلات اللازمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . فإذا فعلنا كل هذا ضمننا الارتفاع بمعدل النمو ، وارتفاع معدل النمو له مزايا كثيرة معروفة من أهمها ظهور الدولة المعنية بمظهر محترم في الجداول الإحصائية التي تنشرها الأمم المتحدة ، وأنه على كل حال سهل القياس . اما الثمن الذي يمكن أن ندفعه مقابل ارتفاع معدل النمو عن هذا الطريق فقياسه أصعب بكثير . ولكن ماهو ؟

إن أكثر الانتقادات الموجهة لهذا النمط من التنمية شيوعا هو ذلك الذي يثيره عادة أشخاص على قدر عال من الصدق ومن

التعاطف مع قضية الفقراء ، فيعبرون عن خشيتهم من أن يؤدي هذا النمط من التنمية الى ازدياد توزيع الدخل سوءا . وعلى الرغم من ان هذا النقد صحيح والخوف من هذه النتيجة مبرر تماما فإن تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل بصفة أساسية من شأنه في رأيي ان يضعف موقف الناقدين الى حد كبير . فالتاريخ الاقتصادي لا يقدم لنا مثالا واحدا ، فيما أعلم ، لتجربة ناجحة في التنمية اقتصفت اثر التجربة الغربية في النمو ، سواء اعتمدت على الملكية الفردية او ملكية الدولة ، نجحت في نفس الوقت في تجنب ظهور اختلالات اجتماعية كبيرة وفي تجنب بعض المظاهر المزعجة لسوء توزيع الدخل . اما التجربة الصينية ، التي تذكر عادة كمثال فريد للنجاح في التخفيف من سوء توزيع الدخل ، فانها مثال يدعم هذا الرأي ولا يدحضه ، إذ ان الجانب الفريد في التجربة الصينية ليس هو فقط ميلها الواضح الى عدالة التوزيع ، بل وايضا ، وعلى الأخص ، انها تجربة صينية مائة في المائة . فتنبنى النموذج الغربي في التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتلق اذن مع الشكوى من اثر التنمية السيء على توزيع الدخل . واذا نظر المرء بعين العطف والرضا الى عملية تغريب المجتمع الغربي (التي كثيرا ما تسمى خطأ بالتمدين او التحديث أو بناء مجتمع عصري) فإنه لا يصبح من حقه ، في رأينا ، أن يشكو من ازدياد سوء توزيع الدخل ، ويصبح معرضا للالتهام بأنه ليس الا شخصا نافذ الصبر . فاية درجة من التدهور في توزيع الدخل قد يمكن تداركها في وقت ما في المستقبل . فرائس المال الأجنبي يمكن في يوم ما تأمينه ، والضرائب يمكن في المستقبل جعلها أكثر تصاعدية ، والأراضي يمكن ان يعاد توزيعها .. الخ . اما الذي لا يمكن تداركه اذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة من الزمن فهو التحلل الحضاري ، وتشويه شخصية الأمة . ومن ثم فأي نقد للسياسات الاقتصادية العربية الجديدة لابد أن يقوم أساسا من منطلق حضاري وليس اقتصاديا .

وكما أن الحجج الاقتصادية لا تكفى وحدها لدحض سياسة الانفتاح الاقتصادى فانها لا تكفى أيضا فى نظرنا كأساس لرفض ما يدعو اليه بعض الاقتصاديين الأجانب من اقامة تعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل . فكلهما يجب أن يرفض بناء على اعتبارات حضارية وثقافية وليس بناء على الاعتبارات الاقتصادية فى الأساس . فاسرائيل فى نظر الاقتصادى ، ليست أكثر من دولة صغيرة ، قليلة السكان بالنسبة لمعظم البلاد العربية ولكنها حققت تقدما تكنولوجيا أكبر ، ومستوى أعلى من الدخل . ومن ثم قد يصعب على الاقتصادى أن يجد للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل اضرارا أكبر من تلك المترتبة على فتح أبواب التجارة والاستثمار على مصراعيه بين الاقتصاد العربى وبين الاقتصاد الأوربى أو الأمريكى . فإذا عبر أحد عن مخاوفه من أن بعض الصناعات العربية قد لا تقوى على منافسة بعض الصناعات الاسرائيلية الأكثر كفاءة فقد يحتج بعض الاقتصاديين باثارة كل ما يقال عن مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل . وإذا قلنا أن اسرائيل يمكن أن تصبح مجرد معبر تغزو عن طريقه رؤوس الأموال الامريكية المنطقة العربية ، قد يرد بعض الاقتصاديين ، كما قال مؤخرا بنت هانسن بأنه « ليس هناك ما يضطر العرب إذا قاموا بفتح أبواب التبادل بينهم وبين اسرائيل الى إلغاء القيود العالية المفروضة على استيراد رأس المال الأجنبى ، وعلى اقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للأجانب ، » .

ولكن الحقيقة أن الاقتصادى بوصفه اقتصاديا هو من أسوأ من يمكن أن يقدم النصيحة حول قضية من هذا النوع ، إذ أنه ليس فيما تحتويه جعبته من أدوات ما يمكنه من المقارنة بين سلعة أو خدمة ينتجها العامل الوطنى أو العامل الأجنبى ، أو بين سلعة تنتج باستخدام المدخرات الوطنية أو الأجنبية ، إذا تساوت النفقات والأسعار ، أو بين سلم تستجيب للأذواق الحالية للمستهلكين

وسلح تكاد تنحصر وظيفتها في تغيير هذه الأدواق . كما انه ، بوصفه اقتصاديا ، غير قادر على مناقشة ما اذا كانت القدرة السياسية على منع تدفق المشروعات والسلع الأجنبية على المنطقة العربية ، تزيد أو تنقص بإبرام صلح مع اسرائيل . فهو لا يستطيع مثلا أن يدرك ، أو لا يريد أن يناقش ، ما اذا كان موقف سياسي معين في قضية اسرائيل لابد أن يؤدي الى اضعاف قدرة العرب على انتهاج سياسة اقتصادية عربية مستقلة تحمي بها الدول العربية أسواقها وصناعاتها . بل ان الاقتصادي ، رغم كل ما يزعم من اهتمامه بالرفاهية ، ليس في الحقيقة مؤهلا للحكم على ما اذا كانت سلعة أو خدمة ما تزيد من الرفاهية الحقيقية للناس أو لا تزيدها ، جديرة حقا بالاحتناء أو غير جديرة به . ومن ثم فهو غير قادر على ادراك الخسارة المتضمنة في تحول أدواق المستهلكين مثلا الى تفضيل زجاجة المسفن أب على مشروب وطني ، أو في بناء الكازينوهات السياحية حول الهرم الأكبر ، أو على ادراك المذلة المتضمنة في تفضيل المستهلك لسلعة اسرائيلية على سلعة عربية لجرد أن الأولى اقل سعرا أو أكثر جودة .

بمنطق مماثل يمكن لنا أيضا الرد على القائلين بأن صيغة انشاء المشروعات العربية المشتركة هي صيغة أصلح من الوحدة الاقتصادية الكاملة لتحقيق تعاون عربي فعال . فهذه المشروعات المشتركة قد تمثل حقا جرعات قوية من الاستثمار وترفع بالفعل من معدل النمو ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر في تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية ، أو في التخفيف من درجة التبعية لرؤوس الأموال أو الأسواق الأجنبية ، بل وقد لا تؤدي بذاتها حتى الى تجنب تكرار نفس الصناعة في أكثر من دولة عربية . فاقامة مشروع عربي مشترك في السودان مثلا لاستغلال امكانيات السودان الزراعية بالاستعانة بفائض رأس المال العربي والتكنولوجيا الغربية ، ولانتاج سلعة للتصدير الى خارج المنطقة العربية ، قد يكون من شأنها حقا تحسين ميزان المدفوعات

السوداني ، ورفع معدل التنمية في السودان ، واثاحة فرصة مجزية لاستثمار فائض الأموال العربية لدول النفط ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر في تخفيض درجة اعتماد الدول العربية على الخارج في استيراد المواد الغذائية ، أو في تنويع الاقتصاد للعربي . وقد يتصور قيام مشروع منافس له في سوريا أو مصر ، يعتمد أيضا على الخارج في التكنولوجيا المطبقة وفي تسويق منتجاته . ومن ثم قد يتصور أن يؤدي المشروع الى مزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة أكثر مما يؤدي الى تدعيم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية نفسها . لتحقيق هذا الهدف الأخير لا يمكن تصوره الا عن طريق التنسيق الجدى بين السياسات التجارية والاستثمارية للدول العربية ، الأمر الذي يحتاج الى تدخل من غير الاقتصاديين .

ان اثارنا فيما تقدم للشكوك حول صلاحية بعض السياسات الاقتصادية العربية الجارية تجد تأييدا لها في بعض ما كتبه المؤرخ البريطاني الشهير ارنولد توينبي ، وهو بصدد تقييم التجارب التاريخية في تلاقى حضارات الغرب بالحضارات الأخرى . فتوينبي يقتطف التجربة اليابانية كمثال من أكثر الأمثلة نجاحا ، أو أقلها فشلا ، لمواجهة الغزو الاقتصادي الغربى . فاذ اعترف اليابانيون بتفوق الغرب عليهم راحوا يعلمون أنفسهم كيفية مواجهة هذا الغزو باستخدام نفس الأسلحة الغربية . وهنا تبدو اليابان كما لو كانت قد نجحت حيث فشلت تجارب مشابهة قام بها أمثال محمد على وجمال عبد الناصر في مصر ، وكمال اتاتورك في تركيا . ولكن توينبي يعتبر أن استجابة اليابان للتحدي قد فشلت في جانبين أساسيين . فهو يصفها أولا بأنها كانت أساسا « مقلدة » وليست خلاقة ، بحيث لم يكن يقدر لها ، حتى بفرض نجاحها ، أكثر من أن تؤدي في النهاية الى مضاعفة كمية المنتجات المصنعة اليها والتي ابتدعها المجتمع المنقول عنه ، بدلا من أن تطلق عقول طاقات خلاقة جديدة من أعماق الناس . « ووجه الضعف الآخر

فى التجربة اليابانية ، ، فى نظر توينبى ، هو « أن هذا النوع من الاستجابة لا يمكن بطبيعته أن يحقق الخلاص ، حتى مجرد الخلاص فى هذا العالم الدنيوى ، الا لأقلية صغيرة من أفراد المجتمع . أما الغالبية فانهم ، فى مثل هذه التجربة ، لا يمكن أن يطمحوا ولا حتى الى أن يصبحوا أعضاء سلبيين فى داخل الطبقة المسيطرة فى الحضارة المنقول عنها . فمصيرهم لن يزيد على أن ينضموا الى صفوف البروليتاريا فى داخل هذه الحضارة ، »

ان هذين الخطرين هما بالضبط ما يتعين التحذير منه ونحن بصدد مناقشة السياسات الاقتصادية العربية الراهنة ومستقبل التنمية العربية . فإذا نحن سمحنا لأنفسنا بالتمادى فى التقليد الأعمى وفتح باب التبادل على مصراعيه ، فمصيرنا التحلل الحضارى . وإذا تمادينا فى تشجيع استهلاك السلع التى لا تتناسب نفقتها بأى وجه من الوجوه مع متوسط الدخول فى البلاد العربية ، فان الرخاء المادى لا يمكن أن يعود الا الى القلة .

من يعتمد اقتصاديا على من ؟

أصارع القساريء بأننى رغم تعاطفى الشديد مع دعوة
الاعتماد على الذات ، التى يحمل لواءها عدد من الاقتصاديين
المصريين وعدد كبير من اقتصاديى العالم الثالث • فأننى أحيانا
أتساءل : من هو الجدير حقا بأن توجه هذه الدعوة اليه : دول
العالم الثالث ، بما فيها مصر ، أم الدول الصناعية نفسها ؟

وتجول بذهنى حينئذ صورة لا أشك فى أن كثيرا من القراء
قد صادفها فى يوم من الأيام : وهى صورة خادمة نحيلة صغيرة
السن تحمل طفلا لمخدومها ، ضخم الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد
يلفوق فى حجمه ووزنه الخادمة التى تحمله ، ويكاد المرء أن يسأل
نفسه : من هو الأجدر بأن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النحيلة قد تقوم بأعمال لمخدوميها
لا يتصور أحد أن بإمكانها القيام بها • فهى بالإضافة الى السهر

على راحة « البية الصغير » قد تطهر الطعام وتنسل الثياب وتنظف البيت . وتستمر هذه العلاقة الغريبة بين الخادمة ومخدومها استنادا الى افتراض يتخذ كمسلمة من المسلمات ولكنه خاطيء من أساسه ، وهى أن هذه الخادمة « تعتمد اقتصاديا » على مخدومها ، وقد يكون الأقرب الى الحقيقة أنهم « يعتمدون اقتصاديا » عليها . فهى قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر ويعمل أقل ، ولا يمنعها من ذلك الا استقرار هذا الاعتقاد الخاطيء فى وعيها : أنها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة فى هذا البيت والا عانت جوعا . ولا يدخر مخدومها من ناحية أخرى ، أى جهد فى ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهى غبية شقية لا تصلح لشيء ، وهم يتحملونها على علاقتها ، بدافع الانسانية وحدها . ولو قدر للفئة المسكنة أن تسمع حديثهم الذى يجرى من وراء ظهرها وأن تفهمه لتركت خدمتهم لتوها .

لا تختلف هذه العلاقة كثيرا ، فى رأى ، عن علاقة كثير من الدول الفقيرة ، المسماة بالنامية ، بالدول الصناعية الغنية ، المسماة بالتقدمة .

ليس هناك شك فى أن « المعونات » الاقتصادية لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخذت صورة القروض أو المنح ، وهى تعطى دائما مقبولة بالزعم بأن الدافع اليها هو فى الأساس « دافع انساني » . أو على أقل تقدير بدافع « وحدة المصلحة » بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة ، حتى انطلت هذه الخدعة على قطاع عريض من الرأى العام فى كلا الدولتين ، وحتى رأينا من يقف مدافعا عن قيام دولة فقيرة كمصر باحط الأعمال ، من الناحيتين السياسية والأخلاقية ، واحجامها عن القيام بأشرفها ، بدعوى أننا أن لم نفعل ذلك فأننا سوف نموت جوعا ، وذلك بسبب أننا « نعلم اقتصاديا » على الولايات المتحدة .

أن من المعروف أن جزءا كبيرا من غذائنا أصبح يأتي في صورة منيع أو قروض من الولايات المتحدة ، وأن بعضا من مشروعاتنا الحيوية ، كإصلاح نظام المصرف الصحي والرفسح في مشروعات الكهرباء أو المواصلات ، أصبح يمول بالمعونات الأجنبية . ولكن من المستحيل أن نتصور أن كل هذه المعونات لا تحصل الدول المتقدمة لها على مقابل يزيد قيمته في نظرها على ما تقدمه . أقول أن هذا مستحيل لأكثر من سبب . فهذه دول تقوم حضارتها كلها على حساب النفع والخسارة . ولم يقدم لها تاريخها أى سبب للاعتقاد بغلبة الدوافع الانسانية على تصرفاتها . وقارن المعونات الاقتصادية نفسها هو تاريخ تطور مصالح الدول التي تقوم بتقديمها ، فبدايتها هي بداية الحرب الباردة ، وهي تمنح وتمنع حسب حجم « التسهيلات » التي تقدمها الدول المتلقية للمعونة ، ورضا الدول المقدمة لها عن تصرفاتها . وتوزيع المعونات الاقتصادية في العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح المعونة وحجبها يتفق اتفاقا عدهشا مع درجة « المرونة » أو « العناد » التي تبديها الدولة الفقيرة . والسلع المقدمة في صورة معونة غالبا ما تتكون من سلع تجد الدول الغنية صعوبة في تصريفها ، وغالبا ما تقتزن المعونة بشروط تعود بالنفع الواضح على الدولة المقدمة لها ، كاتاحة فرص العمل لخبرائها أو مكائنها الاستشارية أو سفنها أو كل هذا معا .

بل أنه حتى في بعض المشروعات التي تقوم الدول الغنية بتمويلها ، وتنسم الحاجة اليها بطابع انساني واضح ، كمشروع القضاء على مرض « عمى النهر » الذي يسبب اصابة ملايين من سكان دول غربي افريقيا بفقدان البصر ، راجنى ، عندما اتحت لى فرصة التعرف عليه عن قرب ، أن اجد اصرار كل دولة من الدول الصناعية الكبيرة المساهمة في تمويله على أن تحظى

شركاتها بعقود تزويد المشروع بالمبيدات أو الطائرات أو السيارات اللازمة لتنفيذه .

فإذا أضفنا إلى ذلك المصالح العسكرية والسياسية يصبح الأمر أوضح من أن يحتاج إلى نقاش ، ولا يبقى إلا أن نرد على الذين يتساءلون : « وهل أمامنا بديل آخر ؟ أنهم بالطبع ييغون تحقيق مصالحهم ، ولكن لماذا لا تكون مصالحنا ومصالحهم مشتركة ومتطابقة ؟ » .

والرد على هذا السؤال قدمه كثير من اقتصاديي العالم الثالث ، بما في ذلك الاقتصاديون المصريون ، مرارا وتكرارا ، ولا مجال هنا للاقتضاض فيه ، وهو أن البديل موجود ويمكن لو تحورت الإرادة السياسية . فالعمال عمالنا ، وما يقدمونه إلينا من رأس مال هو في الجزء الأكبر منه « بضاعتنا ردت إلينا » ، وجزء كبير مما يسمى بالمعونات الفنية أو عنصر الإدارة ، التي يزعم افتقارنا إليها ، يمكننا تبويره وتقييمه من مواردها البشرية ، وجزء آخر منه لا حاجة لنا به أصلا ، والجزء الباقي ، الذي لا يتوافر لدينا ونحتاج حقيقة إليه ، يمكننا الحصول عليه بشروط أفضل لو استعدنا حريتنا في المساومة ، أو بعبارة أخرى لو أدركنا مدى اعتمادهم هم علينا . أما الخراب الذي يعيروننا به ويقولون أنهم جاءوا لانتشالنا منه ، فهو في الأساس من صنعهم ، مما لا أريد الآن الخوض فيه .

يل أنه قد لا يكون من المبالغة القول بأن السبب الأساسي وراء نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها حيث تفشل في تحقيق أهدافنا ، واستمرارها في العريضة حيث نقنع بإطلاق عيارات المشجب ، إنما يكمن في إدراك الاسرائيليين لهذه الحقيقة : « اعتماد الغير عليهم » وحاجته اليهم ، واستغلال الاسرائيليين لهذه الحقيقة إلى آخر دولار وآخر طلقة مدفع .

أما نحن فقد استقر في وعينا ، كما استقر في وعى الخادمة الصغيرة النحيلة ، انه لا بديل أمامنا الا الاشتغال في خدمتهم ، نقدم لهم « التسهيلات ، الحرية ، بل ونحارب بالنيابة عنهم ، ونصدق أصدقائهم ، وننكر لأشقائنا وقضايانا » فإذا حاول بعضنا التذكير بأن هذا ليس هو المصير الوحيد الممكن ، هبوا صارخين في وجوهنا : « إنما أنتم عبيد أحساننا » وقبلنا نحن هذا الوصف المظالم ورددناه حتى أعيانا تردده ، فأنهنا على أنفسنا بالتحقير وتصغير الشأن « فنحن كسالى لا نعمل ، بينما تشيد فنادقهم ومساكنهم سواعد عمالنا ، ونحن بطبيعتنا لا نميل الى التجديد والابداع ، ولا نقدر على الاختراع ، ولا نجيد الادارة ، حتى لو تعلق الأمر بتنظيف مطار أو ادارة كافيتريا أو تسيير قطار ، في الوقت الذى تمتلئ مكاتب المنظمات الدولية ، وهيئات المعونة نفسها بخبرائنا وفنييننا ، وشركاتهم بمهندسينا ومحاسبينا ، ومستشفياتهم بأطبائنا ، وجامعاتهم بأساتذتنا » ونحن عاجزون عن الادخار وتعبئة رموس الأموال اللازمة للاستثمار ، وفروع بنوكهم لا تعمل الا بأموالنا ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولى يدوران بأموال أشقائنا »

وباختصار اننا لا نكف عن سماع وترديد القول بأننا « نعتمد اقتصاديا عليهم » ، فى الوقت الذى لا يعكس صفو حياتنا الا جثوهم على ظهورنا »

فلنقرأ فى ضوء هذا كله ، ذلك الخبر الصغير الذى نشرته صحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » فى ٦ أكتوبر ١٩٨٢ ، تحت العنوان التالى : « الولايات المتحدة تحت السعودية على مساعدة القاهرة فى إنتاج الطائرات النفاثة » يقول الخبر بالنص : « تقوم الحكومة الامريكية فى الوقت الحاضر بحث الملكة السعودية على أراض مصر مبلغ ٢ بليون دولار (ألفى مليون) لصنع طائرات حربية أمريكية فى أرضها وتزود بها الدول الصديقة

فى الشرق الأوسط والخليج . كما افصحت عن ذلك تصريحات موظفين رسميين فى الحكومة الامريكية . وتشمل الخطة دعوة الدول الصديقة فى الخليج كالبحرين الى قبول طائرات نورثروب الحربية من طراز (اف - ٥ ج) على سبيل المثال ، على أن يقوم بانتاجها مصنع يقام فى مصر ، وتقوم الولايات المتحدة بتقديم التصميمات والآلات المحركة والخدمات الهندسية ، مع احتفاظ الولايات المتحدة بأساليب الانتاج شديدة السرية دون البوح بها ، بينما تحصل مصر على الخبرة اللازمة لصناعة الطائرات الحربية الحديثة .

ثم يضيف الخبر : « ان قيام الحكومة الامريكية باعطاء الاذن ببيع أسلحة للبلاد العربية تبلىح قيمتها الاف الملايين من الدولارات قد جعل مقاولى السلاح الامريكيين يقدافعون للحصول على العقود . فمثلا يقوم تنافس شديد بين شركة نورثروب مع شركة جنرال دايناميكس للحصول على عقود توريد طائرات (اف - ١٥) لدول الخليج . كذلك تعرض شركة نورثروب طائراتها من طراز (اف - ٥ ج) المسمى (القرش - النمر) tiger-shark بينما تحاول شركة جنرال دايناميكس أن تباع طرازها معدلا ، صنف على أنه من مستوى ادنى ، من طائراتها من طراز (اف - ١٦) المسمى (اف - ١٦ - ج ٧٩) ، وتبدو فرص البيع للدول العربية الغنية بالنفط ، كالبحرين والكويت وقطر ، فرصا جذابة بشكل خاص ، فى نظر الشركات الامريكية المنتجة للطائرات . وقد وافقت البحرين بالفعل على شراء اربع طائرات من طراز (اف - ١٥) كجزء من صفقة سلاح مع الولايات المتحدة قيمتها ١٨٠ مليون دولار . وقد بررت وزارة الدفاع الامريكية الصفقة المقترحة لبيع طائرات من طراز (اف - ٥ ج) للبحرين ، بأن البحرين عضو فى مجلس التعاون الخليجى المنشأ حديثا ، ومن ثم فهى تسعى للحصول على بعض وسائل الدفاع المتواضعة فى هذا الاطار . »

ومعنى الخبر أن المملكة السعودية يجرى « حثها » على التنازل عن ألفى مليون من الدولارات لشركات السلاح الأمريكية ، فى مقابل أن تزود هذه الشركات مصر بالمعدات والتصميمات اللازمة لانتاج بعض الطائرات الحربية ، على أن يعتبر هذا المبلغ قرضاً لمصر تسدده وتدفع قوائده للسعودية ، ثم تقوم مصر ببيع هذه الطائرات لدول كالبحرين والكويت وقطر وتسدّد من ثمنها قيمة ما تستورده من هذه الشركات الأمريكية من مستلزمات الانتاج أو المعرفة الفنية .

وللمرء أن يتساءل عن النفع العائد على السعودية أو دول الخليج الأخرى أو مصر من هذه الصفقة . فالنفع الاقتصادى والسياسى فى كل حالة من الحالات مشكوك فيه الى حد كبير

فمنفعة السعودية الاقتصادية تتوقف على حجم الفائدة التى تحصل عليها من مصر وشروط السداد ، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا أو ذاك افضل للسعودية من أى استخدام آخر يمكن أن يوجه اليه هذا المبلغ ، إذ أن قدرة مصر المالية لا تسمح بذلك . والمنفعة الاقتصادية التى تعود على دول الخليج التى تقوم بشراء الطائرات هى ، على حد تعبير الاقتصاديين ، منفعة سالبة ، إذ ستضطر هذه البلاد الى شراء ما لا نفع لها فيه باسم عضويتها فى « مجلس التعاون الخليجى » .

والمنفعة السياسية التى تعود على السعودية وسائر دول الخليج تتمثل فى الحصول على حماية مشكوك فى جدواها أو ضرورتها من عدو حقيقى أو موهوم لم يصبح عدوا لهذه الدول الا بسبب صداقة هذه الدول للولايات المتحدة . بل ومن الممكن القول بأن قيام هذه الدول بشراء الطائرات قد يخلق خطراً لم يكن قائماً بدلا من أن يصد خطراً كان قائماً من قبل .

أما المنفعة الاقتصادية التى يمكن أن تعود على مصر من هذه الصفقة فتتوقف على عدة أمور لا ندرى عنها شيئاً لأنه لا يقال

لنا عن مثل هذه الأمور شيء . فهي تتوقف في الأساس على سعر بيع الطائرات بالمقارنة بما تقتضيه الشركات الأمريكية من مصر مقابل ما تورده لها من مستلزمات الانتاج ، وكيفية اقتسام الفارق بين العائد والنفقات بين مصر وهذه الشركات ، وعلى مقدار ما تساهم به مصر من أصول عينية في رأس المال ، كالأرض أو مبانى المصنع ، وكيفية حساب قيمة هذه الأصول ومقدار مساهمة المصنع في خلق فرص جديدة للعمل ، ومدى النفع من الخبرة التي يمكن أن تتاح لمصر في هذا النوع من الانتاج ومدى صلاحيته للاستخدام في فروع أخرى أكثر .
 - برهانية المصريين . على أنه أيا كان حجم هذه التقارير فالراجع عندي أن ما سوف تقدمه مصر من أصول عينية وخبرات وعمال لاقامة مصنع للطائرات الحربية كان من الأجدي ، اجتماعيا واقتصاديا ، توجيهه الى انتاج سلع ضرورية لاستهلاك المصريين ، تشبع حاجات أكثر الحاحا وتخلق سوقا أكبر لمواد أولية أو سلع وسيطة تنتج في مصر وطلبها أكبر على العمالة المصرية . وان ما تفقده مصر من جراء تحويل هذه الأصول من أمثال هذه السلع الى الانتاج الحربي لا يعوضه مجرد أن تمويل هذا الانتاج الحربي ، أو جزء منه ، يتم عن طريق قرض المملكة السعودية .

ان النفع الاقتصادي والسياسي العائد على الأطراف العربية في المشروع هو إذن ، على أحسن الفروض ، أمر مشكوك فيه ، أما غير المشكوك فيه فهو النفع العائد على الشركات الأمريكية الموردة للمعدات والخبرة الفنية ، والتي « تتنافس تنافسا شديدا ، على حد تعبير الهيرالد تريبيون ، على الحصول على العقود والتي تجد في هذه القرض « فرصا جذابة بوجه خاص » .

في ضوء ما تقدم يحق لنا أن نتساءل : لمن يا ترى خطرت هذه الفكرة الجهنمية أول ما خطرت ، السعودية أم الكويت أم مصر ، أم شركات السلاح الأمريكية ؟ فإذا كانت الفكرة أمريكية كما هو راجح ، إذ لم نسمع من المسئولين المصريين ذكرا لها أو

وعدا بتحقيقها ، فكيف غابت هذه الفكرة المبقرية عنا ؟ ولماذا
يا ترى لم يسمح لتردى العلاقات السياسية بين مصر والمملكة
السعودية بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، بتعطيل سير الصفقة ؟ أم
انها اعتبارات مصلحة شركات السلاح الامريكية التى يجب أن
تجب كل اعتبار آخر ؟

أو فلنفرض أن مصر رفضت الفكرة من أساسها ، استنادا
الى رغبتها فى استخدام القرض السعودى استخداما أكثر جدوى
أو الى عدم رغبتها فى أن يكون « رخاؤها » قائما على صناعة
السلاح ، أو رفضها أن تبدد شقيقتها السعودية أموالها فيما
لا ينفع ، أو عدم رغبتها فى قتل اشقائها الايرانيين أو لآى اعتبار
آخر ، اقتصادى أو غير اقتصادى ، فمن هو الخاسر يا ترى ؟
مصر أم شركات السلاح الامريكية ؟

فى ضوء هذا يحق للمرء أن يتساءل : من الذى يعتمد
اقتصاديا على من ؟

من صور الغزو الثقافي

من بين ما اصاب العرب من بلايا ، وهى كثيرة ، اجبارهم عن وعى منهم أو عن غير وعى ، على قبول مصنفات عقلية ، لا هى من اختراعهم ، ولا هى اكثر المصنفات تعبيراً عن آمالهم ومطامحهم أو فكرتهم عن انفسهم .

لقد اجبر العرب ، مثلاً ، على قبول اصطلاح « الشرق الأوسط » كتعبير عن منطقة جغرافية يتكون معظمها حقاً من بلاد عربية ، ولكنها لا تشمل كل البلاد العربية ، وتشمل بعض البلاد الاسلامية ، ولكن ليس كلها ، كما تشمل بلاداً لا هى بالعربية ولا بالاسلامية ، ولا يجمعها كلها الا انها بلاد ذات مغزى جغرافى او استراتيجى او سياسى فى نظر الدول الغربية وحدها . فاذا كان من المفهوم أن يشير الغربيون الى بلادنا على انها من الشرق الأوسط ، فان من غير المقبول أن نصف مشكلتنا مع اسرائيل بأنها « أزمة الشرق الأوسط » أو ندرس لطلبتنا مقررات تحمل عناوين مثل « اقتصاديات الشرق الأوسط » ، الخ .

ولقد يكون من المناسب هنا أن أعيد تذكير القارئ بقبولنا ببساطة وصف أنفسنا بذلك الوصف المبهين « البلاد المتخلفة » ، لجرد أن متوسط الدخل عندنا يقل كثيرا عنه في الولايات المتحدة ، ناسين أنه من خلال تكرار استعمال مثل هذه الأفكار والمصطلحات ترسخ بالتدريج فكرة العربي عن نفسه وعن بلاده ، ويصبح التخلص مما قبلناه في البداية من باب الحياء أو الاستسهال ، عسيرا حتى ليجتاح الى ما لا يقل عن الثورة النفسية أو السياسية .

وكم يحزن المرء أحيانا الى أيام في بداية الخمسينات في مصر ، قام فيها الشباب بمحو الكلمات الأجنبية من واجهات المحلات التجارية تعبيرا عن سخطهم على الاحتلال . قد يبتسم المراقبون الأجانب وبعض العقلاء منا اشفاقا وسخرية من سذاجة مثل هذا التصرف ، فالاحتلال شيء ولغته شيء آخر ، ولكن لا يمكن أن نتجاهل ما كانت تعبر عنه هذه التصرفات من شحنات عاطفية ثمينة يكفي لإدراك أهميتها أن نتذكر أن التجار كانوا في نفس الفترة ، وامتجابه لنفس العاطفة ، يقومون بمحو عبارة « صنع في بريطانيا » أو في غيرها من الدول الأجنبية ، واضعين مكانها عبارة « صنع في مصر » لضمان تصريف السلع .

ومنذ أسابيع قليلة حضرت مؤتمرا عقد في جزيرة رودس تدشيننا لمركز جديد أنشأته الحكومة اليونانية « لدراسات الشرق الأوسط والبحر المتوسط » ودعت اليه مجموعة من الأساتذة المشتغلين بالشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية للمنطقة في الجامعات العربية وجامعات أوروبا وأمريكا . وليست هناك غضاضة بطبيعة الحال في أن ينشأ مركز أو يعقد مؤتمر لمناقشة موضوعات تتعلق بأية منطقة جغرافية حتى وإن ضمت شعوبا وأما غير متجانسة ، ما دام الباحثون على إدراك تام بما بين دول هذه المنطقة من تفاوت واختلاف . ونحن لا نطرح جانبا كتابا يتناول

العالم ككل كوحدة ، لمجرد أن العالم يتكون من أمم غير متجانسة ومتفاوتة الظروف والأحوال ، ولكننا نكون على حق إذا أهملنا كتابا يحاول أن يوهمنا بأننا نعيش في عالم يسوده الانسجام ، ويدعو إلى التضامن بين شعوب لتضارب مصالحها ، ويتكلم وكأن الهدف واحد والآمال واحدة .

لهذا راعني أن المتحدثين في هذا المؤتمر سواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة ، أخذوا يتغنون واحدا بعد الآخر ، بما بين دول البحر المتوسط من تشابه وصدقات . فالمؤرخ يعود بنا إلى ما قبل الميلاد ليتكلم عن العلاقات الوطيدة بين اليونان ودول شمالي أفريقيا وشرقي البحر المتوسط ، واستاذ الفلسفة يتكلم عن أوجه الالتقاء وأوجه الشبه بين الفيلسوفين اليونانية والإسلامية ، بل وصل بعض المتحدثين إلى حد الكلام عن وجود ثقافة واحدة لدول البحر المتوسط . وساد المؤتمر اتفاق ضمني على عدم تعكير جو الاجتماع بذكر النزاع بين العرب وإسرائيل ، مع أنه نزاع أساسي بين دول البحر المتوسط ، أو بذكر تاريخ العلاقات الفرنسية أو الإيطالية مع دول المغرب العربي أو بسوريا ولبنان ، مع أنه أقرب إلينا بكثير من تاريخ اليونان القديم ، ولا تزال آثاره ظاهرة على سطح الحياة الاجتماعية لهذه الدول وعلى لسان سكانها .

ولا يمكن لمن يحضر مثل هذه المؤتمرات إلا أن تثور بذهنه شكوك قوية حول الدور الذي يلعبه هذه الأيام مثقف العالم الثالث . فهو رجل ينتسب في العادة إلى الصفوة الاجتماعية في الدولة التي ينتمي اسمها إليها وينتمي فكريا وروحيا إلى غيرها . يدعى إلى مؤتمر في فندق فاخر في جزيرة جميلة فيسرع بالقبول ، فإذا كان الموضوع هو العلاقات الوثيقة بين دول البحر المتوسط أخرج من جعبته ما يناسب المقام ولا يفضض صاحب المائدة . فإذا كان مشغولا بالفلسفة فلا بد أنه واجد في تاريخ الفلسفة ما يؤكد

هذه العلاقات الوثيقة ، وإذا كان اقتصاديا لم تعزه الاحصاءات من ازدياد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه . وليس هناك مبرر للمبالغة في القلق حول وجود بعض الصراعات هنا وهناك ، فالسكوت هنا من ذهب ، ولن يفسر هذا السكوت على أية حال على انه قبول للوجود الاسرائيلي ، ولن يزيد سكوته من سحق الثقافة الفرنسية لثقافة اهل المغرب العربي . وهكذا يتحول مثقف العالم الثالث الى عامل أجير لدى صانعي السياسة ، يبيع المعرفة لمن يريدوها بصرف النظر عما تستخدم فيه ، كما يبيع صمته ، بشرط أن يثبت من حين لآخر ، ولو بعبارات لا معنى لها ، انه قادر على الكلام .

ومثقفو العالم الثالث ، إذ تنتمي تخصصاتهم في الغالب الى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يجدون من السهل أن يجاروا النغمة السائدة أو المطلوبة إذا شاعروا ، بسبب ما تعانيه هذه التخصصات من قلة حظها من الدقة والاحكام . ففي كل قضية هناك الرأي وعكسه ، وحجة هذا الرأي لا تقل قوة عن حجة الرأي المعاكس ، فيصبح المجال واسعا أمام صاحب الهوى لأن يختار من الآراء المطروحة ما يلائم هواه ويناسب مقتضى الحال .

على أن من الظلم أن نرد ميل المثقف غير الملتزم الى اتخاذ موقف مهادن في المحافل الدولية الى مجرد الرغبة في التمتع بمزايا مادية أو في رؤية بلاد العالم . فمثقفو العالم الثالث ليسوا مجرد أفراد طبقة محظوظة اجتماعيا أصابتهم الميول الاستهلاكية لهذه الطبقة ، بل هم أيضا أصحاب حرفة يشوقهم من حين لآخر ممارستها طبقا للأصول المعترف بها في أكثر البلاد تقدما فيها . وهم في بلادهم محرومون الى حد كبير من هذه الممارسة بسبب حداثة عهد بلادهم بها ، أو لعدم تأصل تقاليد

هذه الحرفة وطقوسها فيها ، أو لقلّة الطلب على خدماتهم أصلا ،
 والمثقف يتوق الى الكلام فى علمه باللغة التى تعلم بها هذا العلم ،
 وهى عادة غير لغة بلاده ، والى أن يحظى بالاعتراف بمكانته
 من يحترم شهادته . فهو يخشى اذا جاهر علماء الغرب برفضه
 ان يحرم من مجالستهم ، ويختفى اسمه من دورياتهم ، والا يدعى
 بعد الآن الى ما يعتقدون من مؤتمرات ، ويزيد من صعوبة المقاومة
 ان كثيرا من اهل بلاده قد انضموا نفسيا هم انفسهم الى معسكر
 الأعداء فأصبح حكمهم على علماء بلادهم مستندا من حكم الغربيين
 عليهم . فمن رفعه هؤلاء رفعوه ومن حقره الغربيون حقروه .
 فاذا باستمرار المثقف العربى فى بلده ، يكتب بلغتها ويتحدث
 عن مشكلاتها هى لا عن مشكلات الدول الصناعية ، بلغة تخلو
 من التعالى وحب الظهور ، ويفهمها الطالب البسيط والقارىء
 العادى ، وعينه على ما ينفع أهله لا على ما يرضى عنه الأجنبى ،
 اذا بذلك يصبح ضريبا من البطولة ، بينما قد لا يكون هذا فى
 خارج هذه البلاد اكثر من الممارسة اليومية الطبيعية للكاتب أو
 الأستاذ الجامعى العادى .

كذلك قد يبرّر المثقف غير الملتزم موقفه المتهاون بقوله ان
 من الخطا الانعزال وترك المحلبة وصول فيها العدو ويجول ، بل لابد
 من التصدى له واظهار خطئه ومحاولة كسب الرأى العام العالى
 الى صفنا ، وهذا يتطلب بعض الكياسة والمهارة . من ذلك
 ما رأينا فى الشهور الأخيرة من قبول بعض مثقفينا الدخول فى
 حوار مع بعض المثقفين الاسرائيليين على صفحات الجرائد والكتب ،
 أو فى الندوات التليفزيونية ، حيث يدير الحوار أشخاص يتظاهرون
 بالحياد وبالرغبة فى أن يسود السلام اطراف النزاع دون تفضيل
 لأحد على الآخر . ولكن الذى يحدث هو أن يتورط الطرف العربى
 فى اجابة على اسئلة اختيرت كلها من وجهة النظر الأخرى ، فلا
 تثار النقاط الحاسمة لأن الطرف الآخر ومدير الحوار لا يرغبان
 فى اثارتها . ويترك الحوار لدى المستمع المحايد حقا انطبعا

بأن السلام ممكن لو ترك الأمر للمثقفين « والعقلاء » ، وبأن عودة العلاقات الطبيعية ممكنة لولا عناد المتاجرون بعواطف الناس ومشاعر الخوغاء . والحقيقة أن مشاعر « الخوغاء » ، فى مثل قضية العرب وإسرائيل ، هى أقرب إلى إدراك الخطر الحقيقى من السلام ، وهو خطر غزو جديد أكثر فعالية مما سبقه لثقافة العرب وقيمهم من جانب ثقافة وقيم مغايرة ، وهو خطر العامة أقدر على إدراكه من الصفوة المستغرية .

وقد يقال وما ضر أهل البلاد المتقدمة من مقاطعتنا لمتراثهم ورفضنا الحوار معهم وانفلاقنا على أنفسنا ؟ أن الضرر لن يعود إلا علينا نحن ، فنحن الأحوج إليهم وما هم بحاجة إلينا .

وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا القول . فدول العالم الصناعى لا تستطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية فى تبادل سلعها مع بعضها البعض ، وقد كانت أسواقهم تتشبع بالسلع تافهة القيمة التى يحاولون بشق الأنفس تصريفها . وأكبر احتياطى للاستهلاك هو فى بلاد العالم الثالث التى لم يتم تدريبها بعد على استهلاك آلاف من السلع الجديدة . فحجم استهلاكها من السيارات مثلاً ما زال منخفضاً انخفاضاً مزعجاً ومبشراً ، فى نفس الوقت ، بمستقبل باهر لصناعة السيارات . وإيناؤها لم يتعلموا بعد ضرورة تنظيف الأسنان بالفرشاة قبل النوم وبعده ، ومن ثم لا يزال هناك مجال فسيح لتصريف كميات هائلة من مختلف أصناف معجون الأسنان . الخ . ألهم هم المحتاجون إلى حوار مهمما تظاهروا بعكس ذلك . ولا عجب فى أن أقسى الضرر الذى وجهت إلى قوى المعارضة فى دول العالم الثالث كانت هى الموجهة إلى القوى التى ترفض الحوار أصلاً .

إن ما يسمى بالحوار العربى الأوروبى مثلاً ، ليس اختراعاً عربياً ، بل هو فكرة أوروبية ، والطرف العربى فيه لا يأخذها مأخذ الجد كما يأخذها الأوروبى . ولا يجب أن نعود هنا فنصب اللوم

على العربى ونتمهم بقلة الكفاءة وقلة الجدية ، ونقارن بين موقفه من الحوار وموقف الأوربى ، كما تعودنا أن نقرأ ونسمع لسنوات طويلة . فإذا كان جزء من هذا يرجع الى بعض التهاون ، فإن التهاون والاستهتار كثيرا ما يكونان آخر ما فى جعبة المستضعف من وسائل المقاومة : والأوربى مصمم بعناد على الاستمرار فى الحوار ، شيمة البائع العنيد فى مواجهة مشتر لا يرى بالضبط اين منفعته من الصفقة . فالأوربى يريد أكبر قدر ممكن من فوائد أموال النفط العربية ، وأكبر قدر ممكن من الامتيازات لاستثماراته فى الدول العربية ، ومن التبادل التجارى غير المتكافئ معها . والعربى لا يعرف بالضبط ماذا يطلب ، فالذى يحتاجه حقيقة ليس فى حوزة الأجنبى ، وإن كان فى حوزته لا يقبل التخلي عنه .

ومن أكثر وسائل الغزو الثقافى لبلاد العالم الثالث فعالية ، وإن اتخذت صورة غاية فى البراعة ، اصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم اية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد ، وتربط مثقفىها بعجلة الفكر الغربى تحت شعار التنمية .

ونقوم المؤسسات الدولية فى هذا المجال بأكبر دور ، وانضم اليها فى السنوات الأخيرة ، وينشاط ملحوظ ، مكاتب الاستشارة والخبرة الأجنبية وبعض الجامعات والمؤسسات الامريكية والأوربية . إذ تشتري هذه المؤسسات خدمات اخصائى العالم الثالث ، خاصة فى العلوم الاجتماعية ، بعتربات خيالية ، ويمنحون من الزايا المادية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويستترجون الى رحلات حول العالم يحوطها الكثير من وسائل الراحة والأغراء المادى . ويكلفون خلال ذلك بأعمال محترمة فى ظاهرها ، بل وكثيرا ما يكلفون بدراسات تبدر وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم ، وذات اثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم

وينسى الاخصائى ، فى غمار جمعه للمعلومات والبيانات وتصنيفها والتعليق عليها ، التساؤل عن الجدوى الحقيقية لما يقوم به ، وعما اذا كانت اهم مشكلات بلاده قد سقطت سهوا من الحساب . ويسيطر عليه الوهم بأن أى عمل علمى ، ما دام يؤديه بكفاءة ، لايد أن يكون ذا نفع فى النهاية وإن طال الانتظار . فاذا ساورته الشكوك أحياتا عن جدوى ما يقوم به ، سرعان ما يطمئنه ما يستقيل به من احترام فى المؤتمرات الدولية وفى الفنادق الفاخرة على السواء ، واقبال دور النشر العالمية على نشر دراساته ما دامت تحمل اسم المنظمة الدولية أو المؤسسة الامريكية ذائعة الصيت ، بل واحترام اهل بلده انفسهم لدى رؤيتهم له يحظى باحترام هذه المؤسسات .

وكم رأينا من مثقفى العالم الثالث الذين بدت منهم مظاهر النبوغ والألمعية ، أو بوادر المعارضة والسخط على ما يجرى فى بلادهم ، تتلفهم المؤسسات الدولية والأجنبية بقرحيب بالغ ، وتعرض عليهم ، ليس فقط أعلى المرتبات ، بل وأحيانا اختيار نوع العمل الذى يحبون القيام به . فيصيب المثقف المتمزق بين الاستسلام لعطف الأجنبى وكرمه وما يبدو من حكومة بلده من جحود (وهى أعجز من أن تكرم أو تجحد) . وما أسهل أن يبرر تفضيله للهجرة أمام نفسه ومعارفه : فما هو الذى ينتظره فى بلده وقنوات التعبير الحر مغلقة ، والأعمال التى يطلب منه القيام بها أقل من قدره ، فضلا عما يقدم له من مرتب هزيل ؟ وهجرته على كل حال مؤقتة إذ سوف يقيم فى الخارج فقط ريثما تنصلح الأحوال ، وحتى نكتسب بلاده القدرة على التمييز بين المجد والمهمل ، والعالم والجاهل . ولكن السنوات تهر و الأحوال لا تنصلح ، ليس بالضبط لأن مثقفينا قد هاجروا ، فامثالهم ومن هم أفضل منهم لم يهاجروا ، ولكن لأن الذى أفسد من هاجر أفسد أيضا من لم يهاجر .

التبعية الفكرية .. فى دراساتنا الاقتصادية (★)

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » فى المجتمعات المسماة « بالنامية » هو فى رأى نتائج طبيعى لمناخ عام يتسم بالتبعية فى مختلف جوانب حياتنا : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فنحن « تابعون » بكل معنى الكلمة فى كل هذه الجوانب . ولو كان الأمر غير ذلك فى حياتنا الفكرية لكان موجبا للاستغراب الشديد . اذ كيف لمجتمع بلغ هذا الحد من فقدان الثقة بنفسه ، ومن تسليم مقاليد الأمر الى الأجنبي ، ومن الانبهار بلا تحفظ بمفجزات الغرب التكنولوجية والفكرية على السواء ،

(★) بحث قدم لنسوة « اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى » التى نظمتها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالقاهرة . (فبراير ١٩٨٣)

ومن التسليم بتفوق العقل الغريزي والتنظيم الاجتماعي والسياسي الغريزي ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على رأس المال الغريزي ، كيف يمكن لمجتمع هذا حاله أن يكون مبدعا وخلاقا في الدراسات الاجتماعية ؟ أن أقصى ما يمكن أن ننتظره من علماء الاجتماع لدينا ، في مناخ اجتماعي هذه سماته ، هو انتاج دراسات تطبيقية قد يتسم بعضها بالدقة والاستقصاء ، ودراسات نظرية قد يتسم بعضها بالوضوح والاتساق ولكنها جميعا تفتقر الى الابتكار الحقيقي ، سواء تعلق هذا الابتكار باتباع منهج جديد في البحث ، أو بإثارة الشك في بعض المسلمات ، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة .

١ - النقل المباشر :

ومظاهر التبعية في الدراسات الاجتماعية في دول العالم الثالث متعددة ، وإن كانت تختلف في درجة وضوحها وسهولة أو صعوبة التخلص منها ، وسوف أستمد معظم أمثالي من الدراسات الاقتصادية التي أعرفها أكثر مما أعرف غيرها .

فمن أكثر صور هذه التبعية وضوحا وسذاجة ، اتجاه الدراسات الاجتماعية أحيانا الى الاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية قد تكون ذات أهمية في بلد المنشأ ولكنها تفتقر الى هذه الأهمية في البلاد الناقلة . فالتاريخ الاقتصادي لأوروبا أو الولايات المتحدة قد يحتل أهمية أكبر في الدراسات الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث من تاريخ هذه الدول نفسها ، وتحتل نظريات توازن المشروع في ظل المنافسة الحرة أو المنافسة الاحتكارية أهمية كبيرة بينما يغفل الاقتصاديون عن مناقشة قضايا القطاع العام وطرق تنظيمه وإدارته ونظام التسعير فيه حتى حين يكون لهذا القطاع الغلبة على النشاط الاقتصادي . وفي الكتابة عن تاريخ الفكر الاقتصادي نرى اقتصاديين يتقبنون تطور هذا الفكر منذ

افلاطون ولدى سانت توماس الاكوينى ، على ضحالة الفكر
الاقتصادى لدى الاثنىين ، وقد يغفلون اغفالا تاما مساهمة
ابن خلدون على الرغم من غنى مقدمته بالتحليل الاقتصادى
البحث .

اما الظاهرة الأكثر شيوعا هى النقل المباشر للنظريات
العامة دون اعمال الفكر فى مدى انطباقها أو ملاءمتها للمجتمع
الذى تنقل اليه ، ودون محاولة جدية لايراد ما يجب ايراده على
هذه النظريات من تحفظات لدى نقلها من مجتمع لآخر . ويظهر
هذا فى علم الاقتصاد فى طريقة تناولنا وشرحنا وتدريسنا لمختلف
أجزاء النظرية الاقتصادية ، من نظرية الثمن الى نظرية التوزيع
الى نظرية التوازن الكلى ، حيث يكاد يكون هذا التناول صورة
طبق الأصل لطريقة تناولها فى الغرب ، وكأن مارشال أو كينز
كان يمكن لهما أن يصوغا نفس النظريات لو قدر لهما أن ينتسبا
الى دولة من دول العالم الثالث ، فيتجردان ، كما تجردا ، من
تدخل العوامل السياسية واثر المؤسسات الاجتماعية السائدة ،
ويقترضان ، كما افترضنا ، سيادة الناحية الكاملة فى حالة الأول
وانتشار البطالة غير المقنعة فى حالة الثانى . وهكذا تكاد تنحصر
مناقشة المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث فى مقررات أو كتب
خاصة تسمى بنظرية « التنمية أو التخلف الاقتصادى » ، وكأن هذه
الدول تشكل « استثناء » كبيرا يؤمل أن يزول فى وقت ما فى
المستقبل . بل انه حتى عند مناقشة مشكلات التخلف والتنمية ،
يميل اقتصاديوننا ، بكل أسف ، الى التفكير فى نفس الاطر الفكرية
المحددة سلفا من جانب كتاب الغرب أو الشرق . فنحن اما ننتمى
الى مرحلة من مراحل « روستو » فى النمو الاقتصادى ، أو الى
« نمط الانتاج الآسيوى » الذى قال به ماركس . ونحن على أى
حال ننتمى الى « عالم ثالث » بصرف النظر عن خصوصية التراث
أو الثقافة لكل مجتمع من مجتمعات هذا الجزء من العالم . فنحن
نرى انفسنا بأعينهم ، ومن ثم فان ما يميز كل مجتمع من مجتمعات

ما يسمى بالعالم الثالث عن غيره ، يزول أو يتضاءل الى حد كبير ولا يبقى الا ما يجمع بين هذه المجتمعات كلها لأن هذا هو الذى يميزها عن هالين آخرين « متقدمين » أحدهما رأسمالى وآخر اشتراكى . والتفرقة بين هذين العالمين ، الرأسمالى والاشتراكى ، تفرض بدورها علينا ، لمجرد أن هذه هى الطريقة التى ينظرون بها الى انفسهم ، بينما لو اتاحت لنا الحرية فى أن ننظر اليهم بمنظارنا نحن ، قد نجد أن أوجه الشبه بينهما أهم بكثير . من أوجه الاختلاف .

كذلك نجد أننا فى مناقشتنا لقضايا التنمية والتخلف ننقل عنهم الى حد كبير نفس الدرجة من التفاؤل والتشاؤم التى قد تشيع لديهم فى فترة زمنية معينة عن مستقبلنا . فكتبنا عن التنمية ننقل مباشرة عن كتبهم ، ليس فقط نظريات التنمية والتخلف ، ولكن أيضا درجة التفاؤل والتشاؤم . فاذ تشيع فيك كتبهم عن التخلف والتنمية حيرة شديدة وشعورا بالاحباط الشديد بل وما يشبه اليأس من إمكانية النهوض (اذ ليس هناك من اقتراح الا وتحيطه الصعوبات والحلقات المفرغة) ، تجد كتبنا عن التنمية والتخلف تشيع فيك نفس الدرجة من الاحباط واليأس ، لا لشيء الا أنهم يرفضون منذ البداية مناقشة بدائل معينة لا تتفق مع مصالحهم . وإذا وجدوا هم الحل الوحيد فى اندماجنا فى الاقتصاد العالمى واستقبال رموس الأموال والمعونات الأجنبية ، وجدنا كتابنا يرون الحل الوحيد فى هذا أيضا . وإذا راوا فى عاداتنا الاجتماعية الخاصة مجرد « معوقات » للتنمية ، ردنا فى كتبنا نفس الرؤية .

٢ - القبيحة فى اللغة :

ونحن تابعون أيضا فى لغة التعبير . فبعد أن مر بنا عهد كنا ننشط فيه لتعريب المصطلحات الجديدة فى العلوم الاجتماعية ،

تراخى جهدها ، وترك التعريب لكل كاتب على حدة دون أن نبذل جهدا جماعيا جادا فى اختيار المقابل العربى الأفضل . ومن ثم شاع استخدام أكثر من مقابل عربى واحد للفظ الأجنبى الواحد ، وأصبح الكتاب وكأنهم يتكلمون لغات مختلفة . بل واكتفينا فى كثير من الأحيان بكقابة اللفظ الأجنبى بحروف عربية ، فأصاب اللغة العربية درجة لا يستهان بها من التشويه إذ اختلطت الألفاظ العربية بالأجنبية ، وقد كان الحرص فى الماضى على الدقة فى اختيار المقابل العربى يحمى اللغة من هذا التشويه ، وكان فى نفس الوقت يتيح الفرصة للتنقيب فى التراث للتيقن مما إذا كان أسلافنا قد استخدموا لفظا جيدا للتعبير عن نفس الفكرة ، ومن ثم كنا فى غمار عملية التعريب نقوم فى نفس الوقت بإحياء جزئى للتراث . وتطور بنا الأمر حتى أصبحنا نقبل وجود الألفاظ الغربية فى كتاباتنا حتى إذا كان لدينا مقابل عربى يؤدي نفس المعنى أداء أفضل . وزاد الميل إلى اقحام الألفاظ الأجنبية الغربية فى كتاباتنا وكأنها دليل على سعة الاطلاع وتنوع الثقافة ، بينما كان أسلافنا من الكتاب ، الأكثر علما والأوسع ثقافة يتحاشون ذلك تحاشيا تاما ، من باب الحياء والحرص على نقاء اللغة العربية وجمالها . وشاع اعتقاد خاطيء تماما بأن المهم هو التعبير عن الفكرة على أى نحو كان ، مهما كان التعبير ركيكا . والدليل القاطع على خطأ هذا الرأى هو أن الكتابات الاجتماعية ركيكة الأسلوب هى فى نفس الوقت أكثرها غموضا وأكثرها تخبطا وتناقضا ، وأن أسلافنا إذ كانوا حريصين على سلامة اللغة ، كانوا أيضا أوضح تعبيراً وأدق فكرا . وإنما تتخذ ركاكة التعبير وغموضه اليوم وسيلة لاختفاء ضحالة الفكر وضعف الاستيعاب .

ولا يجوز القول بأن اللغة ما هى الا وسيلة للتعبير وليست غاية فى ذاتها ، وأنها طريقة للاتصال ولا يهم أمر التبعية فيها ، وأن المهم أن يصل المعنى بأية طريقة ولو عن طريق استخدام لغة أجنبية . فالحقيقة هى أن التبعية فى لغة التعبير وثيقة الصلة

بالتبعية فى مضمون الفكر ذاته ، تؤدى كل منها الى الأخرى وتقويها . فانت اذا كنت تابعا لفكر غيرك استسهلت التضحية بلغتك ، ولكنك أيضا اذا استسهلت التضحية بلغتك تورطت أكثر فأكثر فى قبول ما لا يتعين عليك قبوله من الفكر الأجنبى ، فاللغة تعكس هى نفسها فى كثير من الأحيان مواقف قيمية وتفضيلات خاصة للمجتمع الذى ابتدعها ، ولا تتمتع دائما بتلك الدرجة من الحياد الذى يزعم لها . فشيوخ وصف البلاد التى ننتمى إليها بأنها بلاد « متخلفة » ليس موقفا محايدا بل يتضمن حكما قيميا على هذه البلاد نقلناه عن الغرب دون وعى . ووصفها بأنها بلاد « نامية » وإن كان أكثر أدبا من سابقه ، فانه أيضا ليس تعبيراً محايدا ، إذ يتضمن اقرارا ضمنيًا بالموافقة على نمط التغيير الذى يحدث فى بلادنا ، مع أنه قد يكون من الواجب رفض هذا النمط برمته . وقبلنا التعبير عن التغيير الاقتصادى المطلوب فى بلادنا باصطلاح « التنمية » بدلا من النهضة مثلا ، الذى كان شائعا فى وقت ما فى الماضى ، يحمل فى طياته القبول بأن المطلوب هو التكاثر والزيادة ، وقد يكون المطلوب غير ذلك .

انه حينما شاعت فى بلادنا الحركة الداعية لتعريب المصطلحات فى العلوم الاجتماعية وساد النفور من استخدام الألفاظ الأجنبية ، لم يكن ذلك مجرد نزعة صيبانية أو تعبيراً عن تعصب أعمى ، بل كان موقفا حكيما يعكس ادراكا لكون الاستقلال اللغوى شرطا للاستقلال الفكرى فى المدى الطويل . فانت اذا تخليت عن طريقك الخاصة فى التعبير عن نفسك سرعان ما تفقد أيضا قدرتك على التفكير المستقل .

٣ - تهريب القيم والميتافيزيقا الغربية :

على انه ربما كان من أخطر مظاهر التبعية فى الدراسات الاجتماعية ميل كتابنا وعلمائنا الى قبول المقولات الاجتماعية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات الصناعية دون التنبه الى ما تقوم

عليه من مسلمات تشكلت في ظروف تاريخية وحضارية مختلفة تماماً عن ظروفنا ، ومن ثم لم يكن هناك سبب لقبولنا نحن أيضاً لها باعتبارها مسلمات .

فكلما تأمل المرء التصنيفات والتعريفات والنظريات الاجتماعية الغربية وجد أنها تقوم في كثير من الأحيان على مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التي ابتدعتها ومن تاريخها وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهي تعكس مواقف ايدولوجية أو فلسفية أو قيمية معينة تنتمي إلى حضارة أو مجتمعات بعينها دون سواها .

فلننظر مثلاً إلى تعريف علم الاقتصاد الغربي للمشكلة الاقتصادية ، الذي نقلناه نقلاً حرفياً دون أية مساءلة ، حيث تعرف هذه المشكلة بأنها مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة . إذ أننا قد نرى في وصف الحاجات الانسانية بأنها حاجات غير محدودة محلاً للنظر يستحق التوقف والتساؤل . فلماذا نفترض مثلاً ونقبل كمسلمة من المسلمات أن الحاجات الانسانية لا نهائية ، وأن الاختيار المتاح أمامنا هو إما تنمية الموارد أو إعادة توزيعها بين الحاجات ، دون أن نسمح لعالم الاقتصاد بمناقشة هذه الاحتياجات نفسها من حيث مدى جدارتها واستحقاقها ؟ وكيف يسمح عالم الاقتصاد لنفسه ، وهو الذي يزعم أنه يهتم في المقام الأول بالرفاهية الانسانية ، أن يعتبر الحاجات الانسانية التي يطلب المجتمع اشباعها في ظروف معينة ، من قبيل المسلمات التي لا تقبل المناقشة ؟

أو فلننظر إلى ترديد الاقتصاديين للتصنيف الشائع في كتب الاقتصاد الغربية لموامل الانتاج إلى ثلاثة أو أربعة : فهي إما العمل ورأس المال والطبيعة ، أو هي هذه كلها بالإضافة إلى عنصر التنظيم . هذا التقسيم الذي قد يبدو لنا لأول وهلة محايداً ،

يحمل بدوره موقفاً قيمياً أو عدة مواقف قيمية قد تتعارض تعارضاً أساسياً مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوربي . فوضع العمل الإنساني في نفس المستوى الذي يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتمل النقاش والجدل ، وأغلاء « التنظيم » (وهو في نظر الاقتصادي الغربي ، لا يتعدى تحمل المخاطرة المقتربة بملكية المشروع) إلى نفس مستوى العمل الإنساني أو الطبيعة ، هو أيضاً موقف يحتمل الجدل والاختلاف . والزعم بأن هذا التصنيف هو تصنيف علمي محايد ، أو أنه لا يؤدي بذاته إلى بناء فكري ذي طابع خاص ، هو زعم يتعين رفضه . فقد أدت أمثال هذه التصنيفات ونقط البداية المشحونة بالمواقف الفلسفية الخاصة إلى مواقف نظرية وعملية قد تعتبر من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مستهجنة من الناحية الأخلاقية ، كوصف العمل والنظر إليه على أنه « رأس مال بشري » ، أو قبول اعتبار العمل شيئاً قابلاً « للتصدير » ، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تحسب منافع وتكاليف أية سلعة أخرى ، وكمعاملة « استغلال الطبيعة نفس المعاملة التي يعامل بها استغلال رأس المال » ، وكأنها هي بدورها مجرد وسيلة لانتاج السلعة .

إن المسألة التي نطرحها هنا ليست مسألة صواب أو خطأ ، بل هي مسألة استيراد قيم ومواقف أخلاقية وفلسفية وكأنها « علم » . محايد يتجاوز حدود الزمان أو المكان أو الثقافة . ومن ثم فإن الخطر الذي تتعرض له الأمم « المستوردة » أو « التابعة » هو خطر مقصور عليها دون غيرها ، فإذا تقوم هذه الأمم التابعة باستيراد قيم وميتافيزيقا غربية عنها باسم العلم ، إذا بها تتخلى عن قيمها وميتافيزيقاها الخاصة ، ليس لصالح العلم ، ولكن لحساب قيم وميتافيزيقا أمة أخرى .

إنهم يقولون لنا إن المنهج العلمي يقوم على الاستقراء والملاحظة لا على الحدس والميتافيزيقا والتقليد والقول المأثور .

ثم يقدمون لنا علومهم الاجتماعية وكأنها تخلصت بالفعل من كل ذلك . وقد صدقنا نحن ذلك غافلين عن أن نظرياتهم الاجتماعية كثيرا ما تقوم على مسلمة مستمدة من مجرد الحدس أو من مرقف ميتافيزيقي أو أخلاقي أو فلسفي لا يمكن أن يخضع للتحصيل العلمي . فإذا نحن بقبولنا لهذه النظريات لم نطرح جانبها الا ميتافيزيقانا نحن وقيمنا نحن ، واستبدلنا بها ميتافيزيقاهم وقيمهم . ونقبل ذلك باسم التزام المنهج العلمي في التفكير . فهم إذن يهرون الينا مواقفهم الفلسفية وحسبهم الأخلاقى الخاص مغلفا بالنظريات العلمية ، وهى مواقف لا علاقة لها بالعلم . وسأضرب مثلا لذلك من علم الاقتصاد . ففى نظرية الاستهلاك التى أصبحت جزءا ثابتا من كتب الاقتصاد العربية ، شأنها فى ذلك شأن كتب الاقتصاد الغربية ، تقول لنا النظرية الاقتصادية الغربية أن هدف المستهلك هو تعظيم الاشباع أو المنفعة . فإذا سألت عن ماهية هذا الاشباع قيل لك أنه لا شيء غير ما يقرر المستهلك أنه يريد . فهم إذن قد قبلوا كمسلمة من المسلمات ، وهربوا الينا ، مذهب الفردية بل ونوعا من الاباحية ، بمعنى أن كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع ، أو على الأقل ليس من وظيفة الاقتصادى الاعتراض عليه ، ولا يمكن مساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد .

كذلك إذا عمد عالم الاجتماع أو الاقتصاد الغربى الى اتخاذ الفرد بدلا من الأسرة كوحدة لدراسته ، ألا يكون بذلك قد اتخذ موقفا قيما قد نقبله وقد نرفضه ؟ فإذا سائرناه فى ذلك ، بالرغم من أن قيمنا الخاصة قد تتعارض مع ذلك ، ألا نكون قد وقعنا فى اسار « التبعية » ؟

إن بعض علماء الاجتماع فى بلادنا قد ساهموا ، دون أن يشعروا ، فى تخريب النسيج الثقافى لبلادنا نتيجة لعدم توخيهم الحرص فيما ينقلون ، بحيث يتساءل المرء عما إذا كانوا ينقلون

الينا علما ام ايدىولوجية ؟ واخص بالذكر فى هذا الأمر دور الكتابات الاجتماعية فى بلادنا فى نقل النسبية الأخلاقية ، أى اعتبار الأحكام الأخلاقية نسبية وليست مطلقة وهو موقف غريب على تراثنا . وأول درس فى علم الاجتماع يلقاه الطلبة فى بلادنا لابد أن يتضمن الإحياء بهذه النسبية ، وينتهى الطالب وقد استقر فى لا شعوره الاحتقار أو على الأقل اللامبالاة بتراث أمته ، دون أن يقال له ذلك صراحة أبدا .

انه اذا كان علماء الاجتماع الغربيين قد قدموا الينا كثيرا من الاجابات الصحيحة ، التى اتبعوا فى الوصول اليها منها علميا مخلصا ، فان اختيار الأسئلة نفسها التى يبحث لها عن اجابات هو موقف قيمى بطبيعته ، حيث يخضع هذا الاختيار لمختلف الاعتبارات الفلسفية والأيدىولوجية . ومسايرة علماء الاجتماع الغربيين وترديد نظرياتهم مجرد أنها قدمت اجابة صحيحة على سؤال ما ، يحمل دائما خطر التخلي عن اشارة اسئلة مغايرة قد تكون اكثر اتساقا مع القيم الخاصة لحضارات او ثقافات أخرى .

٤ - الامعان فى التخصص والاتاقة النظرية :

ان أزمة العلوم الاجتماعية لا تقتصر بأى حال من الأحوال على بلاد العالم الثالث ، وانما هى أزمة عامة تعاني منها الدول الصناعية مثلما تعاني نحن منها ، ولكنها تتخذ فى بلادنا ابعادا أكثر خطورة بسبب القبية نفسها .

لقد أصبح من الواضح عجز العلوم الاجتماعية عن تقديم تشخيص صحيح لبعض من أهم المشكلات الاجتماعية التى يواجهها المجتمع الغربى . فى علم الاقتصاد مثلا يصادف الغرب حيرة شديدة فى تفسير اجتماع البطالة والتضخم فى وقت واحد ،

ويصادف فشلا ذريعا في التنبؤ بما ستكون عليه بعض التفسيرات الاقتصادية الأساسية . وفي علم الاجتماع فشل واضح في تفسير ظاهرة العنف وانتشار المخدرات . ولا اعتقد أن علم السياسة أفضل حالا .

كيف تفسر هذا الفشل ؟ قد يخطر لنا عدد من التفسيرات ولكنها كلها تحتاج بدورها إلى تفسير . فقد نقول مثلا أن تجزئة العلوم الاجتماعية ويحترتها والامعان في التخصص قد تكون مسئولة عن هذا الفشل . فظاهرة التضخم مثلا لا يجب الاعتماد في تفسيرها على الاقتصاديين وحدهم ، ولكن الاقتصاديين يحثرون للأسف محاولة تفسيرها ، فينتهون في أغلب الأحوال إلى نظريات تصاغ في صيغ رياضية هي أقرب إلى كونها تحصيل حاصل منها إلى التفسير . قد نقول أيضا أن من العوامل المسئولة عن هذا الفشل الحرص الشديد من جانب علماء الاجتماع على الأنافة النظرية ولو على حساب أهمية الموضوع الذي يجري عليه البحث ، وعلى حساب إثارة الأسئلة الحيوية . وهذا كله صحيح ولكنه يحتاج بدوره إلى تفسير . إذ يجب أن نتساءل عن المسئول عن هذا الاتجاه إلى مزيد من التجزئة والامعان في التخصص وعن الاتجاه إلى التوضيحية بأهمية الموضوع لصالح الأنافة النظرية . انى أميل إلىلقاء المسئولية على هاتق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تحقق مصلحة من هذا الفشل ، أى ذات المصلحة في فشل العلوم الاجتماعية في تقديم التفسير الصحيح لهذه الظاهرة ، كظاهرة التضخم أو العنف أو ادمان المخدرات . فمشكلة التضخم لا أظن انها مستعصية على التفسير بالدرجة التي تبدو لنا من مطالعة الكتابات الاقتصادية فيها ، وذلك متى قبلنا إثارة التساؤل عن اصحاب المصلحة في استمرار التضخم . أن اصحاب هذه المصالح لهم مصلحة مؤكدة في أن يظل الناس عاجزين عن فهم ما يجرى في السياسة والمجتمع ، وأن ينصرف علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية إلى البحوث

الجزئية التي تخدم مثلا تصريف السلع أو ضغط النفقات ، ولا
تعرض للمشكلات الجوهرية .

ان هذه المصالح نفسها لها ما يقابلها في بلادنا . فكما ان
سلطات الاحتلال الانجليزى كانت تريد ان تكون وظيفة التعليم في
مصر في تخريج موظفين ، فان المصالح الأجنبية الاقتصادية
والسياسية التي تسيطر علينا الآن تريد بعملاء الاجتماع والاقتصاد
في بلادنا ان يتحولوا الى فنيين متخصصين ضيقى الافق .

على ان الأزمة تتخذ ابعادا اشد خطورة في بلادنا . ذلك ان
هذا الميل الى التخصص الشديد قد يكون اقل خطورة في المجتمعات
الصناعية منه في مجتمعاتنا . فاذا ضربنا مثلا بدراسات الجدوى ،
نجد ان التركيز الشديد على محاولة اجراء الحساب الدقيق للمنافع
والنفقات لكل مشروع واستبعاد النفقات والمنافع التي لا يمكن تقدير
قيمها بالأرقام ، قد يمكن تبريره أو الاعتذار عنه في المجتمعات التي
ابتدعت هذه الدراسات اكثر مما يجوز ذلك في بلادنا . فالنفقات
والمنافع التي يمكن تقديرها في مجتمع متقدم صناعيا وتكنولوجيا
اكثر بكثير مما يمكن اخضاعه للتقدير الدقيق في بلادنا . كما ان
هذه المجتمعات قد قطعت شوطا اكبر مما قطعنا بكثير في القضاء
على الازدواجية الاجتماعية وفي التخفيف من حدة التفاوت في
الدخول وفي تحقيق الوحدة السياسية ، الأمر الذي يسمح لهذه
المجتمعات بدرجة اكبر من تجاهل اثر كل مشروع على حدة على
نمط توزيع الدخل مثلا أو على الانسجام الاجتماعى أو السياسى
بين اجزاء المجتمع . بعبارة اخرى ان من الممكن لهم ان يركزوا
على عنصر الأرباحية لكل مشروع على حدة اكثر مما يجوز
لنا ذلك .

والحرص على الأناقة النظرية في الغرب يمكن النظر اليه
على انه من قبيل الترف الفكرى الذى لا يختلف عن استهلاك السلع
المكالمية ، من حيث انه اذا كان جائزا في مجتمع بلغ هذا القدر

من ارتفاع الدخل ، فإنه لا يجوز في مجتمع فقير • ومع ذلك فقد سائرناهم في كلا الاتجاهين : الامعان في التخصص والافتتان بالنماذج النظرية مهما قلت فائدتها العملية •

ولقد ساهم في تكريس هذا النوع من التبعية اتجاه نظامنا التعليمي الى الاقراط في التخصص ، حتى في العلوم الاجتماعية ، واعتمادنا المفرط أيضا في الدراسات العليا على الجامعات الأجنبية • كما ساهم فيه مؤخرا الميل المتزايد لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لدينا ، وعلى الأخص الاقتصاديين ، الى الاشتغال في المؤسسات الدولية أو لحسابها أو في مراكز البحوث الممولة من الخارج ، وانشغالهم بأعمال جزئية تخدم هذه المؤسسات أو على الأقل تندرج تحت اطر محددة ابتداء من الأجنبي ، ومن ثم انصرفهم عن دراسة بعض المشكلات الأساسية لاجتمعهم ، واصبحوا على استعداد للقيام بما يطلبه الأجنبي مهما كان قليل الجدوى بالنسبة لبلادهم •

٥ - هل هناك مخرج ؟

لا مخرج في اعتقادي من آثار التبعية في البحوث الاجتماعية الا بتحرير الإرادة السياسية والسياسة الاقتصادية أولا • فمهما بدا لنا من أن المشكلة علمية وليست سياسية ، فان العلاج يبدأ في رأيي ، على المستوى السياسي والاقتصادي •

ذلك ان الخضوع الذي يبدية باحثونا الاجتماعيون هو موقف نفسي أساسا ، ساهم في خلقه تراكم سنوات الخضوع السياسي والاقتصادي • ففي مناخ سياسي واقتصادي يتمتع فيه الأجنبي بامتيازات لا يتمتع بها المصري ، ويمجد فيه كل ما هو أجنبي ، لا بد أن يرسخ في الشعور العام احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبي ، المادية والفكرية ، ويسهل على الأجنبي في مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على أنها انتاج « انساني »

عام ، أو ثمرة التقسم للتكنولوجيا والمادى الذى لا ينتسب لحضارة
بوت أخرى أو لثقافة وحينها دون غيرها • ومن ثم يسهل اخفاء
تحيزات الأجنبى الخاصة ، وميوله ونزعاته التى تطبع انتاجه
المادى والمفكرى على السواء ، ويقبل الفكر العربى على النظريات
الأجنبية دون مساواة ، كما يقبل المستهلك العادى على البضائع
المستوردة دون أن يتساءل عن جدواها ، ويفتتن المفكر العربى
بالأنافة النظرية كما يفتن المستهلك العادى بالكفاءة التكنولوجية
العالمية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملاءمة
النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعى وثقافى مختلف تماما عن المناخ
الذى أبدع تلك النظرية أو السلعة •

لا يمكن إذن محاربة هذه الهزيمة النفسية الا اذا اقترنت
بجهد مماثل على المستوى السياسى والاقتصادى • ففى نفس
الوقت الذى يتعلم فيه المستهلك بالتدريج أنه قادر على إنتاج سلعة
مختلفة أكثر ملاءمة لظروفه ، أو على الأقل يتعلم كيف يجرى تطويع
السلعة المستوردة لحاجاته الخاصة ، يبدأ المفكر العربى أيضا فى
الشك فى ملاءمة النظرية الأجنبية لظروفه ثم يشرع فى ابداع
النظريات الملائمة له • وكما يبدأ المنتج المحلى ، فى ظل الحماية
الاقتصادية لصناعاته ، فى استخدام المواد الأولية التى تتيحها
موارده المحلية ، يبدأ المفكر العربى فى الرجوع الى تراثه لاعادة
اكتشاف ما طال إهماله منه ، ويستخدم منه العناصر التى ما زالت
صالحة للاستخدام •

• بعبارة أخرى أن من المستحيل أن تتوقع من الفكر الاجتماعى
العربى أن يحارب معركته الخاصة مستقلا عن رجل السياسة ورجل
الاقتصاد • فعلى الجميع أن يحاربوا نفس المعركة فى نفس الوقت •
ومن قبيل تبديد الطاقة والجهد أن يطلب لى الفكر العربى الابداع
فى الوقت الذى يعمل فيه رجل السياسة وواضع السياسة
الاقتصادية فى اتجاه مضاد تماما ، أو أن يطلب من الباحث
الاجتماعى إثارة الشك فى مسلمة النظريات الغربية فى الوقت

الذى يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصادى للضغوط السياسية
ويقبل السلع والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة .

ولدينا فى تجربة الستينات فى مصر ما يرجع ما نقول . لقد
كان المناخ السياسى والاقتصادى فى الستينات مختلفا تماما عنه
فى السبعينات ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن بحوثنا الاجتماعية
فى هذه الفترة ، وإن لم تقدم انجازات باهرة ، بدأت فى سلوكه
طريق مختلف كان من الممكن أن يؤدى فى النهاية الى الابداع .
كانت موضوعات البحث تعدد ابتداء لطلبة البعثات على النحو
الذى يتلاءم مع احتياجات البلد واولويات الخطة . ثم حلت المنح
الأجنبية محل البعثات الممولة من الدولة ، وهذه المنح الدراسية
تحدد موضوعاتها الآن ، فى أغلب الأحوال من قبل الهيئات الأجنبية
المانحة . ولا بد أن يكون لهذا بعض الأثر فى مدى استقلال الفكر
الاجتماعى العربى فى المدى الطويل . كذلك نلاحظ ما اتسمت به
البعثات الدراسية فى الستينات من تنوع فى الدول التى يرسل اليها
المبعوثون ، إذ توزعت البعثات بين دول الشرق والغرب . وبدأ
فى الستينات الاستغناء عن استيراد الأساتذة الأجانب فى العلوم
الاجتماعية ، ثم عادوا إلينا فى السبعينات . كانت هناك أيضا
فى الستينات حملة مكثفة لاعادة طبع كتب التراث ، لو قدر لها
الاستمرار لأثمرت ثمارا طيبة فى تشجيع الابداع والاستقلال
الفكرى .

ليس غياب الديمقراطية هو العامل الأساسى فى تخلف الفكر
الاجتماعى العربى أو تبعيته ، وإنما العامل الأساسى هو غياب
الاستقلال السياسى والاقتصادى . وليس معنى هذا أن من الممكن
أن نتوقع عودة الاستقلالية والابداع للفكر العربى بمجرد تحقق
هذا الاستقلال السياسى والاقتصادى . فالفكر بطيء النمو
بطبيعته ، والعادات الفكرية أكثر تأصلا وعمقا من أية سياسة
اقتصادية . ولكن هذا لا ينفى أن تحرير العقل مشروط بتحرير
الارادة .

هوان اللغة العربية في كتاباتنا الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عندنا تجتاحها منذ فترة موجة من « التغريب اللغوي » ، اذا جاز هذا التعبير ، لا يمكن ان يجد لها المرء عذرا . ولا تفسير لها الا خضوع الكاتب لفوح من الانكسار النفسى امام المؤلفات الأجنبية . هذه الموجة تزداد قوة واكتساحا يوما بعد يوم ، وتكسب لها كل يوم ضحايا جدد ، حتى اصبح المرء وهو يطالع البحث او المقال لا يعرف ما اذا كان يقرأ مقالا مؤلفا او مترجما ، وما اذا كان الكاتب يفكر بالعربية او بلغة اجنبية ، وما اذا كان الكاتب يخاطب قارئاً عربياً ام اجنبياً ، ام قارئاً مهجناً .

اننى لا اقصد مجرد شيوع استخدام الألفاظ الأجنبية فى المقال المكتوب بالعربية ، او كثرة ذكر المقابل الأجنبى بجوار الكلمة العربية حتى فى الأحوال التى يكون فيها اللفظ العربى واضحا بذاته . فهذا المسلك لا يزيد فى معظم الأحوال عن كونه محاولة

ساذجة للتظاهر بالعلم . ولكنى أقصد فى الأساس اقحام عادات التعبير الأجنبية على اللغة العربية ، واخضاع اللغة العربية لقواعد التعبير الأجنبى ، على نحو يذهب بسلامة الفكرة ووضوحها ، ويشوه جمال اللغة العربية ويخل بقواعدها .

ومن المؤسف أن يشارك فى هذا الخطأ بعض من أكثر اقتصادييننا حماسا لرفض التبعية السياسية والاقتصادية للغرب ، ناسين أن التبعية هى فى الأساس مرض نفسى ، وأن تحرير اللغة القومية من اثار التبعية هو من أكثر الوسائل فعالية لتحرير العربى عقليا ونفسيا .

والظاهرة حديثة نسبيا ، فالذين تتلمذوا مثلى على يد أمثال الأساتذة حسين خلاف وزكى شافعى واسماعيل صبرى عبد الله وسعيد النجار ولبيب شقير يعرفون جريرة الجيل . الأحداث . ولكن الظاهرة على حداتها قد أصبحت من الخطورة بحيث لم بعد من الجائز تجاهلها .

ان الكاتب الذى يكتب مثلا كلمة « كفاءة » ثم يكتب مقابلها الانجليزى . efficiency ، أو الذى يكتب « توزيع الموارد » ثم مقابلها الأجنبى resource allocation هو اما كاتب متحذلق يرغب فى مجرد التظاهر بمعرفة اللغة الأجنبية ، أو يجهل أن الكلمة العربية تؤدى نفس المعنى بنفس الكفاءة . والكاتب الذى يستخدم كلمة مثل « ديناميكية » بالحروف العربية يقع بدوره فى خطأ ، إذ يتصور خطأ عجز اللغة العربية عن التعبير عن نفس الفكرة بنفس الدرجة من الدقة ، وكان اللغة العربية لا تعرف الفاظا تدل على الحركة أو التطور أو التغيير . الخ .

ولكن هناك أيضا الكاتب الذى يحرص على الاخلاص للفظ الأجنبى ولا يشعر بنفس الولاء للغة العربية ، فلا يهمه الا أن يترجم

اللفظ الأجنبي ترجمة حرفية ولو كان المعنى الذي يثيره اللفظ العربي الذي يستخدمه يحمل فى طياته معانى وإيهامات مختلفة تماما . انظر مثلا الى استخدام كلمة « تعظيم » الشائع فى الكتابات الاقتصادية كمقابل لكلمة Maximization ، فيقال تعظيم الربح وتعظيم الانتاج ، بمعنى الوصول بايهما الى الحد الأقصى ، مع ان كلمة « تعظيم » توحى فى العربية بالاجلال والتوقير ولا يوحى اللفظ الأجنبي بذلك . أو فلتتأمل شيوع عبارة « الأدبيات الاقتصادية » أو « الأدب الاقتصادى » لمجرد شيوع المقابل الأجنبى *economio* *literature* مع ان كلمة *literature* تعبر عن معنيين مختلفين اشد الاختلاف : الأدب ، والكتابات ، فاذا بنا نستخدم احدى الكلمتين العربيتين للتعبير عن المعنى الآخر !

نلاحظ مثل هذا أيضا فى عناوين الكتب أو البحوث والمقالات العربية التى أصبح على القارئ أن يقرأها ثم يعيد قراءتها قبل أن يعرف المقصود منها ، لا لسبب الا ان كاتب البحث أو الكتاب يفكر بلغة أجنبية ثم يترجم افكاره الى عربية ركيكة ، ناسيا انه يكلم قارئاً عربياً لا يعرف غير لغته العربية ، أو لم يمر بنفس خطوات التفكير باللغة الأجنبية التى مر بها الكاتب . لقد شاع مثلا فى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الغربية استخدام عبارة *case study* لوصف دراسة تطبيقية لمثال أو نموذج واقعى معين . فهل ضاقت اللغة العربية بالتعبيرات التى يمكن أن تؤدى نفس المعنى غير عبارة « دراسة حالة » ؟ أو فلتفرض ان الكتاب الغربيين قد فضلوا لأسباب تتعلق بلغاتهم أن يستخدموا الكلمات المركبة مثل *geo-political* أو *socio-economic* فهل فرض علينا أن نحققى حقولهم فنصف القاهرة بأنها جيو - سياسية ، أو أن نتنازل عن حرف العطف العربى فنصفها بأنها اقتصادية - اجتماعية - لمجرد أن العبارة أقرب الى المقابل الأجنبى ؟

ثم بدأ يشيع مسلك جديد فى كتابة أسماء الاعلام — يحتذى
 حذو الكتب العربية فى ذكر اسم العائلة أولا يليه اسم الشخص
 كاملا او بحروفه الأولى ، فاسم طه حسين يصبح : حسين ، طه ،
 وتوفيق الحكيم يمكن أن يصبح : الحكيم ، ت ! وهو أمر لا يمكن
 الا أن نستهنه بشدة حتى ولو أدى الى تسهيل العثور على
 الأسماء ، إذ انه يضرب عرض الحائط بتقليد مستقر فى الكتابة
 العربية لا يترتب على اتباعه عناء يذكر ، ويهون هذا العناء اذا
 وجد ، فى سبيل المحافظة على هبة اللغة .

كثيرا ما نجد أيضا الرغبة فى التحنلق مختلطة بالتأثر المفرط
 بالكتابات الأجنبية على نحو تلتج عنه عبارات قبيحة هى فى نفس
 الوقت صعبة الفهم ، ويكاد يكون الفهم الصحيح متوقفا على
 قدرة القارئ على اعادة العبارة الى اصلها الأجنبى أولا . من
 أمثلة ذلك ان يلجأ الكاتب الى أن يستبدل بكلمة « التضخم » ،
 البسيطة والواضحة ، عبارة « العملية التضخمية » ، حتى فى
 الأحوال التى تكون فيها العبارة الأخيرة لا تحمل أية اضافة بل
 لا تزيد على أن تجعل السهل صعبا ، مع الإيحاء بأن الكاتب يتناول
 موضوعا لا يستطيع فهمه الا الراسخون فى العلم والتدريون على
 طوقه . من ذلك أيضا استخدام عبارة « الآثار المضاربية
 للتضخم » بدلا من آثار التضخم على المضاربة ، أو أثر التضخم
 فى التشجيع على المضاربة ، أو استخدام عبارة مثل « الربح
 المضاربى » بدلا من أرباح المضاربة . . . وهكذا . أن هذه مجرد
 أمثلة لظاهرة عامة أصبحت شائعة فى الكتابات الاقتصادية عتدا
 وهى تحويل المضاف اليه الى صفة على نحو يقرب العبارة الواضحة
 تماما الى تركيب غريب على اللغة العربية ومثير للبس ، فآثر
 الدخل مثلا يصبح « الأثر الدخلى » ، وتفاوت الدخول أو الفوارق
 بين الدخول تصبح « التفاوت الدخلى أو الفوارق الدخلة » . .
 الخ .

ما رأى القارئ مثلا في العبارة الآتية : « المكون الأجرى
للاتفاق الاستثمارى » ؟ هل يمكن للقارئ العربى أن يفهمها
حقيقة ما لم يخمن أولا أن المقصود بها هو ترجمة العبارة
الأجنبية :

The wage component of investment expenditure

اذن فقد كاد الامر يصل الى حد اشتراط معرفة اللغة الأجنبية
لفهم اللغة العربية ! أو ليس هناك أمل أكبر فى أن يصل المعنى
الى القارئ ، المتخصص وغير المتخصص ، اذا عبرنا عن نفس
المعنى بعبارة مثل : عنصر الاجور فى اجمالى الاتفاق الاستثمارى ،
أو ذلك الجزء من الاستثمار الذى يدفع فى صورة أجور ؟

على أن الأمر لم يعد يقتصر للأسف على نقل المصطلحات
الأجنبية نقلا سيطا ، بل تعداه الى نقل الفاظ وعبارات لا يمكن بأية
حال اعتبارها من قبيل المصطلحات ، من ذلك مثلا شيوع لفظ
« اشكالية » أو عبارات مثل « تشكيلات أو تكوينات تاريخية
 واجتماعية » التى لا تمثل فى نظرى اضافة يترقب عليها اثر
اللغة العربية ، أو شيوع كلمة « اقتراب » أو « مقارنة » كمقابل
لكلمة approach ، وكأن العرب لم « يتناولوا » موضوعا قط !

ان كثيرا من كتابنا يعاملون طرق التعبير الأجنبية كما لو
كانت شبه مقدسة ، فيعاملها معاملة المصطلح ، وهى لا تزيد فى
كثير من الأحيان عن أن تكون طرق الأجنبى فى التعبير عن نفسه ،
بينما يكون للعربى طرق أخرى مختلفة للتعبير عن نفس المعنى .
ففى الكتابات الانجليزية فى علم الاقتصاد يشيع مثلا استخدام
لفظ ceiling ولفظ floor للتعبير عن الحد الأقصى والحد
ال الأدنى . أو النهاية العظمى والنهاية الصغرى . والأمر لا يخرج
هنا عن تشبيه الظاهرة بالبناء الذى له سقف وأرض . فهو ليس
اصطلاحا وإنما هو مجرد طريقة للتعبير عن حدود الظاهرة .
بحيث لا يمكن أن نتصور أن تفننر اللغة العربية الى طريقة للتعبير
عن نفس المعنى . فما الذى يلجئ اقتصاديينا الى الداب على

استخدام لفظ السقف والارض بل وأحيانا الى ذكر الكلمتين الانجليزييتين بعد ذكر الكلمتين العربيتين ، وكأننا نترجم كلاما مقدسا ؟ من الأمثلة التي يمكن أن نضربها على نفس هذا المسلك الغريب أن يتصور الكاتب العربي في علم الاجتماع أن عبارة value system يجب أن تنقل حرفيا الى « نظام القيم » ، مع أن الأمر هنا أيضا لا يتعلق بمصطلح فني بل بفكرة شائعة عرفها العرب قبل أن يعرفها الغرب ، حيث لا تزيد على الإشارة الى مجموعة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع ، ووصف مجموعة القيم هذه بأنها « نظام » ، هو مجرد طريقة الأجنبي في التعبير ولكنها ليست بالضرورة طريقة العربي في التعبير عن نفس الفكرة . وتنطبق نفس الملاحظة على شيوع وصف البحث بأنه « ورقة » ، وشيوع استخدام عبارة « سلة العملات » ، جريا وراء العادة الأجنبية ، وكان العملات لا يمكن أن يتصور الجمع بينها الا في سلة انجليزية او فرنسية .

بل لقد وصلت قوة ولاء الكاتب العربي للغة الأجنبية وضعف ولائه للغة العربية الى حد أنه أصبح لا يبالي بارتكاب خطأ لغوي وفكري محض طالما أنه يشعر أن التعبير لو ترجم الى اللغة الأجنبية (الأصلية) يصبح سليما وخاليا من الخطأ . انظر مثلا شيوع ترجمة cost-push inflation بتضخم التكاليف ، مع أن العبارة الانجليزية تعني التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف والعبارة العربية لا تعني الا ارتفاع استكاليف فحسب . أو عدم حرص الكاتب العربي على التمييز بين التغير والتغيير ، حيث يتطلب الأمر في الحالة الثانية تدخل ظاهرة خارجية ولا يتطلبه الأمر في الحالة الأولى ، وذلك لمجرد أن الكلمة الانجليزية او الفرنسية change لا تفرق بين هذا وذاك . وكان الكاتب العربي في هذه الحالة يقوم بافتقار لغته العربية الأكثر ثراء ، ويفسد المعنى في نفس الوقت ، لمجرد أن التعبير الأجنبي المسيطر على تفكيره ، أو المنقول عنه ، سليم في ذاته . لا عجب إذن أن نجد أن بعض

طلبتنا كثيرا ما يستسهلون قراءة بعض النصوص الأجنبية في لغتها الأصلية أكثر مما يستسهلون قراءة بعض الكتابات الاقتصادية أو الاجتماعية العربية ، حتى ولو لم تكن مترجمة .

وقد بلغ الانكسار النفسى اسماء الكتابات الأجنبية درجة أصبح معها الكاتب حريصا على نقل الالفاظ الأجنبية الى العربية حتى ولو كانت الكلمة الأجنبية قبيحة فى لغتها هى نفسها ، ان تترجم كلمة developmental الى كلمة « تنموية » ، وكل من الكلمتين اقبح من الأخرى ولا ضرورة لها أصلا ، حيث لا تضيف شيئا الى ما نملكه بالفعل من كلمات تتعلق بالتنمية ، وقل مثل ذلك عن ترجمة societal بلفظ « مجتمعى » ، أو عن استخدام كلمة « تهميش » كمقابل لكلمة marginalization التى ينطوى استخدامها حتى فى لغتها الأصلية على حذقة يتسم بها كثير من الكتابات الأجنبية الحديثة المنقول عنها ، وما كان اساقفة الاقتصاد الأوائل ليقبلون استخدامها .

وفى نفس الوقت الذى نتقمص فيه عادات التعبير الأجنبية بلا موجب ، نطرح ايضا عاداتنا الخاصة فى التعبير بمبرر وبلا مبرر . كان اسلافنا القدماء كثيرا ما يهتمون كتاباتهم بعبارة « والله اعلم » وكان استخدام هذه العبارة من جانبهم لا يزيد فى الواقع عن التعبير عن تواضعهم ، وعن ادراكهم لعجزهم عن الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، وانه قد يكون هناك من الأسباب للظاهرة التى يبحثونها ما يعجزون عن الالمام به ، هذه العبارة لا يمتعنا اليوم من الاعجاب بها وتقدير ما تنطوى عليه من موقف أخلاقى رفيع الا فقدان الثقة بانفسنا . فتصورنا ان الكاتب العريى الذى يستخدم مثل هذه العبارة لابد واقبح بالضرورة فى اسرار التفسيرات غير العلمية ، مع ان استخدام هذه العبارة لم يمنع كتابنا الكبار القدامى من التعمق فى البحث ومحاولة استيفاء العلل والمسببات ، كما انها لم تضلل احدا فى الماضى أو تمنعه من التمييز بين العالم الاصيل واشباه

العلماء . فما الذى صنعناه نحن ؟ تصورنا أن الطريقة الوحيدة للتعبير عن تواضع العلماء هي الطريقة الغربية في التعبير عن ذلك ، بأن يذكر في المقدمة أو الخاتمة أن الموضوع أوسع من أن يحيط به الكاتب ، أو أن نقول « أن كتابا بهذا الحجم أو مكتوبا لهذا الغرض لا يمكن » أن يحيط بالموضوع ، ثم ملأنا هوامش الكتاب وقائمة المراجع بأسماء الكتب الأجنبية وأرقام الصفحات المنقول عنها ، سواء كان لها علاقة بالموضوع أو لا علاقة لها به ، وكان هذا هو الدليل الأكيد على أمانة الباحث وسعة اطلاعه ، مع أن هذا بدوره لا يمكن أن يضلل أحدا . فالكتاب غير الأمين مفضوح في جميع الأحوال ، والكاتب الذى يستحق الثقة يوحى بها من أول عبارة دون حاجة منه إلى الاعلان عن ذلك بتطويل قائمة المراجع أو تضخيم حجم الهوامش .

من بين عادات الكتابة العربية الراقية أيضا ، التى طرحناها دون مبرر ، ميل كثير من الكتاب العرب القدامى إلى استخدام عناوين مطولة لفصولهم بحيث يدرك القارئ موضوع الفصل بوضوح من قراءة العنوان . فمن فصول مقدمة ابن خلدون مثلا ما يحمل عناوين مثل : « فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » وآخر بعنوان : « فصل فى أن نقص الغطاء من السلطان نقص فى الجبائية » وهكذا ، فإذا بنا اليوم نجارى العادة الغربية الحديثة فى استخدام عناوين للكتب والفصول لا تدل على الموضوع ، بل كثيرا ما تضلل القارئ عمدا عن محتواها .

إن علينا أن نسلم بأن لكل لغة شخصيتها الخاصة التى تعكس شخصية الأمة التى تتكلمها ، كما تعكسها موسيقاها ومعمارها وسائر فنونها . وإذا كان تطوير اللغة أمرا مطلوبيا وضروريا للملاحقة تطورات العصر ، فليس هناك أى مبرر لأن يتم هذا على حساب شخصية اللغة وقواعدها . فالذى يقال عن النمو الاقتصادى ينطبق أيضا على التطور اللغوى ، فكلاهما يجب أن يتم فى ظل احترام التقاليد الراسخة التى ليس هناك أية مصلحة فى التضحية بها .

الفصل الثاني

خرافات شائعة
عن الرخاء والرفاهية

سر الساحر الأمريكى

أتيت لى منذ فترة ليست بالبعيدة ان ارى الولايات المتحدة لأول مرة ، فراعنى ما رايت ا لم تكن الولايات المتحدة غريبة على تماما فقد طالعت قبل ان اراها كثيرا مما كتب عنها ، فلما او استحسنانا ، وكانت تدفعنى الى ذلك تلك الظاهرة الغريبة : وهى ان ما يبدا هناك نراه يحدث فى بلادنا بعد فترة طالت أم قصرت . اذا لبس شبابها السراويل الزرقاء الملاصقة للجسم ، ارتداها شبابنا وعدوها مظهر العصرية والتدين . واذا تركوا شعورهم تغطى آذانهم ، تركناها تغطى آذاننا ، واذا اكلوا اقراص اللحم عديمة الطعم والخالية من اللحم وغطوها بمائل يشبه الطماطم اكلناها والفتتحنا لها مطاعم تتخصص فى تقديمها . واذا اقاموا مبانيهم الشاهقة والطاردة للشمس والهواء واستعاضوا عنها بأجهزة تكييف الهواء ، فعلنا أيضا مثل ذلك وشعرنا بالفخر بما نصنع . وكما فعلنا فى الملابس والماكل والسكن فعلنا فى شئوننا السياسية والثقافية . فما هو سر ذلك الساحر الأمريكى الغريب الذى فتننا عن أنفسنا ، ورسم لنا طموحاتنا وآمالنا ، ولحق بين الشاب العربى وبين أسرته وأمه ؟

ان اول ما يسترعى انتباه من يزور الولايات المتحدة هو اتساعها وضخامتها . فالعبور من ساحلها الشرقى الى ساحلها الغربى هو عبور لقارة بأكملها ، يعاد خلاله ضبط الساعة اكثر من مرة . يتغير معه المناخ والتضاريس ، وتتغير معه مصادر الثروة . والبلاك زراعية وصحرائية فى آن واحد ، جبلية ومستوية ، باردة وحارة ، غنية بالمعادن غناها بالزراعة والغابات والثروة الحيوانية ، وبالنפט والفحم ومساقط المياه . فاذا شق طريق فاذا هو بستان او ثمانية طرق فى آن واحد ، واذا صدرت جريدة فهى من قرط ضخامتها ينوء المرء بحملها . واذا دخلت متجرا لشراء الطعام كان عليك ان تختار من بين عشرين او ثلاثين صنفا من الخبز ، وبين اربعين او خمسين صنفا من الجبن . واذا اقتنيت جهازا للتليفزيون كان عليك ان تختار من بين اكثر من عشرين قناة . وهكذا نجد ان ما قد يبدو لنا من المنتجات الامريكية مغرطا فى الضخامة الى حد مزعج او مثيرا للدهشة ، يبدو طبيعيا للغاية فى البيئة الامريكية . فالسيارة الامريكية الفارهة الطول التى تبدو مزعجة فى شوارعنا الضيقة ، يبدو حجمها مناسباً وهى تسير فى الطرق الامريكية الفسيحة . والثلاجة الامريكية الضخمة التى قد تقتصر وظيفتها فى بلادنا على اشباع حبننا للظهور او اثاره غيظ الأقارب ، تبدو ضرورية فى المنزل الامريكى الواسع وامام هذه الكميات الهائلة من السلع .

* * *

ان هذه الضخامة وهذا الاتساع ان يفتقرنان فى نفس الوقت بضالة نسبية فى عدد السكان يمكن ان يذهبا بنا شوطا بعيدا فى تفسير الكثير من ظواهر الحياة الامريكية . فكثافة السكان فى الولايات المتحدة لا تتعدى ٢٥ فردا للكيلومتر المربع بالمقارنة بنحو ٢٨٠ فردا للكيلومتر المربع فى بلد كبريطانيا مثلا ، او ٢١٠ فى المانيا الغربية او ١٩٠ فى الهند . وهى ظاهرة تلاحظها

على الفور بالمشاهدة العابرة كما تقراها فى الأرقام . تلمسها إذ ترى السيارة الأمريكية الكبيرة تقطع الطريق حاملة فى معظم الأحوال شخصا واحداً وهى تستطيع حمل خمسة أو ستة أشخاص ، وتراها فى المناطق السكنية حيث تظن العائلة التى لا تزيد على ثلاثة أو أربعة أفراد منزلاً يتسع لعشرين ، ويفصل البيت عن الآخر حديقة لا يجلس فيها أحد ، ولا يكاد الجار يستطيع أن يحدث جاره لاتساع المسافة الفاصلة بينهما . هذا الانخفاض فى الكثافة قد يذهب بنا حداً بعيداً فى تفسير ما يشعرون به الأمريكى ، بوجه عام ، من وحدة . فإذا كنا نشكو فى بلادنا المكتظة بالسكان من أننا لا نجد مكاناً لقدم فى الطرق أو الحدائق العامة أو فى وسائل المواصلات ، فالأمريكى يشكو على العكس من العزلة ووحشة الحياة . فهو وحيد فى بيته ، وحيد فى سيارته ، وحيد فى مكان عمله . ويضاهف من وحدته أن الأبناء سرعان ما يستقلون بمسكنهم الخاص وحياتهم الخاصة ، الأمر الذى يسمح به ويشجعه انخفاض الكثافة السكانية نفسه بالنسبة للموارد المتاحة . ففرص الكسب واسعة فى نفس الولاية أو خارجها ، والغنى بالموارد ، بالقياس إلى عدد السكان ، يسمح للإنبياء بالاستقلال الاقتصادى عن آباءهم فى سن مبكرة . لهذا إذن يثير اهتمام الأمريكى أى حادث غير مألوف فى الطريق العام مهما كانت قوامته ؟ ويهتم هذا الاهتمام المفرط بتتبع أخبار الفضائح والجرائم وتفصيل الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم السينما ، وكأنه يحاول أن يجعل من هؤلاء عائلة له حيث حرم من متابعة أخبار الجيران وأحوال عائلته الخاصة ؟ ابهذا أيضاً نفس انبسان الأمريكى للخمر والتلفزيون ، حيث يجد على شاشته اصداقاً وهميين وعائلة وهمية ، وتعمله السلسلات التلفزيونية من يوم لآخر تعوضه عن رتبة المصااة وافتقارها إلى دفء العلاقات الإنسانية الحميمة ؟ بل هل لنا أن نفسر بذلك حرمان الأمريكى باقتناء السلع واصراره على الحصول على أحدث طراز للسيارة

والثلاجة ، ونهمه غير القابل للاشباع باقتناء الأدوات الكهربائية المتحركة ، وكأنه يستعويض بها جميعا عن الناس الذين لا يجدهم حوله ؟

ان العناية بل المودة التي يبديها الأمريكى نحو سيارته الخاصة قد تضارع ما يبديه من عناية بشتون زوجه وأولاده ، فهي ليست فقط مركبته ، بل هي أيضا قلعة ومسرح غرامياته ، وهي دليل مركزه الاجتماعى ورمز شجاعته أو فشله . وهي فى مجتمع يخفى فيه التمييز الحقيقى ويسود التقليد والتشابه ، إحدى الوسائل القليلة الباقية للفرد الأمريكى للتعبير عن ذوقه وشخصيته . بل إنه لا يكاد يكون هناك فى المجتمع الأمريكى شيء له مثل قداسة السيارة الخاصة وأهميتها . فغليها ينفق ما يعادل ربع الدخل الفردى فى الولايات المتحدة ، وكل طفل أو طفلة تحلم باليوم الذى تكون لها فيه سيارتها الخاصة ، ورخصة القيادة هي الإثبات لشخصيته بل لوجوده أصلا ، والمحلات العامة تتفنن فى أن تقدم لك خدماتها وأنت جالس فى سيارتك ، والفنادق تتحول من أماكن لا يواء الناس الى موتيلات لا يواء السيارات . فإذا لم تكن لك سيارة خاصة فى الولايات المتحدة فانت كالكسيح لا تكاد تستطيع مغادرة منزلك ، أو قضاء حاجاتك .

على انه من العسير أن تجد تعبيراً أبلغ دلالة على وحدة الأمريكى ووحشته من تلك الموضة الجديدة المسماة بالـ jogging أو الجرى المنفرد . فقد أصبح من المناظر المألوفة فى الطريق العام منظر رجل أو امرأة ، من مختلف الأعمار والأشكال ، يجرى كل بمفرده ، فى سرعة معتدلة ومنظمة ، وقد ارتدى « الشورت » ، لا يلتفت يمينا أو يسارا ، ولا يمكن لأية قوة على الأرض لفت نظره أو إيقافه أو تحويل مساره . ترى لى أين هو ذاهب ، بكل هذا العزم والتصميم ، ومن يجرى بالضبط ؟ كلا ، انه فقط يعتزم قطع عدد معين من الأميال كل يوم للمحافظة على صحته ولياقته

البدنية • فما هو سر هذا الاهتمام المفرط بسلامة البدن ؟ وما سر انكباب الأمريكي بهذه الدرجة على ذاته ، بحيث أصبح جسمه يشغل هذا المكان الهام من تفكيره ، وراح بعد ذلك يعرض بقائق مشاعره على الأطباء النفسيين ، فيتصور أشد مشاعره ثقافة وأكثرها طبيعية وكأنها حالة نفسية متميزة وفريدة لا يعاني منها أحد غيره ؟ وهل يا ترى لو أتيح للأمريكي تكوين علاقات إنسانية طبيعية مع أهله وجيرانه وزملائه في العمل ، لكان يبدى هذا الاهتمام الزائد عن الحد بنفسه وبدنه ؟



في بلد تسخر فيه الطبيعة هذا السخاء على الإنسان ، كيف يمكن أن يبدى الإنسان نحوها مثل هذا العداء ؟ أم أن هذا العداء ليس الا نتيجة هذا الثراء والسخاء نفسه ؟ على أية حال فإن من المؤكد أن للأمريكي غراما لا حد له بأثبات تفوقه على الطبيعة وقدرته على الاستغناء عنها • وسأضرب للقارئ بعض الأمثلة لتوضيح ما أعنيه • ولاية كاليفورنيا ، التي قضيت بها معظم فترة إقامتي بالولايات المتحدة ، لا تكاد تضاهيها ولاية أمريكية أخرى في جمال مناخها واعتداله على مدار العام • ولكنك تدخل فيها بناء بعد آخر ، ومقهى أو مطعمًا تلو الآخر فماذا تجد ؟ تجد النوافذ مركبة على نحو يجعل من المستحيل فتحها ، أو مصنوعة من زجاج ملون يحجب ضوء الشمس عن رءاها ، وتجد أجهزة تكييف الهواء شائعة الاستعمال على نحو يخيل اليك معه أنك في أشد بلاد العالم حرارة وأقساها مناخا ، وتجد المصابيح الكهربائية مضاءة في وضع النهار • ولم لا ؟ فقد يكون ضوء الشمس أشد قليلا أو أخف قليلا مما تريد في لحظة بعينها ، والحرارة أشد قليلا أو أخف قليلا مما تحب وتشتهي في ساعة معينة من ساعات النهار أو الليل •

ثم ما هي هذه المعجزة الشهيرة في كافة انحاء الأرض المعروفة « بديزنى لاند » أو مدينة ملاهى ديزنى ، في جنوب لوس انجلوس ؟ مساحة فسيحة من الأرض تقوم عليها مباني متناثرة تقدم لك وسائل مختلفة للترفيه والتسلية ، رائعة التنظيم والتنسيق حقا وبالغة النظافة والجهاز ، ولكن شيئا واحدا يجمع فيما بينها : محاولة الانسان الأمريكى أن يثبت أنه قادر على منافسة الطبيعة والتفوق عليها . ففي مكان منها يحاول مدرب سخيى أن يقطعك بأنه قادر على أن يجعل فرس البحر ياتمر بأمره ، يرقص أو يلعب بالكرة أو يقبل امرأة جميلة نصف عارية ، وفي مكان آخر تستقل مركبة تنور بك بسرعة بالغة المروض أن تشعر معها بأنك تحوم في مركبة في الفضاء . والمكان كله لا نهاية فيه لما يبدو وكأنه حيوانات وليست في الحقيقة كذلك ، وطيورا ليست بالطيور ، وأشجارا ليست بأشجار . فإذا أعياك هذا كله وذهبت الى مكان لتناول الطعام ، فإليك ستجلس الى مائدة تبدو وكأنها مصنوعة من الخشب ولكنها ليست كذلك ، وسوف يقدم اليك شيء شبيه بالطعام ولكنه ليس طعاما ، إذ أن من بين ما يفرم به الأمريكى أن يصنع لبنا خاليا من الدسم ، وسكرا لا يحتوى على مادة سكرية ، وخبزا لا يؤدي الى السمنة وقهوة لا تحول دون النوم !

على أن الذى أثار شجونى حقا هو « سيرك الطيور الأمريكى » ففي حديقة أخرى من حدائق لوس انجلوس تضم مختلف أنواع الطيور وأجناسها ، أقيم مسرح صغير يمكنك فيه أن تشاهد عرضا بالغ المهارة يسمى بسيرك الطيور ، لا يختلف عن السيرك المألوف الا في أن أبطاله من الطيور وليسوا قبيلة واسودا . وفيه ينتزع المروض التصفيق من الحاضرين لدى رؤيتهم حمامة أو ديكاً أو ببغاء ، رائعة الألوان ، وبالغة المهابة والجمال ، تقف على قدم واحدة ، أو تتسلق سلما ، أو ترتب مجموعة من المكعبات المختلفة الألوان في صفوف منتظمة ، أو تقوم بمختلف الألعاب البهلوانية وتتحنى للجمهور لدى تصفيقه لها في نهاية العرض . والذى

اثار شجوني لدى رؤيتي لهذا العرض ، اننى تذكرت بلادنا الفقيرة
وانا أشاهد الطيور المسكينة ، وتذكرت ما صنعه بنا الرجل
الغريب وأنا أشاهد مروض الطيور الامريكى . فها هى ذى طيور
لا تقل عن مروضها فى قدراتها وامكانياتها وتفوقه مهابة ، فهى
تستطيع الطير حيث لا يستطيعه ، وهى تهتم بصغارها حيث
لا يبدى اهتماما بصغاره ، وهى لا تكذب أو تنافق فى سبيل حصولها
على الرزق ، ولكن المروض لا يريد أن يعترف لها بفضل الا اذا
نجحت فى تقليده ، واستطاعت الوقوف على قدم واحدة ولعبت
كرة القدم ، وظهرت من القدرات ما ليس لديها أدنى استعداد له
او حاجة اليه !



فى بلد له مثل ما للولايات المتحدة من موارد تبدو وكأنها
لا حدود أو نهاية لها ، كيف يكون لأهلها هذا الولع بالأرقام
والحساب ؟ أم أن وفرة الموارد كانت هى ذاتها دافعا لهذا الولع ؟
ذلك انى لم أصادف شعبا يستخدم فى كلامه العادى قدر ما يستخدمه
الامريكى من أرقام ، ولا من هو أشد منه غراما بالتعبير الرقمى .
فأسعار السلع بأجزائها العشرية ، وسعة سيارته من البنزين ،
وعدد الأميال بين مكان وآخر ، والوقت الذى تستغرقه رحلة أو
تأدية عمل ، حاضرة فى ذهنه دائما ، يخطر بها دون أى جهد
ويقارن بينها دون مشقة . والرجل لا يوصف بأنه طويل أو قصير ،
ولكن يقال لك ان طولہ خمسة أقدام وبوصتان ، والمكان لا يوصف
بأنه بعيد أو قريب وإنما تخبر عما تستغرقه الرحلة اليه من الدقائق
بالسيارة أو الطائرة . والشئ الذى لا يمكن حسابه بالأرقام
يفترض ضمنيا أنه لا يستحق الاهتمام .

وقد لا يبدو فى هذا الميل الواضح الى التعبير الرقمى
خضاضة لولا أنه انعكس فى فكرة الامريكى عن « الكفاءة »

فالكفاءة لدى الأمريكى هى بوجه عام انتاج اكبر قدر بأقل تكلفة ، أو القيام بأكبر عدد من الأعمال فى أقل وقت ممكن ، دون اهتمام كبير بالآثار التى لا يمكن تقديرها تقديرا رقميا . فما أسهل على الأمريكى أن يشعر بالرضا أن يجد سيارته قد قطعت عددا كبيرا من الأميال ، أو يجد نفسه قد أتمج عددا كبيرا من الأعمال ، أو زار عددا كبيرا من البلاد ، أو شاهد عددا كبيرا من المتاحف ، دون أن يعير اهتماما كبيرا لطبيعة الرحلة أو الغرض منها ، أو للفائدة الحقيقية من العمل وجدواه ، أو لما جناه من معرفة حقيقية بما زاره من بلاد أو شاهده .

فكثيرا ما يبدو لك الأمريكى « كأم العروس » فاضية ومغشولة ، — كما نقول فى أمثالنا الشعبية — لا يطبق الكف عن الحركة والعمل ، وكان أى عمل مهما كان ثاقبا أفضل من عدمه ، لا يطيل البقاء فى مكان لأن فى انتظاره عملا آخر لابد من تأديته ، يتناول طعامه بسرعة ثم يقفز الى سيارته ، أو يتناول أمام التلفزيون أو فى السيارة نفسها . فإذا دعاه الى الغذاء فهو « غذاء عمل » ، وإذا فكر أن يدعو معك شخصا آخر ، فأنه يرى أن من المفيد أن يتعرف أحكما على الآخر . وهو مغرم بجمع أسماء المعارف وعناوينهم ، ويشعر بالفخر لكثرة معارفه واتصالاته هنا وهناك . فإذا زار بلدا فمن المهم ألا يمضى وقتا أطول من اللازم فى مكان واحد ، فإذا تمذر عليه استيعابه فليلتقط له الصور . وبرامج التلفزيون الأمريكى تتميز بنفس الطابع : الكثرة على حساب الجودة ، والصرعة على حساب العمق . وكثيرا ما يحدث ألا تجد من بين برامج العدد اللانهاى من القنوات التلفزيونية ، التى يستمر بعضها طوال ٢٤ ساعة كل يوم ، برنامجا واحدا تشوقك رؤيته ، أو فى العدد اللانهاى من صفحات جريدة الأحد إلا القليل مما يستحق القراءة . فإذا عرض التلفزيون نقاشا أو ندوة ، فقلما تجد تعمقا فى التحليل أو إحاطة بالظاهرة التى يدور حولها النقاش من مختلف جوانبها ، والمهم لى أعداد

نشرة الأخبار ان تحتوى النشرة على اكبر عدد من الاخبار دون بذل جهد يذكر فى تحليل اسباب الخبر أو آثاره . صحيح انك تجد فى الحياة الثقافية الامريكية الغث والسمين ، ويمكنك اذا شئت الاستماع الى موسيقى رقيقة والمثور على تحليل جيد للاخبار ، ولكن المراد تأكيده هنا هو الطابع العام للثقافة الامريكية وليس الاستثناء .



من أين اذن تنأت لهذا الساحر الامريكى ان يفتن الناس فى الشرق والغرب على السواء ؟ وما هو سر هذا النجاح الذى حققه نمط الحياة الامريكية فى غزو العالم حيث لم تحقق مثل هذا النجاح الدول الاوربية وهى فى عنفوان قوتها ؟ ان هذا السر يكمن فيما وفره نمط الحياة الامريكية « للرجل العادى » ، رجل الشارع البسيط ، من يسر الحياة المادية . فلتقطع امريكا من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب تجد ان الملك فيها هو رجل الشارع البسيط : المحدود الثقافة والتعليم ، العادى الذكاء ، المحدود الطموح ، الا فيما يتعلق بما يمكن أن يحوزه من سلع . أرضيه القصة البسيطة غير المعقدة ، ويستهو به تتبع افلام الجريمة واخبار الفضائح والكوارث ما دامت تحدث لغيره . يحب السياحة وان يشاهد متحف اللوفر واهرامات مصر ، ولكن لا صبر له على معرفة التاريخ أو التحقق فيه ، يفرح بالسيارة الكبيرة كما يفرح الأطفال ، ويقبل أكثر ما يتلقاه عن طريق التليفزيون أو الجرائد اليومية دون أى شك فى صحة ما يسمع أو يقرأ .

هذا الرجل العادى يمثل غالبية سكان العالم فى كل بقاع الأرض ، وقد نجحت « الحضارة » الامريكية فى الوصول اليه واشباع تطلعاته بأكثر مما نجحت أية حضارة أخرى . والذي سمح للولايات المتحدة ان تبلغ ذلك قبل غيرها لم يكن هو فقط غناها الذى لا حدود له بالموارد ، بل وايضا اتساع سوقها بدرجة لم تتوفر لأية دولة أخرى . فالتساع السوق هو الذى سمح بابتداع

ونمو فنون الانتاج الكبير التى تقوم على انتاج كميات هائلة من السلع المتماثلة وعلى تطبيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل . ولكن هذا الاتساع نفسه ، وهذا النوع من فنون الانتاج كان هو أيضا الذى طبع الحضارة الامريكية بكثير من ملامحها المميزة : التماثل الرهيب فى أنماط السلوك والتفكير وانتشار الموضات وخضوع المستهلك خضوعا مستمرا لحملات الدعاية والاعلان ، والهالات التى تحيط بنجوم السينما ورجال السياسة او « بالبطل » بوجه عام .

فالليون دولار التى يمكن أن تنفق على ممثلة جميلة ، ولو كانت لا تجيد التمثيل ، او على مذبة تليفزيونية ولو كانت عادية الذكاء ، يمكن أن يستردها المنتج بسهولة اذا ضمن تسويق هذا الفيلم او ذلك البرنامج فى الولايات المتحدة وحدها . كل ما يتطلبه الأمر هو حملة دعائية واسعة وهو ما لا يمكن أن يكفى وحده لضمان الربح فى مجتمع محدود العدد . ولكن للمستهلك المستهدف يجب أن يكون بدوره شخصا عاديا محدود الثقافة عادى الذكاء ، أن هنا تكمن فرص التسويق الواسع الانتشار . فاذا بنمط الثقافة السائد هو النمط الذى يستجيب لنوازع الرجل العادى وميوله ، واذا بالثقافة الرفيعة تتراجع على استحياء أن لا تجد لها ممولا . واذا بوسائل الاعلام تخاطب أبسط غرائز الانسان ونوازعه ، لمجرد انها الأكثر انتشارا ، واذا بها لا تكف عن تملق الرجل العادى وترضيه . فاذا استطاع الطفل أن يكتب اسمه فانه يعامل كما لو كان نابغة عصره واذا نطق به فهو بالغ الفصاحة . وعبارات الثناء والمديح تنهال بلا حساب على المتسابقات فى البرامج التليفزيونية من ربات البيوت الطامعات فى الفوز بثلاجة او مكينة ، ولا يفوت المذيع أن بمتبحر جمال أكثرهن دمامة ، فالمهم هو أن يطيب خاطر الجميع ، أن البرنامج الناجح هو الذى يشاهده أكبر عدد من الناس ، والجميع مستهلكون حالون او محتملون لهذه الثلاجة او تلك المكينة التى يقوم منتجوها بتمويل

البرنامج ابتداء . فاذا اضطر التلفزيون الامريكى لسبب او آخر الى تقديم برنامج جاد يستهدف النفع العام لا الربح ، فهو يأتى بعد منتصف الليل او قرب الفجر ، حينما تكون غالبية الشعب الامريكى يغطون فى النوم . فالبرنامج الجاد ثقيل الظل ، والذين يحبون هذا النوع من البرامج ليسوا هم اكثر الناس ميلا الى زيادة ما بحوزتهم من سلع . فاذا قطع البرنامج لتقديم اعلان عن غسالة كهربائية او سيارة فالأرجح ان الاعلان سوف يكون قليل المائد ، بل ان هناك خشية حقيقية من ان يلقى البرنامج الجاد بظله على الاعلان نفسه ، فتبدو مدى سخافة الاعلان وكذبه ، فاذا بالبرنامج يتم اختياره بما يناسب الاعلان .

لا عجب اذن فى ان نجد ان اكثر الناس عدا لغير الحضارة الامريكية لبلادهم هم المثقفون ، بينما يتلقفها بسطاء الناس وصغار السن بالرضا والترحيب . ولم تستطع المجتمعات الاوربية مع كل ما احرزته من تقدم فى الارتفاع بمستوى الثقافة فيها ان تقاوم ما يحمله نمط الثقافة الامريكية من جاذبية لجماهيرها ، فاذا بالبرامج الجادة فى التلفزيون الاوربى تترك مكانها بالتدريج لبرامج الترفيه الامريكية ، ويزداد هذا عاما بعد عام ، واذا بالصحف الاوربية تجارى الصحافة الامريكية فى اعتمادها على التشويق والاثارة ، واذا بالمطاعم والمقاهى الاوربية تتخلى عن المقاعد الوثيرة والخدمة المتأنية لتحل محلها المقاعد الطاردة للجالسين عليها وقيام العميل بخدمة نفسه . بل لم يستطع الاتحاد السوفيتى بعد عشرات من السنين من الانغلاق عن العالم ان يمنع شبابه من الانبهار بنمط حياة الامريكى والاقتداء به .

ذلك اننا نعيش ، ليس فى عصر الرأسمالية او الاشتراكية ، بل فى عصر الرجل العادى والمرأة العادية ، وقد بلغت العبقرية الامريكية ذروتها فى ارضاء كل منهما .

مجتمع المسدسات

« ترجمت هذه القصة بتصرف طفيف من بضع صفحات في كتاب « ثمن النمو الاقتصادي » للاستاذ ادوارد ميشان ، استاذ الاقتصاد بجامعة لندن الصادر فى سلسلة بليكان سنة ١٩٦٩ .

وانا اهدى هذه القصة الى كل من لا يزال يعتقد ان الحافز الفردى المتحرر من اى قيود هو الكفيل بان يوفر للجميع الحياة الهنيئة . والى كل من لا يزال يعتقد ان حل مشكلاتنا الاجتماعية هو عند « الخبراء التكنوقراطيين » الذين يجيدون تحليل البيانات الاحصائية ولكنهم يفتقرون الى اية رؤية سياسية او اجتماعية شاملة ، او دن لا يزال يعتقد ان دراسات الجدوى كفيلا وحدها بالتمييز بين المشروعات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ، او ان التكنولوجيا الحديثة كفيلا يحل كافة المشكلات ، فيعتقدون مثلا بان تدهور نمط الحياة فى القاهرة يمكن علاجه ببناء الاتفاق ، بدلا من وضع حد لاستيراد السيارات الخاصة او وضع حد لنمو القاهرة اصلا . »

يحكى انه فى دولة لا يعرف اسمها ، تولت زمام الأمر حكومة اتخذت فجأة قرارا بإطلاق الحرية المطلقة لكل فرد من السكان فى حمل السلاح دون اشتراط الحصول على ترخيص . وفى نفس الوقت قامت الشركات المنتجة للمسدسات والبنادق بحملة دعائية هائلة لفتحائها أنفقت عليها مبالغ طائلة . أدى ذلك الى ان أصبح كل شخص فى الدولة يعشى فى الطريق وهو يحمل أكثر من مسدس واحد فى حزامه ، ولوحظ هذا بوجه خاص على الشباب وصغار السن الذين أبدوا حرصا شديدا على أن يراهم الناس وهم يحملون آخر طراز من المسدسات ذات السرعة غير العادية والمسمى بطراز « سوير » .

كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تروج ، ليس فقط صناعة المسدسات بل وأيضا صناعة الأحزمة الحاملة لها وغيرها من لوازم حمل السلاح واستعماله وتنظيفه وصيانتته ، فضلا عن صناعة الدروع الواقية واغطية الرأس والأرجل المضادة للرصاص . بل أصاب الرواج أيضا أعضاء نقابة الحانوتية لأسباب ظاهرة . كان كل من يسير فى شوارع هذه الدولة يلاحظ أن نوافذ المنازل ، باستثناء منازل الفقراء ومحدودى الدخل ، تحمل زجاجا مضادا للرصاص ، بينما أصبح تركيب المواد الواقية من الرصاص فى المنازل والمكاتب الواقعة فى المناطق الأكثر خطورة أمرا مألوفا يدخل ضمن أعمال الوقاية العادية والضرورية .

لم تكن شمة أسرة يمكن أن تبلغ بها الحماية حد أعمال تدريب أبنائها بل وبناتها على فن الاطلاق السريع . وعلى أى حال فقد لجأت أفضل المدارس وأكثرها حرصا على مصلحة التلاميذ ، الى تخصيص عدة ساعات من كل أسبوع لتدريب التلاميذ على هذا الفن . لا عجب أيضا أن ازدهرت بشدة شركات التأمين على الحياة على الرغم من ارتفاع أقساط التأمين ارتفاعا باهظا كما ارتفعت بشدة أرقام الالتحاق على الخدمات الطبية . ذلك انه

بالإضافة الى تلك الظاهرة المعتادة ، وهى العثور على رصاصات مستقرة فى أجزاء مختلفة من الجسم ، انتشرت أيضا الأمراض الجلدية الناجمة عن ارتداء مختلف أنواع الرداء الثقيل الواقعى من الرصاص . أضف الى ذلك أنه نتيجة لانتشار الأمراض العصبية وذئوع مختلف أنواع التوتر النفسى ، لوحظ ارتفاع نسبة مدمنى الخمر والعقاقير المهدئة .

ارتفعت أيضا معدلات الضرائب لأسباب ظاهرة ، اذ زادت نفقات الحكومة زيادة كبيرة بسبب تضخم عدد رجال الشرطة الذين يحاولون تخفيض عدد الضحايا ، وتضخم عدد السجون والمستشفيات العامة ، ناهيك عن النفقات العامة اللازمة لحراسة المنشآت والمصالح والبنوك والمدارس وتلك اللازمة لانتاج اقوييسات ذات مواصفات خاصة واقية من الرصاص تحمل التلاميذ كل يوم من المدارس واليهما .

فى مثل هذه البيئة لم يكن من الممكن لأى شخص مهما بلغت وداعته وإيثاره للحياة الهادئة وكرهه للعنف أن يخرج من منزله دون أن يكون حاملا للسلاح . وكتب الاقتصاديون المؤمنون بمبدأ « دع الأمور تجرى فى أعنتها » وبالحرية الاقتصادية المطلقة ، انه ما دام السكان قد اختاروا بمطلق حريتهم أن يشتروا السلاح فانه من قبيل التدخل غير المشروع والمساس غير المقبول بالحرية الفردية أن تحاول الحكومة تقييد انتاج الأسلحة . وكتب هؤلاء أيضا ، انه ما دام سوق السلاح تعمل بصورة طبيعية وأن الكمية المعروضة من الأسلحة كافية لسد الطلب عليها فانه ليس هناك حاجة بالحكومة للتدخل لزيادة الانتاج فى مواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب . كما كتبوا انه طالما أن هناك درجة كافية من المنافسة بين منتجي السلاح فان الأسعار سوف تعمل فى المدى الطويل الى أن تعكس النفقة الحدية ، ومن ثم عبر الاقتصاديون عن رضاهم التام عن النمط السائد لتخصيص الموارد بل أن الاقتصاديين

عبروا عن تفاؤلهم لما شاهدوه من نمو سريع فى الصناعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى وهى صناعات الأسلحة ولوازمها ووصفوا الحالة الاقتصادية بأنها حالة « صحية » .

على أن الحكومة كان يعترئها من حين لآخر بعض القلق بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية ، وفى هذه الحالات اعتادت الحكومة أن تلجأ الى استشارة مجموعة من الاقتصاديين عرفوا باسم « اقتصادىي المسدسات والبناىق » وهم مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بسمعة عالية واحترام عام ويتلقون مرتبات بالغة الارتفاع . فىقوم هؤلاء الاقتصاديون بتصميم نماذج رياضية ، ثم يقومون بعد ذلك بمساعدة من حقنة ممتازة من الاحصائيين بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمسدسات والبناىق من مختلف الأنواع ، ويقومون على أساس هذه البيانات بتقدير أسعار الضرائب المثلى التى يجب فرضها على بيع المسدسات والذخيرة اعترافا منهم ببعض الآثار الاجتماعية الضارة المسماة بالوفورات الخارجية السلبية التى أمكن لهم قياسها بدرجة لا تخلو من دقة مثل اكنظاظ بعض الشوارع الرئيسية فى البلاد بين وقت وآخر بجثث الموتى .

ولكن على الرغم من النصائح والتوصيات التى تقدمها هذه المجموعة من الاقتصاديين من وقت لآخر ، فإن هذا لم يمنع الحالة من التدهور ولم تضع هذه التوصيات والقرارات حدا للفوضى والدمار ، الأمر الذى اضطر الحكومة الى تشكيل لجنة تحت رئاسة مهندس على أعلى درجة من الكفاءة اسمه المهندس « ب » وقد اشتهر هذا المهندس أكثر من أى شىء آخر بالواقعية ، ومن ثم فقد بدأ بالتسليم بأن الاقتصاد القومى يعتمد اعتمادا أساسيا على افتتاج المسدسات وصناعات أخرى تقوم بخدمة هذه للصناعة الأساسية ، كما أكد على حقيقة أخرى لا تقبل المناقشة وهى أن الطلب على المسدسات ينمو بمعدل مرتفع سنة بعد أخرى ، ومن ثم بدأ بحثه باعتبار وجود هذه للصناعات مسلمة من المسلمات

التي لا يجوز المساس بها . أما التحدي الخطير الذي وضعه هذا المهندس الشهير أمام نفسه فهو أن يقوم بتخطيط جديد تماما وثورى للغاية للمدن الأساسية فى الدولة مهما كلف تنفيذ ذلك من نفقات ، بهدف خلق بيئة جديدة يمكن للناس فيها أن يجمعوا بين حياة المسدسات واستعمالها وبين التمتع بالطمأنينة فى نفس الوقت . وتتلخص الملامح الرئيسية للخطة الجديدة التي اطلق عليها التصميم الجديد لمعمار المسدسات والبنادق فيما يأتى :

١ - تحديد مناطق معينة داخل كل مدينة يحظر فيها اطلاق الرصاص وتحاط بأسوار عالية من الصلب .

٢ - إقامة طريق دائرى و متموج يجعل من الصعب الاشتراك فى مبارزة بالمسدسات .

٣ - بناء حواجز زجاجية مضادة للرصاص فى وسط الطرقات .

٤ - وضع كاميرات تليفزيونية توفر لها حماية شديدة فى أماكن استراتيجية من كل مدينة لتوفير للمعلومات عن حوادث اطلاق الرصاص لقوى الأمن والشرطة المزودة بطائرات الهليكوبتر وذلك طوال ٢٤ ساعة فى اليوم .

وقد عبر الصحفيون جميعا والمشتغلون فى مختلف وسائل الاعلام عن اعجابهم الشديد ببعد النظر والواقعية التي اتسمت بها خطة المهندس « ب » ، وأشادوا بالمعمار الجديد الذى وضع أساسه وسموه « معمار المستقبل » .

على انه سرعان ما اكتشفت الحكومة ان أية محاولة لزيادة الضرائب لتمويل هذه الخطة سوف تشعل ثورة فى البلاد ومن ثم وضعت الخطة الجديدة على الرف فى هدوء وشكلت لجان جديدة للبحث ووضعت عشرات من جداول الأعمال واستمرت الأمور على ما كانت عليه دون تغيير .

خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة

لا اعتقد أن احدا ممن يشتغلون بإى علم من العلوم الاجتماعية سوف ينكر أن وراء ما يطرحه من نظريات تكمن دائما افتراضات خفية ، لا يذكرها صراحة ، ولكنه يسلم بها تسليما مسبقا ، ويتركها لتحكم فى تفكيره واستنتاجاته .

من بين هذه الافتراضات الخفية فى علم الاقتصاد أن الانسان يفضل دائما أن يحوز كمية من السلع والخدمات أكبر مما يحوزه بالفعل . فهو يعتبر من قبيل المسلمين لانه ، كما أن العدد ٤ أكبر من ٢ ، فإن العبد ٤ هو أيضا « افضل » من العدد ٢ ، إذا تعلق الأمر بما يحوزه الفرد أو المجتمع من السلع المادية أو الخدمات .

وإذا كان الاقتصادى نادرا ما يذكر ذلك صراحة ، فإن هذا الاعتقاد يكمن وراء كثير من افكاره ونظرياته .

نجد هذا الافتراض كامناً ، مثلاً ، وراء تعريف الاقتصادى لعلمه . ابتداءً . فالتعريف الشائع لعلم الاقتصاد هو أنه ذلك العلم الذى يبحث فى التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية « غير المحدودة » . فهذا التعريف نفسه يقوم على افتراض أن ليس هناك حدود لما يحتاجه الانسان ويطلبه ، وأنه مهما بلغ دخل الفرد فإنه لن يكف أبداً عن طلب المزيد ، أو أنه على الأقل لن يرفض المزيد منه . وما كان الأمر ليكون كذلك لولا أن الفرد يفضل دائماً المزيد من السلع .

وهذا الافتراض يكمن أيضاً وراء كل نظريات التنمية الاقتصادية . فرفع معدل التنمية ينظر اليه الاقتصادى دائماً على أنه شيء مرغوب فيه ، على افتراض أن ما ينطبق على الفرد ينطبق أيضاً على المجتمع : كلما زادت السلع زادت الرفاهية . وحتى إذا أبدى الاقتصادى تحفظاً ، وهو أمر نادر الحدوث ، حول أثر ارتفاع معدل التنمية على الرفاهية ، فتحفظاته لا تتضمن خروجاً عن افتراضه الأساسى هذا . فهو قد يتحفظ مثلاً على رفع معدل التنمية إذا أضر الأمر بعدالة توزيع الدخل ، ولكن هذا لا يتعدى القول بأن زيادة الدخل لبعض الأفراد (الفقراء) أهم من زيادة الدخل لغيرهم . أما الفرض الأساسى ، وهو أن الجميع يرجحون بالمزيد من السلع ، فما يزال قائماً لا يمس .

قد نذكر الاقتصادى بما أشار اليه أبو علم الاقتصاد نفسه ، آدم سميث ، من أن هناك حدوداً لما يمكن أن تستوعبه المعدة الانسانية ، قاصداً أن هناك حدوداً لما يمكن أن يطلبه المرء من الغذاء . ولكن الاقتصادى يجد من السهل الرد على هذا بقوله أنه ، حتى فيما يتعلق بسلعة ضرورية كالغذاء ، نجد الانسان لا يكف عن التفتن فى تحسين نوع غذائه وتطوير الخدمات المتصلة به . فهو بعد أن يتناول أنواع الغذاء الضرورى ، يلجأ الى اضافة كميات الغذاء ، ثم يتفتن فى ابتداع وسائل جديدة لاعداده وتناوله ،

ثم يلجأ الى تناول غذائه فى المطاعم التى تتفنن بدورها فى ابتداء مختلف انواع الخدمات الجديدة المصاحبة لتناول الطعام ، من اختيار طريقة تنسيق الموائد الى اختيار زى الخدم الذين يقدمون الطعام ، الى عزف الموسيقى أثناء تقديمه . الخ . قد يكون هناك حدود للمعدة الانسانية حقا ، ولكن هذا لا يعنى أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع بالطعام ، أو هكذا يقول لنا الاقتصادى . فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لشيء يتعلق بحاجات الانسان البيولوجية ، فما بالك بالآلاف المؤلفة من السلع والخدمات التى تثير خيال الانسان وعواطفه التى لا يمكن أن نتصور لها نهاية ؟

من الواضح إذن أن اثارة الشك فى صحة هذا الافتراض وواقعيته من شأنها أن تثير الشك فى كثير مما يقدمه لنا الاقتصادى من نظريات وما ينصح به من سياسات . فهل لنا أن نحاول اختبار مدى صلابة هذا الأساس الذى تستند اليه كثير من النظريات والسياسات الاقتصادية ؟

دعنا نبدأ على الفور بالزعم بأن العكس تماما قد يكون هو الصحيح . وهو أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع ، ليس فقط بأية سلعة أو خدمة على حدة ، بل بكل السلع والخدمات مأخوذة ككل . لقد دأب الاقتصادى على التسليم بذلك فيما يتعلق بأية سلعة أو خدمة منظوروا اليها على حدة (فقال بقانون تناقص المنفعة الحدية) ولكنه يفترض عكس ذلك فيما يتعلق بقدرة الانسان الكلية على الاستمتاع . على أن لدينا من الدلائل ما يشير الى أن ما ينطبق على سلعة واحدة ينطبق أيضا على السلع جميعا مأخوذة ككل .

دعنا نلاحظ أولا أن التأمل الذاتى ، أى ملاحظة كل منا لنفسه ، قد تؤيد هذا الذى نزعمه . وسأضرب مثلا بنفسى . على

ان لدى ميلا قويا الى الاعتقاد بأن ما ينطبق على في هذا الصدر ينطبق على غيرى أيضا . لقد بدأت حياتى طالبا ثم أصبحت أستاذا ، وتزوجت وأصبح لى اطفال ، وعشت فى أكثر من بلد ، ومررت مثل غيرى بتجارب ناجحة وأخرى فاشلة ، وبفترات أعوزنى فيها المال وأخرى من بحبوحة العيش ، فإذا بى أجد أن قدرتى على الاستمتاع بالحياة لم تتعد حدا معيناً فى جميع الظروف ، لم يتغير كثيراً مع تغيير ظروف حياتى العائلية أو العلمية أو المالية ، ومع اختلاف البلاد التى عشت فيها . كما أن قدرتى على المعاناة لم تتعد أيضاً حدا معيناً . الا يصح لى أن افترض اذن أن لدى كل امرئ منا طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة أو أن لكل منا حدا أقصى لما يمكن أن يجنيه من الحياة من متعة وحدا أقصى لما يمكن أن يصل اليه من الشعور بالألم ؟ .

ثم دعنا نتساءل ثانيا : الا تؤدي بنا الى نفس النتيجة ملاحظتنا لأصدقائنا ومعارفنا وذوينا ؟ الا نميل مثلا الى ما يشبه القطع بأن فلانا ذو قدرة عالية على التمتع بالحياة ، نلمسها فى تقاؤله المستمر أو سهولة اثارته ، أو صبره على الوحدة أو على العوز المادى ، وآخر ذو مزاج سوداوى ، قليل المرح ، مائل الى الحزن والتشاؤم ، قليل الصبر على نوائب الحياة ؟ وما الذى تعنيه هذه الملاحظة الا أن الناس تتفاوت فى قدراتهم على الاستمتاع وعلى التألم ، وأن لكل منهم بدوره حدا أقصى لهذه القدرة لا يستطيع تجاوزه ؟

تم فلنتساءل ثالثا . بل كيف يكون الأمر غير ذلك ونفس الانسان تسكن جسدا محدودا بأبعاد معينة وطاقات لا يستطيع تجاوزها ؟ فليست المعدة الانسانية وحدها ذات أبعاد محدودة ، بل أيضا ذراعاه وساقاه وصدره ودماعه . فإذا كان يستمتع بالسير على قدميه فان هناك حدودا لطاقته على السير ، وإذا

كان يستمتع بالقراءة أو الحديث فإن هناك حدودا لهذا الاستمتاع
ايضا ترسمها حدود ذكائه وفهمه وخياله .

قد يكون صحيحا أن الثراء والدخل لا حدود لهما حقا ،
اللهم الا ما قد تتسع لقيده دفاتر البنك ، وقد لا يكون هناك حدود
لما يمكن أن يحصله الفرد من علم اللهم الا ما قد يكون للذاكرة
الانسانية من حدود ، أما قدرة الفرد على الاستمتاع بهذا أو بذاك
أو بغيرهما فالأرجح أنها محدودة بنفس ما يحد قدرات الانسان
المادية والعقلية .

بل أى شيء أوضح من أن حياة الانسان نفسها محدودة
بزمن معين ، أى أن الوقت المتاح للانسان ، وهو مورد يعتبره
الاقتصادى لازما لاستهلاك أية سلعة أو خدمة ، هو أيضا مورد
محدود ، ولكن كونه محدودا يضع بدوره حدودا على « الحاجات
الانسانية » وقدرة الانسان على الاستمتاع بأى مورد آخر . ان
هذا قد يسمح لنا بأن نذهب الى حد القول بأن قول الاقتصادى
« ان الموارد المتاحة محدودة ولكن الحاجات الانسانية غير محدودة »
يتضمن تناقضا من حيث أن ولحدا من أهم الموارد اللازمة لاشباع
الحاجات الانسانية ، وهو الوقت ، يضع أيضا حدا للحاجات
الانسانية نفسها .

انه متى وصلنا الى هذه النقطة فى التشكيك فى افتراض
الاقتصادى انه ليس هناك حدود للحاجات الانسانية ، وجدنا أن
الاستعاضة عن هذا الافتراض بالفرض المعاكس وهو أن لكل
انسان قدرة محدودة على الاستمتاع (وعلى الإلم أيضا) من
شأنه أن يلقى ضروءا جديدا على بعض الظواهر التى يتجذب
الاقتصادى عادة مناقشتها ، يدعوى أنه لا سبيل للحديث حديثا
علميا عنها ، أو يتخذ منها موقفا نجده ممجوجا وسخيفا بسبب
اصراره على أننفسك بافتراض قدرة الانسانى اللانهائية على
الاستمتاع بالحياة .

من ذلك مثلا ما نلاحظه ونذكره في حديثنا العابر من أن زيادة ما يخوزه الفرد من سلع كثيرا ما لا يفترون بزيادة درجة سعادته . ونحن كثيرا ما نذكر هذه الملاحظة على استحياء قد يكون مبعثه الخشية من أن نقيم بالحمد أو الغيرة ، أو قد يكون مبعثه قوة الاعتقاد الشائع بأن « زيادة السلع خير من قلتها » ، أو اصرار الثرى على التظاهر بأنه أكثر استمتاعا بالحياة من الأقل ثراء . كما قد يكون مبعثه أن هذا النوع من الملاحظات ليس هناك وسيلة لاثبات صحته أو خطئه بسبب صعوبة أو استحالة قياس درجة الاستمتاع بالحياة أو السعادة . على أن هناك بعض الإحصاءات التي قد تعطي بعض التأييد لهذه الملاحظة العابرة . ليس هناك بالطبع أى نوع من الإحصاءات التي يمكن أن تسلك على ما إذا كان الناس في مجتمع معين أكثر أو أقل سعادة في وقت معين عما كانوا في وقت سابق ولكن يمكننا أن نسأل فردا أو مجموعة من الأفراد عما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر أو أقل سعادة بين تاريخين ، مع اتخاذ أجاباتهم كمؤشر تقريبي للغاية ، ولكنه أفضل من عدمه ، عن حقيقة شعورهم . وهذا هو ما قام به بالفعل بعض علماء النفس في الولايات المتحدة ، إذ قاموا بعشرة استقصاءات على فترات منتظمة في الفترة فيما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٧٠ ، مثلت فيها هيئة عشوائية كبيرة من الأفراد ، تنتمي إلى فئات مختلفة من الدخل وإلى مهن مختلفة ، السؤال الآتي : « أى وصف من الأوصاف التالية تعتبره أقرب إلى وصف حالتك : سعيد للغاية - سعيد إلى حد ما - لست سعيدا جدا - لست سعيدا على الإطلاق ؟ » ، فإذا بالنتيجة أن نسبة الاجابات التي يصف أصحابها أنفسهم سعداء للغاية ، أو سعداء إلى حد ما ، أو لم يسعدوا سعداء جدا ، لم يلحقها أى تغير يذكر طوال فترة الخمسة والعشرين عاما المذكورة . وهي نتيجة ملقطة للنظر خاصة إذا عرفنا أنه خلال هذه الفترة زاد متوسط الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة بنحو ٦٢٪ . لا يمكن أن نجد في هذا بعض

التأييد لافتراض أن قدرة الإنسان على الاستمتاع بالحياة لها بالفعل حدود لا يمكن تجاوزها ؟

ولكن إذا كان هذا الذى نقوله صحيحا ، كيف لنا أن نفسر إقبال الناس إقبالا لا حدود له على زيادة دخولهم ، وانكباب الدول على رفع معدل النمو ، مهما كان المستوى الذى يبدأون منه مرتفعا ؟ بعبارة أخرى : ما جدوى أن نصب المزيد من الشراب فى اناء ممتلىء ؟ اليس هذا هو التبديد بعينه ؟

تفسير ذلك فى اعتقادى هو أن المجتمعات الغنية - كالأفراد الأثرياء سواء بسواء - غير قادرة على رؤية عشرات الثغرات والثقوب التى يتسرب منها الشراب ، فلا الاناء يمتلىء ولا نحن نكف عن صب مزيد من الشراب فى محاولة لا جدوى منها لزيادة مستوى رفاهيتنا !

إن أبسط مثال لهذا التبديد هو ما تخلقه زيادة السلع والخدمات نفسها من إرهاق ونفقات نفسية واجتماعية لا يمكن التخلص منها الا بانتاج المزيد من السلع والخدمات . فتزايد عدد السيارات مثلا يخلق من المشكلات الناجمة عن الازدحام والضوضاء والتلوث ما لا يمكن تلافيه ، الا بتشبيد مزيد من الطرق والجسور ، ومضاعفة عدد اشارات ورجال المرور والقائمين باصدار رخص السيارات ورجال الاسعاف . الخ . والامعان فى انتاج مختلف السلع التى لا هدف منها الا تخفيض العمل العضلى ، كمختلف وسائل المواصلات والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة والمكائن الاوتوماتيكية وغيرها من الأدوات الكهربائية المستخدمة بالمنزل ، هى بدورها بحاجة الى مختلف انواع السلع التى لا هدف منها الا تعويض الخسارة الناجمة عن تخفيض النشاط الجسمانى . كمستلزمات الألعاب الرياضية والرحلات وانواع الغذاء المضادة للسمنة ، والأدوية المعوضة عما فقده الإنسان من صحة نتيجة

الامعان فى استهلاك وسائل الراحة . الخ . وهكذا نجد ان زيادة الكميات المنتجة من هذه السلع التى تقوم بمهمة تعويضية بحيث ، لا تتضمن فى الواقع اضافة الى الرفاهية بل تقتصر مهمتها على محاولة الابقاء على مستوى الاشباع السابق . انها لا تزيد الاناء امتلاء بل تعرض عما شرب منه . وهنا ينطبق على التنمية ما قيل مرة عن الزوجة . فكما ان الزوجة ، على حد تعبير زوج ماهر ، هى خير من يشاركك فى تحمل المتاعب التى ما كانت لتوجد لولا الزواج ، فان التنمية الاقتصادية هو خير علاج للمشاكل التى ما كانت لتوجد أصلا لولاها ! .

على انه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لما يمكن تعدادها من أمثلة على انتاج لا يزيد من مستوى الرفاهية بل يعرض عما فقد من انتاج قديم . فهناك العديد من السلع التى تقتل هى نفسها ما كانت تولده سلع أخرى من منفعة ، ومن ثم فهى لا تضيف الى الرفاهية بل تحصل مصدرا جديدا محصل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع . ولعل أوضح مثال لذلك ما يقترب على للتغير المستمر فى الموضات ، فى الأزياء والسيارات والأجهزة الكهربائية . الخ . ان تؤدي الموضة الجديدة الى الاستغناء عن الموضة القديمة دون أية زيادة واضحة فى الرفاهية .

او فلنتأمل اقبال المراء ، عندما يزيد دخله او ثروته عن حد معين ، على أنواع من المخاطرة والمغامرة ما كان ليخطر بباله القيام بها عند مستويات أدنى من الدخل . فالاقبال على المقامرة مثلا يمكن النظر اليه على انه محاولة ياتصه من الرجل الثرى لزيادة رفاهيته ، فيقوم بتعريض نفسه عمدا للالم المرتبط بانعدام اليقين بما اذا كانت عجلة الروليت سوف تستقر عند اللون الأحمر ام الأسود ، ثم بتعريض نفسه عمدا أيضا للخسارة ، بجلوسه ابتداء الى مائدة القمار ، طمعا فى ان يفوز بلذة تعويضها ! وكأننى بالمقامر ، وقد حار فى الاهتمام الى استخدام أمواله يزيد

مباشرة من رفايته ، ومنه ثراؤه نفسه من عدد من مَصانير
المتعة الأخرى ، كمتعة السير على الأقدام مثلا ، أو المتعة المستمدة
من العمل لكسب الرزق ، لم يجد أمامه من وسيلة للحصول على
متعة جديدة الا بتعريض نفسه للآلام أملا في الاستمتاع بالقضاء
عليه .

بل ان بإمكاننا للنظر الى الحملات الدعائية للسلع الجديدة
على انها تؤدي في المجتمعات الثرية وظيفية مماثلة لتلك التي
تؤديها المقامرة . فهذه الحملات تعتمد هي أيضا خلق شعور
بعدم الرضا لا يزول حتى يقوم المتعرض لهذه الحملات بشراء
السلعة الجديدة المعلن عنها . وكان وظيفة هذه الحملات هي افساح
مجال جديد تحتله السلعة المراد بيعها في « اثناء » المستهلك ذي
القدرة المحدودة على الاستمتاع ، ولا يتم خلق هذا المكان
الجديد الا بتخفيض مستوى الاستمتاع الذي كان قد بلغه
المستهلك من قبل . هذا الشعور بعدم الرضا قد يتم خلقه
عن طريق اشعار المستهلك بالشغل من نفسه او بالغيرة من غيره
اذ يرى عن طريق الاعلان ، ان الناس من حوله قد بدأوا يستهلكون
تلك السلعة التي لم يبدأ هو في استهلاكها بعد ، او عن طريق
اشعاره بالتقصير في أداء « الواجب » اذا لم يقوم باستهلاك السلعة
او الخدمة المعلن عنها ، كالاعلان عما يمكن ان يقدمه الزوج
لزوجته في عيد زواجها ، او عما يمكن ان يقدمه الابن لأمه في
عيد الأم ، او عن شراء بوليصة للتأمين على الحياة لصالح
الأولاد ، او عن المكان الذي « يجب » ان يقضى فيه عيد رأس
السنة .. الخ .

وحيث ان الوقت المتاح للمستهلك « للاستمتاع » بكل هذه
السلع والخدمات هو بالضرورة محدود بعدد الساعات التي
يستطيع المرء ان ينفقها كل يوم على الاستهلاك ، بعد طرح ساعات
النوم والعمل ، فان اضافة سلع جديدة الى ما بحوزته لابد ان

يكون على حساب الوقت الذي ينفقه في الاستمتاع بالسلع القديمة .
 يكفي أن نذكر أنفسنا بمن نصادفه من أفراد تراكت لديهم
 السيارات أو المنازل أو قطع الأثاث التي لا يكاد أصحابها
 يتذكرونها . بله أن يستعملوها ، وكلهم ينطبق عليهم المثل الدارج
 « عين الإنسان أكثر اتساعاً من معدته » . بل أننا جميعاً في مواجهة
 السلع الاستهلاكية كالمختور جوعاً قبل جلوسه إلى مائدة الطعام ،
 نتصور بسبب ما نشعر به من جوع أن قدرتنا على استهلاك
 الطعام هي قدرة غير محدودة ، ثم سرعان ما نصاب بخيبة الأمل إذ
 نكتشف أن هذه القدرة محدودة للغاية ، وأن التهام صنف من
 الطعام لا بد أن يكون على حساب صنف آخر . ولعل تصوير
 الاقتصادي لقدرة الإنسان على الاستمتاع وكأنها قدرة لا حدود
 لها ، كان مفهوماً في عصر كان الإنسان فيه بالفعل « يتضور
 جوعاً » إذ لم تكن الحاجات الانسانية الأساسية لغالبية الناس
 قد تم اشباعها بعد . ولكن هذا التصوير أصبح من الضروري
 طرحه جانباً بعد أن تكررت تجاربنا ومشاهداتنا للمجتمعات المسماة
 بمجتمعات الرخاء ، حيث رأينا تكرار الشعور بخيبة الأمل في
 أن يزيد مستوى الاشباع عن حدود معينة .

لقد شاع في السنوات الأخيرة في بعض دوائر الاقتصاديين
 استخدام شعار « اشباع الحاجات الأساسية » ومؤداه أن التركيز
 في عملية التنمية يجب ألا يكون على مجرد زيادة متوسط الدخل
 للمجتمع ككل ، بل على اشباع الحاجات الأساسية لأشد فئات
 المجتمع فقراً ، كالمأكل والملبس والسكن ، على أساس أن القضاء
 على أشد صور الفقر قسوة هو أولى الأهداف بالاهتمام . وأن
 زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل لا تتضمن بالضرورة تحقيق
 هذا الهدف ، إذ قد تذهب زيادة الدخل لمن كانوا يتمتعون بالفعل
 بمستويات عالية من المعيشة . على أن هذا الشعار لم يجذب حتى
 الآن إلا عدداً محدوداً من الاقتصاديين ، ولا يزال الجزء الأكبر
 من الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب وفي بلادنا على السواء

يعتبر رفع هذا الشعار أقرب إلى التعبير عن عاطفة نبيلة منه إلى العلم . والراجح لدى أن سبب نفور معظم الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب من هذا الشعار هو نفسه سبب نفورهم من إثارة أية دعوة إلى إعادة توزيع الدخل ، وهو الاعتقاد المتأصل لديهم منذ زمن طويل باستحالة المقارنة بين مستويات الاشباع العائدة على أفراد مختلفين . فمئذ وقت طويل والاقتصادي الغربي يرفض القول بأن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء من شأنه زيادة مستوى الاشباع للمجتمع ككل ، من حيث أن المنفعة العائدة من جنيه اضافي يعطى للفقير اكبر من المنفعة التي يفقدها الغني بفقده لنفس المبلغ . يرفض الاقتصادي الغربي هذه الحجة بقوله انه ليس هناك أى سبيل للمقارنة بين ما يفقده الغني من منفعة في حالة إعادة التوزيع وما يكسبه الفقير . فالاثنتان عالمان مختلفان كل الاختلاف ، لكل منهما حيوله وذوقه الخاص ، ومن ثم فلا سبيل لطرح الخسارة النفسية التي تتحقق لأحدهما من النفع النفسى العائد على الآخر .

ان هذا الموقف قد يكون مقبولا في ظل الافتراض الاقتصادي التقليدي بأنه ليس هناك حدود لقدرة المرء على الاستمتاع بالسلع والخدمات ، ولكن متى بدأنا نشك في صحة هذا الفرض ، كما حاولت أن افعل ، فإن الخسارة النفسية العائدة على الغني من فقدان جزء من دخله تصبح هي أيضا أمرا مشكوكا فيه ، بينما يمكن القطع بأن الفقير الذي لم يصل بعد إلى مستوى من الدخل يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية لم يبلغ بعد أقصى قدرته على الاستمتاع بالحياة واستخدام كافة طاقاته المادية والعقلية . فالمقارنة هنا هي بين زيادة مؤكدة في المنفعة وخسارة مشكوك فيها .

خراقة المستهلك الرشيد

منذ أن كنا تلاميذ صفارا نتلقى دروسنا الأولى في الاقتصاد ، وحتى أصبحنا نعلم تلاميذنا الاقتصاد ، ونحن نقول : « دعنا نفترض أن المستهلك شخص رشيد » . وقد كنا نقبل هذا الفرض على أساس أنه ، حتى وإن لم يكن فرضا واقعيا تماما ، فهو على الأقل يبدو لنا وكأنه تبسيط معقول للواقع .

وكان معنى هذا الفرض البسيط الذى دأبنا على قوله : أن المستهلك شخص يحوز كمية معينة من الدخل ، يعرفها تمام المعرفة وله « ذوق » أو ميول معينة يعرفها أيضا تمام المعرفة ، ويواجه عددا من السلع والخدمات التى يعرف صفاتها وخصائصها ، فيشترى من كل منها كمية معينة بحيث يحصل منها كلها على أكبر قدر ممكن من المنفعة أو المتعة أو الاشباع . فإن لم يكن الأمر كذلك لكان من مصلحته ، ولقام بالفعل ، بإعادة توزيع دخله بين مختلف السلع والخدمات بحيث يصل فجلا الى أقصى قدر من الاشباع .

ان الاقتصادى كان دائما على استعداد للاقرار بوجود بعض الاستثناءات القليلة ولكنه لا يعتبر هذه الاستثناءات من الأهمية بحيث تدفعه الى اسقاط هذا الافتراض . من هذه الاستثناءات مثلا تأثير العادة . فالمستهلك قد يستمر فى شراء سلعة معينة ، بكمية معينة ، بحكم العادة وحدها حتى بعد أن يصبح ما يحصل عليه منها من اشباع اقل مما كان .

كذلك يقر الاقتصادى بأن ولقعية هذا الفرض تستند ايضا الى مدى تحقق فرض آخر هو قابلية السلع للتجزئة ، وهى قد لا تكون كذلك . فانا للأسف اذا شرعت فى شراء سيارة ، لا أجد أمامى سيارة بالف جنيه واخرى بتسعمائة وثلاثة بثمانمائة .. الخ ومن ثم قد أجد نفسى مضطرا الى أن أفق على السيارة أكثر مما كنت أحب . ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات أو التحفظات تظل صورة المستهلك فى ذهن الاقتصادى هى صورة لشخص يملك زمام أمره ويتحكم فى مصيره ، ويحصل على ما يجب (فى حدود دخله طبعا) ولا يحصل الا على ما يجب .

والذى أريد قوله هنا هو أنه قد ان الأوان للاعتراف بأن هذا التصوير للمستهلك قد أصبح يتعارض مع الواقع لدرجة يتعين معها الكف عن استخدام هذا الافتراض كلية ، وان افتراض الرشاد فى المستهلك ، وافتراض قدرته على الوصول الى أقصى قدر من الاشباع ، وان لم يكن يتعارض تعارضا صارخا مع حقيقة الأمور عندما كان يكتب الاقتصاديون الأوائل ، قد أصبح اليوم يتضمن من التضليل أكثر مما يتضمن من تصوير الواقع أو حتى من الاقتراب منه .

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يتصورون مستهلكا ينفق دخله فى الأساس على ضرورات الحياة ، كالماء والملبس والسكن ، وهى أشياء يسهل على المرء أن يعرف صفاتها المادية الحقيقية ويتحقق منها ، كما يسهل عليه أن يقتبأ بمقدار المنفعة أو الاشباع

الذى يحصل عليه من استهلاكها . أما الآن فإن جزءا كبيرا من الدخل ، هو الجزء الأكبر فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ينفق على سلع وخدمات لا يمكن اعتبارها من قبيل الضرورات ، وكثير منها يتميز بدرجة عالية من التعميد ، سواء فى طريقة صنعها أو حتى فى طريقة استهلاكها ، من التليفزيون والمكنسة الكهربائية إلى الحاسب الالى وأجهزة التسجيل . الخ ، وهذا النوع من السلع من الصعب على المستهلك العادى ، الذى يمثل الغالبية من الناس ، أن يحيط بصفاته المادية وقدرته على تلبية حاجاته ، أو أن يعرف على وجه الدقة مقدار المنفعة التى يمكن أن يحصل عليها منه ، أو على الفترة الزمنية التى يمكن أن يتوقع دوام هذه المنفعة خلالها . فمشتري المستهلك لهذا النوع من السلع ، يكاد أن يتضمن دائما نوعا من المقامرة ، أشبه بمشتري « ورقة اليانصيب » ، والتى لا يعرف ما إذا كانت ستدر عليه ربحا حقيقيا أو ستصبح عما قريب قصاصة من الورق عديم القيمة .

ثم إن هذه الأنواع الجديدة من السلع أصبحت تتطلب فى كثير من الأحيان سلعا وخدمات مكملة ، لا يمكن الاستمتاع بالأولى إلا بوجود الثانية ، وتزداد هذه الحاجة إلى السلع المكملة كلما زادت السعة تمقيدا . والمستهلك كثيرا ما لا يعرف على وجه الدقة ، ولا يقول له البائع مقدما ، مدى اعتماد السلع التى يشتريها على سلع أخرى ، أو تجده على الأقل لا يعرف على وجه الدقة ما سوف يكلفه الحصول على هذه السلع المكملة أو الخدمات الكفيلة بصيانتها . فنادرا ما يعرف المشتري لسلعة كهربائية وقت شرائها تكلفة استهلاك الكهرباء اللازمة لاستعمالها ، أو تكاليف صيانتها . ومشتري تذكرة الطائرة قد يبدو لمن يعتزم السفر وكأنه كفيل بالوصول به إلى المكان الذى يريد بلوغه ، فلذا به يكشف أن هناك عددا لا نهاية له من السلع والخدمات التى يتعين شراؤها لاتمام السفر بالفعل ، من تكاليف الانتقال إلى المطار إلى استخراج

تأشيرات الدخول الى رسوم تجديد جواز السفر الى ضريبة المطار ، وهى نفقات يكاد يستحيل عليه مقدما ان يعرف مقدارها على نحو الدقة ولا حتى ان يتنبأ بضرورتها . واذا بكل اتفاق قديم يورطه فى اتفاق جديد ويستحيل عليه بعد لحظة معينة بعد ما تورط فيه من اتفاق ، ان يعود ادراجه ويلغى المشروع بأكمله .

وفى عصر تتعدد فيه اصناف السلع وانواعها بدرجة لم يعرف لها مثيل من قبل ، بحيث يواجه المستهلك عشرات الأصناف من الجبن أو اللحم ، وعشرات المجلات الاسبوعية والشهرية ، والمسرحيات والأفلام والفرق الموسيقية وعشرات القنوات التليفزيونية والبرامج الاداعية ، يصبح من الصعب ان نفترض ان المستهلك قادر على المقارنة بين المنفعة المتوقعة من كل من هذه الأصناف وبين اثمانها ، لكى يحقق أقصى اشباع ممكن من دخله . واذا بالمستهلك مضطر الى ان يترك نفسه تحكمه العادة أو الصدفة أو الايحاء من البائع . وليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن الاختيار سيكون متفقا مع ميوله الحقيقية . بل وقد تكون نتيجة الاختيار أسوأ مما كانت عندما كانت الأصناف المطروحة أمامه محدودة العدد . ان كثيرا ما يجد المستهلك نفسه فى مواجهة « سلع رديئة قامت بطرد السلع الجيدة » من فوق رفوف المصلات التجارية ، أو أمام ايهاءات متكررة بتجربة أصناف جديدة لا تستحق التجربة . لا عجب ان شبه أحد الكتاب حالة المستهلكين فى العصر الحديث بحالة الجالس فى مطعم صينى ، حيث يواجه بقائمة طويلة من أصناف الطعام التى يجهل كل شىء عن تسعة أعشارها على الأقل ، فاذا به يطلب صنفا سبق ان جربه ، ولكنه ليس بالضرورة اقرب الأصناف المتاحة الى ذوقه ، أو يطلب صنفا هو أبعد ما يكون عما يريد .

ولسنا فى حاجة الى تكرار ما هو معروف من خضوع المستهلك المستمر لخداع الحملات الدعائية ، ولكن هذا الخداع

لم يعد الآن يقتصر على مجرد ترغيب المستهلك فيما هو ليس بحاجة اليه ، كتغيير طراز السيارة أو جهاز التسجيل ، بل أصبح فى كثير من الأحيان يندرج فى باب الكذب المحض . فالكتب الجديدة مثلا أصبحت تحمل عناوين ضعيفة الصلة بمحتويات الكتاب ، ولكنها أكثر اجتذابا لاهتمام المستهلك ، وتحمل على غلافها مقتطفات مما كتبه النقاد عن الكتاب ، ممهورة بأعضائهم ، ولكنها تسقط من هذه المقتطفات ما قد يكون قد أشار اليه النقاد من عيوب فى الكتاب . وقل مثل ذلك عن اعلانات الأفلام السينمائية ونشرات الوكالات السياحية . . الخ .

على أن جزءا كبيرا من الحملات الدعاية للمسلع يشترك فى نوع آخر من الخداع . ذلك أنه حتى لو صدقت هذه الدعاية فيما تزعمه عن الفقرة التى يمكن أن تدوم خلالها السلعة من الناحية المادية البحتة ، دون أن تبلى أو تتوقف ، فهى دائما تحاول خداع المستهلك فيما يتعلق بفترة دوام المتعة المستمدة من السلعة ، إذ تحاول إيهام المستهلك بأن المتعة التى يمكن أن تجلبها له السلعة سوف تدوم مدة دوامها المادى ، وهو أمل سرعان ما يظهر أنه أمل موهوم . فسرعان ما تعجز السلعة عن توليد المتعة التى ظن المستهلك أنها ستستمر . مثال ذلك الآلات الموسيقية التى تكساد لا تحتاج الى عازف ، إذ سرعان ما يكشف المستهلك أنها تفرض عليه درجة من السلبية تتنافى مع أية متعة حقيقية ، أو نوافذ السيارة التى يمكن فتحها واغلاقها بالضغط على زر ، إذ سرعان ما يكشف أن فترة الاستمتاع بها قد لا تمتد لفترة أطول من لحظة الزهو بها ، لأول مرة ، أمام المعارف والجيران .

ثم أن نمط الحياة الحديثة يتميز ، أكثر منه فى أى وقت مضى ، باضطراب المستهلك الى الدخول فى نوع من التعاقد غير محدد الشروط يضع المستهلك نفسه بمقتضاه تحت رحمة البائع

بحيث لا يصبح المستهلك مفر من قبول كل ما يستجد من الشروط ،
ومعها ما لو علم به مقدما ما كان ليرتبط بهذا التعاقد ابتداء .
الأمر الذى يعنى فى نهاية الأمر أن مقدار الرفاهية (أو الاشباع)
الذى يحصل عليه بالفعل اقل بكثير مما كان يتوقعه . وبأسط
مثال على ذلك دخول المستهلك فى مطعم دون أن يكون لديه أكثر
من فكرة تقريبية جدا عما يمكن أن تكلفه الوجبة فيه ، فإذا به
يستدرج الى استهلاك ما كان فى غنى عنه ، والى أن يدفع مقابل
ما يستهلكه أكثر بكثير مما كان يتوقع ، ويكون اكتشافه لذلك
بعد فوات الأوان . ولكن هذا مجرد مثال بسيط لما يتعرض له
المستهلك باستمرار ، ابتداء من تعاقد مع مصلحة التليفونات على
تركيب تليفون فى منزله ، تحتفظ المصلحة بمقتضاء بتغيير الشروط
والأسعار كما تشاء ، الى الحاق أولاده بمدرسة لا تكف عن
مطالبته بدفع ما لا طاقة له بدفعه ثمنا لخدمات حقيقية أو موهومة ،
الى استدعائه كهربائيا الى منزله لاصلاح عيب فى أجهزته
الكهربائية أو تركه لسيارته فى جراج لاصلاحها دون أن يدري
شيئا عما يمكن أن يطالب به فى النهاية . ومع انتشار الاحتكار ،
لا يكون أمام المستهلك المسكين بديل عن قبول مثل هذا النوع من
التعاقد ابتداء ، والاستمرار فيه حتى بعد اتضاح ما يتضمنه من
استغلال .

وكلما أمن المجتمع فى زيادة انتاجه من السلع الكمالية
والتقنن فى اضافة أنواع جديدة من السلع كلما زادت نسبة
السلع ذات « الآثار الجانبية » التى يتعذر علينا أن نعرفها مقدما
على وجه الدقة . فيوما بعد يوم يكتشف أن دواء بدأ استخدامه
منذ سنوات له آثار جانبية شديدة الضرر بالصحة ويتم منعه من
التداول ، أو يكتشف أن مادة كيميائية معينة تستخدم فى انتاج
بعض السلع الاستهلاكية قد تكون من الأسباب المؤدية الى الاصابة
بالسرطان ، أو أن الافراط فى استخدام نوع من المبيدات الحشرية
يؤدى الى التسمم ، أو أن الاستعانة باللبن الصناعى عن لبن الأم

الطبيعى قد يحرم الطفل من بعض ما يحتاجه للنمو . الخ ، وكلما زاد هذا النوع من السلع أصبح ذلك الافتراض الذى يتصور المستهلك عالما علما كاملا بطبيعة السلع المستهلكة واثارها على رفاهيته ، ابعد اكثر فاكثر عن الواقعية ، واصبحت صورة المستهلك الرشيد ، اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة .

اضف الى كل ذلك ان كلا منا بطبيعته يعانى من بعض صور اللاعقلانية التى تسمح للمنتج أو البائع باستغلالها لصالحه . فنحن جميعا نحب الشيء المألوف وتركن اليه ، ولكننا ايضا سرعوم الملل محبوبون للجديد والطريف ، وليس فى هذا أو ذاك ما يمكن وصفه باللاعقلانية لولا اننا نتصور دائما ان قدرتنا على الاستمتاع بالشيء الجديد اكبر واطول عمرا من قدرتنا الحقيقية . ونحن فى هذا نشبه الطفل الذى يصر على الحصول على لعبة جديدة ولا تقلع معه اى محاولة لاقناعه بأنه سرعان ما يزهدا ويملها ويرغب فى غيرها . ومهما حاولت ان تذكر الطفل بتجاربه السابقة مع لعبة القديمة وكيف نرك الواحدة منها بعد الأخرى بمجرد ان زالت عنها الجدة ، فإنه يصر على ان هذه اللعبة الجديدة ليست كغيرها ، وان قدرته على الاستمتاع بها اطول عمرا . هكذا نبدو نحن تماما تجاه مختلف سلع الاستهلاك التى تعرض علينا ، ومختلف الموضات التى يربغنا المنتج فيها ، اذ نميل الى ان نتصور ان قدرتنا على الاستمتاع باى منها سوف تستمر زمنا اطول بكثير مما تستمر فى الحقيقة .

كذلك نجد كلا منا يميل فى بعض الأحيان الى تعليق أهمية مبالغ فيها ودون مبرر على الاستمتاع الحاللى على حساب الاستمتاع فى المستقبل وفى أحيان أخرى نفعل العكس ، ولكن بصورة لا عقلانية أيضا . فنحن أحيانا نتصرف ، بصدد سلع الاستهلاك ، وكأننا سوف نموت غدا ، فنبالغ فى الانفاق على ما يحقق لنا منافع فورية ، مضحين فى سبيل ذلك بالاستمتاع

فى المستقبل ، شائنا فى ذلك شأن الطفل الذى لا يستطيع الانتظار الى وقت وجبة الغذاء فيصر على تناول الحلوى الآن ، ولو أفسد ذلك عليه متعة الوجبة الكاملة . ولكننا أيضا نتصرف فى بعض الأحيان وكأننا نعيش أبدا ، فيؤجل الاستهلاك يوما بعد آخر وسنة بعد أخرى ، بالإضافة الى مدخراتنا ، على أمل أن يأتى يوم نرتاح فيه تماما من عناء العمل ونبدأ فى الاستمتاع بما سبق لنا ادخارم ، فإذا بهذا اليوم لا يأتى أبدا . والنتيجة فى جميع الأحوال أننا نتصور أننا نعمل على زيادة رفاهيتنا دون أن تنجح فى ذلك ، فالامعان فى زيادة الاستهلاك الحالى كثيرا ما يكون على حساب تخفيض لم نكن نتوقعه فى مستوى الاستمتاع فى المستقبل ، وتأجيل الاستهلاك على أمل تحقيق استهلاك أكبر فى المستقبل كثيرا ما ينتهى الى التضحية بالاثنين .

هل أن الأوان اذن أن يكف الاقتصادى عن الحديث من رشد المستهلك وعقلانيته وأن يحدثنا بدلا من ذلك عن حيرته وضعفه وتناقضاته ؟ وبدلا من أن يحدثنا عن المستهلك الرشيد أو ليس أولى به أن يحدثنا عن المستهلك « الغافل » الذى تعمل قوى لا نهاية لسلطانها على استمرار غفله ؟

طلب الراحة وطلب المتعة

قيل مرة أن أهم الموضوعات وأجدها بالاهتمام هي تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين العلوم ، وليست تلك التي يمكن القطع بأنها تنتمي الى علم دون آخر . وقد لا يكون هذا القول صحيحا على إطلاقه ، ولكن لا شك عندي في أنه صحيح فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التي يتناولها الاقتصاد بالبحث . فهنا نجد أن ما ينتمي منها الى علم الاقتصاد البحث كثيرا ما يكون أقل أهمية وأقل استحقاقا للاهتمام من تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين الاقتصاد وغيره من العلوم كعلم النفس ، أو السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو الفلسفة .

ولعل هذا هو السبب في أن بعض علماء الاقتصاد المبرزين ، بعد أن يوفق الجزء الأكبر من حياته في بحث موضوعات تنتمي الى علم الاقتصاد البحث ، تجده يتحول الى الكتابة في موضوعات يصعب تصنيفها الى علم دون غيره ، بل تقع على الحدود القائمة

بين الاقتصاد والسياسة ، أو بين الاقتصاد والفلسفة أو بين الاقتصاد وعلم النفس ، وهكذا .

وأخر هؤلاء الاقتصاديين المبرزين الذين مروا بهذا التحول هو الاقتصادي الأمريكي « تيبور سكيثوفسكى » Tibor Scitovsky الذى نشر فى منتصف السبعينات كتابا شيقا للغاية اسمه « اقتصاد بلا بهجة » The Joyless Economy عبر فيه عن سخطه على الحالة التى وصلت اليها النظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ، وخلوها من أى محتوى ذى بآل ، ويعدها عن تصوير الواقع . وقد رد هذا العجز أو الفشل الى أن الاقتصادى وهو يبحث فى الاستهلاك لم يحاول أن يتخطى دائرة اختصاصه الضيقة ، أو الاستفادة من بعض النتائج الشيقة التى وصل اليها علماء النفس . وحاول هو أن يتصدى لهذه التجربة ، أى أن يمزج بين النتائج التى يصل اليها الاقتصادى والنتائج التى يصل اليها علم النفس ، فيما يتعلق بتفسير سلوك المستهلك . وقد حاول ذلك وهو يشعر بكثير من الوجع والخوف من رد فعل زملائه من الاقتصاديين الأكاديميين ، شأنه فى ذلك شأن كل من حاول قبله أن يقوم بتجربة مماثلة فى تخطى حدود اختصاصه . خاصة وأنه كان يحظى بمكانة خاصة بين هؤلاء الاقتصاديين لما قدمه من بعوث مبتكرة فى الاقتصاد البحت . وقد قال بصراحة فى مقدمة كتابه الأخير إن بعض زملائه الذين قرأوا مخطوطة كتابه قبل نشرها قد شعر بالعطف والاشفاق عليه لما عبره بمثابة « تسال الضعف الى عقله » ، إذ يقدم على مثل هذه المحاولة . ولكنه لم يبال بهذا ، وأقدم على نشر كتابه الذى أجده أبعد ما يكون عن هذا الوصف ، بل أجده على العكس ، مساهمة نادرة فى اتجاه صسمى ، ربما أنت ، لو اقترنت بمساهمات مماثلة فى نفس الاتجاه ، الى تصبح مسار علم الاقتصاد ، واعادته مرة أخرى ، كما كان فى بداية عمره ، علما يهتم بحياة الناس ورفاهيتهم ، أكثر من

اهتمامه بالأنافة النظرية والدقة الرياضية ، وهو مرض يعانى منه فى الوقت الحاضر ليس علم الاقتصاد فقط بل كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى .

بيدا سكيترفوسكى بلوم الاقتصادى على ما دأب على تقريره من أن هدف المستهلك من شراء سلعة أو خدمة هو الحصول على المنفعة أو الاشباع ، على أساس أن هذا القول لا يقدمنا خطوة الى الأمام فى فهم سلوك المستهلك . ذلك أن الاقتصادى قد بلغ به الحذر درجة جعلته يحدد معنى المنفعة أو الاشباع على نحو يجعله مرادفا للطلب نفسه أو لعملية الشراء نفسها . فالاقتصادى لا يريد أن يتكلم عما يحدث نتيجة الحصول على السلعة ، أو ما يحدث فى نفسه مما يجعله يريد الحصول عليها (لذ يعتبر أن هذا ليس من اختصاص الاقتصادى بل من اختصاص علم النفس) . فكانت النتيجة أنك إذا سألت الاقتصادى عن ماهية هذه المنفعة التى يهدف المستهلك الى الحصول عليها لم يقل لك أكثر من أن هذه المنفعة « هى ما يريد المستهلك الحصول عليه » ، وإذا سألته عما يحدث للمستهلك إذا حدث وحصل على السلعة لم يقل لك الاقتصادى أكثر من أنه فى هذه الحالة « يكون قد حصل على ما أراد الحصول عليه » .

لا عجب إذن أن نجد طالب الاقتصاد بعد أن يفرغ من دراسة نظرية الاستهلاك ، التى قد تستغرق منه ما لا يقل عن ربع أو ثلث ما يسمى « بالنظرية الاقتصادية الجزئية » لا زال عند نفس المستوى من المعرفة (أو فنقل من الجهل) الذى بدأ به ، وإذا به غير قادر على الادلاء بأى رأى أو نصيحة لغيره أو لنفسه . كل ما يتعلمه فى هذه الفترة هو مجرد « لغة جديدة » فى التعبير عما يعرفه الرجل العادى الذى لم يسمع عن علم الاقتصاد قط ، من أمثال « إذا زاد السعر انخفض الطلب » أو « إذا زاد دخل المستهلك زاد طلبه » ، الخ .

يحاول سكيثوفسكى اذن ان يخطو خطوة ولو صغيرة الى الامام ، فى شرح سلوك المستهلك على امل ان تمكنه هذه الخطوة من تفسير تلك الظاهرة الغريبة التى تبدو عسيرة التفسير ، ولا يحاول الاقتصادى التقليدى ، بكل ما لديه من أدوات التحليل ، تقديم تفسير لها وهى : عجز المجتمع الأمريكى ، والمجتمعات الثرية بوجه عام ، عن زيادة رفاهية الفرد وسعادته ، رغم كل ما تقدمه له من سلع وخدمات .

فيميز سكيثوفسكى بين الراحة comfort والمتعة pleasure ويقول ان هذا التمييز ، الذى يقبله عالم النفس ويعترف به منذ زمن ، يذهب بنا شوطا بعيدا فى فهم سلوك المستهلك الأمريكى . ولكن من اجل ان نفهم الفارق بين الراحة والمتعة ، يجب ان نفهم اولا معنى فكرة اساسية هى الاثارة arousal ، والمقصود بها تهيج الشعور او العاطفة ، كالذى نحس به لدى الشعور بالجوع أو التعب ، بالحرارة أو البرودة ، أو بالرغبة الجنسية ، أو بالتشوق الى المعرفة ، أو بالدهشة .. الخ .

ثم دعنا نتفق على ان الألم انما ينتج عن زيادة درجة الاثارة عن حد معين أو من نقصانها عن حد معين . اما ان الألم ينتج عن تجاوز الاثارة حدا معيناً ، فهو واضح ، كالذى نشعر به فى حالة شدة الجوع أو التعب الجسمانى أو الحرمان الجنىسى الشديد ، ولكن يمكن أيضاً ان نستخدم لفظ « الألم » للتعبير عن انخفاض درجة الاثارة دون حد أدنى ، وهو ما نعيشه عندما نصف حالتنا بالملل والسأم ، اذ لا نجد ما « يستثيرنا » من أى نوع كان .

يمكننا الآن ان نميز بين الراحة والمتعة . فالراحة هى ذلك الشعور الذى ينتابنا لدى القضاء على الألم ، كتناول الطعام بعد جوع ، أو الاسترخاء بعد مجهود عضلى مرهق ، أو الدخول الى مكان معتدل الحرارة بعد قضاء بعض الوقت فى مكان شديد الحرارة أو شديد البرودة ، أو الذى ينتابنا لدى القضاء على

السام بوصولنا الى نهاية رحلة قطار طويلة ومملة ، او انتهاء حديث شخص ثرثار ثقيل الظل .

اما المتعة فهي شيء مختلف تماما . والفارق بينها وبين الراحة ، كما يقول سكتيوفسكى ، هو الفسارق بين الصورة الفوتوغرافية والشريط السينمائي . فاذا كانت الراحة هي ما يشعر به الانسان لدى وصول « الاشارة » الى مستواها الأمثل (أى . مستواها غير المفرط فى الارتفاع او الانخفاض) فان المتعة هي ما يشعر به الانسان اثناء عملية الانتقال من مستوى الاشارة المفرط فى ارتفاعه او انخفاضه الى ذلك المستوى الأمثل . ويشبه سكتيوفسكى الفارق بين الراحة والمتعة بالفارق بين السرعة التى تصير بها السيارة وبين الانتقال من سرعة لأخرى ، سواء كان هذا الانتقال الى سرعة اكبر أو أقل . او فلنقل أن الشعور بالراحة او عدمها يتعلق بدرجة تهيج العاطفة (وهى التى يشبها بمرعة السيارة) اما المتعة فتتعلق بتغير درجة التهيج هذه (وهو ما يشبهه بزيادة السرعة او تخفيضها) .

ولنضرب مثالا يوضح ما يعنيه . فالاحساس بالجوع مثلا هو حالة تتميز بارتفاع درجة الاشارة الى أكثر من المستوى الأمثل ، فاذا شرع الجائع فى تناول الطعام فهو يشعر بالمتعة طوال تناوله الطعام (أى طوال تخفيض مستوى الاشارة فى اتجاه المستوى الأمثل) وهو يشعر بالراحة لدى انتهاء حالة الجوع (أى لدى الوصول الى ذلك المستوى الأمثل) ويظل يشعر بها طالما لم يغادر هذا المستوى . ولكن بمجرد وصوله الى المستوى الأمثل تنتهى المتعة ، وأن بقيت الراحة . او فلنضرب مثالا آخر . قد يشعر شخص بالملل ، وهى حالة يمكن وصفها بأن مستوى الاشارة فيها قد انخفض دون حدها الأمثل ، فيشرع فى قراءة قصة مثيرة فيشعر بالمتعة طوال الفترة التى ترتفع فيها درجة الاشارة فى اتجاه المستوى الأمثل ، بل وقد تتجاوزه ، فيشعر

أيضا بالمتعة طالما هو مستمر في القراءة بقصد الوصول الى حل للغزها أو معرفة نهاية الصراع فيها ، وتنتهي متعة القراءة بانتهاء القصة والوصول بدرجة الاثارة الى مستواها الأمثل ، وهنا فقط يشعر بالراحة . نفس هذا التصوير يمكن أن يستخدم لوصف ممارسة الجنس ، أو المتعة المستمدة من أى نشاط فنى أو رياضى أو علمى .

ان ما يسميه الاقتصادى بالمتعة أو الاشباع ليس اذن شيئا واحدا متجانسا ، بل يمكن تصنيفه الى شيئين متميزين : الراحة والمتعة . ويقول سكيثوفسكى ان هناك العديد من الدلائل التى تشير بأنهما بالفعل نوعان متميزان من الشعور . فهناك أولا القائل الذاتى الذى يدلنا على أننا عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالراحة أو الارتياح فانما نعنى شيئا مختلفا عما نعنيه عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالسعادة أو البهجة أو المتعة أو الحماس . كما يدلنا القائل الذاتى أيضا على أننا يمكن أن نشعر بالآلم (أو عدم الارتياح) وبالسعادة أو المتعة فى نفس الوقت ، كما لو أصابك ألم الأسنان صباح يوم زواجك . بل ان هناك من التجارب التى أجريت على بعض الحيوانات ما يشير الى أن مراكز المخ التى تتأثر بالصدمات الكهربائية المؤلمة ، والتى يحاول الحيوان تجنبها ، هى غير مراكز المخ التى تستجيب للمؤثرات المحببة أو الممتعة . يؤيد ذلك أيضا ما نلاحظه من ان الشعور بالمتعة هو فى العادة أقصر عمرا من الشعور بالراحة ، واننا نشعر بالمتعة اثناء محاولتنا الوصول الى هدف معين وليس عندما نحقق هذا الهدف بالفعل ، فاذا وصلنا الى الهدف قد نشعر بالارتياح ولكن تزول عندئذ المتعة ما لم ننهك فى محاولة تحقيق هدف آخر .

من الممكن اذن للمرء أن يحقق مستوى عاليا ومستمر من الراحة دون أن يشعر بالبهجة ، ولكن من غير الممكن أن يحصل

على البهجة أو المتعة دون أن يتعرض لدرجة من التوتر أو إثارة المشاعر . ان المتعة التي يحصل عليها الباحث فى عمله ، أو الأديب وهو يكتب روايته ليست الا نتاج التوتر والإثارة ، كما ان الطفل الذى تلقى بذراعك فى الهواء ثم تلتقطه انما يستمد متعته مما عرضته له من توتر وخوف مؤقت . ومدينة الملاهى التى يعشقها الأطفال ليست الا مجموعة من المحاولات لخلق المتعة عن طريق الخلق المتعمد للتوتر والخوف .

فإذا كان الأمر كذلك ، فان المرء أو المجتمع قد يخطئ خطأ فاحشا اذا حاول ، سعيا وراء الراحة ، ان يتجنب كل انواع التوتر والإثارة . على أن هذا هو بالضبط ما نلاحظه فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، والتى تقبل على تقليدها شرائح متزايدة من الأفراد المنتمين الى المجتمعات الفقيرة .

فأجهزة تكييف الهواء المنتشرة فى كل مكان تمنحك الراحة من تقلبات الجو ولكنها تحرمك فى نفس الوقت من المتعة الناتجة عن تخفيض درجة الإثارة الذى يتوفر لك بالانتقال من مكان بارد الى مكان أكثر دفئا أو العكس . والموسيقى الدائمة التى يوفرها لك مجتمع الرخاء فى السيارة والمطاعم والمحلات التجارية تحرمك من التشوق الى الذهاب للاستماع المباشر الى عزف أو غناء لا يحدث الا مرة واحدة . وإباحة حرية ممارسة الجنس فى أى وقت ومع أى شخص أو شك أن يقضى على متعة الحب والشوق والانتظار . والآلات الموسيقية الحديثة التى تريحك من عناء تعلم العزف تحرمك من متعة التعلم نفسه والتنمية المستمرة لقدراتك . والطعام الجاهز الذى لا يطالبك بأكثر من فتح علبة أو قض غلاف ، يحرم ربة البيت من متعة التفتن فى الطهى والتشوق الى عبارات الاستحسان من الزوج والأولاد . الخ .

وليس هناك نهاية لما يمكن تعديده من أمثلة لما يقدمه مجتمع الرخاء المزعوم ويؤدى الى القضاء على مصادر المتعة والبهجة ،

باسم العمل على راحتك • ففي سبيل راحتك يخبرك المذيع يوميا بما سوف يكون عليه الطقس غدا ، فيعفيك من الدهشة أو المفاجأة ، وفي سبيل راحتك تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلاتك منذ تركك لمدينتك وحتى عودتك ، وتنظم لك برنامجك اليومي والمدة التي يجب ان تقضيها في تأمل كل اثر من الآثار ، وفي سبيل راحتك توضح لافتات على سفوح الجبال تخبرك بأنه « على بعد مائة متر يمكنك التمتع بمنظر خلاب ! » او يباع لك جهاز صغير يمكنك به فتح واغلاق التلفزيون دون أن تترك مقعدك • فإذا بالحياة تصبح أكثر راحة حقا ، ولكن يكاد يموت الناس سائما •

ولكن الناس لا تصبر على السأم كما انها لا تصبر على الالم ، فإذا بمجتمعات الرخاء ، ان تحاول تعويض الناس عما خلقتهم من سأم ، تقع في اغرب انواع اللاعقلانية • فهذه المجتمعات ، ان قدمت للناس للسيارة الخاصة التي تضم كافة اسباب الراحة ، حاولت تعويض السأم الناتج عما يصيب سائقها من شلل تام ببعض الحيل الباهظة التكاليف • فمن أجل اسباغ نوع من الجودة والتغيير على السيارة الخاصة ، كتغيير شكل السيارة الخارجى او ابدال بعض اللامح الجديدة عليها دون اجراء أى تحسين على قدرة السيارة كوسيلة من وسائل الانتقال ، ينفق المجتمع الأمريكى ما يزيد على عشرة بلايين دولار كل عام • وفي محاولة للتعويض عن رثابة الحياة الناتجة عن الاقراط في استخدام وسائل الراحة يقبل شباب مجتمعات « الرخاء » على مختلف انواع العنف والمخدرات ويزداد تناول الضمور وترقق معدلات الطلاق • يذكرنا بذلك مشهد من مشاهد فيلم جيمس دين الشهير ، الذى ظهر فى الخمسينات باسم « ثائر بلا قضية » ، أن يقرر مجموعة من الشباب القيام بلعبة خطيرة ، فيتجه كل منهم بسيارته فى سرعة بالغة نحو حافة جبل ، ويكون معيار البراعة هو القدرة على ايقاف السيارة قبل السقوط فى الهاوية ، وجزاء الفاشل لما الموت ، اذا سقط من أعلى الجبل بالفعل ، او ان يطلق عليه زملاؤه وصف

« الدجاجة المذعورة » ، اذا قفز من السيارة قبل الألوان . واذا ارتقاع احد المشاهدين وسأل البطل عن سر قيامه بهذه اللعبة الجنونية كانت اجابة البطل « لابد ان نفعل شيئا .. اى شيء .. اليس كذلك ؟ » .

قد يقال وكيف يمكن ان تلوم هذا النقط من الحياة اذا كان الناس قد اختاروه بمطلق الحرية ؟ اذ ما الذى يقدمه الرخاء للناس الا ان يسمح لهم بمزيد من حرية الاختيار ؟ ولذا كانت وسائل الراحة لا تزيد بالفعل من استمتاع الناس بالحياة فما الذى يمنهم من الاستغناء عنها اذا ارادوا ؟ والرد على ذلك يسير . ذلك ان النفع الذى يعود على المرء من استخدام وسائل الراحة حال ومباشر ، ولا يدرك المرء ما اصابه من خسارة من وراء الامعان فى استخدام هذه الوسائل الا بعد حين . فاستخدام اجهزة تكييف الهواء لأول مرة متعة مباشرة يصيبك بعدها نوع من الادمان ، فلا انت بقادر على الاستغناء عنها ولا انت تستمد منها بعد ذلك مصدرا مستمرا للامتناع . وموجود هذا النوع من السلع ، الذى لا يستهدف الا تحقيق الراحة ، يعتمدون اعتمادا اساسيا فى تصريف سلهم على هذا النوع من اللاعقلانية لدى المستهلك . فهم يستغلون فى الأساس رغبته الطفولية فى الحصول على راحة سريعة ايا كان ما يترتب عليها فى المدى الطويل من حرمان من مصادر البهجة . وموقف المستهلك فى هذا الصدد شبيه بموقف الصائم فى رمضان الذى يتعرض له باستمرار شخص يحاول اقراءه عن صيامه بتقديم الماء المثلج له . فالتنازل عن مصادر البهجة فى المدى الطويل فى سبيل الراحة الفورية قد تكون فى صالح بائعى السلع ولكنها ليست بالضرورة فى صالح المستهلك .

ليس هذا بدعوة الى تعذيب النفس او تمجيد للحرمان ، ولكنه مجرد دعوة لشيء من العقل فى مواجهة هذا السيل

الجوارف من السلع الذى نواجه به فى كل لحظة . ان هناك بالطبع من وسائل الراحة ما يسمح بزيادة درجة الاستمتاع الايجابى بالحياة ، كما ان هناك من صور الحرمان ما يحرم المرء ايضا من مختلف صور النشاط الجسمانى والعقلى التى تشكل مصدرا حقيقيا للبهجة . فليست هناك أية درجة من العقلانية فى ان نقول للجائع ، فلتصبر على الجوع فى سبيل الاستمتاع برغيف الخبز فى آخر اليوم . على ان مجتمع الرخاء المزعوم قد تهادى فى الترويج لوسائل الراحة ، باسم القضاء على الحرمان ، الى حد ان قضى على الكثير من مصادر المتعة الحقيقية .

ضحية المجتمع الحديث العامل ٠٠ أم المستهلك ؟

الخرافات الاقتصادية ليست فقط من نصيب العالم الغربي
الرأسمالي ، بل للفكر الاشتراكي أيضا فيها نصيب + فمفد ما يقرب
من قرنين من الزمان دأب الفكر الاشتراكي على النظر الى العامل
على انه هو الضحية الاولى للاستغلال ، والسؤال الذي نريد اثارته
الآن هو : ألم يطرأ على العالم الذي نعيش فيه ، وعلى الأخص
على المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ما يجعل هذا الاعتقاد
الشائع محل نظر ؟

ولنبداً أولاً بالتساؤل عن معنى الاستغلال ، ونحاول أن نقدم
له تعريفاً واسعاً لا يقتصر تطبيقه على المراحل الأولى لنشأة ونمو
الرأسمالية ، التي ظهر فيها المفهوم الاشتراكي الشائع عن الاستغلال ،
بل قد يتسع لمختلف صور الاستغلال عبر التاريخ ، فنقول ان
الاستغلال يتمثل في حصول شخص على جزء من القيمة الاقتصادية
لسلعة أو خدمة استناداً الى قوة أو سلطة لا يعتبرها ضمير

المجتمع ، في مرحلة تاريخية معينة ، مشروعة من الناحية الأخلاقية . إذا قبلنا هذا التعريف جاز لنا أن نقول مثلا أن حصول طبقة الكهان - في الحضارات القديمة - على نصيب من الناتج دون أية مساهمة منهم في العملية الانتاجية ، لم يكن يعتبر إنذاك نوعا من الاستغلال ، حينما كان يشيع الاعتقاد بأن لهذه الطبقة نوعا من المعرفة والقدرة على السيطرة على القوى الطبيعية لا يحوزها الفرد العادى . ولكنه قد يعتبر كذلك في عصر آخر أو في نظر مجموعة أخرى من الناس لا تعترف لهذه الطبقة بهذا الحق أو تنكسر عليها هذه القدرة . كذلك فإننا نميل الآن الى اعتبار كل من نظام الرق أو الاقطاع نظاما قائما على الاستغلال ، وإن لم يعتبر كذلك في مرحلة تاريخية معينة ، على أساس أن استئثار مالك الرقيق أو السيد الاقطاعى بجزء مما ينتجه العبيد أو الاقنان كان يستند الى قوة مادية أو سياسية لا تعتبر في نظرنا الآن مبررة أو مشروعة من الناحية الأخلاقية .

وقد ركز اشتراكيو القرن التاسع عشر على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باعتبارها المصدر الأساسى للاستغلال ، وهو موقف يتسم له أيضا التعريف المتقدم ، على أساس أن حصول الرأسمالى على جزء من الناتج يستند الى قوته الاقتصادية المستمدة من نظام قانونى ومؤسسى معين اعتبره الاشتراكيون غير مبرر وغير مشروع .

وقد ذهب بعض هؤلاء المفكرين الاشتراكيين فى القرن الماضى الى حد القول بأن ظاهرة الاستغلال إذا تعذر تفسيرها بما يحدث خلال عملية الانتاج نفسها ، أى بالنظر الى علاقة العامل بصاحب رأس المال وحدها ، فإنه لن يكون بالإمكان تفسير هذه الظاهرة على الاطلاق . وذهب الى أن واقعة الاستغلال إنما تتمثل فى أن العامل ينتج من السلع ما يفوق فى قيمته ما يحصل عليه العامل

نفسه من أجرة ، ويذهب الفارق الى الراسمالي ، دون وجه حق
فى صورة ربح أو « فائض قيعة » .

ولكننا نعرف جميعا أن الربح ليس الا الفارق بين انتاج
السلعة والسعر الذى تباع به . فإذا كنت مالكا لمشروع فليس
امامك لزيادة ربحك الا ضغط النفقات (وعلى الأخص أجور
العمال) أو رفع السعر . وإذا كان الضحية الأولى فى الالتجاء
الى تخفيض النفقات هو العامل ، فإن ضحية رفع السعر هو
المستهلك . والذى أريد أن أطرحه فى هذا المقال هو أنه طوال
المائة عام الماضية طرأ من التطورات ما ضيق من فرص الالتجاء
الى السبيل الأول وزاد من أهمية السبيل الآخر ، مما يجعلنا نميل
الى الاعتقاد بأن الضحية الأولى للاستغلال فى المجتمع الحديث
قد أصبح هو المستهلك . وأن استغلال العامل وإن لم يختف باى
حال من الأحوال ، فإنه يميل أكثر فأكثر الى أن يصبح مجرد
صورة ثانوية من صور الاستغلال .

ذلك أنه عندما كان يكتب الاشتراكيون الأوائل ، فى النصف
الأول من القرن الماضى ، كان الجزء الأكبر من انتاج الدولة ما زال
يتكون ، فى الأساس ، من سلع الغذاء الضرورية والسلع الصناعية
الأساسية ، وهى سلع تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه
بين وحدات السلعة المنتجة . كانت قدرة المجتمع فى ذلك الوقت ،
على انتاج السلع الكمالية ما زالت محدودة للغاية ، وكان نمط
الانتاج الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « المنافسة الكاملة »
ما زال هو النمط الغالب ، بحيث أن المستهلك كان يجد الى جانب
كل منتج ، العديد من المنتجين الآخرين الذين يعرضون عليه
نفس السلعة وينفس المواصفات . فى ظل هذا النمط من الانتاج
كانت قدرة المنتج على استغلال المستهلك محدودة للغاية ، وكادت
تنحصر قدرته الاستغلالية على استغلال العامل بتخفيض الأجر
الى أدنى مستوى ممكن .

على أنه مع نمو قوة المجتمع الانتاجية ، وازدياد الانتاج من السلع الكمالية المتعددة الالوان والأصناف وامعان المجتمع في انتاج سلع تلبي مطالب ثانوية أو حتى مطالب موهومة لدى المستهلك ، ازدادت قدرة المنتج على تحقيق مركز احتكاري لسلعته ، إذ أصبح ينتج سلعة أو صنفا لا ينتجه سواه ، وازدادت قدرته على ايهام المستهلك بما تتمتع به سلعته من خصائص فريدة . وساعده على ذلك النمو المتعاظم في وسائل الاعلام وترويج السلع وطرق التأثير على المستهلك ، الأمر الذي سمح له بأن يقتضى من المستهلك ثمنا لا يعكس النفقة الحقيقية للسلعة ، ولا النفقة الحقيقية التي يحصل عليها من استهلاكها . وهكذا بينما كان كثير من الكتاب الاشتراكيون في القرن الماضى يستسخفون محاولة تفسير الاستغلال ببيع السلعة بأعلى من قيمتها ، أى بأعلى من قيمة العمل المبذول فيها ، أصبحت هذه هى القاعدة ، وغير ذلك هو الاستثناء .

على ان الأمر لا يقتصر على أن النمو الاقتصادى قد جعل استغلال المستهلك ممكنا لدرجة أكبر من ذى قبل ، بل أنه قد جعله أيضا أكثر ضرورة مما كان . فمع الامعان في انتاج الكماليات ، أصبحت مشكلة تصريف المنتجات تواجه المنتجين بدرجة أكثر حدة بكثير مما كان الأمر عندما كان الجزء الأكبر من الانتاج يتكون من ضروريات الحياة . فبائع الضرورات لا يحتاج الى تطويع المستهلك وترويضه لاقتناعه بشراء سلع الغذاء والكساء الضرورى . أما بائع الكماليات فإنه يحتاج الى القيام بعملية خداع يومية وممارسة عملية مستمرة من اخضاع المستهلك وترويضه حتى يقوم بشراء ما ليس هو بحاجة حقيقية اليه . ان مشكلة تصريف الانتاج كانت بالطبع سمة من سمات الرأسمالية فى كافة عصورها ، بسبب ما تقتزن به الرأسمالية من تفاوت كبير فى توزيع الدخل ، ولكنها كانت فى المراحل الأولى للرأسمالية مشكلة أفرط دورى فى الانتاج ، يجرى حلها بحلول فترات الأزمات فيما يسمى

بالدورات الاقتصادية . فينخفض مستوى الانتاج والدخول والأسعار ثم يعود النظام الاقتصادي الى استرداد نشاطه ويعود الانتاج والدخل والأسعار الى الارتفاع . اما الآن فان مشكلة تصريف المنتجات قد أصبحت سمة دائمة من سمات الرأسمالية لا يكفي حلها تخفيض مؤقت لمستوى الانتاج ، بل تفرض على النظام بحثا مستمرا عن مستهلكين جدد ، فى الداخل أو الخارج ، كما تفرض عليه توسيعا مستمرا لطاقة المستهلكين القدامى على استهلاك المنتجات الجديدة .

اضف الى ذلك ما نعرفه جميعا من النمو الهائل فى قوة الحركات العمالية خلال المائة عام الماضية ، وتعاضل قدرتها على المطالبة بأجور أعلى وعلى الحصول عليها بالفعل . وليس المستهلكون ، بسبب تشبثهم وصعوبة اندماجهم فى تنظيم واحد ، بهذه القدرة على مواجهة ما يتعرضون له من استغلال ، الأمر الذى سمح لأرباب المشروعات بتحويل مدفعيتهم ، أكثر فأكثر ، من العامل الى المستهلك .

قد يقال ان كل هذا لا يعنى حدوث تغيير فى واقعة الاستغلال ، بل ولا فى شخصيته ، بل مجرد التغير فى شكل الاستغلال وصورته . للعامل هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت . فإذا صح ما نقول فليس معنى ذلك الا ان العامل بعد ان كان خاضعا للاستغلال بوصفه عاملا ، قد أصبح فضلا عن ذلك خاضعا له بوصفه مستهلكا ، وان أرباب المشروعات قد عانوا فاستردوا من العمال باليسار ما أعطوه لهم باليمين . ولكن لو كان الأمر يقتصر على هذا حقا لما كان الأمر يحتاج الى التأمل والاهتمام . فهذا التحول فى موضوع الاستغلال ومحلّه له ابعاد غاية فى الأهمية تمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية جميعا ، وهو ما سنحاول الآن بيانه .

فدعنا نتذكر أولا أن من المستهلكين ضحايا الاستغلال « الجديد » ، من لا يندرجون تحت القوة العاملة . فهناك من تجاوزوا سن العمل من المعنيتين ، وهناك من لم يبلغ سن العمل بعد ، أو لم يدخل بعد في القوة العاملة ، وكلا الطائفتين تشكلان نسبة متزايدة من السكان في الدول الصناعية المتقدمة بسبب ارتفاع متوسط العمر من ناحية ، وامتداد سنوات الدراسة أو التدريب السابقة على الالتحاق بسوق العمل . هناك أيضا المتطلون أو الذين يحصلون على مختلف صور الإعانات والتمينات الاجتماعية سواء اشتركوا أو لم يشتركوا في سوق العمل . هؤلاء جميعا يحصلون على دخولهم بصرف النظر عن قدرتهم الانتاجية أو حجم مساهمتهم في الانتاج ، وهم بهذا الوصف يتعرضون لنوع من الاستغلال لا علاقة له بالعملية الانتاجية نفسها .

على أنه بصرف النظر عن وجود بعض المستهلكين الذين لا يساهمون في العملية الانتاجية ، فإن من المهم أن نلاحظ أن استغلال المستهلك له من الأساليب ما يختلف اختلافا جذريا عن استغلال العامل ، وأن تركيز النظر على ارتفاع الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستغلال ، قد يلقي ضوءا جديدا على بعض الظواهر التي دأب الفكر الاشتراكي التقليدي على تجاهلها .

فمن ناحية ، إذا صح أن نمو الاحتكار هو سبب أساسي في ازدياد الأهمية النسبية لاستغلال المستهلك ، فإنه يصبح من المهم أن نلاحظ أن الدولة المسماة بالاشتراكية ، لمجرد قيامها بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تتمتع بقوة احتكارية تفوق بكثير قوة أي مشروع رأسمالي . وهي بهذا الوصف لديها من القدرة على اخضاع المستهلك ما يفوق قدرة المحتكر في ظل الرأسمالية . إن استخدام كلمة الاستغلال في وصف الدولة المالكة لوسائل الانتاج قد يبدو غريبا ومستهجنا لدى الكثيرين ، ولكن الأمر لا بد أن يدور في النهاية حول ما إذا كنا نعتبر الأهداف التي تتوخاها

الدولة الاشتراكية فى تحديد اسعار السلع مشروعة ومبررة او غير مشروعة . فقد نرفض استخدام وصف الاستغلال فى حالة الدولة الاشتراكية اذا كان رفع بعض الاسعار يستهدف تمويل مشروعات نقرها ونؤيدها ، ولكننا قد نسمح لأنفسنا باستخدام وصف الاستغلال ، حتى فى الدولة الاشتراكية ، اذا كان رفع اسعار بعض السلع يذهب لتمويل برنامج للتسلح لانقره ولا نؤيده ، او فى توفير بعض الامتيازات غير المبررة لأعضاء الحزب الحاكم . الخ .

كذلك فان تحويل الانتباه من استغلال العامل الى استغلال المستهلك قد يسمح لنا بفهم ظاهرة ما زالت تبدو مستعصية على الفهم ، وهى ظاهرة التضخم . فالتضخم يمكن أن ينظر اليه على انه ليس الا سلاح أصحاب المشروعات فى استعادة جزء مما فقوه باضطرابهم لرفع أجور العمال ، ولكنه يصيب العمال بوصفهم مستهلكين ، كما انه يصيب غير العمال بدرجة اكبر ، كذلك فانه يصيب فئات العمال المختلفة بدرجات متفاوتة لا علاقة لها باختلافها فى مستويات الانتاجية . فاذا نظرنا الى التضخم هذه النظرة فان دور الدولة فى حماية مصالح أرباب المشروعات سوف يبدو لنا الآن بصورة مختلفة . فبينما كان تدخل الدولة لصالح أرباب المشروعات فى القرن الماضى يتمثل أساسا فى تسخير قوة الدولة المادية لقمع حركات الاضراب والثورات العمالية ، فانه يتمثل اليوم أساسا فى توفير وسائل الدفع الكافية وتقنات الائتمان اللازمة لتمويل عملية التضخم .

بل ان هذا الانتقال من مجال الانتاج الى مجال الاستهلاك ، كمسرح لعملية الاستغلال ، من شأنه أن يفسر لنا الكثير من مظاهر الحياة الثقافية فى الدول الصناعية . فبهذا الانتقال تحولت عملية الاستغلال من المجال المادى اليحت الى ميدان النفس ، وخرجت من اسوار المصنع او المزرعة الى عالم المشاعر والعواطف

والأفكار . فإذا كان استخلاص فائض القيمة من العامل يتطلب نظاما انتاجيا صارما ، وفرض ساعات طويلة للعمل ، والمراقبة الحازمة لأوقات الحضور والانصراف وأيام التقييد ، فإن استخلاص « فائض القيمة » من المستهلك يحتاج إلى أساليب مختلفة تماما . إنها تحتاج إلى التدخل بتشكيل نفسية المستهلك وتطويعها بحيث يطلب ما ليس بحاجة إليه ويدفع في مقابلته ما قد يورطه في الاستدانة ويستغنى عن السلعة قبل أن تبلى ، ويطلب غيرها لجرد أن جاره قد سبق واشتراها .

وإذا كان نظام الاستغلال « القديم » يتطلب انتشار ايدولوجية تقوم على قبول انقسام حديدي بين الطبقات يتناسب مع انقسام المجتمع إلى عمال وأرباب عمل ، وترسيخ الاعتقاد باستحالة الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى ، والرضا بقدر المراء ونصيبه ، فإن نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب نشر ايدولوجية مختلفة تماما ، تقوم على النطلع المستمر إلى تغيير المراء لطبقته الاجتماعية عن طريق الاستهلاك ، وسخط المراء المستمر على وضعه الاقتصادي ، وتشجيع الحسد والغيرة ممن يتمتعون بمستويات استهلاك أعلى .

إن المطلوب الآن هو ايدولوجية تمجد الاستهلاك لا الانحار ، وتشجع الفرد على التعبير عن كل نزوة مهما كان طيشها وحماقتها ، وتعزف النمو بأنه زيادة ما يحوزة الفرد من مبيع ، وتعزف الحياة الطيبة بأنها حياة الترف .

في الماضي كان شعار التغيير هو الشعار الذي يرفعه الاشتراكيون ، بينما كان اليمين يقتصرن بالمحافظة ويدعو إلى استمرار الأشياء على ما هي عليه . وقد كان هذا يتفق مع مصلحة أرباب العمل في قبول العمال لوضعهم الاقتصادي . أما

الآن فان التغيير لمجرد التغيير ، أصبح هو شعار أرباب المشروعات
انفسهم ، لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة .

كان انتاج الأسلحة فى الماضى ، حينما كان محل الاستغلال
هو العامل لا المستهلك ، يحقق فى الأساس وظيفة القمع ، قمع
الحركات الثورية فى الداخل ، أو حركات الاستقلال فى المستعمرات
أو محاولة دولة مناقسة الدولة المستعمرة فى الأراضي الخاضعة
لنفوذها . أما الآن فيبدو وكأن الأسلحة أصبحت تنتج ، الى جانب
ذلك ، لتزويد جيوش لا تحارب أبدا ، وتدخل فى معارك لا يمكن
أن تنتصر فيها ، أو للاستعداد لحرب اختلق سببها اختلاقا ،
لا لشيء الا لتبرير بيع السلاح وشرائه . وهكذا بينما كان وضع
الحروب فى الماضى هم القتل والجرحى والمدن المخرية ، أضيف
الى ذلك الآن مشترى السلاح انفسهم ، وشعوب الدول التى تهدد
أموالها على شرائه ، وتدعى الى الاشتراك فى حروب لا تريد
ولم تخطر ببالها .

وإذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم
يستهدف أساسا تخريج منتجين أو مساهمين اكفاء فى العملية
الانتاجية ، فان نظام التعليم يتحول الآن ، أكثر فأكثر ، الى نظام
وظيفة تخريج « المستهلك الكفء » ، يتطلع الى نفس ما يتطلع
اليه المجتمع بأسره ، قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك
والتمتع بالحياة . فإذا بالمدرسة تصبح اقرب الى الملهى ، ويدخلها
التلفزيون ، وتشجع أكثر اليول الفردية هوائية باسم « تنمية
الشخصية » وتقبل أن تقوم بوظيفة الاعلان عن السلع التى تبجث
عن مستهلكين جدد ، وتوزع على طلبتها الجوائز التى تتلقاها
المدرسة مجانيا من المنتجين .

كان أرباب المشروعات فى الماضى ، اذا أرادوا زيادة
أرباحهم ، يلجأون الى مختلف الأساليب لرفع انتاجية عمالهم ،

ولو أدى ذلك الى السماح باستماعهم الى الموسيقى أثناء تاديتهم لعملهم ، أو التوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم كإقامة ناد أو حمام للسباحة لهم ولأطفالهم • أما الآن فقد تحول نظير أرباب المشروعات الى فريستهم الجديدة : المستهلك • فتركوا المصانع ، حيث يوجد العمال ، الى الشوارع والمقاهى والفنادق ، بل واقتحموا على المستهلك دأره عن طريق الإذاعة والتليفزيون ، فإذا بشركات السجائر تمول المباريات الرياضية ، وشركة للسيارات تسول برامج ثقافية أو ترفيهية ، وتوزع الأقلام والولاعات والسيارات والشماسى المجانية ، وسوف نجد ما بعد قليل تبني المدارس ، وربما المساجد والكنائس بشرط أن يحفر اسمها على الأبواب أو يذكر اسمها فى الخطب •

لا عجب أيضا أن نجد أعدادا متعاظمة من الناس قد أصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب على الإطلاق مع ما يساهمون به من إنتاج • فلو كان الهدف هو حقا اقتطاع فائض القيمة من العامل المنتج ، لاستعصت هذه الظاهرة على التفسير ، إذ نحن هنا بصدد ظاهرة عكسية تماما : دخول لا يقابلها إنتاج ، بدلا من إنتاج لا يقابله الحصول على دخل ، دون أن ينتمى صاحب الدخل الكبير الى طبقة أرباب المشروعات • فالحقيقة هى أن هدف المنتج قد تحول من العامل الى المستهلك ، وأنت تقوم بوظيفة « منتجة » للغاية ، ولو لم تنتج شيئا على الإطلاق إذا ثبت أنك « مستهلك كفى » ، كما لو ظهر مثلا أنك رجل « عسرى » ، تجيد الحديث فى الحفلات وتحسن اختيار ملابسك وطعامك ، وتنتطق بالكلمات المناسبة فى المجتمع المناسب ، وتعرف أكثر من لغة ، ولا تتساءل باستمرار عن الهدف مما تعمل (فالهدف لا يعدو المزيد من الاستهلاك) ، وترسل أطفالك الى مدارس أجنبية ، إذا كنت تنتمى الى دولة متخلفة ، تنشئهم نفس النشأة • فإذا كنت ذلك الرجل ، فلن يكون هناك نهاية لعدد ما سوف تدعى إليه من مؤتمرات ، بصرف النظر عما إذا كان لديك شيء ذو بال تقوله ،

أو لعدد الرحلات مدفوعة التكاليف التي ستبها لك ، بل ولن يكون هناك حد اقصى لما يمكن أن يصل اليه مرتبك ، بصرف النظر عما تؤديه من عمل بالفعل . في ضوء ذلك تأمل التوسع الهائل في عدد موظفي الهيئات الدولية ، ولتقارن مرتباتهم بما يؤدونه بالفعل من عمل ، أو قلنتأمل ركاب الدرجة الأولى في الطائرات أو نزلاء الفنادق الذين لم يدفعوا شيئاً من تكاليف سفرهم أو أقامتهم ، وعدد المؤتمرات التي تنعقد في كل عواصم العالم دون أن تنتهي الى شيء ، أو بدلات السفر السنوية التي يحصل عليها موظفو الدولة الكبار أو ممثلو الشركات في تنقلاتهم اليومية . ان القدرة الحقيقية التي يحوزها هؤلاء جميعا ليست هي القدرة على الانتاج بل هي القدرة على الاستهلاك .

بل ان هذا السخاء البالغ في الاتفاق على القادرين على الاستهلاك سوف تزول غرابته ، وتبين لنا مدى « عقلانيته » متى تأملنا ما يحدث من تمييز بين الدخول التي تذهب للفئات المختلفة من المستهلكين . ذلك أنه اذا كان صحيحاً أننا جميعاً مستهلكون بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى ، فان أرباب المشروعات لا يسوون بيننا من حيث كفاءتنا الاستهلاكية . فالسلع تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث مدى حاجتها الى التصريف وافتقارها الى المستهلكين . ونحن المستهلكين ، من ناحية أخرى ، نتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بيننا من حيث نوع السلع التي نقبل على استهلاكها . فالمستنون مثلاً ليس لديهم نفس القدرة على استهلاك السلع الحديثة التي لم يعتادوا استخدامها وليس لديهم الاستعداد النفسي للقبال عليها . بعكس الأطفال وصغار السن الذين يستهويهم كل جديد ويقبلون على التغيير لمجرد التغيير . قل مثل ذلك على تلك الفئات المحافظة من المستهلكين بحكم انعزالهم عن تيار الحياة الحديثة ، أو بحكم جذورهم الريفية أو نوع تعليمهم . ان هذه الفئات من المستهلكين لا يفيد أرباب المشروعات

فائدة كبيرة من ارتفاع دخولهم ، إذ الأرجح أنهم إذا زادت دخولهم سوف ينفقونها على نفس السلع القديمة التي اعتادوا استهلاكها ، أو سوف ينفقونها على السلع المحلية التي لا مصلحة للمصدر الأجنبي في ترويجها . لا عجب إذن أن نجد هذه الفئات ، ذات الاستهلاك المحافظ ، هي أشد الناس معاناة من التضخم ، إذ لا تزيد دخولهم في العادة بنفس المعدل الذي ترتفع به الأسعار ، كما نجدها أقل الفئات انتفاعا من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة للدول الفقيرة ، إذ ينفق الجزء الأكبر من هذه القروض على ما يزيد في النهاية من دخول الأقدر على استهلاك واستيراد السلع المراد ترويجها . لا عجب أيضا أن نرى شيوع تدليل الأطفال والاستجابة لفورية لطلباتهم ، بل وشيوع الاستقلال الاقتصادي لصغار السن عن عائلاتهم وتشجيعهم على العمل وكسب الدخل وهم لا يزالون في مقتبل العمر . كما نجد أن أعلى مستويات الدخل يحصل عليها ، ليس فقط المستهلكون الأكفاء ، بل ومروجو الاستهلاك كالمشتغلين بالدعاية والاعلان ، أو المذيع الناجح في التليفزيون أو مصمم الأزياء . وتستطيع أن تضيف الى ذلك ، إذا أردت ، أبنوا الدعاية السياسية في الدول الشمولية والاشتراكية ، فهؤلاء الأفراد ، وإن كانوا لا يروجون سلعا مادية ، فإنهم يروجون شعارات يسمح قبولها وانتشارها لصانعي القرار باتخاذ ما يروونه من سياسات اقتصادية .

إن هذه النظرة قد تسمح لنا بتفسير بعض الانطباعات الغامضة التي تساورنا جميعا ونحن نتأمل ما الت اليه الحياة الحديثة . فالصورة القديمة التي دأبنا على حملها ، وهي صورة العامل الكادح المضطهد الذي يستغله الرأسمالي الجشع ، لم تعد بالقطع هي الصورة التي تطالعك وأنت تتأمل المجتمع المسمى بمجتمع الرخاء الحديث ، بل إنها اخذة في التراجع في القطاعات الحديثة في كثير من البلاد المسماة بالتخلفة . وإنما أكثر ما يسترعى انتباهك لدى تأمل هذه المجتمعات أو هذه القطاعات

هو صورة قطاعان المستهلكين ، المنتمين الى مختلف الطبقات ، تسوقها يد خفية الى المحلات الزاخرة بالسلع ، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية الفاتنة ، ويعودون فرحين بما جمعت أيديهم ثم يفيقون فى الصباح على آمال لم تتحقق ، ورغبات لم تشبع ، فيهرولون من جديد بحثا عن مصادر جديدة للدخل ، وهكذا فى دوامة لا تنتهى .

كذلك فان الصورة القديمة عن مجتمع اشتراكى ، زال فيه الاستغلال لمجرد أن ملكية وسائل الانتاج قد انتقلت من يد الرأسمالى الى يد الدولة ، واسترد فيه الفرد حرته وسيطرته على مصيره ، لم تعد هى ايضا الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل ما يحدث فى البلاد المسماة بالاشتراكية . قد لا يكون النهم الاستهلاكى قد وصل فى هذه الدول الى ما وصل اليه فى الدول الرأسمالية ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير الى أنه سائر اليه ، والأهم من ذلك أن ما نسميه بتطويع المستهلك وترويضه فى الدول الاشتراكية يحمل بعض السمات المشتركة مع تطويع المستهلك وترويضه فى الدول الرأسمالية . كل ما هنالك أن ما يباع للمستهلك فى ظل الاشتراكية ما زال يحتوى على جرعة كبيرة من الشعارات السياسية والأيدولوجية .

عندما كتب جورج أورويل منذ نحو أربعين عاما روايته الشهيرة « ١٩٨٤ » كان يتصور فيما يبدو ، مآل الدولة الشمولية فى اخضاع المستهلكين وتحويلهم الى قطاعان مسلوبية الارادة ، وان المرء اليوم يتساءل ، وقد أصبح هذا التاريخ ، ١٩٨٤ ، يشير الى الحاضر لا الى المستقبل ، عما اذا كان ما تصوره جورج أورويل قد كان ينطبق على النظامين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء . ذلك أن هناك شيئا يستوقف النظر بين ما تراه على شاشات التليفزيون فى الغرب ، من رجل وكأن به لوثة يستحثك على شراء سيارة جديدة ، وبين ما تسمعه من رجل ،

يبدو وكان به لوثة أيضا ، يردد شعارات الحزب الاشتراكي الحاكم ويدعوك الى الثقة العمياء بقادته . وهناك شبه ملفت للنظر أيضا بين الزى الموحد الذى يرتديه الموظفون لدى شركة رأسمالية كبيرة ، والألوان الموحدة التى تستخدمها فى الدعاية لمنتجاتها ، وبين الشعارات والرموز الموحدة التى تستخدمها الدول الاشتراكية . وفى كلا الحالتين نجد أشد الناس مقنا لهذه العملية المستمرة من الخداع والتمويه ليسوا هم العمال ، بل المثقفين وأصحاب الراى . وهؤلاء لا يعبرون عن مصلحة طبقة بعينها ، بل عن جمهور المستهلكين بأكملهم .

على أن من المهم أن نلاحظ أن الاستغلال لم يكن له أبدا فى أى عصر من العصور ، ما للاستغلال الجديد من جاذبية وحلاوة الطعم . فلا اظن أننا بحاجة الى المقارنة بين ما اقترن به قهر العمال فى القرن الماضى من قسوة وبطش وما يقترن به اليوم استغلال المستهلك من نعومة ومحاولات الاسترضاء . فالاستغلال الذى يتعرض له المستهلك اليوم يصور وكان المستهلك قد اختاره بمطلق حريته ، ويستعاض عن بنادق الشرطة بوجوه الحسان من مروجات السلع ، ويبيع لك ما لا تحتاج اليه باسم الرخاء أو باسم العصرية والتمدن ، ويعد أن يخضعك لنوع من التنويم المغناطيسى ، تتوهم معه أنك لم ترد أبدا شيئا سوى ما يعرضه عليك . أضف الى ذلك أنه بينما تجد من يقوم باستغلال العمال ، معروف الاسم والخبص للهوية ، فإن القائم باستغلالك اليوم لا تعرف له اسما ولا هوية ، فهو ليس منتجا فردا بل مجموع المنتجين ، ومعهم الدولة نفسها وكل وسائل الاعلام والترويج ، بل ومنظمات التمويل الدولية ، وكل من يساهم فى تحويلك الى مستهلك كفاء . والدور الذى يمارسه كل من هؤلاء فى عملية الترويض والتطويع ليس واضحا تصام الموضوع . فما هى بالضبط مسئولية الدولة فى ارتفاع معدل التضخم ؟ لا يعرف أحد . وما هو بالضبط السعر

الذى يجب أن تباع به السلعة ، وما هي نفقة انتاجها الحقيقية ؟
فاذا فرض واستطعت أن تحدد عدوك الحقيقي ، فماذا أنت قائل ؟
واذا كان عمال العالم لم يستطيعوا أن يلبوا الدعوة الشهيرة
« يا عمال العالم اتحدوا » فكيف يتأتى لمستهلكى العالم أن
يتحدوا ؟

الا يمكن لهذه النظرة أيضا ، التى تركز على ما يتعرض
له المستهلك من قهر ، أن تلقى ببعض الضوء على تلك الظاهرة
الجديدة التى تستحوذ على درجة عالية من اهتمام الجميع ، وهى
ما يمكن أن نسميه بظاهرة « العودة الى التراث » ؟ ان هذه
الظاهرة ليست مقصورة على بلد دون آخر ، بل ولا على بلاد
العالم الثالث . ففي الدول الصناعية ظاهرة ، وان اختلفت
اختلافا كبيرا عن ظاهرة العودة الى التراث ، فهى تحمل بعض
السمات المشتركة معها ، وهى ظاهرة الدعوة الى العودة الى
الطبيعة ، والثورة على مادية المجتمع الاستهلاكى وعلى قيم مجتمع
الرخاء وتطلعاته . ففي الحاليتين نجد الثورة والرفض لا يتخذان
مظهرا طبقيًا ، فليست الدعوة فى أى منهما موجهة الى طبقة
بعضها ، بل الى نمط الحياة الاجتماعية بأسرها ، ولا تقوم بها
طبقة معينة بل يقودها المثقفون . وهم لا يثورون على استغلال
مادى بل على استعباد نفسى .

بل وقد يكون هناك وجه للمشبه بين الدعوة الى العودة الى
التراث فى دول العالم الثالث ، وما نلاحظه من بحث فى الحركات
القومية فى كثير من الدول الصناعية ، كالثورة الايرلندية ، ونمو
الشعور القومى فى اسكتلندا وويلز ، وصحوة حركة الزنوج فى
امريكا . الخ ، ففي الحاليتين نجد محاولة للحفاظ على مقومات
الشخصية التى يهددها المجتمع الصناعى الحديث بالذوبان
والضياع ، وثورة على ما يعطى للقيم الاقتصادية من أولوية على

القيم الروحية ، وفى جميع الأحوال نجد محاولة لمقاومة ذلك التيار الكاسح الذى يحاول تحويل الجميع الى مجرد مستهلكين • ذلك انه اذا كان من المفهوم أن يولد الاستغلال المادى صراعاً طبقياً ، فإن من المفهوم أيضاً أن يولد الاستغلال النفسى رد فعل من نفس النوع •

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

- ١ - مقدمة الى الاشتراكية (مكتبة القاهرة الحديثة)
عام ١٩٦٦
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادي (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٦٧
- ٣ - الاقتصاد القومى - مقدمة لدراسة النظرية النقدية
(مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٦٨
- ٤ - الماركسية - عرض وتحليل ونقد (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربى والغرب (مركز دراسات الوحدة
العربية ببيروت) الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨١
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر (المركز العربى
للبحث والنشر) عام ١٩٨٢

باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with special reference to Egypt (F. Cass, London), 1966.
2. Urbanisation and Economic Development in the Arab World (Arab University in Beirut), 1972.
3. The Modernization of Poverty (Brill, Leiden) 1974, 1981.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتم الاستدراج بدار الكتب ١٩٩٤/٩٤٢٠

I.S.B.N. 977-01-4155-0

تنمية ..

أم تبعيَّة إقتصادية وثقافية ؟

خرافات شائعة
عن التخلف والتنمية
وعن الرخاء والرفاهية

د. جلال أمين



المركز القومي للدراسات والبحوث

١٩٩٥

المحتويات

صفحة

مقدمة ٥
الفصل الأول - خرافات شائعة عن التخلف والتنمية :	
تنمية ٠٠ أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟	١١
تنمية من أجل الرخاء ٠٠ أم فقر من أجل التنمية ؟	٤٦
مفتاح الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين	٥٢
مازق التنمية العربية في الثمانينات	٦٠
من يعتمد اقتصاديا على من ؟	٧٤
من صور الغزو الثقافي	٨٣
التبعية الفكرية في دراساتنا الاقتصادية	٩١
هوان اللغة العربية في كتاباتنا الاقتصادية	١٠٦

الفصل الثاني - خرافات شائعة عن الرخاء والرفاهية :

سر الساحر الأمريكي	١١٧
مجتمع المسدسات	١٢٨
خرافة الحاجات الانسانية غير المصدودة	١٣٣
خرافة المستهلك الرشيد	١٤٤
طلب الراحة وطلب المتعة	١٥٢
ضحية المجتمع الحديث : العامل أم المستهلك ؟	١٦٢

مقدمة

من المؤسف حقا ان نرى الانصراف الذى حدث فى التيار الأساسى للفكر الإصلاحى فى مصر والعالم العربى • فمئذ رفاعة الطهطاوى ، أى منذ قرن ونصف من الزمان ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانت القضية الأساسية التى يدور حولها الجدل بين دعاة الإصلاح هو الموقف من الحضارة الغربية • وإذا كان هناك خط أساسى يمكن تمييزه فى مجرى حياتنا الثقافية فقد كان هو هذا السؤال : ما هو سبب ضعفنا وتخالفنا أمام حضارة الغرب ؟ وما هو هذا الذى يملكه الغرب ولا نملكه ؟ وما الذى يمكن ان نأخذه من الغرب دون التضحية بشخصيتنا وتراثنا ؟

على أنه فى وقت ما فى سنوات ما بعد الحرب بدا للأسف وكان هذا السؤال لم يعد أهم ما يشغل بالنا ، وبدا وكأننا حسمنا القضية وتم الاختيار وتحول الحوار فى الخمسينات وما بعدها الى حوار حول الاختيار بين بدائل تنتمى كلها الى معسكر واحد : اشتراكية ام رأسمالية ؟ وتحولت القضية للأسف الى قضية اقتصادية ، وصورت المشكلة على أنها « التخلف الاقتصادى » والهدف على أنه « التنمية » - وفى غمار عملية « التنمية » هذه ، وتحت شعار رفع مستوى المعيشة ، تعرضت مصر لوجة جديدة أعلى من كل ما تعرضت

له من قبل ، من تغريب الثقافة والحياة الاجتماعية • فباسم التقدم
أو باسم تغريب الثقافة الى جماهير الشعب زاد تغريب الموسيقى
المصرية ، والشعر المصرى ، وانحط التعبير فى الصحف ووسائل
الإعلام ، واستشرى التساهل فى الالتزام بقواعد اللغة ، ثم ساعد
التهاون فى حماية الصناعة الوطنية أمام تيار السلع المستوردة
والتهاون أمام البائع والمستثمر و « الخبير » الاجنبى ، على مزيد
من تغريب الحياة الاجتماعية •

منذ اوائل الخمسينات اذن ومشكلة مصر تصور على انها فى
الإنسان مشكلة اقتصادية ، وارتبط هذا التصوير بخطوات حديثة
تحو تغريب مصر ، اتخذت فى بعض الاحيان تحت شعارات مناقضة
تماما لحركة التغريب ، وصادفت درجة غريبة حقا من النجاح •

والارتباط بين التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر من ناحية ،
وموجة التغريب التى تعرضت لها مصر من ناحية أخرى ، ليس مر
المصعب تفسيره • فالاقتصادى مفتون بطبعه بكمية السلع والخدمات ،
وبما يسميه بالكفاءة وارتفاع الانتاجية • ومعيار النجاح والفشل
عنده هو مدى قدرة المجتمع على الانتاج • واكثر بلاد العالم
نجاحا فى زيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات هى البلاد
الغربية الصناعية ، ومن ثم فالاقتصادى هو من اكثر الناس رغبة
فى أن تكرر بلادنا تجربة هذه البلاد • ولهذا لا يكف عن ترديد
شعار « سد الفجوة » بيننا وبين الغرب •

على انه لن يطول بنا الوقت فى الواقع حتى ندرك اننا منذ
هجرنا تصوير مشكلة مصر على انها مشكلة حضارية ، ليست
التممية الا فرعا ثانويا لها ، قد ضلنا الطريق • وان مشكلتنا
الاساسية ليست هى انخفاض متوسط الدخل بل هى أننا امة مقهورة
ومغلوبة على امرها ، تريد استعادة سيطرتها على مصيرها وتحقيقها
لذاتها ، واقتدارها مرة أخرى على تقديم مساهمة خاصة بها لا يمكن
أن تقدمها امة سواها •

والاقتصادي له بالطبع رد جاهز على هذا ، وهو : كيف يمكن
لأمة أن تحقق ذاتها ، وأن تقدم مساهمة خاصة بها أن لم توفر
لأفرادها أولا وقبل كل شيء ، الحد الأدنى من السلع والخدمات ؟
والرد على ذلك أن للتنمية عدة صور لا صورة واحدة ، يؤدي بعضها
الى جعلنا نسخة ممسوخة من غيرنا • وهذه هي التنمية التي
لا ترتبط بأى هدف حضارى ، وتعتبر زيادة السلع منتهى مطلبنا •
ولا يمكن أن نتجنب هذه النتيجة ما لم يوضع النمو الاقتصادي
فى موضعه الصحيح ، أى كوسيلة نحو هدف آخر اعظم •

على ان الدعوة الى التنمية التي تطرح امامنا يوميا لا تكتفى
بتجاهل القضية الحضارية بل انها لا تتورع عن اعتبار أعلى مقومات
ثقافتنا من « عوائق التنمية » • فهي لا تكتفى بتحويل الوسيلة الى
هدف ، بل تخشى بالهدف الاسمى فى سبيل مضاعفة السلع
والخدمات • فالإيمان بالله فى نظر اقتصادى التنمية المحدثين ،
قدريه تضعف الحافز على التغيير واحراز التقدم ، والولاء للعائلة
والارتباط العائلى والمادى بها يضعف حافز الفرد لاحراز النجاح
المادى لنفسه ، والكرم اسراف ، والقناعة مدعاة للركود ، والوفرة
على التعاطف مع الغير او على الاستمتاع بالفراغ مضیعة لوقت
ثمین كان يمكن ان ينفق على انتاج المزيد من السلع • الخ •

ان الاقتصادي الحديث على استعداد اثن للضحية عن طيب
خاطر بشخصية الأمة فى سبيل معدل أعلى للنمو ، ولا تكاد تكون
هناك قيمة واحدة من القيم الاجتماعية او الدينية السائدة فى البلاد
الفيرة لا يعتبرها من « معوقات النمو » • والنمو عنده ، وان كان
نموا اقتصاديا ، فانه ينقسم الى مراحل ، كل مرحلة منها لا تنسم فقط
بسمات اقتصادية بل بمختلف السمات الاجتماعية والعقائدية • وعن
ثم فليست مستويات الدخل وحدها هي التي يربتها الاقتصادي
واحدة فوق الأخرى ، بل والقيم الاجتماعية أيضا يمكن ترتيبها ، فى
نظره ، بعضها فوق البعض •

على أن أبلغ رد على التصوير الاقتصادي لمشكلة مصر هي
أن التصوير المعاكس ، الذي تدعو إليه ، يتيح فرصة أكبر لحصل
مشكلتنا الاقتصادية نفسها من أى موقف يتخذ الاقتصاديون
« الكنوقراطيون » .

إن المقالات التى يضمها هذا الكتاب كتبت كلها من هذه الوجهة
من النظر ، إذ تحاول كل منها ، من زاوية أو أخرى ، إعادة النظر فى
تحديد المشكلة الأساسية التى تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة
أو النامية ، وتحاول إعادة الجانب الاقتصادى منها الى حجمه الطبيعى
والنظر اليه كجزء من مشكلة أكبر وأخطر ، ومن ثم تثير الشك فى
بعض المقولات التى يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل
الكثيرون منا الى قبولها وكأنها من المسلمات ، وترفض تحديد هدف
البلاد الفقيرة بأنه « اللحاق ، أو سد القجوة » بينها وبين البلاد
الصناعية المسماة بالمتقدمة . كما تحاول إثارة الشك فى الفكرة
الشائعة عن هذه البلاد بأنها « بلاد الرخاء والرفاهية » .

والجزء الأكبر من المقالات التى يضمها الكتاب قد سبق نشره
عبر سبع سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) فنشر معظمها فى مجلة
« العربى » الكويتية حينما كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد بهاء
الدين ، الذى أشعر بدين كبير نحوه لما قدمه لى من تشجيع على
الكتابة والنشر لجمهور أوسع ، ولست الوحيد الذى يدين له بهذا
الدين . كما نشر بعضها فى مجلة « الاهرام الاقتصادى » الأسبوعية
ومجلة « مصر المعاصرة » التى تصدر عن الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى . على أنى وجدت أن خطا واحدا يجمع بين
هذه المقالات جميعا مما يسمح بنشرها فى مجلد واحد .

القاهرة - أبريل ١٩٨٣

جلال أمين

الفصل الأول

خرافات شائعة
عن النخلف والتنمية

تتمية ٠٠ أم تبعية

اقتصادية وثقافية ؟

١ - مقدمة :

منذ نحو مائة عام كتب واحد من دعاة الإصلاح أنه كما أن من غير الجائز أن يكون حكمنا على شخص ما مبنيا على رأى هذا الشخص فى نفسه فإنه لا يجوز أن يكون أساس حكمنا على عصر من العصور ما يسمى به هذا العصر نفسه . وقد عرف الناس عصورا أسمت نفسها عصور الحرية أو الاشتراكية أو غير ذلك من الأسماء ، ثم جاء حكم الأجيال التالية مخالفا تماما لذلك . فعصر الحرية الذى دشنته الثورة الفرنسية مثلا ، تبين فيما بعد أنه عصر إطلاق الحرية للبورجوازية . وبعد أكثر من نصف قرن ساد فيه الظن بأننا دخلنا عصر الاشتراكية بدأنا نرجح أن ما سمي ببناء الاشتراكية لم يكن أكثر من بناء مجتمع صناعي . وأخشى أن تكون نظرتنا الى العصر الذى نعيش فيه على أنه عصر التنمية وعصر كفاح البلاد المسماة بالتخلفة (١) من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ، تنطوى على نفس الخطأ ، وأن مضمون الدعوة الى إقامة

(١) سوف استمر فى استخدام مصطلحات البلاد المتخلفة والمتقدمة والتنمية والأقل نموا على مضمض حتى أبين الأساس الذى يتعين بناء عليه رفض أمثال هذه المصطلحات .

نظم اقتصادى دولى جديد ، كما تعبر عنه وثائق الأمم المتحدة
سماهم فى تكريس هذا الخطأ وتدعيمه .

ان من المهم جدا فى اعتقادى أن نحاول تجاوز التحليل الجزئى
لجوانب المختلفة لهذه الدعوة ، من دعوة الى اصلاح نظام النقد
الدولى ، الى وقف تدهور معدل التبادل ، الى المطالبة بمزيد من
المعونات الاقتصادية ، الى الدعوة الى سيطرة هذه البلاد على
مواردها الطبيعية . الخ . وأن نحاول التساؤل عما تعنيه هذه
الدعوات كلها بالفعل لمستقبل العالم الثالث . هل تعنى حقا الارتفاع
بمستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وتحقيق
مستوى أعلى من الرفاهية لهم ؟ أم أن هذه الدعوات كلها لاتخرج
فى نهاية الأمر عن أن تكون محاولة جديدة أكثر فعالية
لاندماج دول العالم الثالث اندماجا كاملا فى اطار النظام الاقتصادى
السائد وربطها بعجلة النمو للبلاد المتقدمة صناعيا واخضاعها
لنمط جديد من انماط تقسيم العمل الدولى دون أن يكون فى هذا كله
مصلحة واضحة للجزء الأكبر من سكان العالم الثالث ؟ .

ان هذا بالضبط هو ما سأحاول أن أبينه فى هذا الفصل ،
متناولا أربعة من المبادئ التى يقوم عليها اعلان الأمم المتحدة
الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ ، متضمنا الدعوة الى اقامة نظام
اقتصادى دولى جديد . هذه المبادئ الأربعة هى :

أولا : الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين
مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة .

ثانيا : الدعوة الى تقديم مزيد من المعونات الى الدول
النامية .

ثالثا : تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على
هذه الدول مع اخضاعها للمراقبة والتوجيه .

رابعاً : الدعوة الى تدعيم التعاون الاقتصادى ، بكافة صوره ،
بين البلاد المتقدمة والمتخلفة .

وسوف احاول ان ابين بالنسبة لكل من هذه المبادئ الاربعة
ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد المقترح ، ليس جديدا بالدرجة
الكافية . بل هو نبين قديم وضع فى اوان جديدة . وان الرضا به
يتضمن نوعا من الاستسلام للمقادير من جانب دول العالم الثالث ،
وان الاصرى ما يمكن ان ينتج عن تطبيقه هو اخضاع هذه الدول لمزيد
من التغريب Westernization ولمزيد من الغزو الاقتصادى والثقافى .

٢ - الدعوة الى القضاء على « الفجوة » بين مستويات المعيشة :

فلنتناول اولا دعوة النظام الاقتصادى الجديد الى القضاء
على ما يسمى « بالفجوة » بين مستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة
والمتخلفة ، تلك الفجوة التى يبدو أنها أصبحت جزءا أصيلا من
الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها
يقض مضجع البلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر فى البلاد المتقدمة
على السواء ، دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الإطلاق . أقول
انه لا مبرر على الإطلاق للقلق لوجود هذه الفجوة ، وان من الخطأ
تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه محاولة القضاء عليها ، لأسباب
اربعة على الأقل :

السبب الاول : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء
على الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فيها وفى البلاد المتقدمة
يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة
يقطعان طريقا واحدا بغية الوصول الى نفس الهدف ، وان ما بينهما
من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا
انقضاء وقت كاف . ان الذين يرفعون شعار القضاء على الفجوة
يفترضون فى الواقع ان للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى
سلكته الدول الصناعية ، ولا يدور بخلدهم قط أن الدول الفقيرة

يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وأن تسلك للوصول إليها طرقا مختلفة .

والسبب الثاني : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بانسه القضاء على الفجوة في مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ، يتسبب الى شعوب البلاد الفقيرة امالا واهدافا هي أبعد مما تكسبون عن الواقع . أن هدف اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة قد يكون هو حقا هدف اقلية صغيرة من سكان المدن في دول العالم الثالث ، تلك الاقلية التي يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بالثقافة الغربية بأن تطمح الى اللحاق بمستوى المعيشة الغريسي وتقليد نفس النمط من الحياة . أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد فإن طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقي للشرب ، وغذاء ومسكن أفضل قليلا مما يتوفر لهم بالفعل . انهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وأن سمعوا بها فانهم على الأرجح لا يرون في وجودها ما يعنيههم كثيرا أو قليلا .

والسبب الثالث : هو أن النجاح في إيهام دول العالم الثالث بأن هدفها يجب أن يكون هو اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة من شأنه أن يصرف انتباه راسمي السياسة في تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية في رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الإطلاق في تضيق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعي . أن أبسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التي من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان خلا دون أن تنعكس على الإطلاق في صورة ارتفاع في متوسط الدخل . وقل مثل ذلك على ما يمكن أن تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير في مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحفيقا للرفاهية الاجتماعية ، دون أن ينعكس هذا بالضرورة في ارتفاع الناتج القومي أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدي

الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية . فلنقارن هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصولته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدى بالمدارس مع استمرار مضمعون التعليم على ما هو عليه من قلة ملائحته لحاجات المجتمع الفعلية ، ومع تضاربه الصارخ مع القيم الاجتماعية السائدة . ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم ععدد المبانى ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل الفجوة المشتومة الى التضاؤل ، دون ان ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية .

وأخيرا : فان ارتباط الدول الفقيرة بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول الصناعية يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما انه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه .

لبيان ذلك دعنا نجري عملية حسابية بسيطة نفترض بها ان دول العالم الثالث سوف تستمر فى النمو طبقا لنفس معدلات النمو التى حققتها فى السبع سنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٥ ، وأن دولة كالولايات المتحدة سوف تستمر فى النمو بمعدل يرتفع بمقتضاه متوسط الدخل فيها ٣٪ سنويا . اذا افترضنا ذلك نجد ان دولة كالهند أو دولة عربية كثونس تحتاج كل منهما الى أكثر من قرنين للوصول الى مستوى المعيشة الأمريكى ، وان دولة كأوغندا أو مالىزيا أو بيرو تحتاج الى أكثر من أربعة قرون للوصول الى نفس المستوى ، بينما تحتاج دولة كالباكستان الى أكثر من سبعة عشر قرنا أو بالضبط الى ١٧٦٠ عاما .

على ان الأمر لا يقتصر على هذا ، ففى كل عام يظهر فيه ان الدول الصناعية قد نجحت فى النمو بمعدل أسرع من العام السابق ،

أو أن الدول المتخلفة قد فشلت لسبب أو آخر في الاحتفاظ بنفس معدل النمو ، فإنه يصبح من الضروري أن نعيد الحساب بحيث تصبح الفجوة أكثر اتساعا وتصبح الفترة اللازمة لعبورها أكثر طولا .

أن من الممكن ألا نرى في هذا أكثر من نقطة سقيمة : أن تحديد الدول الفقيرة لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف في الاعتماد . على أن بعض التامل كفيلا بأن يدلنا على أن رفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة قد لا ينطوي على كل هذه الدرجة من الحماسة . فعلى الرغم من أن هذا الشعار قد يكون عديم الأثر وخاليا من أي معنى بالنسبة لرفع مستوى الرفاهية لغالبية سكان العالم الثالث ، فإن رفع هذا الشعار يؤدي دورا لا يمكن الاستهانة به في ضم تلك البلاد التي لم يتم تغريبها بعد إلى قلب الحضارة الغربية ونمط الحياة في العالم الصناعي . فكما أن تنمية روح التنافس بين المستهلكين في داخل المجتمعات الصناعية تلعب دورا فعالا في جلب مزيد من الضحايا لقيم المجتمع الاستهلاكي ، فإن رفع شعار اللحاق بالدول الصناعية من شأنه أيضا أن يغذي الشعور بالحرمان لدى دول العالم الثالث على نحو يسهل انقيادها لنمط الحياة الغربي . أن الذي لا يقتل أثر خطواتك ويرفض أن يستمر في السير ، قد تفقد تبعيته لك إلى الأبد ، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول اقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف أكثر جدارة من أن يحاول اللحاق بك .

٣ - الدعوة إلى مزيد من المعونات الأجنبية :

نتناول أيضا وثيقة الأمم المتحدة الداعية إلى إقامة نظام اقتصادي جديد ، الدعوة إلى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة ، عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » ، وبغير شروط سياسية أو عسكرية .

فالوثيقة تتكلم اذن عن ضرورة تحرير المعونات الأجنبية من القيود السياسية والعسكرية ، ولكنها لا تتكلم عن القيود الاقتصادية ، الأمر الذى قد يفسر بأن واضعى الوثيقة لا يرون فى القيود الاقتصادية نفس الخطر ، ونفس التهديد لحرية الدولة المتلقية للمعونة ، الذى يرونه فى الشروط العسكرية أو السياسية . هذا الاغفال للشروط الاقتصادية من الصعب تبريره بالنظر الى ان الجزء الأكبر مما تلقتة دول العالم الثالث من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدول المانحة للمعونة ، وان الجزء المقيد بهذا الشرط كان يعمل الى الزيادة بصورة حطردة .

لفى تقدير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بلغت نسبة المعونات المقيدة بهذا القيد ٧٥٪ من مجموع المعونات الثنائية التى قدمتها دول المنظمة فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ بزيادة ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٤ . وبلغت نسبة ما أنفق من المعونات البريطانية على سلع بريطانية ٦٦٪ ، وما أنفق من المعونات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID على سلع أمريكية ما لا يقل عن ٩٣٪ بينما بلغت النسبة المقابلة فى حالة اليابان والمانيا الغربية ٨٠٪ .

على اننا لا نريد فى الواقع ان تنسقط لوثيقة الأمم المتحدة اغفالا هنا أو خطا هناك ، فليس الخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية هو فى تقييدها بالشروط ، اقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية ، ولا هو فى انها اتسمت بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظا منها هى من أقل الدول حاجة اليها . وانما يكمن اعتراضنا الأساسى فى ان الأمم المتحدة لا زالت تتصور ان مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود .

ان أصحاب نظرية التنمية المستقلة ، يرون على العكس أن الاقتراف فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على

الدول المتلقية للمعونة نمطا معيناً من أنماط النمو ليس هو انسب
الأنماط لها .

ذلك ان الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور
أن تبذل ، جهدا يذكر في جعل السلع التي تحصل عليها الدول المتخلفة
عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، ومن
ثم فان هذه السلع تتميز في أغلب الاحيان بكثافة عنصر رأس المال
وقلة ما تحتاجه من أيد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها
باعتادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد
الأولية والوسيلة المتوفرة محليا . فالاقراط في الاعتماد على
المعونات الأجنبية لايساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ،
ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولايسمح بخلق
طلب واسع على السلع الوطنية .

قد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة
الاطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر في اختيار
نوع السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث أنه يحررها من قيد
اتفاق ماتحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها . وقد
يكون هذا هو بعض ماقصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما اشارت
الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » . على ان
هذا القدر الأكبر من الحرية الذي تتيحه المعونات متعددة الاطراف
هو في الحقيقة كسب شكلي أكثر منه كسبا فعليا . فقد يكون للدولة
المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق في اتفاق ما تحصل عليه في
شراء معدات أمريكية أو معدات ألمانية مثلا ولكن لنا ان نتساءل عما
إذا كان هذا يشكل أى تحرير حقيقي للدولة المتخلفة في عالم تزداد
فيه يوما بعد يوم سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسيات بحيث
يكاد يستوى لدى هذه الشركات أن تواجه الطلب على منتجاتها عن
طريق فروعها في الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها في ألمانيا .
كما يستوى لدى الدولة المتخلفة ان تحصل على فنون انتاج ألمانية

غير ملائمة أو على فنون انتاج امريكية غير ملائمة أيضا • كما أنه ليس هناك فارق كبير بين أن يتم تغيير الذواق المستهلكين في اتجاه تفضيل السلع المستوردة عن طريق تدريبهم على استهلاك المنتجات البريطانية أو اليابانية •

بل أن من الممكن أن نلمس في بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا اكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها في اختيار استراتيجيتها في التنمية باكثر مما تهددها المعونات الثنائية • ويكفي أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية Letter of Intent » الذي يشترط صندوق النقد الدولي الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها • ففي الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولي أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، الأمر الذي يزيد من تورط الدولة النامية في فروع من الانتاج لا تتماشى مع أولوياتها وتفضيلاتها كما يورطها في استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون اكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة •

وقل مثل ذلك على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية • فحقيقة الأمر أن الخبير الأجنبي ، سواء كان مهندسا استشاريا ، أو خبيرا في التخطيط أو في صياغة مشروعات التنمية أو في أعداد دراسات الجدوى ، لا يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس في حوزته • فأيا كانت درجة صدق نيته في خدمة الدولة التي يذهب لمساعدتها فإن المعرفة الوحيدة التي يتقنها هي معرفته بفنون الانتاج الغربية ، وليس هناك طائل من أن نطلب منه أن يقدم لنا من الشورة غير ما يعطيه عليه هذا النوع من المعرفة • أما

الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المدهل ان نلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجرد ان يمارسوا اعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندي او العربي بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذي لم يعش قط في هذا النوع من البلاد . والذي يزيد الطين بلة ان هذه المنظمات في توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه ان يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذي يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادي مصري مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب ان تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتي اقتصادي هندي ليخبر وزير الاقتصاد المصري بما يجب ان تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية وما يجب ان يتضمنه « خطاب اعلان النية » .

على ان من اسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدي اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة للتلبية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما ادى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال العشرين عاما الماضية من انخفاض مستمر في معدل الادخار . اذ يبدو ان الحكومة المصرية قد تصورت ان اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة الدخرات ، ومن ثم تصورت انه اذا حدث وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا ان تلجأ مرة أخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية . وكان موارد الادخار المحلية هي كمورد الماء الذي يمكن فتحه واغلاقه حسب الحاجة . ولكن الذي حدث هو انه عندما هوجئت الحكومة المصرية في منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل السابق ، وان العبء الذي حملته القروض الأجنبية ليزان

المدفوعات لا يمكن الاستمرار في تجاهله ، اذا بها تفاجأ ايضا بان سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تعود النظر الى قضية التنمية وكان مفتاحها هو في سياسة الدولة الخارجية ، واذا بقضية التنمية بدلا من أن تطرح كقضية شعبية يشتعل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، اذا بها تتحول الى واحدة من الموضوعات السرية للدولة التي لا يعرف خباياها الا مكتب رئيس الجمهورية . وهكذا لم تجد مصر امامها الا أن تخفض معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذي سمح له بالتدهور .

خلاصة القول ان الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدي بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وانه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية وانتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت في الدخل كما انه ، بما يؤدي اليه من تراخي جهود الدولة في استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية في المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية .

وهكذا نرى بالنسبة للمعونات الأجنبية نفس ما رايناه بالنسبة لرفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة . وهي ان الوظيفة الحقيقية التي يؤديها كل منهما ليست هي تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن اندماج دول العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي العالمي السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد في تقسيم العمل الدولي الذي تمليه متطلبات النمو في البلاد الصناعية نفسها .

اننا اذا رفضنا هذا التشخيص للوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية يصبح من المستحيل علينا ان نفهم لماذا تصجم الدول الصناعية ، بكل ما يتوفر لديها من ثروات مادية وعلمية ، عن تقديم أنواع أخرى من المساعدات كان يمكن ان تساهم مساهمة اكبر فى رفع مستوى المعيشة فى بلاد العالم الثالث بينما تشكل عبئا اقل على دافعى الضرائب فى الدول الصناعية نفسها . لماذا لم تقدم تلك الدول مثلا مساعدة تذكر لدول العالم الثالث من أجل تخفيض معدل المواليد ، او لتشجيع التكامل الاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث نفسه ، او لتخفيف حدة التوتر والعداء بين الدول المتخلفة المتجاورة ، وتخفيض عبء الانفاق الحبرى على اقتصادياتها بدلا من بيع السلاح للدولة وعدوتها ، او لماذا لم تبذل تلك الدول أى جهد لمنع تسرب العقول من دول العالم الثالث ، بل وحتى من أجل التخفيف من قبضة حكومات ثبت عجزها عن معالجة مشكلة التخلف والتنمية ؟

ان دعاة التنمية المستقلة لا يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون ان هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور ان علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسندادة خشبية اكثر كفاءة . فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، او الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى امر ميئوس منه تماما ، او اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد اداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة . فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون ان ترسم الدولة المثلقة للمعونات استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من ان ينظر الى هذه المعونات على انها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة . وهم

يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها للتنمية على أساس تصور استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة في أقرب وقت ممكن من الاستغناء عن هذه المعونات استغناء تاما .

٤ - الشركات الدولية واستراتيجية التنمية :

على انه من الصعب أن نجد مثالا لقلب الأمور رأسا على عقب وتصوير ما لا يزيد عن كونه تكريسا للتبعية الاقتصادية والثقافية على أنه تنمية ، أوضح من دعوة البلاد الفقيرة الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة التي تقوم بها الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات .

لقد أصبح من نافلة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وإن انتاجها يزيد سعدن يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلى لكل من هاتين الدولتين ، وإن من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالى ، ملكية ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصول الثابتة فى العالم بأسره وأن تقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمى . فإذا استمر نموها على هذا النحو فإنه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه التجارة الدولية هى التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها ، وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم إذن أن نحاول معرفة ما هى تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التى تحقق مصلحة هذه الشركات ، ومن ثم نحاول هذه الشركات فرضها على حكومات هذه الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض

مطلوبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وإن تقرر على ضوء هذا ما إذا كان من الممكن حقاً أن نضع موضع التطبيق ما تدمر اليه وثيقة الأمم المتحدة من إخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه .

دعنا نقرر ابتداءً أن اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه أن يحقق مصلحة الشركات الدولية . فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة إشباع الحاجات الأساسية للمغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هي في أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ، ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساساً على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة ، وهذه بالضبط هي الجوانب التي تتمتع فيها للشركات الدولية بميزة نسبية .

كذلك لا تجسد هذه الشركات مصلحة واضحة لها في استراتيجية للتنمية تقوم على سياسة استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، إذ أن هذه هي فروع الانتاج التي تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها في داخل الدول الصناعية ، بالنظر إلى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول .

وإنما تجد الشركات الدولية المتجهة إلى ميدان التصنيع في البلاد المتخلفة أكبر مصلحة لها في إقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيداً والتي ، وإن كانت تحتاج إلى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فإنها تتميز أيضاً بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية ، تكفي لأن تجعل القيام بانتاجها في داخل البلاد المتخلفة أكبر عائداً من إقامتها في البلاد الصناعية .

ولكن هذا النوع من السلع ، وهذه هي النقطة التي أريد تأكيدها ، يأتي الجزء الأكبر من الطلب عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهي فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة . فإذا تبين للشركة الدولية أن الدولة المضيفة هي أصغر من أن تسمح سوقها بالاقادة من مزايا الانتاج الكبير ، وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ، تصدير جزء من منتجاتها لدول أخرى . لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعاً محلية للانتاج . وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجيتها للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات ، وفتح أبواب الاستيراد واطلاق حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها ، وتحويل أرباحها ورأس مالها .

وأول ملاحظة نريد أن نوردها على اثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث هي أن هذا التحول في نمط تقسيم العمل الدولي ، من نمط تخصص بمقتضاه هذه الدول في انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات الدولية ، هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدي الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح هذه الدول . نلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة ليس أساسها في الواقع صفات طبيعية أو كيميائية في السلع الزراعية أو المواد الأولية وإنما أساسه أمران :

الأول هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تقوم بانتاجها الدول الصناعية .

والأمر الثانى هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية .

فإذا صح ذلك فإن تحول البلاد المتخلفة الى إنتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تتخصص الدول الصناعية فى إنتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الإنتاج من الدول الصناعية سيكلل استمرار التدهور فى أسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لأسعار وارداتها .

والملاحظة الثانية هى أنه وإن كان دخول الشركات الدولية الى الدولة المتخلفة يصحبه فى البداية تحسن فى ميزان مدفوعاتها فإنه لا يمكن القطع بأن هذا الأثر الموجب سوف يستمر فى المدى الطويل . فبعد انقضاء السنوات الأولى التى تتدفق فيها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدولة المضيفة تميل مبالغ الأرباح والفوائد التى تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تنسى به الى الدولة من رأس مال . أما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات الدولية فإنه يجب التحفظ عليها من ناحيتين . فاولا ، يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة فى أسعار ما تستورده هذه الشركات من مستلزمات الإنتاج من فروعها فى الخارج رغبة منها فى تجنب الضرائب العالية التى قد تفرضها بعض الدول المضيفة دون أخرى . وثانيا يجب أن نطرح مما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما يبدته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التى ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط

الشركات الدولية أو على الأقل لولا رغبتها في اجتذاب هذه الشركات .

كذلك فإن من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ، وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف في أصولها . أن من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق التصرف فيما يستحيل عليها تعويضه . ولا يدخل في هذا الباب فقط الحصول على العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضي والمباني والمواد الأولية القابلة للنضوب ، بل يدخل فيه أيضا بيع أصول غير مادية قد لا يكون من اللائق ذكرها .

إن هذه التحفظات على مساهمة الشركات الدولية في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية يمكن أن يضاف إليها تحفظات مماثلة على مساهمة هذه الشركات في رفع معدل النمو في الدولة المضيفة . فجزء مما يبدو وكأنه إضافة إلى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس في الحقيقة إلا إحلالا لأصول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها في جذب المدخرات الوطنية أو في اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين .

أما الحديث الشائع عما تقدمه الشركات الدولية من خدمة في نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى الدول المضيفة ، وفي تنمية الكفاءات الوطنية في الإدارة والتنظيم ، فإننا نحفظ عليه أيضا بأن هذه المعرفة الفنية التي تنقلها الشركات الدولية لا تتجاوز قط طريقة استخدام وسائل الانتاج الحديثة وتطبيقها ، ولا تصل أبدا إلى تنمية قدرة الدولة المضيفة على ابتداع وسائل انتاج جديدة .

قد تفتح الشركات الدولية أبوابها حقا لاستخدام وتدريب الفنيين والمهنيين الوطنيين ولكنها لا تدرهم قط على جوهر فن الإدارة وهو اتخاذ القرارات العليا الذى تحتفظ به الشركات الدولية لنفسها حيث تصدر هذه القرارات من مركز ادارتها الرئيسى .

على انه ايا كانت أهمية هذه التحفظات فان الأرجح ان اثر الشركات الدولية على معدل النمو فى الدولة المضيفة سوف يكون فى معظم الأحوال ايجابيا ، ولا يمكن فى اعتقادنا أن تؤسس رفضنا لنشاط هذه الشركات فى الدول المتخلفة على أساس القول بأنها لن تساهم فى زيادة الناتج القومى ، بل يكمن اعتراضنا الأساسى على نشاط هذه الشركات فيما يؤدى اليه من زيادة حدة التفاوت فى الدخول وتنمية الازدواجية والافتصام الاقتصادى والثقافى فى الدول المستقبلية لها ، وان الزيادة التى تحققها فى الناتج لا تؤدى بالضرورة الى زيادة الرفاهية الاجتماعية .

لقد رأينا أن هذه الشركات لن تمارس نشاطها فى الغالبية العظمى من الأحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتع فيها بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية . فهى إذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية .

وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بالنتاجه فى الدول المتقدمة ، فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيفة . ذلك

أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدّها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها . وهى تحرص من ناحية أخرى ، على أن يقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما أنها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيئة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة . كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة ، بحيث نجد أنها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ أو ٨٪ سنوياً قد لا يصاحب ذلك نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٢.٥٪ . فإذا كان معدل الزيادة فى السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان . وليس هذا فرضاً نظرياً بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وبورتوريكو وكينيا . . الخ .

فإذا نحن استثنينا تلك القلة المحظوظة من العمال والمهنيين والمهنيين الذين تهو لهم هذه الشركات فرصاً للعمل ، فإن الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر لهم الا بقدر ما لهم من قدرة على استهلاك منتجاتها . على أن الفئة المستهلكة لثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان . أن هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضئالة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات الدولية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للمطلب ، إذ أن من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما لا يقل عن ٢٠٪ أو ٤٠٪ من مجموع

الدخل القومي ، وفى البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفى هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام .

وعلى أى حال فإن جزءا أساسيا من استراتيجية الشركات الدولية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة فى دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها . أن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لا بد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت فى الدخل فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعاني من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

وأود هنا على الأخص أن أؤكد على جانب يتعلق بأثر الشركات الدولية على توزيع الدخل ربما لم يحظ بما يستحقه من اهتمام . فقد جرت عادة الاقتصاديين وهم بصدد مناقشة العلاقة بين توزيع الدخل من ناحية والنتائج القومية من ناحية أخرى على الاهتمام بما لنمط توزيع الدخل من أثر موجب أو سالب على معدل النمو فى الناتج القومى وعلى طبيعة السلع التى يقوم المجتمع بإنتاجها . أن العلاقة العكسية هى فى اعتقادنا الأجدر بالاهتمام فى ظل الظروف السائدة فى البلاد المتخلفة اليوم ، بل وعلى الأخص ونحن بصدد بحث أثر الشركات الدولية على اقتصادياتها . وأقصد بهذه العلاقة العكسية أثر طبيعة المنتجات التى تقوم هذه الشركات بإنتاجها على نمط توزيع الدخل . واعتقد أنه من المستحيل أن نفهم لماذا يستمر التفاوت فى توزيع الدخل فى البلاد المتخلفة بل ويزداد حدة على الرغم من كل ما يقال من ضرورة القضاء عليه ، إلا إذا فهمنا كيف تستخدم الشركات الدولية نفوذها الاقتصادى والسياسى والثقافى للعمل على استمرار هذا التفاوت .

ان المثال المحبب لدى الاقتصاديين حينما يتكلمون عن العلاقة بين زيادة الناتج وتوزيع الدخل هو مثال الكعكة حيث يدعوننا الى التركيز على زيادة حجمها ، تاركين أمر توزيعها لوقت لاحق ، ويفترضون افتراضا خاطئا أننا متى نجعلنا فى زيادة حجم الكعكة فقد ضمنا أن يزداد حجم جميع الأنصبة . والملاحظة التى أريد أنؤكدها هنا هى أن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج ، وأن توزيع الكعكة مرتبط ارتباطا لا ينقسم بنوع الكعكة التى قمنا بطهيها ابتداء .

ولنأخذ مثلا بسيطا على ذلك ، وليكن قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة . ان هذا القرار المتعلق بالانتاج يتضمن فى نفس الوقت قرارا بالتوزيع ، اذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطأ أقدامهم أرض العاصمة قط . نفس الملاحظة تطبق على أى قرار يتعلق بتقديم خدمات كالطب أو الاسكان أو الخدمات الترفيهية التى تشترط بطبيعتها أن يقيم المستهلكون على قرب من مكان تقديمها . فاذا اتخذت قرارات بإقامة هذه الخدمات فى العاصمة فقد استبعدت أيضا من استهلاكها الجزء الأكبر من السكان .

أضف الى ذلك نوعا آخر من السلع التى تتطلب لاستهلاكها توفر سلع أخرى مكملة لها ، أو مستوى معين من التعليم أو سيادة نوع معين من القيم لدى المستهلكين . فالسلع الكهربائية مثلا هى منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذى لم يصل الى مساكنهم بعد التيار الكهربائى ، كما أن الأفلام الامريكية لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوى بين المتعلمين والأميين .

كذلك فان قيام دولة متخلفة بتدريب أخصائى فى الأمراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن أو اقتصادى متخصص فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة أو مهندس متخصص فى أجهزة تكيف

الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده بل تتضمن في نفس الوقت تحيزاً في التوزيع ضد غالبية السكان الذين لا حاجة بهم الى هذه الخدمات .

على ان اهم نوع من انواع التحيز في التوزيع المتضمن في العملية الانتاجية نفسها ينشأ من انتاج سلع يتطلب استهلاكها حداً اعلى من التخلل لا يتوفر للجزء الاعظم من السكان . فالدولة التي تتكلم عن ضرورة اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح في نفس الوقت للشركات الدولية باقامة مصنع للسيارات الخاصة ، وباقامة فنادق للسياح وانتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن ان يؤخذ حديثها عن اعادة التوزيع مأخذ الجد . اذ انه متى تم انتاج مثل هذه السلع بالفعل فان تعطى توزيع الدخل لابد ان يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخل الكافية لاستهلاكها . فاذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، فعين على المهتمين باستمرار الانتاج اما ان يخفضوا اسعارها بالدرجة اللازمة ، او ان يعملوا على اعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد .

ان البعض قد يسلم بان الشركات الدولية قد ينتج عن نشاطها بالفعل زيادة حدة التفاوت في حجم توزيع الدخل ومع هذا يرى ان هذا ليس الا ثمنا زهيداً علينا ان نقبل دفعه راضين ، في مقابل ما تؤدي اليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومي . على اننا قد نرى العكس ، وقد نرى ان الاختبار الحقيقي لصلامة التنمية ليس هو مدى نجاحنا في رفع مستوى الدخل بل في تحقيق التكامل بين اجزاء المجتمع وثقافته واقاليمه المختلفة . اننا قد نرفض مثلاً ، وبحق في رأيي ، ان نساير اقتصاديين التنمية الحديثة في اعتبار الحدود الجغرافية او السياسية للدولة هي الحدود المميزة للمجتمع الذي ترسم من اجله استراتيجيات التنمية ، ونصر على ان يكون محور اهتمامنا مجتمعات حقيقية لا وهمية . فاذا سلمنا بنقطة البداية هذه لم يعد بوسعنا ان نتجاهل انه في

داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع ، وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال . ومن ثم يحق لنا أن نرفض أن نستمر في انتهاج إستراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادي الدولي قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي للدولة الواحدة . بل اننا قد نذهب الى الحد الذي نشعر فيه لا بالرضا بل بالجزع لدى رؤية نسبة صغيرة من سكان الدولة المتخلفة تزيد من استمتاعها بثمرات الحضارة الغربية ، بل ولدى رؤية هذه النسبة تزداد حجما وثقلا ، اذ قد لا نرى في نمو هذه الفئة مزيدا من التنمية بل مجرد مزيد من الاستسلام لحضارة غريبة تمثل الشركات الدولية في الوقت الحاضر أقوى عملائها .

فلنقرأ الآن ، على ضوء هذه الملاحظات ، ما تقوله وثيقة الأمم المتحدة الداعية لنظام اقتصادي جديد ، عن الشركات الدولية . فهذه الوثيقة لا تدعو بالطبع الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها في البلاد الفقيرة بل تقول أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات » . انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التي يمارس فيها هذا النشاط ، .

ولنا أن نتساءل الى أي حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات الدولية ، في ضوء ما ذكرناه ، وفي ضوء ما نعرفه عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها الى الحد الذي يسمح لها بالتغلغل في اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياساتها وثقافتها ، وعن ضعف الحكومات المستقبلية لها ، بل وعن التنافس بين هذه الحكومات لاجتذاب هذه الشركات الى أراضيها . ان هذه الشركات قد أثبتت قدرتها على أن تتجنب الى حد كبير آثار

السياسات النقدية أو الضريبية التي قد تفكر الدولة المضيفة في فرضها عليها . فهي تستطيع أن تتجنب آثار السياسة النقدية بالالتجاء الى مصادرها المالية الخاصة منوآء بالسحب من أرباحها المتراكمة أو من موارد الشركة الأم ، وتستطيع أن تقلل من عبء الضرائب المفروضة عليها عن طريق تلاعبها بأسعار منتجاتها وأسعار مستلزمات الإنتاج حيث تمكنها من ذلك علاقاتها بفروع الشركة في الخارج .

أما الدعوة الى احترام الشركات الدولية « للسيادة الكاملة » للدول المضيفة فهو يدخل على أحسن تقدير في باب التمنيات الطيبة ، إذ لا يعقل أن نتصور أن تحترم هذه الشركات الخطة القومية للدولة المضيفة إذا تعارضت هذه الخطة مع ما تضعه هذه الشركات من مخططات تشمل العالم بأسره ، كما لا يتصور أن يكون بمقدور الدولة المتخلفة إجبارها على ذلك في الوقت التي تملك هذه الشركات من القوة ما يسمح لها ليس فقط بالضغط على هذه الحكومات لتغيير موقفها بل بالإطاحة بهذه الحكومات نفسها .

على أن أهم اعتراض يجب أن يوجه الى هذا الموقف التوفيقى لوثيقة الأمم المتحدة من الشركات الدولية هو أن الخطر الأساسي من دور هذه الشركات في البلاد المتخلفة لا يكمن في الواقع في طريقة ممارسة هذه الشركات لنشاطها في هذه البلاد وإنما يكمن في طبيعة هذا النشاط نفسه . لقد رأينا مثلاً أن أهم أثر سلبي للشركات الدولية على نمط توزيع الدخل لا يكمن في الطريقة التي تتبعها في الإنتاج بقدر ما يكمن في طبيعة هذا الإنتاج نفسه . ومن العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نوع السلع التي تقوم هذه الشركات بإنتاجها ، وإنما ينحصر الاختيار متاح للدولة المتخلفة في أمرين لا ثالث لهما : أما أن تقبل أن تفتح بابها على مضراعيه أمام الشركات

الدولية ، أو أن تغلقه بإحكام • فإذا شك أحد في هذا الحكم فليحاول أن يشير إلى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت في تجنب أحد هذين الحلين •

٥ - الرفاهية الاجتماعية وتغريب العالم الثالث :

يمكن أن أوجز ما حاولت أن أقوله حتى الآن في نقطتين أساسيتين :

الأولى : هي أن تبني الدولة المتخلفة لهدف اللحاق بمستويات المعيشة السائدة في الدول المتقدمة صناعيا ، واعتمادها المفرط على المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول ، وفتح أبوابها أمام نشاط الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها ، يحكم على هذه الدولة باستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية للدول الصناعية ، ويزيد من حدة التفاوت في الدخول داخل الدول المتخلفة •

والنقطة الثانية : هي أن الوظيفة التاريخية الحقيقية لهذه الصور الثلاث من حوز التفاعل بين العالم الثالث والعالم الغربي ، بشقيه المسميين بالراسمالي والاشتراكي ، ليست هي تحقيق التنمية الاقتصادية في بلاد العالم الثالث بل ربط هذه البلاد بفلك النظام الاقتصادي الغربي ونمط الثقافة الغربية •

والذي أريد أن أضيفه الآن هو أن من الشكوك فيه إلى حد كبير أن دخول بلاد العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي والثقافي الغربي سوف يؤدي إلى تقدم يذكر في مستوى الرفاهية لهذه البلاد ، أو حتى في مستوى الرفاهية لذلك الجزء من السكان الأكثر دخلا والأكثر اتصالا بحضارة الغرب •

ذلك أنه كلما زادت القدرة الانتاجية للدول المتقدمة صناعيا كلما اتجهت هذه الدول أكثر فأكثر إلى انتاج سلع تلبية الأثر

فى رفع مستوى الرفاهية • فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وسده تتلوها سيارة خاصة أكثر فأكثر سرعة وأكبر فأكبر حجما • وآلة الحلاقة البسيطة تتلوها آلة الحلاقة الكهربائية ، والصحيفة الصباحية تتلوها صحيفة أخرى عند الظهر وأخرى مسائية ، والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، ومشروب القهوة يجب أيضا أن يصبح مشروبا آتيا ، وأعياد الميلاد تصبح قليلة البهجة ما لم تنفق مبالغ طائلة على بطاقات المعايدة الملونة وعلى تبادل الهدايا كبيرة الحجم وقليلة الجدرى • ان كل هذه السلع قد يبدو الانددام على انتاجها فى الدولة المتقدمة صناعيا وكأنه مجرد تبديد للموارد فيما لا طائل نفعه ، أما القيام بانتاجها أو استهلاكها فى دولة لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الأساسية فهو أمر قد يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج للشخصى لكل منا •

هناك نوع آخر من السلع الذى قد يؤدى وظيفة حقيقية فى الدولة المتقدمة صناعيا ولكنه لا يحقق أية وظيفة على الإطلاق فى الدولة المتخلفة • فمئذ نحو مائة عام اضطر الخديو المصرى تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن أسواق لتصريف معدات السكك الحديدية الى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن الاقتصاد المصرى فى حاجة اليه • واليوم تقدم الدول المتخلفة على اقتناء آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ، بل ودون أن تكون لديها حاجة الى مستوى رفيع من الدقة فى المعلومات • وهكذا أيضا تضرر الدول المتخلفة متأثرة بنصائح الخبراء الأجانب على أن تنفق مبالغ طائلة على اعداد دراسات جدوى لا جدوى لها فى الوقت الذى لا يحتاج الأمر الى أكثر من حبر سليم لادراك أن المشروع محل الدراسة أما لا غنى عنه ، أو لا طائل على الإطلاق من ورائه ، أو تتعاقد الدولة المتخلفة تحت

ضغط بائعى الأسلحة على تزويد جيشها بأحدث الأسلحة استعدادا
لحرب لا يمكن أن تقوم .

ان جزءا كبيرا من المنتجات الجديدة التى تخرج من مصانع
الغرب اليوم لا تقوم فى الواقع بأشباع حاجات انسانية جديدة بل
ليست أكثر من وسائل جديدة لأشباع حاجات قديمة ، ومن الشكوك
فيه أن كفاءتها فى اشباع هذه الحاجات هى أكبر مما حلت محله
من سلع الا اذا صدقنا الاقتصادى الغربى الذى يسوى بين وجود
طلب على السلعة ووجود اشباع حقيقى . كذلك فان كثيرا مما
يقدمه الغرب الى بلاد العالم الثالث على انه اضافة الى ما تحويه
سلتهم من سلع وخدمات ليس فى الواقع أكثر من إحلال سلة من
السلع والخدمات محل سلة أخرى . فوسائل الرياضة الغربية
الحديثة مثلا ، التى كثيرا ما تتطلب أدوات باهظة الثمن ، ليست
الا بديلا للنشاط الطبيعى الذى يقوم به أغلب الناس فى مجتمع
فقير دون أن يتحملوا فى سبيله أية نفقة ، وبرنامج التليفزيون ليست
الا بديلا عن الاتصال الانسانى المباشر بين أفراد العائلة ، أو بين
الأصدقاء ، والتيار الذى لا ينقطع من المعلومات التى لا جدوى
منها تعويض عن فراغ روحى ، والكوكا كولا بديل سيئ عن
الماء ، والطب النفسى بديل سيئ عن الصلات الاجتماعية
الوثيقة . الخ .

كذلك فان كثيرا من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع
بها الا فى ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط
السامى فى المجتمع الغربى الذى قام بإبتداع هذه السلع . فما لم
تسد فى المجتمع الذى يتلقى هذه السلع نفس القيم الغربية من
سيادة النزعة الفردية أو الاباحية أو روح التنافس على الاستهلاك
فان هذا المجتمع قد لا يجد فى سلع الغرب أى مصدر للرفاهية .
فما لم يقبل المجتمع مثلا أن يستقل الابن أو البنت لدى بلوغها سنا
معينة بسكن خاص ، وما لم يقبل أن تتفكك العائلة على النحو

المساند في الغرب لما ظهرت الحاجة الى تزويد الشباب بمساكن مستقلة والى الاف من السلع الأخرى التي ليس لها من وظيفة الا التخفيف من شعور الفرد بالوحدة . وما لم يقبل المجتمع كقيمة من القيم ضرورة قلبية أية نزعة او رغبة قد تخطر ببال احد افراده ، وما لم يقبل المجتمع أن يعتبر الأكبر والأكثر مرادفا للافضل لما ظهرت الحاجة الى هذا التنوع الهائل في مختلف السلع التي تنتج استجابة لهذه النزعات . كذلك فانه في مجتمع لا يعلق نفس الدرجة من الأهمية على التغيير المستمر بل على العكس يمثل في نظره عنصر الاستقرار والاستمرار مرتبة عالية في سلم القيم ، لا يصبح التغيير المستمر في أنماط السلع الاستهلاكية ولا تصبح وسائل المواصلات المفردة في السرعة مصدرا من مصادر الرفاهية .

ان نفس القول ينطبق أيضا على مجتمع تختلف فيه قيمة عن قيم المجتمع الغربي فيما يتعلق بما يعتبر أساس ما يتمتع به الفرد من احترام وتبجيل من المحيطين به ، وما يعتبر مصدرا للتأمين ضد الشيفوخة أو المرض ، أو ما يعتبره افضل السبل لتربية الأطفال ، أو فيما يعلقه من أهمية على اشباع الحاجات الحاضرة بالنسبة للحاجات المستقبلية أو على التقليل من الجهد العضلي بالنسبة لتخفيف التوتر النفسى الناتج عن الحضارة الآلية . الخ لمتمى اختلف المجتمعان في أى وجه من هذه الوجوه فان السلع والخدمات التي تولد مزيدا من الرفاهية لأحدهما قد لا تولد أى قدر من الرفاهية للمجتمع الآخر .

خلاصة القول ان القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التي يبتدعها مجتمع معين تفترض أن يغير المجتمع قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم وعادات المجتمع الذى ابتدعها ، كما أن اخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل أن تتغير قيمه وتقاليده هو إكسر طريق لإجباره على التغلغل عن ثقافته وقيمته الخاصة .

ان من الطريف حقا ان نلاحظ التناقض الذى يقع فيه الاقتصادى الغربى الحديث ، اذ نجده من ناحية ، وهو يناقش موضوع الرفاهية يرفض القطع بان تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد ان يؤدى الى زيادة الرفاهية ، على اسس انه من المستحيل ان نقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ، فكلاهما فى نظره عالم مستقل بذاته من القيم واليول والرغبات . بينما نجده وهو يتناول موضوع التنمية يفترض وكان من قبيل المسلمات ان ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد ان يؤدى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلا ان دخول هذه السلع من شأنه تمزيق النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ويحل محل القيم السائدة فيها قيما وتقاليد غريبة تماما عليها .

ان هذا الغزو الغربى لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ ان رفع شعار تنمية هذه البلاد ، واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن ان يقدم من امثلة على الاستعمال المفسد للغة وعلى تسمية الاشياء بغير اسمائها . ولكن ان نذهب الى حد وصف تلك المجتمعات الراضة أو المقارمة لهذا الغزو أو التى لا ترضخ له بالسرعة الواجبة بوصف الدول المتخلفة ، فهذا من قبيل عدم الاكتفاء بايقاع الأذى بل وازدانة الإهانة اليه .

ان التصور الغربى للتنمية فيه من الضلال وخيب الأمل ما فى التصور الغربى لفكرة الكفاءة efficiency . فتصور التنمية على انها مجرد الزيادة فى الناتج يتضمن تجاهلا لحقيقة أساسية وهى ان الزيادة فى الناتج لابد ان تصاحبها تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بحيث يستحيل القطع بقاء على ما يحدث للناتج القومى وحده بأن النتيجة لابد ان تكون دائما نتيجة مرغوبا فيها . فاذا كان هذا صحيحا ايا كان المجتمع الذى تحدث فيه

زيادة الناتج فهو صحيح على الأخص اذ كانت هذه الزيادة
ووسائلها تأتي الى المجتمع من مجتمع غريب عنه .

اذن لتقديم النصيح الى بلد فقير بأن يمضى قدما بزيادة انتاجه
على النمط الغربي بصرف النظر عما ينتج عن ذلك من آثار على
حياته الاجتماعية والثقافية له من الخطر ما لتقديم علاج الى مريض
وان كان يشفيه من المرض الذى يراد علاجه فانه يترك فى الجسم
امراضا اخرى . ان من الممكن ان نصف العلاج فى الحالىين
« بالكفاءة » طالما التزمنا بتعريف ضيق للكفاءة مؤداه النجاح
فى تحقيق الغرض الخاص الذى يوجه اليه العلاج دون اعتبار
لأى آثار اخرى قد تنتج عنه . بنفس المنطق اذن توصف الطائرة
بانها اكثر كفاءة طالما انها تسير بسرعة اكبر ، ويوصف نظام
المصنع بأنه أصبح اكثر كفاءة اذا أصبح قادرا على انتاج المزيد
بنفقة اقل ، بصرف النظر عن الآثار النفسية والاجتماعية التى قد
تصاحب هذا « التقدم » فى الحالىين .

ان الخطأ المتضمن فى النظر الى التنمية وكأنها مرادفة للزيادة
فى الانتاج قد بدأ وقوعه فيما يبدو مع اختراع تلك الفكرة الغربية
المسماة « بالرفاهية الاقتصادية » هذه الفكرة التى تحولت تدريجيا
على يد الاقتصاديين حتى أصبحت تستخدم بديلا للرفاهية الانسانية
بوجه عام . ان فكرة « الرفاهية الاقتصادية » هذه قد لا يعادلها
فى درجة القبح والتضليل الا عبارة مثل « الصحة البروتينية »
التي كان من حسن الحظ أنها لم تخطر بعد ببال أحد من علماء
التغذية . فكما تفترض عبارة « الصحة البروتينية » ان صحة
الانسان قابلة للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من عامل
واحد من عواملها ، وهو كمية ما يستهلكه الانسان من بروتينات ،
كذلك « الرفاهية الاقتصادية » فانها تفترض ان رفاهية الانسان
قابلة ايضا للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من أحد
مسيباتها وهو مقدار ما يستهلكه الانسان من سلع وخدمات .

ان اصطلاحا ، كالتنمية ، من حيث انه يتضمن الاشارة الى هدف يستحق السعى من اجله ، فانه يجب انن ان يعرف على نحو من شأنه أن يدل على تقدم لا شك فيه في رهاية المجتمع ككل ، وليس على مجرد الزيادة في السلع والخدمات ولا على ارتفاع في مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هذا المجتمع . فاذا كان الذى يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة في الانتاج المادى تستأثر بها الصفوة ، وخلق شعور بالسخط لدى بقية فئات المجتمع ، بل وتغذية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى افراد هذه الصفوة نفسها ، واغراق المجتمع في كميات من السلع التى لا حاجة به اليها ، ودفع المجتمع الى التخلي عن قيمه الخاصة وتقاليده ، وانفاد افراده أدنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات ، وإذا كان هذا هو الذى يحدث بالفعل فى بلاد العالم فانه يجب قطعاً ان يطلق عليه اسم آخر غير التنمية .

بل وحتى تسمية هذا الذى يجرى فى العالم الثالث باسم التحديث modernization يجب أيضاً أن نرفضه ، فهو يتضمن تنازلاً من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالمية وعمومية لا تستحقهما ، فليس تكرار التجربة الغربية فى النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره ، والاعتراف بذلك ليس اقل من إعلان بالافلاس التام .

ان الذى يحدث فى نول العالم الثالث ، برغم كل ما تقوله وثائق الأمم المتحدة ، ليس تنمية ولا تحديثاً ، وانما هو لا أكثر ولا اقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة ، هذه المواجهة التى تدفع الحضارات الأضعف بسببها ثمنا فادحا . ان من غير المستغرب أن نرى الكتاب الذين ينتمون الى الحضارة الغالبة ، يطلقون على هذه المواجهة أسماء تمكس تعصبيهم لثقافتهم ، كما تعكس شعورهم بالتفوق ، فيسمونها بالتنمية والتحديث ، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولكن أن ترضخ

دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال ، وتقبل أن تسمى محفتها
بهذه الأسماء فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل .

اننا لكي ندلل على أن الانضواء في فلك التجربة الغربية في
النمو ليس هدفا يستحق العمل من أجله لا نحتاج الى أن نبين
انه ليس في هذه التجربة شيء على الاطلاق مما يستحق الاقتباس
والتطبيق . ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقا الى هذا الحد
لكان الأمر مدمعا لدهشة لا حد لها . وانما الذي يستحق التساؤل
حقا هو : هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى
لائقا من الغذاء والكساء والسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية
بالعالم ، هل يتعين على هذه الدول حقا أن تذهب الى الحد الذي
ذهبت اليه الدول الصناعية في تنمية المدن وتلويثها وفي تنمية
البيروقراطية ووسائل الحرب ، وفي التنكر لله ومعاداة الطبيعة
وتمزيق العائلة بل وفي اكتساب ما لا طائل تحته من معلومات ؟

ان اثاره العالم الثالث لهذا النوع من التساؤلات اليوم لا يجب
أن يعتبر محض صدفة ، فالعالم الغربي يمر اليوم بمرحلة من
الحساب العسير للنفس ، ومن الشك فيما اعتبره سنوات طويلة
من قبيل البديهيات . وانه ليصبح من دواعي الاشفاق حقا ،
الا نقتنص نحن أبناء العالم الثالث هذه الفرصة لنقوم بعملية مماثلة
من مراجعة لحساباتنا ، على أمل أن نكتسب من جديد ثقة لم يكن
هناك أي مبرر لفقدانها .

٦ - خاتمة :

منذ نحو مائة وخمسين عاما قام الاقتصادى الالماني فردريك
ليست ، ليحتج على الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز وليدعو المانيا
الى رفض دعوة هؤلاء الاقتصاديين الى فتح أبواب التجارة
والتعاون الاقتصادى بين الدول بصرف النظر عن درجة نضجها

الاقتصادى • وقد بين ليست كما بين غيره ، بما لم يعد مجالا للشك ، ان اى تحرير للتبادل الاقتصادى بين أطراف غير متكافئة لايد أن يكون على حساب الطرف الأضعف • ان هذا التصريح للتبادل قد يكون حقا فى مصلحة شيء مجرد يسمى بالاقتصاد العالى ، ولكنه لا يمكن أن يحقق مصلحة الدول الأقل دخلا •

والآن تاتى وثيقة الأمم المتحدة الداعية^٤ الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد متضمنة العبارة الفصيحة التالية :

• ان مصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا يمكن عزلها بعضها عن بعض ، ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية البلاد النامية ، وان تحقيق الرخاء للمجتمع الدولى ككل يتوقف على تحقيق الرخاء لكل جزء من أجزائه ، ان التعاون الدولى من اجل التنمية هو الهدف والواجب المشترك لكل الدول •

ها نحن اذن نواجه بمثال جديد تلقن فيه دول العالم الثالث درسا لم يحن الوقت بعد لتعلمه • فكما تعلمت دول العالم الثالث مزايا تطبيق وسائل الانتاج كثيفة راس المال قبل أن تعاني من ندرة العمل ، وكما تعلمت كيف تخفض من معدل الوفيات قبل أن تعرف كيف تخفض معدل المواليد ، تلقن هذه الدول اليوم درسا فى مزايا التعاون والانفتاح والتكامل مع بقية أجزاء العالم ، قبل أن تحقق التكامل الاقتصادى والاجتماعى داخل أراضيها •

لقد كان الأجدر بواضعى وثيقة الأمم المتحدة ، بدلا من أن يتغنوا بمزايا التعاون والاننتاج أن يلقنوا دول العالم الثالث مزايا الاندلاق الاقتصادى والثقافى لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكنها يجب أن تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتتنوى على مواجهة التيارات الخارجية •

ان اقتصاديى العالم الثالث ليحسنون صنفنا لو استمعوا
الى قول كاتب سياسى من كتاب القرن الماضى (١) :

« انه ما من أمة عظيمة بنت نفسها الا سرا ، وفى خلوة عن
العالم (٢) » وهو قول تؤيده تجربة المانيا والولايات المتحدة فى
القرن الماضى ، وتجربة اليابان قبل أن تفتتح على العالم الثالث
فى الثلث الأخير من نفس القرن ، كما تؤيده تجربة روسيا والصين
فى القرن الحالى . بل ان بعض البلاد المصممة بالمثخلة فى امريكا
اللاتينية ، كالارجنتين والبرازيل والمكسيك وتشلى ، وفى العالم
العربى كمصر وسوريا والعراق ، قد شهدت تجارب من أنجح
تجاربها فى التصنيع خلال فترات انغلاق جبرى فرض عليها فرضا
بسبب ظروف الحرب ، أو انغلاق اختيارى ، كما حدث فى مصر
فى أوائل الستينات .

ان دعاة التنمية المستقلة حين يدعون الى الانغلاق ، لا يذهبون
بالطبع الى حد مقاطعة التجارة الخارجية ، كما انهم لا يذهبون
الى حد مقاطعة المعونات الأجنبية ، وانما هم فقط يرفضون أن تكون
التجارة الخارجية أو المعونة هى المحدد لاستراتيجية التنمية ،
ويدعون الى أن تنعكس الآية ، فترسم سياسة التجارة الخارجية
والمعونة الأجنبية على ضوء ما تصدهه استراتيجية التنمية من
أولويات ، هذه الأولويات التى يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع
الفعلية وليس مما تحتاج الدول الخارجية الى بيعه أو تصريفه .

ان وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى
جديد تدعو ، فيما تدعو اليه ، الى اقرار ما تسميه بعلاقات عادلة

1. Walter Bagehot.

2. «All the great nations have been prepared in
privacy and in secret. They have been composed away
from all distractions».

بين أسعار صادرات الدول النامية وأسعار وارداتها ، بغية تحقيق
تحسين مستمر في معدلات التبادل الدولي لصالح دول العالم
الثالث .

والوثيقة بهذا تدعو إلى مجرد ادخال التحسينات على
شروط الصفقة التي تجرى بين الدول الصناعية ودول العالم
الثالث ، ومن ثم تدهور إلى الانتقال من البيع بفن إلى البيع
بدونه ، أما أصحاب التنمية المستقلة فانهم يرفضون إبرام الصفقة
أصلاً .

إن الفارق الأساسي بين النظام الاقتصادي الدولي القديم
والنظام الاقتصادي الجديد المقترح لا يزيد عن الفارق بين سباقين ،
كل منهما سباق بين طرفين غير متكافئين ، في أحدهما يبدأ
المتسابقان من نقطة واحدة ، وهذا هو الفين ، وفي الآخر يسمح
للمتسابق الأضعف بميزة البدء من نقطة أقرب إلى الهدف بوضع
خطوات ، ونحن نميل إلى رفض الاشتراك في السباق برمته .

تنمية من أجل الرخاء ..

أم فقر من أجل التنمية ؟

ليس من المستغرب أن نجد الاقتصاديين المهتمين بقضية التنمية والتخلف لا يحاولون الا نادرا اشارة السؤال الآتى : لماذا نريد التنمية ؟ فالعادة الا يحاول اشارة هذا السؤال والاجابة عليه الا أصحاب النفوس التى تتمتع ببعض الحساسية ، وهم نادرون فى هذا العصر بصفة عامة ، وبين الاقتصاديين بوجه خاص . فاذا اثاره بعضهم فهم عادة من هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يعتبرون من قبيل اضاءة الوقت قراءة مقال فى الفلسفة أو كتاب فى التاريخ قبل النوم .

على كل حال ، فان واحدا من هؤلاء الاقتصاديين النادرين هو الأستاذ آرثر لويس ، والذي كتب ما اعتبره بعضا من افضل ما كتب عن البلاد الفقيرة (المتخلفة) على الاطلاق ، وهو ينتمى الى احدى هذه البلاد وان كان يحمل الجنسية البريطانية ، كما

انه واحد ممن يمكن أن تقرا أى شىء يحمل اسمه وأنت مطمئن الى انه سيقول لك شيئا جديدا .

فالفصل الأخير من كتابه « نظرية النمو الاقتصادى » الذى نشر منذ ثلاثين عاما ، يحمل هذا العنوان بالضبط (لماذا نريد التنمية ؟) . ولا يزال هذا الفصل ، بسبب جودته ، فضلا عن قلة عدد المشتركين فى الجدل ، يعتبره الاقتصاديون اجابة كافية على من قد تسول له نفسه التساؤل عما اذا كان من المجدى حقا السعى الى التنمية اصلا .

يقول الاستاذ لويس فى هذا الفصل : ان من العبث الادعاء بان مبرر التنمية انها تجعل الناس أكثر سعادة ، فالسعادة ، كما يعرف الجميع ، تتوقف على أكثر من مجرد زيادة الدخل ، فهناك مثلا الشعور بالاطمئنان على المستقبل ، وهناك الحرية ، وهناك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، بل وحتى مجرد الرضا بالنصيب ، وكلها قد لا تتغير بزيادة الدخل بل وقد تؤثر فيها زيادة الدخل تأثيرا سلبيا . وانما تستمد التنمية الاقتصادية (او زيادة الدخل) تبريرها ، فى رايه ، من انها تزيد من حرية الاختيار . فهي من حيث انها تؤدي الى انتاج سلع جديدة لم تكن تنتج من قبل ، واصناف جديدة من السلع القديمة ، تتيح للفرد حرية أكبر للاختيار بين عدد أكبر من السلع ، كما انها بما تؤدي اليه من اشباع الحاجات الأساسية ، وما ترتبط به من احلال الآلة محل العمل الانسانى ، تسمح للفرد باختيار أوسع بين العمل والفراغ ، اذ لا يغدو الفرد مضطرا الى العمل ، أو على الأقل الى العمل نفس العدد الكبير من الساعات . بل أن الفراغ نفسه يحمل فى طياته معنى اناحة مزيد من الحرية فى اختيار ما يرغب المرء حقيقة فى صنعه . وينطبق هذا على الأخص على المرأة ، التى يحررها مزيد من ميكنة الأعمال المنزلية من الاضطرار الى البقاء داخل المنزل ، فتكون لها حرية الاختيار بين البقاء فيه او العمل

خارجة ، بل ان من الممكن القول ان التنمية ، بما تؤدي اليه من
تفويض معدل الوفيات تتيح حرية اكبر للفرد في أن يختار بين
الحياة والموت ، لذ يصبح (الاضطراب الى الموت) أقل شيوعا مع
التنمية .

ويحق لنا ان نتساءل هل أصبحنا أكثر حرية مع ارتفاع
معدل الثمر وزيادة السلع والخدمات وتعدد أصنافها ؟

فانتاج هذا العدد اللامتناهي من السلع الجديدة لا يتطوى
دائما على اضافة الى السلع القديمة ، بل هو في كثير من الأحوال
مجرد احلال لسلع محل أخرى ، فبعض السلع لم تعد تنتج على
الاطلاق ، او أصبح افتقارها من الضالة والثمناتها من الارتفاع بحيث
أصبحت في عدلده « الأثريات » وخرجت عن متناول أيدي الغالبية .

فليس لمعظم الناس اليوم حرية الاختيار مثلا بين تأثيث
مساكنهم وفقا للطراز الاوربي أو الامريكي الحديث أو الطراز
العربي القديم ، أو بين بناء مساكنهم طبقا لهذا الطراز أو ذاك .
وايس امامهم مع الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي في المدن
حرية الاختيار بين أن يكون منازلهم حديقة واسعة أو عددا اكبر
من الحجرات ، أو بين مسكن مستقل وشقة في عمارة ضخمة .
ومع التغير السريع في الموضات ، ليس فقط في الملابس بل وفي سلع
الاستهلاك المعمرة ، كالسيارات والثلاجات . . الخ كثيرا ما يكون
من المستحيل أن يمتسك الفرد باستهلاك الطراز القديم ، مهما كانت
مزاياه الذاتية ، ليس فقط بسبب ضغط الرأي العام الخاضع لمصالح
المنتجين والذي يعتبر التمسك بالقديم دليلا أما على الرجعية أو
عدم العصرية أو فساد الذوق أو قلة الدخل ، بل أيضا بسبب
صعوبة العثور على هذا « القديم » أصلا أو على قطع الغيار اللازمة
له أو على من يقبل إصلاحه .

لقد أعطتنا التنمية السيارة ، ولكن السيارة أعطتنا المدن الكبيرة ، كما حتمت المدن الكبيرة اقتناءها ، فلم يعد لمساكن المدينة الكبيرة حرية الاختيار بين أن يقطع عشرات الأميال بالسيارة أو بالسير على الأقدام .

وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلابا خطيرا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع . ففى نفس الوقت الذى اقتحم فيه التلفزيون مساكننا تغيرت طريقة الناس فى قضاء أوقات الفراغ بحيث أصبح حديث الزوج الى زوجته أو الى أولاده من الأحداث النادرة ، إذ من أين للأب نفس الاغراء الذى يجده أطفاله فى الرسوم المتحركة الملونة ؟ قد يقال ان هذا التحول من العلاقات الانسانية المباشرة الى الاتصال بالعالم ، كل على انفراد ، عن طريق شاشة التلفزيون ، قد تم عن طريق اختيار حر اتخذته الناس بأنفسهم ، والا فما كان عليهم الا ان يستمروا فى ممارسة عاداتهم القديمة ، فيتحدثون اذا شاءوا أو يذهبون الى المسرح أو يطالعون الكتب . ولكن الواقع ان هذا الاختيار لم يكن حرا . فالتلفزيون وكثير غيره من السلع الاستهلاكية الجديدة ، تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الادمان ، بحيث يصبح من الصعب الأمور التخلّى عنها حتى مع التيقن من ضررها . فكما ان البدء فى مشاهدة فيلم من الأفلام البوليسية قد يجرك دون أن تشعر الى مشاهدته حتى النهاية شاعرا مع ذلك بالأسف على ضياع الوقت فيما لا نفع فيه ، فان الجلوس امام التلفزيون أو ركوب السيارة أو حتى مطالعة الجريدة اليومية سرعان ما يتحول كفتجان القهوة فى الصباح ، الى عادة يصعب التخلص منها .

وقد أصبح المنتجون وحلفاؤهم فى صناعة الاعلان ، يتلفنون فى ابتداع الوسائل التى من شأنها ان تحول حرية المستهلك فى

الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية اخرى ، ليس من السهل الفكاه منها . فالرجل لا تكتمل رجولته الا اذا ارتدى ثيابا من نوع معين ، والعطش لا يرويه الا الكوكا كولا ، والسيجارة لا يمكن اشعالها الا بولاعة ، والنوم لا يمكن الحصول عليه الا بالحبوب المهدئة .

لقد مر بنا عصر كنا نفهم العملية الاقتصادية فيه على انها عملية استخدام موارد محدودة في اشباع حاجات غير محدودة ، وان الهدف النهائي من العملية الانتاجية هو « الاشباع » او « خلق الشعور بالرضا » . ولا يزال اساتذة الاقتصاد يعرفون علم الاقتصاد على هذا النحو . ولكن الأمر يبدو الآن وكأنه انقلب رأسا على عقب ، واذا بالمشكلة التي تواجه المنتجين أصبحت هي ان الحاجات تبدو وكأنها للاسف « محدودة » والموارد وكأنها هي التي لا تنفذ ، واذا بالعملية الانتاجية تتحول الى محاولة خلق شعور مستمر بعدم الاشباع وعدم الرضا . انهم يقولون لنا ان التنمية الاقتصادية (او زيادة الانتاج) تستهدف اشباع الحاجات ولكن العكس ، فيما يبدو هو الآن الأقرب الى الحقيقة ، فالذي يحدث اليوم ليس الا محاولة تعميق شعور الناس بالاحتياج في سبيل التنمية الاقتصادية .

وهناك سبب آخر لفقدان الحرية الحقيقية في الاختيار ، على الرغم من زيادة عدد السلع والخدمات المعروضة علينا ، يرجع الى الطبيعة الخاصة للحضارة الصناعية الحديثة . فهذه الحضارة تقوم على الآلة ، والانتاج الكبير والوحدات الانتاجية الضخمة . وقد أدى هذا الى ازدياد درجة التماثل بين وحدات السلع المعروضة ، وانتشار نمط واحد من أنماط الاستهلاك ، ليس في الدولة الواحدة فحسب ، بل وبين الدول . فالمنتج الكبير قد التهم الصغير وقضى عليه ، وطريقة الانتاج الأقل نفقة قضت على كل طرق الانتاج الأخرى ، فاذا بالأصناف المتعددة من السلعة الواحدة تخفى

وراءها فى الحقيقة صنفا واحدا لا يختلف عن غيره الا فى الاسم أو فى لون الورقة المخلف بها ، وإذا بالفوارق تزول بين مدينة وأخرى ، مهما تعددت القارات . فإذا كانت التنمية قد أتاحت لنا حق التنقل بين عاصمة وأخرى بسهولة وسرعة أكبر ، ووسعت دائرة الاختيار أمامنا بين المدن التى يمكن أن نقضى فيها عطلاتنا ، فإنها قد قضت فى نفس الوقت على مظاهر التفرد والاختلاف بين المدن ، ففى الوقت الذى أعطينا فيه حرية الاختيار أفقدت هذه الحرية معظم قيمتها . صحيح أن لون السماء لا يزال مختلفا فى بلد عنه فى أخرى ، ولكن الفنادق المتماثلة والمساكن الضخمة قد حجبت عنا رؤية السماء أصلا .

قد يقال ان العيب ليس فى التنمية ، ولا فى نمط الحضارة الحديثة بل فى الانفجار الرهيب فى السكان . إذ كيف يمكن أن تلبى حاجات هذه الأعداد الغفيرة من الناس الا عن طريق الامعان فى التصنيع وفى الميكنة ، وإذا كان للتصنيع وللميكنة ثمنهما الذى يتمثل فى تفكك الروابط العائلية ، ومزيد من الفردية ، ومزيد من التماثل ، ومزيد من الملل ، فهو ثمن يتعين علينا دفعه راضين من أجل أن نضمن وصول السلع الضرورية الى عدد أكبر من السكان ، ولكن الرد على هذا يسير . فمن المستحيل أن يقبل المرء أن اشباع الحاجات الحقيقية للناس يتطلب لنتاج هذا العدد الهائل من السلع عديمة القيمة ، وأن انتاج الكميات اللازمة من السلع الضرورية يتطلب حقا هذه الدرجة من التركيز فى الانتاج فى مصانع ومدن محدودة العدد ، وهذه الدرجة من التماثل والتشابه بين السلع ، كما ان من المستحيل أن يقبل المرء أن الطريقة الوحيدة لاتاحة رؤية بلاد جديدة لعدد أكبر من الناس هو أن يحشروا فى طائرات تقدم نفس الطعام ويردد فيها قائد الطائرة نفس عبارات الترحيب المحفوظة وترتسم فيها على وجوه المضيفات نفس الابتسامات المصطنعة التى لا يكمن وراءها الا شعور دفين بتفاهة ما يقمن به .

مفتاح الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين

نحن نعيش في عصر يتمتع فيه الاقتصاديون ، للأسف ، بأعلى درجات التبجيل . فليس هناك من لجنة تشكل لبحث مشكلة اجتماعية لا يدعى إليها اقتصادي ، وعند اللوزارات التي يتولاها الاقتصاديون يتزايد مع الزمن ، والصحف اليومية تخشى أن يتعثر توزيعها إن لم تخصص صفحة ثابتة لمشاكل الاقتصاد والمال ، ورجال السفارات للذين كانوا فيما مضى يبحثون التحالفات السياسية أو العسكرية أصبح شغلهم الشاغل اليوم هو تدعيم العلاقات الاقتصادية .

وبينما يسمح الاقتصاديون لأنفسهم بالتعرض لأي مشكلة اجتماعية أو سياسية ، يشعر زملاؤهم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، كعلم الاجتماع أو السياسة أو علم النفس ، بالوجيل والاضطراب إذا خرجوا عن قروع تخصصهم . ويكفي الاقتصادي ، إذا أراد إسكاتهم ، أن يلقي إليهم بمصطلحات تبدو معقدة وإن كانت

فى الحقيقة تشير إلى معان غاية فى البساطة ، كاصطلاح التكوين أو التراكم الرأسمالى (بدلا من استعمال الكلمة الدارجة : الاستثمار) وبدلا من الإشارة الى الاتفاق على السياحة والنقل وسائر الخدمات يفضل الاقتصادى تخويف غير الاقتصاديين بالصادرات « غير المنظورة » .

ويبدو أن رؤساء الدول ، هم أيضا ، قد خدعتهم أبهة الاقتصاديين الفارغة ، فأصبحت خطبهم مملوءة بالاحصاءات والمصطلحات الاقتصادية ، وقبلوا أن يكون المعيار الأساسى لنجاحهم وفشلهم معيارا اقتصاديا . فلا شيء يستحق منهم الاعتذار أكثر من فشلهم فى رفع معدل نمو الناتج القومى ، ولا شيء يستحق الفخر أكثر من تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات حتى ولو كان هذا الفائض نتيجة لتصدير الناس أنفسهم . وأصبح من المقبول ، بل من دواعى المباهاة ، أن يتكلم السياسيون عن العمال المهرة أو حتى خريجي الجامعات « كسلعة تصديرية » .

ولقد ألفنا لفترة طويلة أن ننسب الى الماركسيين التأكيد على أهمية العامل الاقتصادى على حساب غيره من العوامل ، ولكن الحقيقة أن ما يتمتع به الاقتصاد والاقتصاديون من احترام لم يعد حكرا على الماركسيين (وهى ظاهرة تحتاج فى حد ذاتها الى الانتباه) . فالمشتغلون بأى نوع من المشكلات الاجتماعية ، ايا كان موقفهم من الماركسية ، أصبحوا يعلقون أكبر قدر من الأهمية على العامل الاقتصادى ، وأصبح التفسير الاقتصادى هو أقرب تفسير الى أذنانهم .

هذه الظاهرة لم تكن موجودة دائما ، بل إن بدء انتشارها لا يرجع الى أكثر من قرنين على أكثر تقدير . فالجزء الأكبر من تاريخ البشرية برئء منها . فطالما سالت النزعة الدينية فى قلوب الناس كان الهدف الأسمى يعتبر أنه إرضاء الرب . وفى عصر

النهضة الاوربية كان الهدف الاسمى هو تحقيق الفرد لكافة قدراته وملكااته . وفى العصر الذى سعى بعصر التجاريين ، الذى ساد اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان التفوق الاقتصادى للدولة على الدول المنافسة لها ينظر اليه على انه مجرد وسيلة لتحقيق قوة الدولة وليس هدفا يطلب لذاته . وفى القرن الثامن عشر كان اسمى الشعارات هو شعار الحرية وليس زيادة الدخل أو الثروة .

وانما بدأ التحول الحقيقى نحو اعتبار زيادة ثروة الأمة ودخلها هدفا أهم من غيره ، بقيام الثورة الصناعية فى انجلترا أولا ثم فى غيرها ، فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وليس من قبيل المصادفة أن اعتبر كتاب « ثروة الأمم » لأدم سميث (١٧٧٦) ليس مجرد كتاب اقتصادى عادى ، وانما علامة من علامات العصر ، فيه بدأ شيوع فكرة أن رفاهية الأمم تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات .

صحيح أن آدم سميث كان واعيا تماما للحقيقة الآتية : وهى أن سعادة الناس لا تستمد من السلع والخدمات وحدها ، فهو على كل حال كان استنادا للفلسفة والأخلاق قبل أن يكون اقتصاديا ، كما انه لم يدع هذا اقتصادى واحد فى أى عصر . ولكن المهم ليس هو ما يضيفه المفكر الى فكرته الأساسية من تحفظات بل ما يؤكد عليه ، كما أن المهم ليس هو ما يقوله المرء عما يعتقد اذا دخل فى حوار ، بل ما يتصرف على أساسه . وهكذا نجد أنه منذ آدم سميث (ولا نقول بالضرورة بسببه ، فليست الكتب هى التى تصنع العصر بل العصر هو ، فى الأساس ، الذى يصنعها) أخذ الاعتقاد بأهمية زيادة الثروة والدخل يزداد قوة مع الزمن ، وكلما زادت قدرة الدولة على الانتاج وارتفع مستوى الاستهلاك وبدأ الاستهلاك العالى يمتد الى الطبقات الدنيا ، أمعن هذا الاعتقاد فى الرسوخ ، حتى وصلنا الى حد اعتبار أن الدولة « المتقدمة » هى

الدولة صاحبة الدخل الأعلى ، أيا كانت درجة انحطاط قيمها وأخلاقياتها والدولة « المتخلفة » هي صاحبة الدخل المنخفض .

ان مجرد تذكرنا أن هذه النظرة لم تكن دائما هي النظرة المسائدة كفيل بعد ذاته أن يدعونا الى الشك فيها والتردد في قبولها وكأنها من المسلمات . وليس هدفي من إثارة الشك في صحتها هو ترديد ما يقوله البعض من أن الفقر قد يكون نعمة ، أو أحياء فكرة روسو عن « البدائي النبل » ، أو الانضمام الى من يحاول تهئية مشاعر الفقراء بالقول بأن المال لا يجلب الا الشقاء . وانما أريد فقط أن أسأل عما اذا كنا ، بقبولنا الساذج لهدف التنمية الاقتصادية وكأنه أسى أهدافنا قد أخطانا فاعتبرنا الوسيلة غاية والغاية وسيلة ، وأن انهماك الدول الفقيرة في تحقيق زيادة متوسط الدخل ، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، كثيرا ما يؤدي بها الى التضحية بأعلى ما لديها دون مقابل يذكر ، بل وأكثر من ذلك ، أنه طالما استمرت الدول الفقيرة في التركيز على الهدف الاقتصادي على حساب غيره فإن الأرجح أنها سوف تفشل حتى في تحقيق أهدافها الاقتصادية .

ذلك ان من أفذح الأخطاء التي وقع فيها علماء الاجتماع المحدثون (ومنهم الاقتصاديون) تصورهم أن رفاهية الانسان من الممكن تجزئتها ، وأن من الممكن بحث اثر اجراء اجتماعي ما أو سياسة اقتصادية معينة « مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ورغم أن الاقتصادي يحرص في معظم الأحوال على تأكيد أنه لا يقصد اطلاقا أن يزعم أن السياسة التي يوصى بها سوف تزيد من رفاهية الناس ، « إذ أن الأشياء الأخرى قد لا تبقى على حالها » ، فإنه يجد عادة الجرأة الكافية لأن يتصور أن للاجراء الذي يبحثه أو السياسة التي يدعو اليها أهمية خاصة ، وأنه يبحثها انما يساهم بشكل أو بآخر في ترشيد سياسة الدولة ورفع مستوى الرفاهية .

فالاقتصادى وهو يبحث مثلا اثر الاستثمارات الأجنبية على الدولة الفقيرة كثيرا ما يسمح لنفسه بأن يتجاهل اثر هذه الاستثمارات على توزيع الدخل فى الدولة المستقبلية لهذه الاستثمارات ، وعلى استقلال الدولة الاقتصادى والسياسى ، وعلى حالة البيئة ، وعلى اخلاقيات المجتمع الفقير ، وعلى قدرة هذا المجتمع على الاحتفاظ بقيمه الخاصة وتقاليده . ويعتذر الاقتصادى عن عدم مناقشته لهذه الامور اما بأنها لا تدخل فى دائرة اختصاصه أو بأن هذه المسائل تثير اعتبارات سياسية أو اخلاقية لا تصلح موضوعا للتحليل العلمى . فاذا كان الواقع هو ان فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمارات الأجنبية سوف يترتب عليه بالفعل تدهور فى توزيع الدخل أو فى البيئة أو فقدان الدولة لاستقلالها ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية ، فان الاقتصادى الداعى الى فتح الباب امام هذه الاستثمارات بناء على اعتبارات زيادة الدخل وحدها يكون فى الواقع ، عن طريق مساهمته فى خلق مناخ فكرى مؤيد لهذه السياسة ، قد اضر بالرفاهية الاجتماعية بدلا من أن ينفعها .

ان الرد الشائع على هذا النقد هو ان الخطأ فى هذه الحالة ليس خطأ الاقتصادى ، الذى يجبره اتساع المعرفة وتعقدها الى التخصص ، وانما هو خطأ واضعى السياسة الذين لم يحيطوا بالمشكلة من كافة جوانبها ، أو تجاهلوا جانبا أساسيا منها . ولكن الرد على هذا القول ليس عسيرا ، فالاقتصادى الحديث الذى لا يعطى اهتماما كافيا للجوانب الاجتماعية والسياسية لما يبحثه من مشكلات ، يدخل فى الواقع فى منافسة غير متكافئة مع أولئك الذين يعلقون أهمية خاصة على الآثار غير الاقتصادية . فالاقتصادى ، اذ يتناول عادة الظواهر القابلة للقياس اقدر من غيره من علماء الاجتماع على « اثبات » صحة ما يقول ، دون أن يعنى هذا على الاطلاق أن الظواهر التى يتناولها هى أكثر أهمية من التى يتناولها غيره لمجرد أن من الممكن التعبير عنها بالأرقام ، ومن

ثم فهو يتذرع بقدرته على الاثبات بالأرقام للايحاء بأن الجوانب التي يتناولها بالبحث هي الجوانب الأولى بالاهتمام . وإذا بالاقتصادي في الواقع ، يستخدم حيلة غير شريفة : إذ بينما يتظاهر بالتواضع ، ويأثني لا يقصد أبدا الإدلاء بنصيحة نهائية « إذ أن الموضوع معقد ومتعدد الجوانب » ، يوهن قارئه في طيات حديثه بأنه حسم الموضوع وأنهى الأمر . بل وحتى إذا استطاع كل اقتصادي على حدة أن يبريء نفسه من تهمة محاولة حسم قضية لا يمكن أن يحسمها الاقتصادي وحده ، فإن محصلة أعمال الاقتصاديين في مجموعهم ، لا يمكن أن تبرا ، فهم باصرارهم المستمر على تناول جوانب جزئية قابلة للمقياس ولكنها قليلة الأهمية ، لابد أن يحرفوا الانتباه عن قضايا أساسية .

خلاصة القول إن الاقتصادي اعتبر رفاهية الإنسان قابلة للتجزئة ، وسمى جزءا منها « رفاهية اقتصادية » ، تقاس في نظره بكمية السلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة وراح يبحث عن وسائل زيادتها ، متجاهلا أن زيادة ما أسماه بالرفاهية الاقتصادية قد لا يعنى على الإطلاق زيادة الرفاهية الحقيقية ، بل قد يضطر المجتمع إلى التضحية برفاهيته بسبب زيادة أنواع معينة من السلع والخدمات . فإذا ووجه الاقتصادي بهذا الاحتجاج اعتذر بأنه إنما كان يركز « لأغراض التحليل » ، على جانب واحد هو الذي يدخل في اختصاصه ، ناسيا أنه في عصر سيادة الاقتصاديين والأرقام ، سوف تقبل نتائجه الجزئية على أنها نتائج عامة ، وتتحول النتائج العامة إلى سياسات تطبق في الواقع .

على أن الأخطر من هذا أن السير وراء الاقتصادي في اعتبار أن هدف زيادة الدخل هو أولى الأهداف بالاعتبار ، كثيرا ما يؤدي ، وعلى الأخص في ظروف البلاد الفقيرة اليوم ، إلى الفشل في تحقيق هذا الهدف نفسه .

فلست بحاجة الى تذكير القارئ بأن الانسان كائن غاية في التعقيد ، قد يدفعه الى اتخاذ مسلك اقتصادى معين (كزيادة الادخار مثلا أو شراء سلعة دون أخرى) دوافع لا يمكن وصفها بأنها دوافع اقتصادية ، ولا أنا بحاجة الى تذكير القارئ أيضا بأن الانسان كثيرا ما يقوم بتصرفات اقتصادية هي أبعد ما تكون عن العقلانية ، فيشتري من السلع ما ليس بحاجة اليه ، ويتأثر بسلوك جيرانه وأقرانه حين لا تسمع ظروفه الخاصة بمثل سلوكهم ، ويقبل المخاطرة حين يكون النجاح فيها قليل الاحتمال . الخ .

يترتب على ذلك أن المجتمع قد ينجح فى تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق بل ولا هي بالضرورة عقلانية ، وقد يفشل فى تحقيقها ، على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية ، لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد . بل أنى سوف أذهب الى أبعد من ذلك بالقول بأن نجاح التنمية أو رفع مستوى الدخل لا يقوقف أساسا على ظروف اقتصادية . ولهذا تفسيره . فالتنمية التى تستهدفها البلاد الفقيرة ، لا تتعلق بفرد أو فئة أو قطاع ، بل بالمجتمع بأسره ، وفيها ، كما يقول لنا علماء الاجتماع والمؤرخون ، ينقلب المجتمع رأسا على عقب . فى غمار هذا يرتفع حقا معدل الادخار والاستثمار وتتطور فنون الانتاج وتنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين ، ولكن هذه التغيرات الاقتصادية لا تنمو بمعزل عن تطور عقلية الناس بل من خلالها ، تتأثر بها وتؤثر فيها . أن « انقلابا » من هذا النوع من الصعب أن يتصور أن يكون حدوثه نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التى يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل يحتاج الى قوة دافقة قادرة على أن تمتد الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، هذه « القوة الدافقة » لأبد ، فى اعتقادنا ، أن يكون مصدرها غير مادى ، بل والأرجح أن يكون

محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للملم بصلة . ان المهم
أن يشتغل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو .
الحاحها أو كل هذا معا ، فتهدون التضحية ، ولا يفكر الفرد في
نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود
للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والابداع .

ان مثل هذا « الانقلاب » لا يمكن أن يحدث نتيجة لفرض
ضريبة جديدة أو رسم جمركي ، كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن
أن يولده مجرد التطلع الى هدف هو من القدي كهدف رفع
« متوسط الدخل » أو الوصول الى « ريع أو عشر متوسط الدخل
في الولايات المتحدة الامريكية » بل لابد لتوليده من التطلع الى
هدف غير اقتصادي .

مأزق التنمية العربية فى الثمانينات

منذ عام ١٩٧٢ ساد الكثير من المناقشات والتعليقات الجارية حول مستقبل الاقتصاد العربى نوع من التفاؤل الذى كان غائبا فى النصف الثانى من الستينات ، وعلى الأخص بعد ما أصاب العرب من وجوم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . ففى أعقاب هذه الهزيمة لم تكن هناك أية دلائل على أن دولة عربية واحدة قد أوشكت على الدخول فيما يسمى بمرحلة « الانطلاق » ، وهى التى يقول عنها الاقتصاديون انها تتميز بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والنمو ، ووجود ما ينبىء باستمرار هذه المعدلات عند هذا المستوى العالى دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات استثنائية أو الى الاعتماد المبالغ فيه على الخارج ، وعدم وجود ما يدعو الى الخوف من عودة معدل النمو الى الانخفاض ما لم يحدث ما يشبه الكارثة .

فى مصر وسوريا كان الاتفاق العسكرى فى النصف الثانى من الستينات يستند نسبة بالغة الارتفاع من الموارد ، وكان معدل

النمو في كل منهما قد انخفض الى ما يقارب معدل نمو السكان فلم تعد أيهما تحقق تقدما يذكر في مستوى المعيشة . وفي السودان ، وعلى الرغم من امكانياتها الزراعية الضخمة وغياب مشكلة الضغط السكاني ، كان معدل النمو من أقل المعدلات في افريقيا وفي العالم الثالث بوجه عام . كانت دول الخليج النفطية وكذلك المملكة العربية السعودية وليبيا ، تحقق بالطبع معدلات عالية للنمو ، ولكن هيكلها الاقتصادي المفرط في اعتماده على سلعة واحدة لم يكن يسمح بالحديث عن دخول مرحلة الانطلاق أو عن تحقيق « نمو اقتصادي تلقائي ومنتظم » .

وعلى الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكثر من سبعة أمثالها بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ فقد أدى تدهور انتاجها الزراعي الى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات . وفي تونس والمغرب لم يزد متوسط النمو السنوي للثلاث القومي الحقيقي على نحو ٤.٥ ٪ ، وهو معدل لا يتجاوز الا قليلا معدل النمو في السكان ، كما عانت كلاهما من ارتفاع كبير في معدل البطالة .

وفي اواخر الستينات لم تكن اليمن الشمالية قد انماقت بعد من آثار الحرب الأهلية . وكانت اليمن الجنوبية تبذل محاولات يائسة للعثور على مصادر بديلة لما كانت تحصل عليه من دخل من ميناء عدن ، الذي فقدت معظمه باغلاق قناة السويس في عام ١٩٦٧ ولدخلها من القاعدة العسكرية البريطانية الذي فقدته باغلاق هذه القاعدة في نفس السنة .

صحيح ان كلا من العراق والأردن ولبنان حققت معدلات عالية للنمو في معظم سنوات الستينات ، على أن كلا منها قد استمرت تعاني من اختلالات هيكلية أساسية جعلت من استمرار

نموها بهذه المعدلات أمرا لا يمكن الاطمئنان اليه ، فلبنان كان نموها يعتمد اعتمادا مفرطا على تدفق الودائع قصيرة الأجل من دول البترول وعلى السياحة ، والأردن كان اعتمادها مفرطا على المعونات الأجنبية ، كما ان العراق لم يفعل شيئا يذكر خلال الستينات لتخفيض درجة اعتماده على البترول أو لرفع مستوى الانتاجية في الزراعة .

وقد استمرت المتاعب الاقتصادية في بعض الدول العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وأصاب بعضها متاعب جديدة . ففي لبنان قامت الحرب الأهلية التي وصفت بحق بأنها أكبر كارثة اقتصادية عرفها تاريخ لبنان ، وقدرت خسائرها الاقتصادية بنحو ٣ مرات ونصف قدر الناتج القومي الحقيقي لسنة ١٩٧٤ . وفي مصر زاد عجز ميزان المدفوعات بصورة مذهلة سنة بعد أخرى . وعانت السودان ، مثل مصر ، من تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وفي الميزانية ، ومن الافراط في الاعتماد على الديون الخارجية .

ومع كل هذا فالمتفائلون بمستقبل الاقتصاد العربي كثيرون ، في داخل العالم العربي ، وعلى الأخص في خارجه . بل هناك الكثيرون ، بما في ذلك كثير من المنظمات الدولية ، ممن كانوا يتكلمون عن الاقتصاد العربي في الستينات بلهجة اليأس أو بنقد شديد ، وأصبحوا بعد حرب أكتوبر أكثر تفاؤلا بكثير ، وأخذوا يشيدون بالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققها أو ينتظر ان يحققها العرب . فإذا استعرضنا ما يمكن ان يستند اليه هؤلاء المتفائلون من حجج ، صادفنا أولا ، وبطبيعة الحال ، الزيادة الكبيرة في عوائد النفط التي كثيرا ما يقال عادة أنها وضعت العرب فجأة في مكان الصدارة من اهتمام العالم ، بل ويقول البعض انها جلبت العرب احترام العالم أيضا . وفي بلاد البترول أيضا ، ارتفع معدل التصنيع ، واكتظت موانئ الخليج ليس فقط بالسلع الاستهلاكية ، بل وايضا بالآلات ومواد البناء . ودشنت المملكة العربية السعودية

خطة للتنمية بالغة الطموح . ومنذ عام ١٩٧٣ ، حققت كل من سوريا والاردن معدلات مرتفعة للنمو . ففي سوريا تجاوز معدل النمو السنوى خلال السنتين القاليتين لحرب أكتوبر ١٣٪ ، وتشير احصاءاتها الرسمية الى أن الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار ١٩٦٣) قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، كما شهدت صادرات سوريا من البترول والفوسفات نموا ملحوظا .

كذلك عاد الاقتصاد الأردنى الى نموه السريع بعد ما أصابه من تراجع بسبب احتلال الضفة الغربية فى ١٩٦٧ ، والحرب الاهلية فى ١٩٧٠ ، والاضطراب الناتج عن حرب ١٩٧٣ . ففي السنوات الثلاث (٧٤ - ١٩٧٦) لم يقل معدل النمو للناتج القومى الاجمالى للاردن (باستثناء الضفة الغربية) عن ٧٪ ، ويرجع هذا بصفة اساسية الى الزيادة الكبيرة فى انتاج الفوسفات والازدهار الكبير فى حركة البناء .

كذلك تحسن معدل النمو فى المغرب والجزائر فى اواخر الستينات واولئ السبعينات ، وحققت تونس خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ معدلا للنمو بلغ ضعف ما حققته فى الستينات .

بل حتى فيما يتعلق ببلد تعاني الكثير من المتاعب ، مثل مصر ، يذهب الكثيرون ، بما فى ذلك خبراء البنك الدولى ، الى انه مع اوائل الثمانينات سوف تتمكن مصر على الأرجح من السيطرة على الأمور وكبح التدهور ، بسبب الزيادة الكبيرة المتوقعة فى إيرادات قناة السويس ، وفى صادرات البترول ، وفى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وبالنسبة للسودان ، يشير تقرير حديث للبنك الدولى الى تقديرات حكومة السودان بأن معدل النمو الحقيقى فى الدخل خلال السنوات الثلاث الاخيرة من السبعينات لم ينخفض عن ٥٪ سنويا (بالمقارنة بـ ٣ - ٣,٥٪ خلال الستينات) ، ويعلق

التقرير الامل فى مستقبل التنمية فى السودان ، كما فى مصر ،
على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة .

كذلك شاعت ايضا الاشادة بالخطوات التى اتخذت فى
السبعينات فى ميدان التكامل الاقتصادى العربى ، مع التأكيد على
ما بدا يظهره العرب اخيرا من « تعقل » فى هذا المجال ، وبذ
الرومانسية التى تميزت بها دعوات التكامل فى الخمسينات
والستينات . واثنى المعلقون على العرب لأنهم بدأوا يدركون قلة
جدوى التمسك بالوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويقنعون بصورة أكثر
تواضعا وإن كانت ، فى نظر هؤلاء ، أكثر فعالية ، مشيرين على
الأخص الى ازدياد تدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول العربية ،
والى زيادة الاهتمام بانشاء المشروعات العربية المشتركة ، كما
حدث فى صناعات البترول والنقل البحرى وبالمزاد فى ميدان
الاستثمار العقارى والمالى . ومن هذا القبيل تقرير صدر
من منظمة الانكباد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
فى عام ١٩٧٦ عن « المشروعات المشتركة بين الدول العربية »
يشير فيه الى « واقعية » هذا الاتجاه الجديد بقوله « ان وصول
مجموعة من الدول الى اتفاق على انشاء مشروع مشترك يمكن
تقدير نفقاته ومنافعه سلفا بدرجة معقولة من الدقة ، هو قطاعا سهلا
بكثير من وصولهم الى الاتفاق على اجراءات مشحونة بالاعتبارات
السياسية ، كتوحيد السياسات التجارية أو التنسيق بين الخطط
الاقتصادية . فليس من الواقعى اذن ان يعلق انشاء مشروعات
مشتركة عربية جديدة على نجاح الدول العربية فى الاتفاق على
اتخاذ سياسات تجارية موحدة منسقة » .

وكما اننا بدأنا نرى بعض المعلقين السياسيين الاجانب
يعبرون عن ابتهاجهم بقرب الوصول الى تصوية سلمية نهائية بين
العرب واسرائيل ، فان اتجاهها مماثلا بدأ يظهر ايضا بين
الاقتصاديين . فالاقتصادى السويدى « بنت هانسن » المعروف
جيدا لدى العرب منذ ان نشر كتابه الجيد عن الاقتصاد المصرى

فى منتصف الستينات ، بدأ مؤخرا يعبر عن هذه الروح المتفائلة بتعديده للمزايا الاقتصادية التى يمكن لكل من العرب واسرائيل تحقيقها لو حدث وحل السلام محل الحرب . فهو يقول انه بينما ستقيد الصناعات الاسرائيلية من انفتاح الاسواق العربية الواسعة امام منتجاتها ، ومن امكانية استغلال فائض مياه النيل فى مصر ونهر الليطانى فى لبنان ! يمكن للعرب أن يقيدوا بدورهم ، على حد قول الاستاذ « هانسن » ، من « ازدياد حجم التجارة » ، ومن بيع فائض المياه للاسرائيليين ، هذا الفائض الذى يعتبره هانسن مصدرا للعملة الاجنبية لا يقل نفعا عن البترول ، بل هو افضل منه لانه لا يمكن ان يجف او ينفذ » .

ان البعض قد يشكو بالطبع من أن التقدم الذى احرزه العرب فى هذه الميادين كلها ، سواء فى رفع معدل النمو أو معدل التصنيع أو فى تكوين المشروعات المشتركة ، أو فى تقدمهم نحو تسوية لنزاعهم مع اسرائيل هو تقدم بطيء للغاية ، كما قد يشكو البعض من أن تحقيق الانفتاح الاقتصادى لا يزال يواجه عقبات من كل نوع ، من احجام البيروقراطية عن التنازل عما اكتسبته من سلطات ، وعن التخفيف من مركزية اتخاذ القرارات ، الى الاهمال الطويل لبناء واصلاح المرافق والخدمات . وقد يشكو البعض من أن تأخر الوصول الى تسوية لمشكلة اسرائيل يعطل بالضرورة تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى مصر وسوريا والاردن ، ومن انه ما لم تتم هذه التسوية سيظل مصير الاقتصاد اللبناني والاردنى فى علم الغيب . ولكن مثل هذه الانتقادات لا تمس السياسات الاقتصادية المتبعة ، بل لا تطلب الا المزيد مما يجرى عمله .

وليس من الصعب ان نرى وراء هذا التفاؤل فى كل هذه المجالات خيطا واحدا هو التفاؤل « بانفتاح العرب على العالم » ، والاهتمام بمجرد النمو دون الاهتمام بطبيعته ، وبزيادة الثروة دون الاهتمام بمصدرها أو المستفيد منها .

كما انه ليس من الصعب ان نلاحظ ان وراء معظم امثلة « النجاح » التى يقتطفها المتفائلون مزيدا من الارتباط بين الاقتصاد العربى واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، ارتباطا يزد من تبعية الاقتصاد العربى للخارج . فمعدلات النمو العالية التى تحققت فى السبعينات تكاد ترجع جميعها الى نمو الصادرات من المواد الخام (كمية او سعرا او كلاهما) ، كالبترول والفوسفات ، او الى النمو فى صادرات الخدمات كالسياحة وقناة السويس ، او الى النمو فى نشاط البناء غير المفتج ، كما فى الاردن ومصر .

ليس غريبا اذن ان اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا فى العالم العربى اليوم هو اصطلاح « الانفتاح الاقتصادى » ، الذى لن يغيب على احد ان اختياره قد تمّ بعناية للايحاء بتطور محمود فى السياسة الاقتصادية . اذ ان الشيء المفتوح ، هو بصفة عامة افضل من المغلق ، والمعنى الفعلى لهذه السياسة كما تطبق فى الواقع ، لا كما يمكن ان تعرفها القواميس او كما يمكن ان يسبغ عليها انصارها من معان ، ليس الا ازالة القيود القائمة فى وجه رؤوس الاموال الاجنبية وفى وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده ، والتخلى التدريجى عن الملكية العامة فى الصناعة وعن تدخل الدولة فى الاقتصاد ، بل والتخلى التدريجى عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية لمواجهة المنافسة الاجنبية .

فى ظل هذه السياسة تعطى الأولوية لزيادة الصادرات وزيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية ولو على حساب اشباع حاجات الاستهلاك الاساسية* ، ويجرى هدم مبان اثرية ثمينة قادرة على البقاء لعشرات قادمة من السنين ، اذا لم يكن عائدتها الاقتصادى

مرتفعاً بالدرجة الكافية . وتترك الحداثق القليلة الباقية مكانها
للفنادق العالمية الفاخرة . وترحل فتيات بعض هذه البلاد الى خارج
بلادها باحثات عن الاجور المرتفعة ، مهما كان العمل متدنياً ، في
لهفة على استحواذ آخر منتجات الغرب ، ويعدن وقد كسبن العالم
وفقدن انفسهن . ويمتج الطلبة العرب حرية السفر في ارجاء العالم
واكتساب عقود العمل لتحصيل المزيد من العملات الصعبة واكتساب
عادات استهلاكية لم يتفهموا قد اكتسبوها بعد . ويرحل المهنيون
والفنيون والفنانات باحثين عن الدخل المرتفع في بلاد النفط حيث
يقومون في الحقيقة بوظيفة تاريخية قد تثبت مع الزمن انها اكثر
اهمية بكثير وابعد اثراً من الوظيفة في عوائد النفط في ذاتها .
فان ياتي هؤلاء من بلاد عربية مثلاً ولكنها تعرضت لفترة اطول
وبدرجة اعلى لتأثير عادات الغرب وقيمته ، وترسخت بذلك فيهم
« العصرية » بدرجة اكبر ، فانهم يساعدون الدول العربية التي لم
تقطع نفس الشوط في طريق التحديث . على الاسراع بالسير في هذا
الطريق . ومن ثم يقومون بعمل لا يمكن لاشد خبراء المنظمات
الدولية حماساً ان يؤديه بهذا الكمال . فهم يتكلمون العربية حيث
لا يتكلمها الخبراء الاجانب ، وهم على كل حال اقرب بكثير في
عاداتهم وميولهم لأهل البلاد التي يرحلون اليها من أى خبير قائم من
الغرب . فاذا تراكمت فوائد دخولهم انفقوها على شراء السلع
الاستهلاكية المعصرة التي يعودون بها أو يرسلونها الى بلادهم
ريثما يعودون ، مثبرين بذلك شهية من منعهم حظهم العاثر
من السفر . وهكذا تتضخم ارقام الصادرات والواردات
ويجرى بنشاط توسيع وتحديث المطارات ، وتزدهر السياحة
والفنادق ، وتروج سوق المكاتب الاستشارية ومكاتب الاستيراد
والتصدير ، ويبدأ « تمدين » آخر معقل للعرب .

ان ضخية كل هذا ليس هو بالطبع معدل النمو ، انما الذي
يمكن ان نتصوره افضل من هذا لمعدل النمو بل ولعدل المقيد في
المدارس ومعدل الزيادة في سكان الحضر بالنسبة لجموع السكان ؟

بل وقد يؤدي هذا بعض النفع أيضا في تخفيف حدة الضغط السكاني على الموارد في بعض البلاد العربية .

فإذا كان معنا هو معدل النمو فإن لدينا الف سبب للتقائل بمستقبل الاقتصاد العربي . وإذا طلب الينا الرأي للأسراع بمعدل هذا التطور فليس هناك أسهل من ذلك . بل يكاد يكون الرأي هو ما قاله اقتصادي أوروبي كبير ، في القصة المشهورة ، بعد زيارته للبنان وسؤاله عما لديه من توصيات لإصلاح النظام الاقتصادي اللبناني ، إذ قال « اني لا افهم كيف يسير الاقتصاد اللبناني ، فنصيحتي اذن أن يستمعوا بالضبط فيما تفعلونه ، » . لا تتعدى النصيحة في هذه الحالة أكثر من أن نعمل على خلق المزيد من الحوافز لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، بما في ذلك تخفيض الضرائب ومنحها التسهيلات الكافية لتحويل الأرباح ورأس المال الى الخارج ، وكبح جماح المطالبات العمالية بأجور أعلى ، وتخفيض قيمة عملات بعض البلاد . وعلينا أيضا أن نضاعف جهودنا لتحسين خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، خاصة فيما بين العاصمة والمدن الغربية الرئيسية ، وأن نزيد من عدد المشروعات المعدة أعدادا جيدا والتي اجريت لها دراسات الجدوى اللازمة من قبل مستشارين اجانب معترف بهم ، وأن نصلح الجهاز الإداري بحيث يصبح قادرا على الاسراع في التصديق على اتفاقيات الاقتسراض من الخارج وعلى الاسراع بإصدار التسهيلات اللازمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . فإذا فعلنا كل هذا ضمننا الارتفاع بمعدل النمو ، وارتفاع معدل النمو له مزايا كثيرة معروفة من أهمها ظهور الدولة المعنية بمظهر محترم في الجداول الاحصائية التي تنشرها الأمم المتحدة ، وأنه على كل حال سهل القياس . اما الثمن الذي يمكن أن ندفعه مقابل ارتفاع معدل النمو عن هذا الطريق فقياسه اصعب بكثير . ولكن ماهو ؟

ان أكثر الانتقادات الموجهة لهذا النمط من التنمية شيوعا هو ذلك الذي يثيره عادة أشخاص على قدر عال من الصدق ومن

التعاطف مع قضية الفقراء ، فيعبرون عن خشيتهم من أن يؤدي هذا النمط من التنمية الى ازدياد توزيع الدخل سوءا . وعلى الرغم من ان هذا النقد صحيح والخوف من هذه النتيجة مبرر تماما فان تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل بصفة اساسية من شأنه في رأى ان يضعف موقف الناقدين الى حد كبير . فالتاريخ الاقتصادي لا يقدم لنا مثالا واحدا ، فيما اعلم ، لتجربة ناجحة في التنمية اختلفت اثر التجربة الغربية في النمو ، سواء اعتمدت على الملكية الفردية او ملكية الدولة ، نجحت في نفس الوقت في تجنب ظهور اختلالات اجتماعية كبيرة وفي تجنب بعض المظاهر المزعجة لسوء توزيع الدخل . اما التجربة الصينية ، التي تذكر عادة كمثال فريد للنجاح في التخفيف من سوء توزيع الدخل ، فانها مثال يدعم هذا الرأى ولا يدحضه ، اذ ان الجانب الفريد في التجربة الصينية ليس هو فقط ميلها الواضح الى عدالة التوزيع ، بل وايضا ، وعلى الأخص ، انها تجربة صينية مائة في المائة . فتنبنى النموذج الغربى في التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتلق اذن مع الشكوى من اثر التنمية السيء على توزيع الدخل . واذا نظر المرء بعين العطف والرضا الى عملية تغريب المجتمع الغربى (التي كثيرا ما تسمى خطأ بالتمدين او التحديث أو بناء مجتمع عصرى) فانه لا يصبح من حقه ، في رأينا ، أن يشكو من ازدياد سوء توزيع الدخل ، ويصبح معرضا للالتهام بأنه ليس الا شخصا نافذ الصبر . فاية درجة من التدهور في توزيع الدخل قد يمكن تداركها في وقت ما في المستقبل . فرائس المال الأجنبي يمكن في يوم ما تأمينه ، والضرائب يمكن في المستقبل جعلها أكثر تصاعدية ، والأراضى يمكن ان يعاد توزيعها .. الخ . اما الذى لا يمكن تداركه اذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة من الزمن فهو التحلل الحضارى ، وتشويه شخصية الأمة . ومن ثم فأن نقد للسياسات الاقتصادية العربية الجديدة لابد أن يقوم اساسا من منطلق حضارى وليس اقتصاديا .

وكما أن الحجج الاقتصادية لا تكفى وحدها لدحض سياسة الانفتاح الاقتصادى فإنها لا تكفى أيضا فى نظرنا كأساس لرفض ما يدعو اليه بعض الاقتصاديين الأجانب من اقامة تعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل . فكلهما يجب أن يرفض بناء على اعتبارات حضارية وثقافية وليس بناء على الاعتبارات الاقتصادية فى الأساس . فاسرائيل فى نظر الاقتصادى ، ليست أكثر من دولة صغيرة ، قليلة السكان بالنسبة لمعظم البلاد العربية ولكنها حققت تقدما تكنولوجيا أكبر ، ومستوى أعلى من الدخل . ومن ثم قد يصعب على الاقتصادى أن يجد للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل اضرارا أكبر من تلك المترتبة على فتح أبواب التجارة والاستثمار على مصراعيه بين الاقتصاد العربى وبين الاقتصاد الأوربى أو الأمريكى . فإذا عبر أحد عن مخاوفه من أن بعض الصناعات العربية قد لا تقوى على منافسة بعض الصناعات الاسرائيلية الأكثر كفاءة فقد يحتج بعض الاقتصاديين باثارة كل ما يقال عن مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل . وإذا قلنا أن اسرائيل يمكن أن تصبح مجرد معبر تغزو عن طريقه رؤوس الأموال الامريكية المنطقة العربية ، قد يرد بعض الاقتصاديين ، كما قال مؤخرا بنت هانسن بأنه « ليس هناك ما يضطر العرب إذا قاموا بفتح أبواب التبادل بينهم وبين اسرائيل الى إلغاء القيود العالية المفروضة على استيراد رأس المال الأجنبى ، وعلى اقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للأجانب ، »

ولكن الحقيقة أن الاقتصادى بوصفه اقتصاديا هو من أسوأ من يمكن أن يقدم النصيحة حول قضية من هذا النوع ، إذ أنه ليس فيما تحتويه جعبته من أدوات ما يمكنه من المقارنة بين سلعة أو خدمة ينتجها العامل الوطنى أو العامل الأجنبى ، أو بين سلعة تنتج باستخدام المدخرات الوطنية أو الأجنبية ، إذا تساوت النفقات والأسعار ، أو بين سلم تستجيب للأذواق الحالية للمستهلكين

وسلح تكاد تنحصر وظيفتها في تغيير هذه الأدواق . كما انه ، بوصفه اقتصاديا ، غير قادر على مناقشة ما اذا كانت القدرة السياسية على منع تدفق المشروعات والسلع الأجنبية على المنطقة العربية ، تزيد أو تنقص بإبرام صلح مع اسرائيل . فهو لا يستطيع مثلا أن يدرك ، أو لا يريد أن يناقش ، ما اذا كان موقف سياسي معين في قضية اسرائيل لابد أن يؤدي الى اضعاف قدرة العرب على انتهاج سياسة اقتصادية عربية مستقلة تحمي بها الدول العربية أسواقها وصناعاتها . بل ان الاقتصادي ، رغم كل ما يزعم من اهتمامه بالرفاهية ، ليس في الحقيقة مؤهلا للحكم على ما اذا كانت سلعة أو خدمة ما تزيد من الرفاهية الحقيقية للناس أو لا تزيدها ، جديرة حقا بالاحتناء أو غير جديرة به . ومن ثم فهو غير قادر على ادراك الخسارة المتضمنة في تحول أدواق المستهلكين مثلا الى تفضيل زجاجة المسفن أب على مشروب وطني ، أو في بناء الكازينوهات السياحية حول الهرم الأكبر ، أو على ادراك المذلة المتضمنة في تفضيل المستهلك لسلعة اسرائيلية على سلعة عربية لجرد أن الأولى اقل سعرا أو أكثر جودة .

بمنطق مماثل يمكن لنا أيضا الرد على القائلين بأن صيغة انشاء المشروعات العربية المشتركة هي صيغة أصلح من الوحدة الاقتصادية الكاملة لتحقيق تعاون عربي فعال . فهذه المشروعات المشتركة قد تمثل حقا جرعات قوية من الاستثمار وترفع بالفعل من معدل النمو ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر في تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية ، أو في التخفيف من درجة التبعية لرؤوس الأموال أو الأسواق الأجنبية ، بل وقد لا تؤدي بذاتها حتى الى تجنب تكرار نفس الصناعة في أكثر من دولة عربية . فاقامة مشروع عربي مشترك في السودان مثلا لاستغلال امكانيات السودان الزراعية بالاستعانة بفائض رأس المال العربي والتكنولوجيا الغربية ، ولانتاج سلعة للتصدير الى خارج المنطقة العربية ، قد يكون من شأنها حقا تحسين ميزان المدفوعات

السوداني ، ورفع معدل التنمية في السودان ، واتاحة فرصة مجزية لاستثمار فائض الأموال العربية لدول النفط ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر في تخفيض درجة اعتماد الدول العربية على الخارج في استيراد المواد الغذائية ، أو في تنويع الاقتصاد للعربي . وقد يتصور قيام مشروع منافس له في سوريا أو مصر ، يعتمد أيضا على الخارج في التكنولوجيا المطبقة وفي تسويق منتجاته . ومن ثم قد يتصور أن يؤدي المشروع الى مزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة أكثر مما يؤدي الى تدعيم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية نفسها . لتحقيق هذا الهدف الأخير لا يمكن تصوره الا عن طريق التنسيق الجدى بين السياسات التجارية والاستثمارية للدول العربية ، الأمر الذي يحتاج الى تدخل من غير الاقتصاديين .

ان اثارنا فيما تقدم للشكوك حول صلاحية بعض السياسات الاقتصادية العربية الجارية تجد تأييدا لها في بعض ما كتبه المؤرخ البريطاني الشهير ارنولد توينبي ، وهو بصدد تقييم التجارب التاريخية في تلاقى حضارات الغرب بالحضارات الأخرى . فتوينبي يقتطف التجربة اليابانية كمثال من أكثر الأمثلة نجاحا ، أو أقلها فشلا ، لمواجهة الغزو الاقتصادي الغربى . فاذ اعترف اليابانيون بتفوق الغرب عليهم راحوا يعلمون أنفسهم كيفية مواجهة هذا الغزو باستخدام نفس الأسلحة الغربية . وهنا تبدو اليابان كما لو كانت قد نجحت حيث فشلت تجارب مشابهة قام بها أمثال محمد على وجمال عبد الناصر في مصر ، وكمال اتاتورك في تركيا . ولكن توينبي يعتبر أن استجابة اليابان للتحدي قد فشلت في جانبين أساسيين . فهو يصفها أولا بأنها كانت أساسا « مقلدة » وليست خلاقة ، بحيث لم يكن يقدر لها ، حتى بفرض نجاحها ، أكثر من أن تؤدي في النهاية الى مضاعفة كمية المنتجات المصنعة اليها والتي ابتدعها المجتمع المنقول عنه ، بدلا من أن تطلق عقال طاقات خلاقة جديدة من أعماق الناس . « ووجه الضعف الآخر

فى التجربة اليابانية ، ، فى نظر توينبى ، هو « أن هذا النوع من الاستجابة لا يمكن بطبيعته أن يحقق الخلاص ، حتى مجرد الخلاص فى هذا العالم الدنيوى ، الا لأقلية صغيرة من أفراد المجتمع . أما الغالبية فانهم ، فى مثل هذه التجربة ، لا يمكن أن يطمحوا ولا حتى الى أن يصبحوا أعضاء سلبيين فى داخل الطبقة المسيطرة فى الحضارة المنقول عنها . فمصيرهم لن يزيد على أن ينضموا الى صفوف البروليتاريا فى داخل هذه الحضارة ، »

ان هذين الخطرين هما بالضبط ما يتعين التحذير منه ونحن بصدد مناقشة السياسات الاقتصادية العربية الراهنة ومستقبل التنمية العربية . فإذا نحن سمحنا لأنفسنا بالتمادى فى التقليد الأعمى وفتح باب التبادل على مصراعيه ، فمصيرنا التحلل الحضارى . وإذا تمادينا فى تشجيع استهلاك السلع التى لا تتناسب نفقتها بأى وجه من الوجوه مع متوسط الدخول فى البلاد العربية ، فان الرخاء المادى لا يمكن أن يعود الا الى القلة .

من يعتمد اقتصاديا على من؟

أصارع القساريء بأننى رغم تعاطفى الشديد مع دعوة
الاعتماد على الذات ، التى يحمل لواءها عدد من الاقتصاديين
المصريين وعدد كبير من اقتصاديى العالم الثالث • فأننى أحيانا
أتساءل : من هو الجدير حقا بأن توجه هذه الدعوة اليه : دول
العالم الثالث ، بما فيها مصر ، أم الدول الصناعية نفسها ؟

وتجول بذهنى حينئذ صورة لا أشك فى أن كثيرا من القراء
قد صادفها فى يوم من الأيام : وهى صورة خادمة نحيلة صغيرة
السن تحمل طفلا لمخدومها ، ضخم الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد
يلفوق فى حجمه ووزنه الخادمة التى تحمله ، ويكاد المرء أن يسأل
نفسه : من هو الأجدر بأن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النحيلة قد تقوم بأعمال لمخدوميها
لا يتصور أحد أن بإمكانها القيام بها • فهى بالإضافة الى السهر

على راحة « البية الصغير » قد تطهر الطعام وتنسل الثياب وتنظف البيت . وتستمر هذه العلاقة الغريبة بين الخادمة ومخدومها استنادا الى افتراض يتخذ كمسلمة من المسلمات ولكنه خاطيء من أساسه ، وهى أن هذه الخادمة « تعتمد اقتصاديا » على مخدومها ، وقد يكون الأقرب الى الحقيقة أنهم « يعتمدون اقتصاديا » عليها . فهى قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر ويعمل أقل ، ولا يمنعها من ذلك الا استقرار هذا الاعتقاد الخاطيء فى وعيها : أنها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة فى هذا البيت والاماتت جوعا . ولا يدخر مخدومها من ناحية أخرى ، أى جهد فى ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهى غبية شقية لا تصلح لشيء ، وهم يتحملونها على علاقتها ، بدافع الانسانية وحدها . ولو قدر للفئة المسكنة أن تسمع حديثهم الذى يجرى من وراء ظهرها وأن تفهمه لتركت خدمتهم لتوها .

لا تختلف هذه العلاقة كثيرا ، فى رأى ، عن علاقة كثير من الدول الفقيرة ، المسماة بالنامية ، بالدول الصناعية الغنية ، المسماة بالتقدمة .

ليس هناك شك فى أن « المعونات » الاقتصادية لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخذت صورة القروض أو المنح ، وهى تعطى دائما مقبولة بالزعم بأن الدافع اليها هو فى الأساس « دافع انساني » . أو على أقل تقدير بدافع « وحدة المصلحة » بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة ، حتى انطلت هذه الخدعة على قطاع عريض من الرأى العام فى كلا الدولتين ، وحتى رأينا من يقف مدافعا عن قيام دولة فقيرة كمصر باحط الأعمال ، من الناحيتين السياسية والأخلاقية ، واحجامها عن القيام بأشرفها ، بدعوى أننا أن لم نفعل ذلك فأننا سوف نموت جوعا ، وذلك بسبب أننا « نعتد اقتصاديا » على الولايات المتحدة .

أن من المعروف أن جزءا كبيرا من غذائنا أصبح يأتي في صورة منيع أو قروض من الولايات المتحدة ، وأن بعضا من مشروعاتنا الحيوية ، كإصلاح نظام المصرف الصحي والرفسح في مشروعات الكهرباء أو المواصلات ، أصبح يمول بالمعونات الأجنبية . ولكن من المستحيل أن نتصور أن كل هذه المعونات لا تحصل الدول المتقدمة لها على مقابل يزيد قيمته في نظرها على ما تقدمه . أقول أن هذا مستحيل لأكثر من سبب . فهذه دول تقوم حضارتها كلها على حساب النفع والخسارة . ولم يقدم لها تاريخها أي سبب للاعتقاد بغلبة الدوافع الانسانية على تصرفاتها . وقارن المعونات الاقتصادية نفسها هو تاريخ تطور مصالح الدول التي تقوم بتقديمها ، فبدايتها هي بداية الحرب الباردة ، وهي تمنح وتمنع حسب حجم « التسهيلات » التي تقدمها الدول المتلقية للمعونة ، ورضا الدول المقدمة لها عن تصرفاتها . وتوزيع المعونات الاقتصادية في العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح المعونة وحجبها يتفق اتفاقا عدهشا مع درجة « المرونة » أو « العناد » التي تبديها الدولة الفقيرة . والسلع المقدمة في صورة معونة غالبا ما تتكون من سلع تجد الدول الغنية صعوبة في تصريفها ، وغالبا ما تقتزن المعونة بشروط تعود بالنفع الواضح على الدولة المقدمة لها ، كاتاحة فرص العمل لخبرائها أو مكائنها الاستشارية أو سفنها أو كل هذا معا .

بل أنه حتى في بعض المشروعات التي تقوم الدول الغنية بتمويلها ، وتنسم الحاجة اليها بطابع انساني واضح ، كمشروع القضاء على مرض « عمى النهر » الذي يسبب اصابة ملايين من سكان دول غربي افريقيا بفقدان البصر ، راجنى ، عندما اتحت لى فرصة التعرف عليه عن قرب ، أن أجد اصرار كل دولة من الدول الصناعية الكبيرة المساهمة في تمويله على أن تحظى

شركاتها بعقود تزويد المشروع بالمبيدات أو الطائرات أو السيارات اللازمة لتنفيذه .

فإذا أضفنا إلى ذلك المصالح العسكرية والسياسية يصبح الأمر أوضح من أن يحتاج إلى نقاش ، ولا يبقى إلا أن نرد على الذين يتساءلون : « وهل أمامنا بديل آخر ؟ أنهم بالطبع ييغون تحقيق مصالحهم ، ولكن لماذا لا تكون مصالحنا ومصالحهم مشتركة ومتطابقة ؟ » .

والرد على هذا السؤال قدمه كثير من اقتصاديي العالم الثالث ، بما في ذلك الاقتصاديون المصريون ، مرارا وتكرارا ، ولا مجال هنا للاقتضاض فيه ، وهو أن البديل موجود ويمكن لو تحورت الإرادة السياسية . فالعمال عمالنا ، وما يقدمونه إلينا من رأس مال هو في الجزء الأكبر منه « بضاعتنا ردت إلينا » ، وجزء كبير مما يسمى بالمعونات الفنية أو عنصر الإدارة ، التي يزعم افتقارنا إليها ، يمكننا تبويره وتقييمه من مواردها البشرية ، وجزء آخر منه لا حاجة لنا به أصلا ، والجزء الباقي ، الذي لا يتوافر لدينا ونحتاج حقيقة إليه ، يمكننا الحصول عليه بشروط أفضل لو استعدنا حريتنا في المساومة ، أو بعبارة أخرى لو أدركنا مدى اعتمادهم هم علينا . أما الخراب الذي يعيروننا به ويقولون أنهم جاءوا لانتشالنا منه ، فهو في الأساس من صنعهم ، مما لا أريد الآن الخوض فيه .

يل أنه قد لا يكون من المبالغة القول بأن السبب الأساسي وراء نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها حيث نفشل في تحقيق أهدافنا ، واستمرارها في العريضة حيث نقنع بإطلاق عيارات المشجب ، إنما يكمن في إدراك الاسرائيليين لهذه الحقيقة : « اعتماد الغير عليهم » وحاجته اليهم ، واستغلال الاسرائيليين لهذه الحقيقة إلى آخر دولار وآخر طلقة مدفع .

أما نحن فقد استقر في وعينا ، كما استقر في وعى الخادمة الصغيرة النحيلة ، انه لا بديل أمامنا الا الاشتغال في خدمتهم ، نقدم لهم « التسهيلات ، الحرية ، بل ونحارب بالنيابة عنهم ، ونصدق أصدقائهم ، وننكر لأشقائنا وقضايانا » فإذا حاول بعضنا التذكير بأن هذا ليس هو المصير الوحيد الممكن ، هبوا صارخين في وجوهنا : « إنما أنتم عبيد أحساننا » وقبلنا نحن هذا الوصف المظالم وردناه حتى أعيانا تردده ، فأنهنا على أنفسنا بالتحقير وتصغير الشأن ، فنحن كسالى لا نعمل ، بينما تشيد فنادقهم ومساكنهم سواعد عمالنا ، ونحن بطبيعتنا لا نميل الى التجديد والابداع ، ولا نقدر على الاختراع ، ولا نجيد الإدارة ، حتى لو تعلق الأمر بتنظيف مطار أو إدارة كافيتريا أو تسيير قطار ، في الوقت الذي تمتلئ مكاتب المنظمات الدولية ، وهيئات المعونة نفسها بخبرائنا وفنييننا ، وشركاتهم بمهندسينا ومحاسبينا ، ومستشفياتهم بأطبائنا ، وجامعاتهم بأساتذتنا . ونحن عاجزون عن الادخار وتعبئة رموس الأموال اللازمة للاستثمار ، وفروع بنوكهم لا تعمل الا بأموالنا ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدوران بأموال أشقائنا .

وباختصار اننا لا نكف عن سماع وترديد القول بأننا « نعتمد اقتصاديا عليهم » ، في الوقت الذي لا يعكس صفو حياتنا الا جثوهم على ظهورنا .

فلنقرأ في ضوء هذا كله ، ذلك الخبر الصغير الذي نشرته صحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » في ٦ أكتوبر ١٩٨٢ ، تحت العنوان التالي : « الولايات المتحدة تحت السعودية على مساعدة القاهرة في إنتاج الطائرات النفاثة » يقول الخبر بالنص : « تقوم الحكومة الأمريكية في الوقت الحاضر بحث الملكة السعودية على أراض مصر مبلغ ٢ بليون دولار (ألفى مليون) لصنع طائرات حربية أمريكية في أرضها وتزود بها الدول الصديقة

فى الشرق الأوسط والخليج . كما افصحت عن ذلك تصريحات موظفين رسميين فى الحكومة الامريكية . وتشمل الخطة دعوة الدول الصديقة فى الخليج كالبحرين الى قبول طائرات نورثروب الحربية من طراز (اف - ٥ ج) على سبيل المثال ، على أن يقوم بانتاجها مصنع يقام فى مصر ، وتقوم الولايات المتحدة بتقديم التصميمات والآلات المحركة والخدمات الهندسية ، مع احتفاظ الولايات المتحدة بأساليب الانتاج شديدة السرية دون البوح بها ، بينما تحصل مصر على الخبرة اللازمة لصناعة الطائرات الحربية الحديثة .

ثم يضيف الخبر : « ان قيام الحكومة الامريكية باعطاء الاذن ببيع أسلحة للبلاد العربية تبلىح قيمتها الاف الملايين من الدولارات قد جعل مقاولى السلاح الامريكيين يقدافعون للحصول على العقود . فمثلا يقوم تنافس شديد بين شركة نورثروب مع شركة جنرال دايناميكس للحصول على عقود توريد طائرات (اف - ١٥) لدول الخليج . كذلك تعرض شركة نورثروب طائراتها من طراز (اف - ٥ ج) المسمى (القرش - النمر) tiger-shark بينما تحاول شركة جنرال دايناميكس أن تباع طرازها معدلا ، صنف على أنه من مستوى ادنى ، من طائراتها من طراز (اف - ١٦) المسمى (اف - ١٦ - ج ٧٩) ، وتبدو فرص البيع للدول العربية الغنية بالنفط ، كالبحرين والكويت وقطر ، فرصا جذابة بشكل خاص ، فى نظر الشركات الامريكية المنتجة للطائرات . وقد وافقت البحرين بالفعل على شراء اربع طائرات من طراز (اف - ١٥) كجزء من صفقة سلاح مع الولايات المتحدة قيمتها ١٨٠ مليون دولار . وقد بررت وزارة الدفاع الامريكية الصفقة المقترحة لبيع طائرات من طراز (اف - ٥ ج) للبحرين ، بأن البحرين عضو فى مجلس التعاون الخليجى المنشأ حديثا ، ومن ثم فهى تسعى للحصول على بعض وسائل الدفاع المتواضعة فى هذا الاطار . »

ومعنى الخبر أن المملكة السعودية يجرى « حثها » على التنازل عن ألفى مليون من الدولارات لشركات السلاح الأمريكية ، فى مقابل أن تزود هذه الشركات مصر بالمعدات والتصميمات اللازمة لانتاج بعض الطائرات الحربية ، على أن يعتبر هذا المبلغ قرضاً لمصر تسدده وتدفع قوائده للسعودية ، ثم تقوم مصر ببيع هذه الطائرات لدول كالبحرين والكويت وقطر وتسدّد من ثمنها قيمة ما تستورده من هذه الشركات الأمريكية من مستلزمات الانتاج أو المعرفة الفنية .

وللمرء أن يتساءل عن النفع العائد على السعودية أو دول الخليج الأخرى أو مصر من هذه الصفقة . فالنفع الاقتصادى والسياسى فى كل حالة من الحالات مشكوك فيه الى حد كبير

فمنفعة السعودية الاقتصادية تتوقف على حجم الفائدة التى تحصل عليها من مصر وشروط السداد ، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا أو ذاك افضل للسعودية من أى استخدام آخر يمكن أن يوجه اليه هذا المبلغ ، إذ أن قدرة مصر المالية لا تسمح بذلك . والمنفعة الاقتصادية التى تعود على دول الخليج التى تقوم بشراء الطائرات هى ، على حد تعبير الاقتصاديين ، منفعة سالبة ، إذ ستضطر هذه البلاد الى شراء ما لا نفع لها فيه باسم عضويتها فى « مجلس التعاون الخليجى » .

والمنفعة السياسية التى تعود على السعودية وسائر دول الخليج تتمثل فى الحصول على حماية مشكوك فى جدواها أو ضرورتها من عدو حقيقى أو موهوم لم يصبح عدوا لهذه الدول الا بسبب صداقة هذه الدول للولايات المتحدة . بل ومن الممكن القول بأن قيام هذه الدول بشراء الطائرات قد يخلق خطراً لم يكن قائماً بدلا من أن يصد خطراً كان قائماً من قبل .

أما المنفعة الاقتصادية التى يمكن أن تعود على مصر من هذه الصفقة فتتوقف على عدة أمور لا ندرى عنها شيئاً لأنه لا يقال

لنا عن مثل هذه الأمور شيء . فهي تتوقف في الأساس على سعر بيع الطائرات بالمقارنة بما تقتضيه الشركات الأمريكية من مصر مقابل ما تورده لها من مستلزمات الانتاج ، وكيفية اقتسام الفارق بين العائد والنفقات بين مصر وهذه الشركات ، وعلى مقدار ما تساهم به مصر من أصول عينية في رأس المال ، كالأرض أو مبانى المصنع ، وكيفية حساب قيمة هذه الأصول ومقدار مساهمة المصنع في خلق فرص جديدة للعمل ، ومدى النفع من الخبرة التي يمكن أن تتاح لمصر في هذا النوع من الانتاج ومدى صلاحيته للاستخدام في فروع أخرى أكثر .

١- برهانية المصريين . على أنه أيا كان حجم هذه التقارير فالراجع عندي أن ما سوف تقدمه مصر من أصول عينية وخبرات وعمال لاقامة مصنع للطائرات الحربية كان من الأجدى ، اجتماعيا واقتصاديا ، توجيهه الى انتاج سلع ضرورية لاستهلاك المصريين ، تشبع حاجات أكثر الحاحا وتخلق سوقا أكبر لمواد أولية أو سلع وسيطة تنتج في مصر وطلبها أكبر على العمالة المصرية . وان ما تفقده مصر من جراء تحويل هذه الأصول من أمثال هذه السلع الى الانتاج الحربي لا يعوضه مجرد أن تمويل هذا الانتاج الحربي ، أو جزء منه ، يتم عن طريق قرض المملكة السعودية .

ان النفع الاقتصادي والسياسي العائد على الأطراف العربية في المشروع هو إذن ، على أحسن الفروض ، أمر مشكوك فيه ، أما غير المشكوك فيه فهو النفع العائد على الشركات الأمريكية الموردة للمعدات والخبرة الفنية ، والتي « تتنافس تنافسا شديدا ، على حد تعبير الهيرالد تريبيون ، على الحصول على العقود والتي تجد في هذه القرض « فرصا جذابة بوجه خاص » .

في ضوء ما تقدم يحق لنا أن نتساءل : لمن يا ترى خطرت هذه الفكرة الجهنمية أول ما خطرت ، السعودية أم الكويت أم مصر ، أم شركات السلاح الأمريكية ؟ فإذا كانت الفكرة أمريكية كما هو راجح ، إذ لم نسمع من المسئولين المصريين ذكرا لها أو

وعدا بتحقيقها ، فكيف غابت هذه الفكرة المبقرية عنا ؟ ولماذا ؟
يا ترى لم يسمح لتردى العلاقات السياسية بين مصر والمملكة
السعودية بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، بتعطيل سير الصفقة ؟ أم
انها اعتبارات مصلحة شركات السلاح الامريكية التى يجب ان
تجب كل اعتبار آخر ؟

أو فلنفرض ان مصر رفضت الفكرة من اساسها ، استنادا
الى رغبتها فى استخدام القرض السعودى استخداما اكثر جدوى
أو الى عدم رغبتها فى ان يكون « رخاؤها » قائما على صناعة
السلاح ، أو رفضها ان تبدد شقيقتها السعودية اموالها فيما
لا ينفع ، أو عدم رغبتها فى قتل اشقائها الايرانيين أو لآى اعتبار
آخر ، اقتصادى أو غير اقتصادى ، فمن هو الخاسر يا ترى ؟
مصر أم شركات السلاح الامريكية ؟

فى ضوء هذا يحق للمرء ان يتساءل : من الذى يعتمد
اقتصاديا على من ؟

من صور الغزو الثقافي

من بين ما اصاب العرب من بلايا ، وهى كثيرة ، اجبارهم عن وعى منهم أو عن غير وعى ، على قبول مصنفات عقلية ، لا هى من اختراعهم ، ولا هى اكثر المصنفات تعبيراً عن آمالهم ومطامحهم أو فكرتهم عن انفسهم .

لقد اجبر العرب ، مثلاً ، على قبول اصطلاح « الشرق الأوسط » كتعبير عن منطقة جغرافية يتكون معظمها حقاً من بلاد عربية ، ولكنها لا تشمل كل البلاد العربية ، وتشمل بعض البلاد الاسلامية ، ولكن ليس كلها ، كما تشمل بلاداً لا هى بالعربية ولا بالاسلامية ، ولا يجمعها كلها الا انها بلاد ذات مغزى جغرافى او استراتيجى او سياسى فى نظر الدول الغربية وحدها . فاذا كان من المفهوم أن يشير الغربيون الى بلادنا على انها من الشرق الأوسط ، فان من غير المقبول أن نصف مشكلتنا مع اسرائيل بأنها « أزمة الشرق الأوسط » أو ندرس لطلبتنا مقررات تحمل عناوين مثل « اقتصاديات الشرق الأوسط » ، الخ .

ولقد يكون من المناسب هنا أن أعيد تذكير القارئ بقبولنا ببساطة وصف أنفسنا بذلك الوصف المهيمن « البلاد المتخلفة » ، لجرد أن متوسط الدخل عندنا يقل كثيرا عنه في الولايات المتحدة ، ناسين أنه من خلال تكرار استعمال مثل هذه الأفكار والمصطلحات ترسخ بالتدريج فكرة العري عن نفسه وعن بلاده ، ويصبح التخلص مما قبلناه في البداية من باب الحياء أو الاستسهال ، عسيرا حتى ليجتاج الى ما لا يقل عن الثورة النفسية أو السياسية .

وكم يحزن المرء أحيانا الى أيام في بداية الخمسينات في مصر ، قام فيها الشباب بمحو الكلمات الأجنبية من واجهات المحلات التجارية تعبيرا عن سخطهم على الاحتلال . قد يبتسم المراقبون الأجانب وبعض العقلاء منا اشفاقا وسخرية من سذاجة مثل هذا التصرف ، فالاحتلال شيء ولغته شيء آخر ، ولكن لا يمكن أن نتجاهل ما كانت تعبر عنه هذه التصرفات من شحنات عاطفية ثمينة يكفي لإدراك أهميتها أن نتذكر أن التجار كانوا في نفس الفترة ، وامتجابه لنفس العاطفة ، يقومون بمحو عبارة « صنع في بريطانيا » أو في غيرها من الدول الأجنبية ، واضعين مكانها عبارة « صنع في مصر » لضمان تصريف السلع .

ومنذ أسابيع قليلة حضرت مؤتمرا عقد في جزيرة رودس تدشيننا لمركز جديد أنشأته الحكومة اليونانية « لدراسات الشرق الأوسط والبحر المتوسط » ودعت اليه مجموعة من الأساتذة المشتغلين بالشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية للمنطقة في الجامعات العربية وجامعات أوروبا وأمريكا . وليست هناك غضاضة بطبيعة الحال في أن ينشأ مركز أو يعقد مؤتمر لمناقشة موضوعات تتعلق بأية منطقة جغرافية حتى وإن ضمت شعوبا وأما غير متجانسة ، ما دام الباحثون على إدراك تام بما بين دول هذه المنطقة من تفاوت واختلاف . ونحن لا نطرح جانبا كتابا يتناول

العالم ككل كوحدة ، مجرد أن العالم يتكون من أمم غير متجانسة ومتفاوتة الظروف والأحوال ، ولكننا نكون على حق إذا اهتملنا كتابا يحاول أن يوهمنا بأننا نعيش في عالم يسوده الانسجام ، ويدعو إلى التضامن بين شعوب لتضارب مصالحها ، ويتكلم وكأن الهدف واحد والآمال واحدة .

لهذا راعني أن المتحدثين في هذا المؤتمر سواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة ، أخذوا يتغنون واحدا بعد الآخر ، بما بين دول البحر المتوسط من تشابه وصدقات . فالمؤرخ يعود بنا إلى ما قبل الميلاد ليتكلم عن العلاقات الوطيدة بين اليونان ودول شمالي أفريقيا وشرقي البحر المتوسط ، واستاذ الفلسفة يتكلم عن أوجه الالتقاء وأوجه الشبه بين الفيلسوفين اليونانية والإسلامية ، بل وصل بعض المتحدثين إلى حد الكلام عن وجود ثقافة واحدة لدول البحر المتوسط . وساد المؤتمر اتفاق ضمني على عدم تعكير جو الاجتماع بذكر النزاع بين العرب وإسرائيل ، مع أنه نزاع أساسي بين دول البحر المتوسط ، أو بذكر تاريخ العلاقات الفرنسية أو الإيطالية مع دول المغرب العربي أو بسوريا ولبنان ، مع أنه أقرب إلينا بكثير من تاريخ اليونان القديم ، ولا تزال آثاره ظاهرة على سطح الحياة الاجتماعية لهذه الدول وعلى لسان سكانها .

ولا يمكن لمن يحضر مثل هذه المؤتمرات إلا أن تثور بذهنه شكوك قوية حول الدور الذي يلعبه هذه الأيام مثقف العالم الثالث . فهو رجل ينتسب في العادة إلى الصفوة الاجتماعية في الدولة التي ينتمي اسمها إليها وينتمي فكريا وروحيا إلى غيرها . يدعى إلى مؤتمر في فندق فاخر في جزيرة جميلة فيسرع بالقبول ، فإذا كان الموضوع هو العلاقات الوثيقة بين دول البحر المتوسط أخرج من جعبته ما يناسب المقام ولا يفضب صاحب المائدة . فإذا كان مشغولا بالفلسفة فلا بد أنه واجد في تاريخ الفلسفة ما يؤكد

هذه العلاقات الوثيقة ، وإذا كان اقتصاديا لم تعزه الاحصاءات من ازدياد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه . وليس هناك مبرر للمبالغة في القلق حول وجود بعض الصراعات هنا وهناك ، فالسكوت هنا من ذهب ، ولن يفسر هذا السكوت على أية حال على انه قبول للوجود الاسرائيلي ، ولن يزيد سكوته من سحق الثقافة الفرنسية لثقافة اهل المغرب العربي . وهكذا يتحول مثقف العالم الثالث الى عامل أجير لدى صانعي السياسة ، يبيع المعرفة لمن يريد لها بصرف النظر عما تستخدم فيه ، كما يبيع صمته ، بشرط أن يثبت من حين لآخر ، ولو بعبارات لا معنى لها ، انه قادر على الكلام .

ومثقفو العالم الثالث ، إذ تنتمي تخصصاتهم في الغالب الى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يجدون من السهل أن يجاروا النغمة السائدة أو المطلوبة إذا شاعروا ، بسبب ما تعانيه هذه التخصصات من قلة حظها من الدقة والاحكام . ففي كل قضية هناك الرأي وعكسه ، وحجة هذا الرأي لا تقل قوة عن حجة الرأي المعاكس ، فيصبح المجال واسعا أمام صاحب الهوى لأن يختار من الآراء المطروحة ما يلائم هواه ويناسب مقتضى الحال .

على أن من الظلم أن نرد ميل المثقف غير الملتزم الى اتخاذ موقف مهادن في المحافل الدولية الى مجرد الرغبة في التمتع بمزايا مادية أو في رؤية بلاد العالم . فمثقفو العالم الثالث ليسوا مجرد أفراد طبقة محظوظة اجتماعيا أصابتهم الميول الاستهلاكية لهذه الطبقة ، بل هم أيضا أصحاب حرفة يشوقهم من حين لآخر ممارستها طبقا للأصول المعترف بها في أكثر البلاد تقدما فيها . وهم في بلادهم محرومون الى حد كبير من هذه الممارسة بسبب حداثة عهد بلادهم بها ، أو لعدم تأصل تقاليد

هذه الحرفة وطقوسها فيها ، أو لقلّة الطلب على خدماتهم أصلا .
والثقّف يتوق الى الكلام فى علمه باللغة التى تعلم بها هذا العلم ،
ومى عادة غير لغة بلاده ، والى أن يحظى بالاعتراف بمكانته
من يحترم شهادته . فهو يخشى اذا جاهر علماء الغرب برفضه
أن يحرم من مجالستهم ، ويحتفى اسمه من دورياتهم ، والا يدعى
بعد الآن الى ما يعتقدون من مؤتمرات . ويزيد من صعوبة المقاومة
أن كثيرا من اهل بلاده قد انضموا نفسيا هم انفسهم الى معسكر
الأعداء فأصبح حكمهم على علماء بلادهم مستمدا من حكم الغربيين
عليهم . فمن رفعه هؤلاء رفعوه ومن حقره الغربيون حقروه .
فاذا باستمرار المثقف العربى فى بلده ، يكتب بلغتها ويتحدث
عن مشكلاتها هى لا عن مشكلات الدول الصناعية ، بلغة تخلو
من التعالى وحب الظهور ، ويفهمها الطالب البسيط والقارىء
العادى ، وعينه على ما ينفع أهله لا على ما يرضى عنه الأجنبى ،
اذا بذلك يصبح ضريبا من البطولة ، بينما قد لا يكون هذا فى
خارج هذه البلاد أكثر من الممارسة اليومية الطبيعية للكاتب أو
الأستاذ الجامعى العادى .

كذلك قد يبرز المثقف غير الملتزم موقفه المتهاون بقوله ان
من الخطا الانعزال وترك المحلبة وصول فيها العدو ويجول ، بل لابد
من التصدى له واظهار خطئه ومحاولة كسب الرأى العام العالى
الى صفنا ، وهذا يتطلب بعض الكياسة والمهارة . من ذلك
ما رأينا فى الشهور الأخيرة من قبول بعض مثقفينا الدخول فى
حوار مع بعض المثقفين الاسرائيليين على صفحات الجرائد والكتب ،
أو فى الندوات التلفزيونية ، حيث يدير الحوار أشخاص يتظاهرون
بالحياد وبالرغبة فى أن يسود السلام اطراف النزاع دون تفضيل
لأحد على الآخر . ولكن الذى يحدث هو أن يتورط الطرف العربى
فى اجابة على اسئلة اختيرت كلها من وجهة النظر الأخرى ، فلا
تثار النقاط الحاسمة لأن الطرف الآخر ومدير الحوار لا يرغبان
فى إثارتها . ويترك الحوار لدى المستمع المحايد حقا انطبعا

بأن السلام ممكن لو ترك الأمر للمثقفين « والعقلاء » ، وبأن عودة العلاقات الطبيعية ممكنة لولا عناد المتاجرون بعواطف الناس ومشاعر الخوغاء . والحقيقة أن مشاعر « الخوغاء » ، فى مثل قضية العرب وإسرائيل ، هى أقرب إلى إدراك الخطر الحقيقى من السلام ، وهو خطر غزو جديد أكثر فعالية مما سبقه لثقافة العرب وقيمهم من جانب ثقافة وقيم مغايرة ، وهو خطر العامة أقدر على إدراكه من الصفوة المستغرية .

وقد يقال وما ضر أهل البلاد المتقدمة من مقاطعتنا لمتراثهم ورفضنا الحوار معهم وانفلاقنا على أنفسنا ؟ أن الضرر لن يعود إلا علينا نحن ، فنحن الأحوج إليهم وما هم بحاجة إلينا .

وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا القول . فدول العالم الصناعى لا تستطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية فى تبادل سلعها مع بعضها البعض ، وقد كانت أسواقهم تتشبع بالسلع تافهة القيمة التى يحاولون بشق الأنفس تصريفها . وأكبر احتياطى للاستهلاك هو فى بلاد العالم الثالث التى لم يتم تدريبها بعد على استهلاك آلاف من السلع الجديدة . فحجم استهلاكها من السيارات مثلاً ما زال منخفضاً انخفاضاً مزعجاً ومبشراً ، فى نفس الوقت ، بمستقبل باهر لصناعة السيارات . وإيناؤها لم يتعلموا بعد ضرورة تنظيف الأسنان بالفرشاة قبل النوم وبعده ، ومن ثم لا يزال هناك مجال فسيح لتصريف كميات هائلة من مختلف أصناف معجون الأسنان . الخ . ألهم هم المحتاجون إلى حوار مهمما تظاهروا بعكس ذلك . ولا عجب فى أن أقسى الضرر الذى وجهت إلى قوى المعارضة فى دول العالم الثالث كانت هى الموجهة إلى القوى التى ترفض الحوار أصلاً .

إن ما يسمى بالحوار العربى الأوروبى مثلاً ، ليس اختراعاً عربياً ، بل هو فكرة أوروبية ، والطرف العربى فيه لا يأخذه مأخذ الجدل كما يأخذه الأوروبى . ولا يجب أن نعود هنا فنصب اللوم

على العربى ونتمهم بقلة الكفاءة وقلة الجدية ، ونقارن بين موقفه من الحوار وموقف الأوربى ، كما تعودنا أن نقرأ ونسمع لسنوات طويلة . فإذا كان جزء من هذا يرجع الى بعض التهاون ، فإن التهاون والاستهتار كثيرا ما يكونان آخر ما فى جعبة المستضعف من وسائل المقاومة : والأوربى مصمم بعناد على الاستمرار فى الحوار ، شيمة البائع العنيد فى مواجهة مشتر لا يرى بالضبط اين منفعته من الصفقة . فالأوربى يريد أكبر قدر ممكن من فوائد أموال النفط العربية ، وأكبر قدر ممكن من الامتيازات لاستثماراته فى الدول العربية ، ومن التبادل التجارى غير المتكافئ معها . والعربى لا يعرف بالضبط ماذا يطلب ، فالذى يحتاجه حقيقة ليس فى حوزة الأجنبى ، وإن كان فى حوزته لا يقبل التخلي عنه .

ومن أكثر وسائل الغزو الثقافى لبلاد العالم الثالث فعالية ، وإن اتخذت صورة غاية فى البراعة ، اصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم اية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد ، وتربط مثقفىها بعجلة الفكر الغربى تحت شعار التنمية .

ونقوم المؤسسات الدولية فى هذا المجال بأكبر دور ، وانضم اليها فى السنوات الأخيرة ، وينشاط ملحوظ ، مكاتب الاستشارة والخبرة الأجنبية وبعض الجامعات والمؤسسات الامريكية والأوربية . إذ تشتري هذه المؤسسات خدمات اخصائى العالم الثالث ، خاصة فى العلوم الاجتماعية ، بعتربات خيالية ، ويمنحون من الزايا المادية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويستترجون الى رحلات حول العالم يحوطها الكثير من وسائل الراحة والأغراء المادى . ويكلفون خلال ذلك بأعمال محترمة فى ظاهرها ، بل وكثيرا ما يكلفون بدراسات تبدر وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم ، وذات اثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم

وينسى الاخصائى ، فى غمار جمعه للمعلومات والبيانات وتصنيفها والتعليق عليها ، التساؤل عن الجدوى الحقيقية لما يقوم به ، وعما اذا كانت اهم مشكلات بلاده قد سقطت سهوا من الحساب . ويسيطر عليه الوهم بأن أى عمل علمى ، ما دام يؤديه بكفاءة ، لايد أن يكون ذا نفع فى النهاية وإن طال الانتظار . فاذا ساورته الشكوك أحياتا عن جدوى ما يقوم به ، سرعان ما يطمئنه ما يستقيل به من احترام فى المؤتمرات الدولية وفى الفنادق الفاخرة على السواء ، واقبال دور النشر العالمية على نشر دراساته ما دامت تحمل اسم المنظمة الدولية أو المؤسسة الامريكية ذائعة الصيت ، بل واحترام اهل بلده انفسهم لدى رؤيتهم له يحظى باحترام هذه المؤسسات .

وكم رأينا من مثقفى العالم الثالث الذين بدت منهم مظاهر النبوغ والألمعية ، أو بواذر المعارضة والسخط على ما يجرى فى بلادهم ، تتلفهم المؤسسات الدولية والأجنبية بقرحيب بالغ ، وتعرض عليهم ، ليس فقط أعلى المرتبات ، بل وأحيانا اختيار نوع العمل الذى يحبون القيام به . فيصيب المثقف المتمزق بين الاستسلام لعطف الأجنبى وكرمه وما يبدو من حكومة بلده من جحود (وهى أعجز من أن تكرم أو تجحد) . وما أسهل أن يبرر تفضيله للهجرة أمام نفسه ومعارفه : فما هو الذى ينتظره فى بلده وقنوات التعبير الحر مغلقة ، والأعمال التى يطلب منه القيام بها أقل من قدره ، فضلا عما يقدم له من مرتب هزيل ؟ وهجرته على كل حال مؤقتة إذ سوف يقيم فى الخارج فقط ريثما تنصلح الأحوال ، وحتى نكتسب بلاده القدرة على التمييز بين المجد والمهمل ، والعالم والجاهل . ولكن السنوات تهر و الأحوال لا تنصلح ، ليس بالضبط لأن مثقفينا قد هاجروا ، فامثالهم ومن هم أفضل منهم لم يهاجروا ، ولكن لأن الذى أفسد من هاجر أفسد أيضا من لم يهاجر .

التبعية الفكرية .. فى دراساتنا الاقتصادية (★)

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » فى المجتمعات المسماة « بالنامية » هو فى رأى نتائج طبيعى لمناخ عام يتسم بالتبعية فى مختلف جوانب حياتنا : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فنحن « تابعون » بكل معنى الكلمة فى كل هذه الجوانب . ولو كان الأمر غير ذلك فى حياتنا الفكرية لكان موجبا للاستغراب الشديد . اذ كيف لمجتمع بلغ هذا الحد من فقدان الثقة بنفسه ، ومن تسليم مقاليد الأمر الى الأجنبي ، ومن الانبهار بلا تحفظ بمفجزات الغرب التكنولوجية والفكرية على السواء ،

(★) بحث قدم لنسوة « اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى » التى نظمتها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالقاهرة . (فبراير ١٩٨٣)

ومن التسليم بتفوق العقل الغريبي والتنظيم الاجتماعي والسياسي الغريبي ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على رأس المال الغريبي ، كيف يمكن لمجتمع هذا حاله أن يكون مبدعا وخلاقا في الدراسات الاجتماعية ؟ أن أقصى ما يمكن أن ننتظره من علماء الاجتماع لدينا ، في مناخ اجتماعي هذه سماته ، هو انتاج دراسات تطبيقية قد يتسم بعضها بالدقة والاستقصاء ، ودراسات نظرية قد يتسم بعضها بالوضوح والاتساق ولكنها جميعا تفتقر الى الابتكار الحقيقي ، سواء تعلق هذا الابتكار باتباع منهج جديد في البحث ، أو بإثارة الشك في بعض المسلمات ، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة .

١ - النقل المباشر :

ومظاهر التبعية في الدراسات الاجتماعية في دول العالم الثالث متعددة ، وإن كانت تختلف في درجة وضوحها وسهولة أو صعوبة التخلص منها ، وسوف أستمد معظم أمثالي من الدراسات الاقتصادية التي أعرفها أكثر مما أعرف غيرها .

فمن أكثر صور هذه التبعية وضوحا وسذاجة ، اتجاه الدراسات الاجتماعية أحيانا الى الاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية قد تكون ذات أهمية في بلد المنشأ ولكنها تفتقر الى هذه الأهمية في البلاد الناقلة . فالتاريخ الاقتصادي لأوروبا أو الولايات المتحدة قد يحتل أهمية أكبر في الدراسات الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث من تاريخ هذه الدول نفسها ، وتحتل نظريات توازن المشروع في ظل المنافسة الحرة أو المنافسة الاحتكارية أهمية كبيرة بينما يغفل الاقتصاديون عن مناقشة قضايا القطاع العام وطرق تنظيمه وإدارته ونظام التسعير فيه حتى حين يكون لهذا القطاع الغلبة على النشاط الاقتصادي . وفي الكتابة عن تاريخ الفكر الاقتصادي نرى اقتصاديين يتقبنون تطور هذا الفكر منذ

افلاطون ولدى سانت توماس الاكوينى ، على ضحالة الفكر
الاقتصادى لدى الاثنىين ، وقد يغفلون اغفالا تاما مساهمة
ابن خلدون على الرغم من غنى مقدمته بالتحليل الاقتصادى
البحث .

اما الظاهرة الأكثر شيوعا هى النقل المباشر للنظريات
العامة دون اعمال الفكر فى مدى انطباقها أو ملاءمتها للمجتمع
الذى تنقل اليه ، ودون محاولة جدية لايراد ما يجب ايراده على
هذه النظريات من تحفظات لدى نقلها من مجتمع لآخر . ويظهر
هذا فى علم الاقتصاد فى طريقة تناولنا وشرحنا وتدريسنا لمختلف
أجزاء النظرية الاقتصادية ، من نظرية الثمن الى نظرية التوزيع
الى نظرية التوازن الكلى ، حيث يكاد يكون هذا التناول صورة
طبق الأصل لطريقة تناولها فى الغرب ، وكأن مارشال أو كينز
كان يمكن لهما أن يصوغا نفس النظريات لو قدر لهما أن ينتسبا
الى دولة من دول العالم الثالث ، فيتجردان ، كما تجردا ، من
تدخل العوامل السياسية واثر المؤسسات الاجتماعية السائدة ،
ويقترضان ، كما افترضنا ، سيادة الناحسة الكاملة فى حالة الأول
وانتشار البطالة غير المقنعة فى حالة الثانى . وهكذا تكاد تنحصر
مناقشة المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث فى مقررات أو كتب
خاصة تسمى بنظرية « التنمية أو التخلف الاقتصادى » ، وكأن هذه
الدول تشكل « استثناء » كبيرا يؤمل أن يزول فى وقت ما فى
المستقبل . بل انه حتى عند مناقشة مشكلات التخلف والتنمية ،
يميل اقتصاديوننا ، بكل أسف ، الى التفكير فى نفس الاطر الفكرية
المحددة سلفا من جانب كتاب الغرب أو الشرق . فنحن اما ننتمى
الى مرحلة من مراحل « روستو » فى النمو الاقتصادى ، أو الى
« نمط الانتاج الآسيوى » الذى قال به ماركس . ونحن على أى
حال ننتمى الى « عالم ثالث » بصرف النظر عن خصوصية التراث
أو الثقافة لكل مجتمع من مجتمعات هذا الجزء من العالم . فنحن
نرى انفسنا بأعينهم ، ومن ثم فان ما يميز كل مجتمع من مجتمعات

ما يسمى بالعالم الثالث عن غيره ، يزول أو يتضاءل الى حد كبير ولا يبقى الا ما يجمع بين هذه المجتمعات كلها لأن هذا هو الذى يميزها عن هالين آخرين « متقدمين » أحدهما رأسمالى وآخر اشتراكى . والتفرقة بين هذين العالمين ، الرأسمالى والاشتراكى ، تفرض بدورها علينا ، لمجرد أن هذه هى الطريقة التى ينظرون بها الى انفسهم ، بينما لو اتاحت لنا الحرية فى أن ننظر اليهم بمنظارنا نحن ، قد نجد أن أوجه الشبه بينهما أهم بكثير . من أوجه الاختلاف .

كذلك نجد أننا فى مناقشتنا لقضايا التنمية والتخلف ننقل عنهم الى حد كبير نفس الدرجة من التفاؤل والتشاؤم التى قد تشيع لديهم فى فترة زمنية معينة عن مستقبلنا . فكتبنا عن التنمية ننقل مباشرة عن كتبهم ، ليس فقط نظريات التنمية والتخلف ، ولكن أيضا درجة التفاؤل والتشاؤم . فاذ تشيع فيك كتبهم عن التخلف والتنمية حيرة شديدة وشعورا بالاحباط الشديد بل وما يشبه اليأس من إمكانية النهوض (اذ ليس هناك من اقتراح الا وتحيطه الصعوبات والحلقات المفرغة) ، تجد كتبنا عن التنمية والتخلف تشيع فيك نفس الدرجة من الاحباط واليأس ، لا لشيء الا أنهم يرفضون منذ البداية مناقشة بدائل معينة لا تتفق مع مصالحهم . وإذا وجدوا هم الحل الوحيد فى اندماجنا فى الاقتصاد العالمى واستقبال رموس الأموال والمعونات الأجنبية ، وجدنا كتابنا يرون الحل الوحيد فى هذا أيضا . وإذا راوا فى عاداتنا الاجتماعية الخاصة مجرد « معوقات » للتنمية ، ردنا فى كتبنا نفس الرؤية .

٢ - القبيحة فى اللغة :

ونحن تابعون أيضا فى لغة التعبير . فبعد أن مر بنا عهد كنا ننشط فيه لتعريب المصطلحات الجديدة فى العلوم الاجتماعية ،

تراخى جهدها ، وترك التعريب لكل كاتب على حدة دون أن نبذل جهدا جماعيا جادا فى اختيار المقابل العربى الأفضل . ومن ثم شاع استخدام أكثر من مقابل عربى واحد للفظ الأجنبى الواحد ، وأصبح الكتاب وكأنهم يتكلمون لغات مختلفة . بل واكتفينا فى كثير من الأحيان بكقابة اللفظ الأجنبى بحروف عربية ، فأصاب اللغة العربية درجة لا يستهان بها من التشويه إذ اختلطت الألفاظ العربية بالأجنبية ، وقد كان الحرص فى الماضى على الدقة فى اختيار المقابل العربى يحمى اللغة من هذا التشويه ، وكان فى نفس الوقت يتيح الفرصة للتنقيب فى التراث للتيقن مما إذا كان أسلافنا قد استخدموا لفظا جيدا للتعبير عن نفس الفكرة ، ومن ثم كنا فى غمار عملية التعريب نقوم فى نفس الوقت بإحياء جزئى للتراث . وتطور بنا الأمر حتى أصبحنا نقبل وجود الألفاظ الغربية فى كتاباتنا حتى إذا كان لدينا مقابل عربى يؤدي نفس المعنى أداء أفضل . وزاد الميل إلى اقحام الألفاظ الأجنبية الغربية فى كتاباتنا وكأنها دليل على سعة الاطلاع وتنوع الثقافة ، بينما كان أسلافنا من الكتاب ، الأكثر علما والأوسع ثقافة يتحاشون ذلك تحاشيا تاما ، من باب الحياء والحرص على نقاء اللغة العربية وجمالها . وشاع اعتقاد خاطيء تماما بأن المهم هو التعبير عن الفكرة على أى نحو كان ، مهما كان التعبير ركيكا . والدليل القاطع على خطأ هذا الرأى هو أن الكتابات الاجتماعية ركيكة الأسلوب هى فى نفس الوقت أكثرها غموضا وأكثرها تخبطا وتناقضا ، وأن أسلافنا إذ كانوا حريصين على سلامة اللغة ، كانوا أيضا أوضح تعبيراً وأدق فكرا . وإنما تتخذ ركاكة التعبير وغموضه اليوم وسيلة لاختفاء ضحالة الفكر وضعف الاستيعاب .

ولا يجوز القول بأن اللغة ما هى الا وسيلة للتعبير وليست غاية فى ذاتها ، وأنها طريقة للاتصال ولا يهم أمر التبعية فيها ، وأن المهم أن يصل المعنى بأية طريقة ولو عن طريق استخدام لغة أجنبية . فالحقيقة هى أن التبعية فى لغة التعبير وثيقة الصلة

بالتبعية فى مضمون الفكر ذاته ، تؤدى كل منها الى الأخرى وتقويها . فانت اذا كنت تابعا لفكر غيرك استسهلت التضحية بلغتك ، ولكنك أيضا اذا استسهلت التضحية بلغتك تورطت أكثر فأكثر فى قبول ما لا يتعين عليك قبوله من الفكر الأجنبى ، فاللغة تعكس هى نفسها فى كثير من الأحيان مواقف قيمية وتفضيلات خاصة للمجتمع الذى ابتدعها ، ولا تتمتع دائما بتلك الدرجة من الحياد الذى يزعم لها . فشيوخ وصف البلاد التى ننتمى إليها بأنها بلاد « متخلفة » ليس موقفا محايدا بل يتضمن حكما قيميا على هذه البلاد نقلناه عن الغرب دون وعى . ووصفها بأنها بلاد « نامية » وإن كان أكثر أدبا من سابقه ، فانه أيضا ليس تعبيراً محايدا ، إذ يتضمن اقراراً ضمنيًا بالموافقة على نمط التغيير الذى يحدث فى بلادنا ، مع أنه قد يكون من الواجب رفض هذا النمط برمته . وقبلنا التعبير عن التغيير الاقتصادى المطلوب فى بلادنا باصطلاح « التنمية » بدلا من النهضة مثلا ، الذى كان شائعا فى وقت ما فى الماضى ، يحمل فى طياته القبول بأن المطلوب هو التكاثر والزيادة ، وقد يكون المطلوب غير ذلك .

انه حينما شاعت فى بلادنا الحركة الداعية لتعريب المصطلحات فى العلوم الاجتماعية وساد النفور من استخدام الألفاظ الأجنبية ، لم يكن ذلك مجرد نزعة صيغانية أو تعبيراً عن تعصب أعمى ، بل كان موقفا حكيما يعكس ادراكا لكون الاستقلال اللغوى شرطا للاستقلال الفكرى فى المدى الطويل . فانت اذا تخليت عن طريقك الخاصة فى التعبير عن نفسك سرعان ما تفقد أيضا قدرتك على التفكير المستقل .

٣ - تهريب القيم والميتافيزيقا الغربية :

على انه ربما كان من أخطر مظاهر التبعية فى الدراسات الاجتماعية ميل كتابنا وعلمائنا الى قبول المقولات الاجتماعية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات الصناعية دون التنبه الى ما تقوم

عليه من مسلمات تشكلت في ظروف تاريخية وحضارية مختلفة
تماما عن ظروفنا ، ومن ثم لم يكن هناك سبب لقبولنا نحن أيضا
لها باعتبارها مسلمات .

فكلما تأمل المرء التصنيفات والتعريفات والنظريات
الاجتماعية الغربية وجد أنها تقوم في كثير من الأحيان على
مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التي ابتدعتها ومن تاريخها
وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهي تعكس مواقف
ايدولوجية أو فلسفية أو قيمية معينة تنتمي الى حضارة أو
مجتمعات بعينها دون سواها .

فلننظر مثلا الى تعريف علم الاقتصاد الغربي للمشكلة
الاقتصادية ، الذي نقلناه نقلا حرفيا دون أية مساءلة ، حيث
تعرف هذه المشكلة بأنها مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة
والحاجات غير المحدودة . اذ أننا قد نرى في وصف الحاجات
الانسانية بأنها حاجات غير محدودة محلا للنظر يستحق التوقف
والتساؤل . فلماذا نفترض مثلا ونقبل كمسلمة من المسلمات أن
الحاجات الانسانية لا نهائية ، وأن الاختيار المتاح أمامنا هو اما
تنمية الموارد أو إعادة توزيعها بين الحاجات ، دون أن نسمح
لعالم الاقتصاد بمناقشة هذه الاحتياجات نفسها من حيث مدى
جدارتها واستحقاقها ؟ وكيف يسمح عالم الاقتصاد لنفسه ، وهو
الذي يزعم أنه يهتم في المقام الأول بالرفاهية الانسانية ، أن
يعتبر الحاجات الانسانية التي يطلب المجتمع اشباعها في ظروف
معينة ، من قبيل المسلمات التي لا تقبل المناقشة ؟

أو فلننظر الى ترديد الاقتصاديين للتصنيف الشائع في كتب
الاقتصاد الغربية لموامل الانتاج الى ثلاثة أو أربعة : فهي اما
العمل ورأس المال والطبيعة ، أو هي هذه كلها بالإضافة الى
عنصر التنظيم . هذا التقسيم الذي قد يبدو لنا لأول وهلة محايدا ،

يحمل بدوره موقفاً قيمياً أو عدة مواقف قيمية قد تتعارض تعارضاً أساسياً مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوربي . فوضع العمل الإنساني في نفس المستوى الذي يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتمل النقاش والجدل ، وأعلاه « التنظيم » (وهو في نظر الاقتصادي الغربي ، لا يتعدى تحمل المخاطرة المقتربة بملكية المشروع) إلى نفس مستوى العمل الإنساني أو الطبيعة ، هو أيضاً موقف يحتمل الجدل والاختلاف . والزعم بأن هذا التصنيف هو تصنيف علمي محايد ، أو أنه لا يؤدي بذاته إلى بناء فكري ذي طابع خاص ، هو زعم يتعين رفضه . فقد أدت أمثال هذه التصنيفات ونقط البداية المشحونة بالمواقف الفلسفية الخاصة إلى مواقف نظرية وعملية قد تعتبر من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مستهجنة من الناحية الأخلاقية ، كوصف العمل والنظر إليه على أنه « رأس مال بشري » ، أو قبول اعتبار العمل شيئاً قابلاً « للتصدير » ، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تحسب منافع وتكاليف أية سلعة أخرى ، وكمعاملة « استغلال الطبيعة نفس المعاملة التي يعامل بها استغلال رأس المال ، وكأنها هي بدورها مجرد وسيلة لانتاج السلعة .

إن المسألة التي نطرحها هنا ليست مسألة صواب أو خطأ ، بل هي مسألة استيراد قيم ومواقف أخلاقية وفلسفية وكأنها « علم » . محايد يتجاوز حدود الزمان أو المكان أو الثقافة . ومن ثم فإن الخطر الذي تتعرض له الأمم « المستوردة » أو « التابعة » هو خطر مقصور عليها دون غيرها ، فإذا تقوم هذه الأمم التابعة باستيراد قيم وميتافيزيقا غربية عنها باسم العلم ، إذا بها تتخلى عن قيمها وميتافيزيقاها الخاصة ، ليس لصالح العلم ، ولكن لحساب قيم وميتافيزيقا أمة أخرى .

إنهم يقولون لنا إن المنهج العلمي يقوم على الاستقراء والملاحظة لا على الحدس والميتافيزيقا والتقليد والقول المأثور .

ثم يقدمون لنا علومهم الاجتماعية وكأنها تخلصت بالفعل من كل ذلك . وقد صدقنا نحن ذلك غافلين عن أن نظرياتهم الاجتماعية كثيرا ما تقوم على مسلمة مستمدة من مجرد الحدس أو من مرقف ميتافيزيقي أو أخلاقي أو فلسفي لا يمكن أن يخضع للتحصيل العلمي . فإذا نحن بقبولنا لهذه النظريات لم نطرح جانبها الا ميتافيزيقانا نحن وقيمنا نحن ، واستبدلنا بها ميتافيزيقاهم وقيمهم . ونقبل ذلك باسم التزام المنهج العلمي في التفكير . فهم إذن يهرون الينا مواقفهم الفلسفية وحسبهم الأخلاقى الخاص مغلفا بالنظريات العلمية ، وهى مواقف لا علاقة لها بالعلم . وسأضرب مثالا لذلك من علم الاقتصاد . ففى نظرية الاستهلاك التى أصبحت جزءا ثابتا من كتب الاقتصاد العربية ، شأنها فى ذلك شأن كتب الاقتصاد الغربية ، تقول لنا النظرية الاقتصادية الغربية أن هدف المستهلك هو تعظيم الاشباع أو المنفعة . فإذا سألت عن ماهية هذا الاشباع قيل لك أنه لا شىء غير ما يقرر المستهلك أنه يريده . فهم إذن قد قبلوا كمسلمة من المسلمات ، وهربوا الينا ، مذهب الفردية بل ونوعا من الاباحية ، بمعنى أن كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع ، أو على الأقل ليس من وظيفة الاقتصادى الاعتراض عليه ، ولا يمكن مساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد .

كذلك إذا عمد عالم الاجتماع أو الاقتصاد الغربى الى اتخاذ الفرد بدلا من الأسرة كوحدة لدراسته ، ألا يكون بذلك قد اتخذ موقفا قيميا قد نقبله وقد نرفضه ؟ فإذا سائرناه فى ذلك ، بالرغم من أن قيمنا الخاصة قد تتعارض مع ذلك ، ألا نكون قد وقعنا فى اسار « التبعية » ؟

إن بعض علماء الاجتماع فى بلادنا قد ساهموا ، دون أن يشعروا ، فى تخريب النسيج الثقافى لبلادنا نتيجة لعدم توخيهم الحرص فيما ينقلون ، بحيث يتساءل المرء عما إذا كانوا ينقلون

الينا علماء ام ايدىولوجية ؟ وخص بالذكر فى هذا الأمر دور الكتابات الاجتماعية فى بلادنا فى نقل النسبية الأخلاقية ، أى اعتبار الأحكام الأخلاقية نسبية وليست مطلقة وهو موقف غريب على تراثنا . وأول درس فى علم الاجتماع يتلقاه الطلبة فى بلادنا لابد أن يتضمن الإيحاء بهذه النسبية ، وينتهى الطالب وقد استقر فى لا شعوره الاحتقار أو على الأقل اللامبالاة بتراث أمته ، دون أن يقال له ذلك صراحة أبدا .

انه اذا كان علماء الاجتماع الغربيون قد قدموا الينا كثيرا من الاجابات الصحيحة ، التى اتبعوا فى الوصول اليها منها علميا محايذا ، فان اختيار الأسئلة نفسها التى يبحث لها عن اجابات هو موقف قيمى بطبيعته ، حيث يخضع هذا الاختيار لمختلف الاعتبارات الفلسفية والأيدىولوجية . ومسايرة علماء الاجتماع الغربيين وترديد نظرياتهم مجرد أنها قدمت اجابة صحيحة على سؤال ما ، يحمل دائما خطر التغطى عن اثاره اسئلة مفيرة قد تكون اكثر اتساقا مع القيم الخاصة لمضمارات او ثقافات أخرى .

٤ - الامعان فى التخصص والاتاقة النظرية :

إن أزمة العلوم الاجتماعية لا تقتصر بأى حال من الأحوال على بلاد العالم الثالث ، وإنما هى أزمة عامة تعاني منها الدول الصناعية مثلما تعاني نحن منها ، ولكنها تتخذ فى بلادنا أبعادا أكثر خطورة بسبب التبعية نفسها .

لقد أصبح من الواضح عجز العلوم الاجتماعية عن تقديم تشخيص صحيح لبعض من أهم المشكلات الاجتماعية التى يواجهها المجتمع الغربى . فى علم الاقتصاد مثلا يصادف الغرب حيرة شديدة فى تفسير اجتماع البطالة والتضخم فى وقت واحد ،

ويصادف فشلا ذريعا في التنبؤ بما ستكون عليه بعض التفسيرات الاقتصادية الأساسية . وفي علم الاجتماع فشل واضح في تفسير ظاهرة العنف وانتشار المخدرات . ولا اعتقد أن علم السياسة أفضل حالا .

كيف تفسر هذا للفشل ؟ قد يخطر لنا عدد من التفسيرات ولكنها كلها تحتاج بدورها إلى تفسير . فقد نقول مثلا أن تجزئة العلوم الاجتماعية ويحترتها والامعان في التخصص قد تكون مسئولة عن هذا الفشل . فظاهرة التضخم مثلا لا يجب الاعتماد في تفسيرها على الاقتصاديين وحدهم ، ولكن الاقتصاديين يحتكرون للأسف محاولة تفسيرها ، فينتهون في أغلب الأحوال إلى نظريات تصاغ في صيغ رياضية هي أقرب إلى كونها تحصيل حاصل منها إلى التفسير . قد نقول أيضا أن من العوامل المسئولة عن هذا الفشل الحرص الشديد من جانب علماء الاجتماع على الأناقة النظرية ولو على حساب أهمية الموضوع الذي يجري عليه البحث ، وعلى حساب إثارة الأسئلة الحيوية . وهذا كله صحيح ولكنه يحتاج بدوره إلى تفسير . إذ يجب أن نتساءل عن المسئول عن هذا الاتجاه إلى مزيد من التجزئة والامعان في التخصص وعن الاتجاه إلى التوضيحية بأهمية الموضوع لصالح الأناقة النظرية . انى أميل إلىلقاء المسئولية على هاتق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تحقق مصلحة من هذا الفشل ، أى ذات المصلحة في فشل العلوم الاجتماعية في تقديم التفسير الصحيح لهذه الظاهرة ، كظاهرة التضخم أو العنف أو ادمان المخدرات . فمشكلة التضخم لا أظن أنها مستعصية على التفسير بالدرجة التي تبدو لنا من مطالعة الكتابات الاقتصادية فيها ، وذلك متى قبلنا إثارة التساؤل عن اصحاب المصلحة في استمرار التضخم . أن اصحاب هذه المصالح لهم مصلحة مؤكدة في أن يظل الناس عاجزين عن فهم ما يجرى في السياسة والمجتمع ، وأن ينصرف علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية إلى البحوث

الجزئية التي تخدم مثلا تصريف السلع أو ضغط النفقات ، ولا
تعرض للمشكلات الجوهرية .

ان هذه المصالح نفسها لها ما يقابلها في بلادنا . فكما ان
سلطات الاحتلال الانجليزى كانت تريد ان تكون وظيفة التعليم في
مصر في تخريج موظفين ، فان المصالح الأجنبية الاقتصادية
والسياسية التي تسيطر علينا الآن تريد بعملاء الاجتماع والاقتصاد
في بلادنا ان يتحولوا الى فنيين متخصصين ضيقى الافق .

على ان الأزمة تتخذ ابعادا اشد خطورة في بلادنا . ذلك ان
هذا الميل الى التخصص الشديد قد يكون اقل خطورة في المجتمعات
الصناعية منه في مجتمعاتنا . فاذا ضربنا مثلا بدراسات الجدوى ،
نجد ان التركيز الشديد على محاولة اجراء الحساب الدقيق للمنافع
والنفقات لكل مشروع واستبعاد النفقات والمنافع التي لا يمكن تقدير
قيمها بالأرقام ، قد يمكن تبريره أو الاعتذار عنه في المجتمعات التي
ابتدعت هذه الدراسات اكثر مما يجوز ذلك في بلادنا . فالنفقات
والمنافع التي يمكن تقديرها في مجتمع متقدم صناعيا وتكنولوجيا
اكثر بكثير مما يمكن اخضاعه للتقدير الدقيق في بلادنا . كما ان
هذه المجتمعات قد قطعت شوطا اكبر مما قطعنا بكثير في القضاء
على الازدواجية الاجتماعية وفي التخفيف من حدة التفاوت في
الدخول وفي تحقيق الوحدة السياسية ، الأمر الذي يسمح لهذه
المجتمعات بدرجة اكبر من تجاهل اثر كل مشروع على حدة على
نمط توزيع الدخل مثلا أو على الانسجام الاجتماعى أو السياسى
بين اجزاء المجتمع . بعبارة اخرى ان من الممكن لهم ان يركزوا
على عنصر الأرباحية لكل مشروع على حدة اكثر مما يجوز
لنا ذلك .

والحرص على الأناقة النظرية في الغرب يمكن النظر اليه
على انه من قبيل الترف الفكرى الذى لا يختلف عن استهلاك السلع
الكمالية ، من حيث انه اذا كان جائزا في مجتمع بلغ هذا القدر

من ارتفاع الدخل ، فإنه لا يجوز في مجتمع فقير • ومع ذلك فقد ساهمناهم في كلا الاتجاهين : الامعان في التخصص والافتتان بالنماذج النظرية مهما قلت فائدتها العملية •

ولقد ساهم في تكريس هذا النوع من التبعية اتجاه نظامنا التعليمي الى الاقراط في التخصص ، حتى في العلوم الاجتماعية ، واعتمادنا المفرط أيضا في الدراسات العليا على الجامعات الأجنبية • كما ساهم فيه مؤخرا الميل المتزايد لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لدينا ، وعلى الأخص الاقتصاديين ، الى الاشتغال في المؤسسات الدولية أو لحسابها أو في مراكز البحوث الممولة من الخارج ، وانشغالهم بأعمال جزئية تخدم هذه المؤسسات أو على الأقل تندرج تحت اطر محددة ابتداء من الأجنبي ، ومن ثم انصرفهم عن دراسة بعض المشكلات الأساسية لاجتمعهم ، واصبحوا على استعداد للقيام بما يطلبه الأجنبي مهما كان قليل الجدوى بالنسبة لبلادهم •

٥ - هل هناك مخرج ؟

لا مخرج في اعتقادي من آثار التبعية في البحوث الاجتماعية الا بتحرير الإرادة السياسية والسياسة الاقتصادية أولا • فمهما بدا لنا من أن المشكلة علمية وليست سياسية ، فان العلاج يبدأ في رأيي ، على المستوى السياسي والاقتصادي •

ذلك ان الخضوع الذي يبدية باحثونا الاجتماعيون هو موقف نفسي أساسا ، ساهم في خلقه تراكم سنوات الخضوع السياسي والاقتصادي • ففي مناخ سياسي واقتصادي يتمتع فيه الأجنبي بامتيازات لا يتمتع بها المصري ، ويمجد فيه كل ما هو أجنبي ، لا بد أن يرسخ في الشعور العام احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبي ، المادية والفكرية ، ويسهل على الأجنبي في مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على أنها انتاج « انساني »

عام ، أو ثمرة التقسم للتكنولوجيا والمادى الذى لا ينتسب لحضارة
بوت أخرى أو لثقافة وحينها دون غيرها • ومن ثم يسهل اخفاء
تحيزات الأجنبى الخاصة ، وميوله ونزعاته التى تطبع انتاجه
المادى والمفكرى على السواء ، ويقبل الفكر العربى على النظريات
الأجنبية دون مساواة ، كما يقبل المستهلك العادى على البضائع
المستوردة دون أن يتساءل عن جدواها ، ويفتتن المفكر العربى
بالأناقة النظرية كما يفتن المستهلك العادى بالكفاءة التكنولوجية
العالمية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملاءمة
النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعى وثقافى مختلف تماما عن المناخ
الذى أبدع تلك النظرية أو السلعة •

لا يمكن إذن محاربة هذه الهزيمة النفسية الا اذا اقترنت
بجهد مماثل على المستوى السياسى والاقتصادى • ففى نفس
الوقت الذى يتعلم فيه المستهلك بالتدريج أنه قادر على إنتاج سلعة
مختلفة أكثر ملاءمة لظروفه ، أو على الأقل يتعلم كيف يجرى تطويع
السلعة المستوردة لحاجاته الخاصة ، يبدأ المفكر العربى أيضا فى
الشك فى ملاءمة النظرية الأجنبية لظروفه ثم يشرع فى ابداع
النظريات الملائمة له • وكما يبدأ المنتج المحلى ، فى ظل الحماية
الاقتصادية لصناعاته ، فى استخدام المواد الأولية التى تتيحها
موارده المحلية ، يبدأ المفكر العربى فى الرجوع الى تراثه لاعادة
اكتشاف ما طال إهماله منه ، ويستخدم منه العناصر التى ما زالت
صالحة للاستخدام •

• بعبارة أخرى أن من المستحيل أن تتوقع من الفكر الاجتماعى
العربى أن يحارب معركته الخاصة مستقلا عن رجل السياسة ورجل
الاقتصاد • فعلى الجميع أن يحاربوا نفس المعركة فى نفس الوقت •
ومن قبيل تبديد الطاقة والجهد أن يطلب لى الفكر العربى الابداع
فى الوقت الذى يعمل فيه رجل السياسة وواضع السياسة
الاقتصادية فى اتجاه مضاد تماما ، أو أن يطلب من الباحث
الاجتماعى إثارة الشك فى مسلمة النظريات الغربية فى الوقت

الذى يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصادى للضغوط السياسية
ويقبل السلع والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة .

ولدينا فى تجربة الستينات فى مصر ما يرجع ما نقول . لقد
كان المناخ السياسى والاقتصادى فى الستينات مختلفا تماما عنه
فى السبعينات ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن بحوثنا الاجتماعية
فى هذه الفترة ، وإن لم تقدم انجازات باهرة ، بدأت فى سلوكه
طريق مختلف كان من الممكن أن يؤدى فى النهاية الى الابداع .
كانت موضوعات البحث تعدد ابتداء لطلبة البعثات على النحو
الذى يتلاءم مع احتياجات البلد واولويات الخطة . ثم حلت المنح
الأجنبية محل البعثات الممولة من الدولة ، وهذه المنح الدراسية
تحدد موضوعاتها الآن ، فى أغلب الأحوال من قبل الهيئات الأجنبية
المانحة . ولا بد أن يكون لهذا بعض الأثر فى مدى استقلال الفكر
الاجتماعى العربى فى المدى الطويل . كذلك نلاحظ ما اتسمت به
البعثات الدراسية فى الستينات من تنوع فى الدول التى يرسل اليها
المبعوثون ، إذ توزعت البعثات بين دول الشرق والغرب . وبدأ
فى الستينات الاستغناء عن استيراد الأساتذة الأجانب فى العلوم
الاجتماعية ، ثم عادوا إلينا فى السبعينات . كانت هناك أيضا
فى الستينات حملة مكثفة لاعادة طبع كتب التراث ، لو قدر لها
الاستمرار لأثمرت ثمارا طيبة فى تشجيع الابداع والاستقلال
الفكرى .

ليس غياب الديمقراطية هو العامل الأساسى فى تخلف الفكر
الاجتماعى العربى أو تبعيته ، وإنما العامل الأساسى هو غياب
الاستقلال السياسى والاقتصادى . وليس معنى هذا أن من الممكن
أن نتوقع عودة الاستقلالية والابداع للفكر العربى بمجرد تحقق
هذا الاستقلال السياسى والاقتصادى . فالفكر بطيء النمو
بطبيعته ، والعادات الفكرية أكثر تأصلا وعمقا من أية سياسة
اقتصادية . ولكن هذا لا ينفى أن تحرير العقل مشروط بتحرير
الارادة .

هوان اللغة العربية فى كتاباتنا الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عندنا تجتاحتها منذ فترة موجة من « التغريب اللغوى » ، اذا جاز هذا التعبير ، لا يمكن ان يجد لها المراء عذرا . ولا تفسير لها الا خضوع الكاتب لنفوع من الانكسار النفسى امام المؤلفات الأجنبية . هذه الموجة تزداد قوة واكتساحا يوما بعد يوم ، وتكسب لها كل يوم ضحايا جددا ، حتى أصبح المراء وهو يطالع البحث أو المقال لا يعرف ما اذا كان يقرأ مقالا مؤلفا أو مترجما ، وما اذا كان الكاتب يفكر بالعربية أو بلغة أجنبية ، وما اذا كان الكاتب يخاطب قارئاً عربياً أم أجنبياً ، أم قارئاً مهجناً .

اننى لا اقصد مجرد شيوع استخدام الألفاظ الأجنبية فى المقال المكتوب بالعربية ، أو كثرة ذكر المقابل الأجنبى بجوار الكلمة العربية حتى فى الأحوال التى يكون فيها اللفظ العربى واضحا بذاته . فهذا المسلك لا يزيد فى معظم الأحوال عن كونه محاولة

ساذجة للتظاهر بالعلم . ولكنى اقصد فى الأساس اقحام عادات التعبير الأجنبية على اللغة العربية ، واخضاع اللغة العربية لقواعد التعبير الأجنبى ، على نحو يذهب بسلامة الفكرة ووضوحها ، ويشوه جمال اللغة العربية ويخل بقواعدها .

ومن المؤسف ان يشارك فى هذا الخطأ بعض من أكثر اقتصادييننا حماسا لرفض التبعية السياسية والاقتصادية للغرب ، ناسين ان التبعية هى فى الأساس مرض نفسى ، وان تحرير اللغة القومية من اثار التبعية هو من أكثر الوسائل فعالية لتحرير العربى عقليا ونفسيا .

والظاهرة حديثة نسبيا ، فالذين تتلمذوا مثلى على يد أمثال الأساتذة حسين خلاف وزكى شافعى واسماعيل حبرى عبد الله وسعيد النجار ولبيب شقير يعرفون جريرة الجيل الأحداث . ولكن الظاهرة على حداتها قد اصبحت من الخطورة بحيث لم بعد من الجائز تجاهلها .

ان الكاتب الذى يكتب مثلا كلمة « كفاءة » ثم يكتب مقابلها الانجليزى . efficiency ، أو الذى يكتب « توزيع الموارد » ثم مقابلها الأجنبى resource allocation هو اما كاتب متحذلق يرغب فى مجرد التظاهر بمعرفة اللغة الأجنبية ، أو يجهل أن الكلمة العربية تؤدى نفس المعنى بنفس الكفاءة . والكاتب الذى يستخدم كلمة مثل « ديناميكية » بالحروف العربية يقع بدوره فى خطأ ، اذ يتصور خطأ عجز اللغة العربية عن التعبير عن نفس الفكرة بنفس الدرجة من الدقة ، وكان اللغة العربية لا تعرف الفاظا تدل على الحركة أو التطور أو التغيير . الخ .

ولكن هناك أيضا الكاتب الذى يحرص على الاخلاص للفظ الأجنبى ولا يشعر بنفس الولاء للغة العربية ، فلا يهمه الا ان يترجم

اللفظ الأجنبي ترجمة حرفية ولو كان المعنى الذى يثيره اللفظ العربى الذى يستخدمه يحمل فى طياته معانى وإيهامات مختلفة تماما . انظر مثلا الى استخدام كلمة « تعظيم » الشائع فى الكتابات الاقتصادية كمقابل لكلمة Maximization ، فيقال تعظيم الربح وتعظيم الانتاج ، بمعنى الوصول بايهما الى الحد الأقصى ، مع ان كلمة « تعظيم » توحى فى العربية بالاجلال والتوقير ولا يوحى اللفظ الأجنبى بذلك . أو فلتتأمل شيوع عبارة « الأدبيات الاقتصادية » أو « الأدب الاقتصادى » لمجرد شيوع المقابل الأجنبى *economio* literature مع ان كلمة literature تعبر عن معنيين مختلفين اشد الاختلاف : الأدب ، والكتابات ، فاذا بنا نستخدم احدى الكلمتين العربيتين للتعبير عن المعنى الآخر !

نلاحظ مثل هذا أيضا فى عناوين الكتب أو البحوث والمقالات العربية التى أصبح على القارئ أن يقرأها ثم يعيد قراءتها قبل أن يعرف المقصود منها ، لا لسبب الا ان كاتب البحث أو الكتاب يفكر بلغة أجنبية ثم يترجم افكاره الى عربية ركيكة ، ناسيا انه يكلم قارئاً عربياً لا يعرف غير لغته العربية ، أو لم يمر بنفس خطوات التفكير باللغة الأجنبية التى مر بها الكاتب . لقد شاع مثلا فى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الغربية استخدام عبارة *case study* لوصف دراسة تطبيقية لمثال أو نموذج واقعى معين . فهل ضاقت اللغة العربية بالتعبيرات التى يمكن أن تؤدى نفس المعنى غير عبارة « دراسة حالة » ؟ أو فلتفرض ان الكتاب الغربيين قد فضلوا لأسباب تتعلق بلغاتهم أن يستخدموا الكلمات المركبة مثل *socio-economic* أو *geo-political* فهل فرض علينا أن نحققى حقولهم فنصف القاهرة بأنها جيو - سياسية ، أو أن نتنازل عن حرف العطف العربى فنصفها بأنها اقتصادية - اجتماعية - لمجرد أن العبارة أقرب الى المقابل الأجنبى ؟

ثم بدأ يشيع مسلك جديد فى كتابة أسماء الاعلام — يحتذى
 حذو الكتب العربية فى ذكر اسم العائلة أولا يليه اسم الشخص
 كاملا او بحروفه الأولى ، فاسم طه حسين يصبح : حسين ، طه ،
 وتوفيق الحكيم يمكن أن يصبح : الحكيم ، ت ! وهو أمر لا يمكن
 الا أن نستهنه بشدة حتى ولو أدى الى تسهيل العثور على
 الأسماء ، إذ انه يضرب عرض الحائط بتقليد مستقر فى الكتابة
 العربية لا يترتب على اتباعه عناء يذكر ، ويهون هذا العناء اذا
 وجد ، فى سبيل المحافظة على هبة اللغة .

كثيرا ما نجد أيضا الرغبة فى التحنلق مختلطة بالتأثر المفرط
 بالكتابات الأجنبية على نحو تلتج عنه عبارات قبيحة هى فى نفس
 الوقت صعبة الفهم ، ويكاد يكون الفهم الصحيح متوقفا على
 قدرة القارئ على اعادة العبارة الى اصلها الأجنبى أولا . من
 أمثلة ذلك ان يلجأ الكاتب الى أن يستبدل بكلمة « التضخم » ،
 البسيطة والواضحة ، عبارة « العملية التضخمية » ، حتى فى
 الأحوال التى تكون فيها العبارة الأخيرة لا تحمل أية اضافة بل
 لا تزيد على أن تجعل السهل صعبا ، مع الإيحاء بأن الكاتب يتناول
 موضوعا لا يستطيع فهمه الا الراسخون فى العلم والتدريون على
 طوقسه . من ذلك أيضا استخدام عبارة « الآثار المضاربية
 للتضخم » بدلا من آثار التضخم على المضاربة ، أو أثر التضخم
 فى التشجيع على المضاربة ، أو استخدام عبارة مثل « الربح
 المضاربى » بدلا من أرباح المضاربة . . . وهكذا . أن هذه مجرد
 أمثلة لظاهرة عامة أصبحت شائعة فى الكتابات الاقتصادية عتدا
 وهى تحويل المضاف اليه الى صفة على نحو يقرب العبارة الواضحة
 تماما الى تركيب غريب على اللغة العربية ومثير للبس ، فآثر
 الدخل مثلا يصبح « الأثر الدخلى » ، وتفاوت الدخول أو الفوارق
 بين الدخول تصبح « التفاوت الدخلى أو الفوارق الدخلة » . .
 الخ .

ما رأى القارئ مثلا في العبارة الآتية : « المكون الأجرى
للاتفاق الاستثمارى » ؟ هل يمكن للقارئ العربى أن يفهمها
حقيقة ما لم يخمن أولا أن المقصود بها هو ترجمة العبارة
الأجنبية :

The wage component of investment expenditure

اذن فقد كاد الامر يصل الى حد اشتراط معرفة اللغة الأجنبية
لفهم اللغة العربية ! أو ليس هناك أمل أكبر فى أن يصل المعنى
الى القارئ ، المتخصص وغير المتخصص ، اذا عبرنا عن نفس
المعنى بعبارة مثل : عنصر الاجور فى اجمالى الاتفاق الاستثمارى ،
أو ذلك الجزء من الاستثمار الذى يدفع فى صورة أجور ؟

على أن الأمر لم يعد يقتصر للأسف على نقل المصطلحات
الأجنبية نقلا سيطا ، بل تعداه الى نقل الفاظ وعبارات لا يمكن بأية
حال اعتبارها من قبيل المصطلحات ، من ذلك مثلا شيوع لفظ
« اشكالية » أو عبارات مثل « تشكيلات أو تكوينات تاريخية
 واجتماعية » التى لا تمثل فى نظرى اضافة يترقب عليها اثر
اللغة العربية ، أو شيوع كلمة « اقتراب » أو « مقارنة » كمقابل
لكلمة approach ، وكأن العرب لم « يتناولوا » موضوعا قط !

ان كثيرا من كتابنا يعاملون طرق التعبير الأجنبية كما لو
كانت شبه مقدسة ، فيعاملها معاملة المصطلح ، وهى لا تزيد فى
كثير من الأحيان عن أن تكون طرق الأجنبى فى التعبير عن نفسه ،
بينما يكون للعربى طرق أخرى مختلفة للتعبير عن نفس المعنى .
ففى الكتابات الانجليزية فى علم الاقتصاد يشيع مثلا استخدام
لفظ ceiling ولفظ floor للتعبير عن الحد الأقصى والحد
ال الأدنى . أو النهاية العظمى والنهاية الصغرى . والأمر لا يخرج
هنا عن تشبيه الظاهرة بالبناء الذى له سقف وأرض . فهو ليس
اصطلاحا وانما هو مجرد طريقة للتعبير عن حدود الظاهرة .
بحيث لا يمكن أن نتصور أن تفننر اللغة العربية الى طريقة للتعبير
عن نفس المعنى . فما الذى يلجئ اقتصاديينا الى الداب على

استخدام لفظ السقف والارض بل وأحيانا الى ذكر الكلمتين الانجليزييتين بعد ذكر الكلمتين العربيتين ، وكأننا نترجم كلاما مقدسا ؟ من الأمثلة التي يمكن أن نضربها على نفس هذا المسلك الغريب أن يتصور الكاتب العربي في علم الاجتماع أن عبارة value system يجب أن تنقل حرفيا الى « نظام القيم » ، مع أن الأمر هنا أيضا لا يتعلق بمصطلح فني بل بفكرة شائعة عرفها العرب قبل أن يعرفها الغرب ، حيث لا تزيد على الإشارة الى مجموعة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع ، ووصف مجموعة القيم هذه بأنها « نظام » ، هو مجرد طريقة الأجنبي في التعبير ولكنها ليست بالضرورة طريقة العربي في التعبير عن نفس الفكرة . وتنطبق نفس الملاحظة على شيوع وصف البحث بأنه « ورقة » ، وشيوع استخدام عبارة « سلة العملات » ، جريا وراء العادة الأجنبية ، وكان العملات لا يمكن أن يتصور الجمع بينها الا في سلة انجليزية او فرنسية .

بل لقد وصلت قوة ولاء الكاتب العربي للغة الأجنبية وضعف ولائه للغة العربية الى حد أنه أصبح لا يبالي بارتكاب خطأ لغوي وفكري محض طالما أنه يشعر أن التعبير لو ترجم الى اللغة الأجنبية (الأصلية) يصبح سليما وخاليا من الخطأ . انظر مثلا شيوع ترجمة cost-push inflation بتضخم التكاليف ، مع أن العبارة الانجليزية تعني التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف والعبارة العربية لا تعني الا ارتفاع استكاليف فحسب . أو عدم حرص الكاتب العربي على التمييز بين التغير والتغيير ، حيث يتطلب الأمر في الحالة الثانية تدخل ظاهرة خارجية ولا يتطلبه الأمر في الحالة الأولى ، وذلك لمجرد أن الكلمة الانجليزية او الفرنسية change لا تفرق بين هذا وذاك . وكان الكاتب العربي في هذه الحالة يقوم بافتقار لغته العربية الأكثر ثراء ، ويفسد المعنى في نفس الوقت ، لمجرد أن التعبير الأجنبي المسيطر على تفكيره ، أو المنقول عنه ، سليم في ذاته . لا عجب إذن أن نجد أن بعض

طلبتنا كثيرا ما يستسهلون قراءة بعض النصوص الأجنبية في لغتها الأصلية أكثر مما يستسهلون قراءة بعض الكتابات الاقتصادية أو الاجتماعية العربية ، حتى ولو لم تكن مترجمة .

وقد بلغ الانكسار النفسى اسماء الكتابات الأجنبية درجة أصبح معها الكاتب حريصا على نقل الالفاظ الأجنبية الى العربية حتى ولو كانت الكلمة الأجنبية قبيحة في لغتها هي نفسها ، ان تترجم كلمة developmental الى كلمة « تنموية » ، وكل من الكلمتين اقبح من الأخرى ولا ضرورة لها أصلا ، حيث لا تضيف شيئا الى ما نملكه بالفعل من كلمات تتعلق بالتنمية ، وقل مثل ذلك عن ترجمة societal بلفظ « مجتمعي » ، أو عن استخدام كلمة « تهميش » كمقابل لكلمة marginalization التى ينطوى استخدامها حتى في لغتها الأصلية على حذقة يتسم بها كثير من الكتابات الأجنبية الحديثة المنقول عنها ، وما كان اساقفة الاقتصاد الأوائل ليقبلون استخدامها .

وفى نفس الوقت الذى نتقمص فيه عادات التعبير الأجنبية بلا موجب ، نطرح ايضا عاداتنا الخاصة فى التعبير بمبرر وبلا مبرر . كان اسلافنا القدماء كثيرا ما يهتمون كتاباتهم بعبارة « والله اعلم » وكان استخدام هذه العبارة من جانبهم لا يزيد فى الواقع عن التعبير عن تواضعهم ، وعن ادراكهم لعجزهم عن الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، وانه قد يكون هناك من الأسباب للظاهرة التى يبحثونها ما يعجزون عن الالمام به ، هذه العبارة لا يمتعنا اليوم من الاعجاب بها وتقدير ما تنطوى عليه من موقف أخلاقي رفيع الا فقدان الثقة بانفسنا . فتصورنا ان الكاتب العريى الذى يستخدم مثل هذه العبارة لابد واقبح بالضرورة فى اسرار التفسيرات غير العلمية ، مع ان استخدام هذه العبارة لم يمنع كتابنا الكبار القدامى من التعمق فى البحث ومحاولة استيفاء العلل والمسببات ، كما انها لم تضلل احدا فى الماضى أو تمنعه من التمييز بين العالم الاصيل واشباه

العلماء . فما الذى صنعناه نحن ؟ تصورنا أن الطريقة الوحيدة للتعبير عن تواضع العلماء هي الطريقة الغربية فى التعبير عن ذلك ، بأن يذكر فى المقدمة أو الخاتمة أن الموضوع أوسع من أن يحيط به الكاتب ، أو أن نقول « ان كتابا بهذا الحجم أو مكتوبا لهذا الغرض لا يمكن » أن يحيط بالموضوع ، ثم ملأنا هوامش الكتاب وقائمة المراجع بأسماء الكتب الأجنبية وأرقام الصفحات المنقول عنها ، سواء كان لها علاقة بالموضوع أو لا علاقة لها به ، وكان هذا هو الدليل الأكيد على أمانة الباحث وسعة اطلاعه ، مع أن هذا بدوره لا يمكن أن يضلل أحدا . فالكتاب غير الأمين مفضوح فى جميع الأحوال ، والكاتب الذى يستحق الثقة يوحى بها من أول عبارة دون حاجة منه الى الاعلان عن ذلك بتطويل قائمة المراجع أو تضخيم حجم الهوامش .

من بين عادات الكتابة العربية الراقية أيضا ، التى طرحناها دون مبرر ، ميل كثير من الكتاب العرب القدامى الى استخدام عناوين مطولة لفصولهم بحيث يدرك القارئ موضوع الفصل بوضوح من قراءة العنوان . فمن فصول مقدمة ابن خلدون مثلا ما يحمل عناوين مثل : « فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » وآخر بعنوان : « فصل فى أن نقص الغطاء من السلطان نقص فى الجبائية » وهكذا ، فإذا بنا اليوم نجارى العادة الغربية الحديثة فى استخدام عناوين للكتب والفصول لا تدل على الموضوع ، بل كثيرا ما تضلل القارئ عمدا عن محتواها .

ان علينا ان نسلم بأن لكل لغة شخصيتها الخاصة التى تعكس شخصية الأمة التى تتكلمها ، كما تعكسها موسيقاها ومعمارها وسائر فنونها . وإذا كان تطوير اللغة أمرا مطلوبيا وضروريا للملاحقة تطورات العصر ، فليس هناك أى مبرر لأن يتم هذا على حساب شخصية اللغة وقواعدها . فالذى يقال عن النمو الاقتصادى ينطبق أيضا على التطور اللغوى ، فكلاهما يجب أن يتم فى ظل احترام التقاليد الراسخة التى ليس هناك أية مصلحة فى التضحية بها .

الفصل الثاني

خرافات شائعة
عن الرخاء والرفاهية

سر الساحر الأمريكى

أتيت لى منذ فترة ليست بالبعيدة ان ارى الولايات المتحدة لأول مرة ، فراعنى ما رايت ا لم تكن الولايات المتحدة غريبة على تماما فقد طالعت قبل ان اراها كثيرا مما كتب عنها ، فلما او استحسنانا ، وكانت تدفعنى الى ذلك تلك الظاهرة الغريبة : وهى ان ما يبدا هناك نراه يحدث فى بلادنا بعد فترة طالت أم قصرت . اذا لبس شبابها السراويل الزرقاء الملاصقة للجسم ، ارتداها شبابنا وعدوها مظهر العصرية والتدين . واذا تركوا شعورهم تغطى آذانهم ، تركناها تغطى آذاننا ، واذا اكلوا اقراص اللحم عديمة الطعم والخالية من اللحم وغطوها بمائل يشبه الطماطم اكلناها وافتتحنا لها مطاعم تتخصص فى تقديمها . واذا اقاموا مبانيهم الشاهقة والطاردة للشمس والهواء واستعاضوا عنها بأجهزة تكييف الهواء ، فعلنا أيضا مثل ذلك وشعرنا بالفخر بما نصنع . وكما فعلنا فى الملابس والماكل والسكن فعلنا فى شئوننا السياسية والثقافية . فما هو سر ذلك الساحر الأمريكى الغريب الذى فتننا عن أنفسنا ، ورسم لنا طموحاتنا وآمالنا ، ولحق بين الشاب العربى وبين أسرته وأمه ؟

ان اول ما يسترعى انتباه من يزور الولايات المتحدة هو اتساعها وضخامتها . فالعبور من ساحلها الشرقى الى ساحلها الغربى هو عبور لقارة بأكملها ، يعاد خلاله ضبط الساعة اكثر من مرة . يتغير معه المناخ والتضاريس ، وتتغير معه مصادر الثروة . والبلاك زراعية وصحرائية فى آن واحد ، جبلية ومستوية ، باردة وحارة ، غنية بالمعادن غناها بالزراعة والغابات والثروة الحيوانية ، وبالنقط والفحم ومساقط المياه . فاذا شق طريق فاذا هو بستة أو ثمانية طرق فى آن واحد ، واذا صدرت جريدة فهى من قرط ضخامتها ينوء المرء بحملها . واذا دخلت متجرا لشراء الطعام كان عليك ان تختار من بين عشرين أو ثلاثين صنفا من الخبز ، وبين أربعين أو خمسين صنفا من الجبن . واذا اقتنيت جهازا للتليفزيون كان عليك ان تختار من بين اكثر من عشرين قناة . وهكذا نجد ان ما قد يبدو لنا من المنتجات الامريكية مغرطا فى الضخامة الى حد مزعج او مثيرا للدهشة ، يبدو طبيعيا للغاية فى البيئة الامريكية . فالسيارة الامريكية الفارهة الطول التى تبدو مزعجة فى شوارعنا الخفيفة ، يبدو حجمها مناسباً وهى تسير فى الطرق الامريكية الفسيحة . والثلاجة الامريكية الضخمة التى قد تقتصر وظيفتها فى بلادنا على اشباع حبننا للظهور او اثاره غيظ الأقارب ، تبدو ضرورية فى المنزل الامريكى الواسع وامام هذه الكميات الهائلة من السلع .

* * *

ان هذه الضخامة وهذا الاتساع ان يفتقرنان فى نفس الوقت بضالة نسبية فى عدد السكان يمكن ان يذهبا بنا شوطا بعيدا فى تفسير الكثير من ظواهر الحياة الامريكية . فكثافة السكان فى الولايات المتحدة لا تتعدى ٢٥ فردا للكيلومتر المربع بالمقارنة بنحو ٢٨٠ فردا للكيلومتر المربع فى بلد كبريطانيا مثلا ، او ٣١٠ فى المانيا الغربية او ١٩٠ فى الهند . وهى ظاهرة تلاحظها

على الفور بالمشاهدة العابرة كما تقراها فى الأرقام . تلمسها إذ ترى السيارة الأمريكية الكبيرة تقطع الطريق حاملة فى معظم الأحوال شخصا واحداً وهى تستطيع حمل خمسة أو ستة أشخاص ، وتراها فى المناطق السكنية حيث تظن العائلة التى لا تزيد على ثلاثة أو أربعة أفراد منزلاً يتسع لعشرين ، ويفصل البيت عن الآخر حديقة لا يجلس فيها أحد ، ولا يكاد الجار يستطيع أن يحدث جاره لاتساع المسافة الفاصلة بينهما . هذا الانخفاض فى الكثافة قد يذهب بنا حداً بعيداً فى تفسير ما يشعرون به الأمريكى ، بوجه عام ، من وحدة . فإذا كنا نشكو فى بلادنا المكتظة بالسكان من أننا لا نجد مكاناً لقدم فى الطرق أو الحدائق العامة أو فى وسائل المواصلات ، فالأمريكى يشكو على العكس من العزلة ووحشة الحياة . فهو وحيد فى بيته ، وحيد فى سيارته ، وحيد فى مكان عمله . ويضاهف من وحدته أن الأبناء سرعان ما يستقلون بمسكنهم الخاص وحياتهم الخاصة ، الأمر الذى يسمح به ويشجعه انخفاض الكثافة السكانية نفسه بالنسبة للموارد المتاحة . ففرص الكسب واسعة فى نفس الولاية أو خارجها ، والغنى بالموارد ، بالقياس إلى عدد السكان ، يسمح للابناء بالاستقلال الاقتصادى عن آبائهم فى سن مبكرة . لهذا إذن يثير اهتمام الأمريكى أى حادث غير مألوف فى الطريق العام مهما كانت قوامته ؟ ويهتم هذا الاهتمام المفرط بتتبع أخبار الفضائح والجرائم وتفصيل الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم السينما ، وكأنه يحاول أن يجعل من هؤلاء عائلة له حيث حرم من متابعة أخبار الجيران وأحوال عائلته الخاصة ؟ ابهذا أيضاً نفس انيمان الأمريكى للخمر والتلفزيون ، حيث يجد على شاشته اصداقاً وهميين وعائلة وهمية ، وتعمله السلسلات التلفزيونية من يوم لآخر تعوضه عن رتبة المصايف وافتقارها إلى هذه العلاقات الإنسانية الحميمة ؟ بل هل لنا أن نفسر بذلك حرمان الأمريكى باقتناء السلع وإصراره على الحصول على أحدث طراز للسيارة

والثلاجة ، ونهمه غير القابل للاشباع باقتناء الأدوات الكهربائية المتحركة ، وكأنه يستعويض بها جميعا عن الناس الذين لا يجدهم حوله ؟

ان العناية بل المودة التي يبديها الأمريكى نحو سيارته الخاصة قد تضارع ما يبديه من عناية بشئون زوجه وأولاده ، فهي ليست فقط مركبته ، بل هي أيضا قلعته ومسرح غرامياته ، وهي دلائل مركزه الاجتماعى ورمز شجاعته أو فشله . وهي فى مجتمع يخشى فيه التمييز الحقيقى ويسود التقليد والتشابه ، إحدى الوسائل القليلة الباقية للفرد الأمريكى للتعبير عن ذوقه وشخصيته . بل إنه لا يكاد يكون هناك فى المجتمع الأمريكى شيء له مثل قداسة السيارة الخاصة وأهميتها . فغليها يتفق ما يعادل ربع الدخل الفردى فى الولايات المتحدة ، وكل طفل أو طفلة تحلم باليوم الذى تكون لها فيه سيارتها الخاصة ، ورخصة القيادة هى الإثبات لشخصيته بل لوجوده أصلا ، والمحلات العامة تتفنن فى أن تقدم لك خدماتها وأنت جالس فى سيارتك ، والفنادق تتحول من أماكن لا يواءم الناس الى موتيلات لا يواءم السيارات . فإذا لم تكن لك سيارة خاصة فى الولايات المتحدة فانت كالكسيح لا تكاد تستطيع مغادرة منزلك ، أو قضاء حاجاتك .

على أنه من العسير أن تجد تعبيراً أبليغ دلالة على وحدة الأمريكى ووحشته من تلك الموضة الجديدة المسماة بالـ jogging أو الجرى المنفرد . فقد أصبح من المناظر المألوفة فى الطريق العام منظر رجل أو امرأة ، من مختلف الأعمار والأشكال ، يجرى كل بمفرده ، فى سرعة معتدلة ومنظمة ، وقد أرقدى « الشورت » ، لا يلتفت يمينا أو يسارا ، ولا يمكن لأية قوة على الأرض لفت نظره أو إيقافه أو تحويل مساره . ترى إلى أين هو ذاهب ، بكل هذا العزم والتصميم ، ومن يجرى بالضبط ؟ كلا ، إنه فقط يعتزم قطع عدد معين من الأميال كل يوم للمحافظة على صحته ولياقته

البدنية • فما هو سر هذا الاهتمام المفرط بسلامة البدن ؟ وما سر انكباب الأمريكي بهذه الدرجة على ذاته ، بحيث أصبح جسمه يشغل هذا المكان الهام من تفكيره ، وراح بعد ذلك يعرض بقائق مشاعره على الأطباء النفسيين ، فيتصور أشد مشاعره ثقافة وأكثرها طبيعية وكأنها حالة نفسية متميزة وفريدة لا يعاني منها أحد غيره ؟ وهل يا ترى لو أتيح للأمريكي تكوين علاقات إنسانية طبيعية مع أهله وجيرانه وزملائه في العمل ، لكان يبدى هذا الاهتمام الزائد عن الحد بنفسه وبدنه ؟



في بلد تسخر فيه الطبيعة هذا السخاء على الإنسان ، كيف يمكن أن يبدى الإنسان نحوها مثل هذا العداء ؟ أم أن هذا العداء ليس الا نتيجة هذا الثراء والسخاء نفسه ؟ على أية حال فإن من المؤكد أن للأمريكي غراما لا حد له بأثبات تفوقه على الطبيعة وقدرته على الاستغناء عنها • وسأضرب للقارئ بعض الأمثلة لتوضيح ما أعنيه • ولاية كاليفورنيا ، التي قضيت بها معظم فترة إقامتي بالولايات المتحدة ، لا تكاد تضاهيها ولاية أمريكية أخرى في جمال مناخها واعتداله على مدار العام • ولكنك تدخل فيها بناء بعد آخر ، ومقهى أو مطعمًا تلو الآخر فماذا تجد ؟ تجد النوافذ مركبة على نحو يجعل من المستحيل فتحها ، أو مصنوعة من زجاج ملون يحجب ضوء الشمس عن رءاءها ، وتجد أجهزة تكييف الهواء شائعة الاستعمال على نحو يخيل اليك معه أنك في أشد بلاد العالم حرارة وأقساها مناخا ، وتجد المصابيح الكهربائية مضاءة في وضع النهار • ولم لا ؟ فقد يكون ضوء الشمس أشد قليلا أو أخف قليلا مما تريد في لحظة بعينها ، والحرارة أشد قليلا أو أخف قليلا مما تحب وتشتهى في ساعة معينة من ساعات النهار أو الليل •

ثم ما هي هذه المعجزة الشهيرة في كافة انحاء الأرض المعروفة « بديزنى لاند » أو مدينة ملاهى ديزنى ، في جنوب لوس انجلوس ؟ مساحة فسيحة من الأرض تقوم عليها مباني متناثرة تقدم لك وسائل مختلفة للترفيه والتسلية ، رائعة التنظيم والتنسيق حقا وبالغة النظافة والجهاز ، ولكن شيئا واحدا يجمع فيما بينها : محاولة الانسان الأمريكى أن يثبت أنه قادر على منافسة الطبيعة والتفوق عليها . ففي مكان منها يحاول مدرب سخيى أن يقطعك بأنه قادر على أن يجعل فرس البحر ياتمر بأمره ، يرقص أو يلعب بالكرة أو يقبل امرأة جميلة نصف عارية ، وفي مكان آخر تستقل مركبة تنور بك بسرعة بالغة المروض أن تشعر معها بأنك تحوم في مركبة في الفضاء . والمكان كله لا نهاية فيه لما يبدو وكأنه حيوانات وليست في الحقيقة كذلك ، وطيورا ليست بالطيور ، وأشجارا ليست بأشجار . فإذا أعياك هذا كله وذهبت الى مكان لتناول الطعام ، فإليك ستجلس الى مائدة تبدو وكأنها مصنوعة من الخشب ولكنها ليست كذلك ، وسوف يقدم اليك شيء شبيه بالطعام ولكنه ليس طعاما ، إذ أن من بين ما يفرم به الأمريكى أن يصنع لبنا خاليا من الدسم ، وسكرا لا يحتوى على مادة سكرية ، وخبزا لا يؤدي الى السمنة وقهوة لا تحول دون النوم !

على أن الذى أثار شجونى حقا هو « سيرك الطيور الأمريكى » ففي حديقة أخرى من حدائق لوس انجلوس تضم مختلف أنواع الطيور وأجناسها ، أقيم مسرح صغير يمكنك فيه أن تشاهد عرضا بالغ المهارة يسمى بسيرك الطيور ، لا يختلف عن السيرك المألوف الا في أن أبطاله من الطيور وليسوا قبيلة واسودا . وفيه ينتزع المروض التصفيق من الحاضرين لدى رؤيتهم حمامة أو ديكاً أو ببغاء ، رائعة الألوان ، وبالغة المهابة والجمال ، تقف على قدم واحدة ، أو تتسلق سلما ، أو ترتب مجموعة من المكعبات المختلفة الألوان في صفوف منتظمة ، أو تقوم بمختلف الألعاب البهلوانية وتتحنى للجمهور لدى تصفيقه لها في نهاية العرض . والذى

اثار شجوني لدى رؤيتي لهذا العرض ، اننى تذكرت بلادنا الفقيرة
وانا أشاهد الطيور المسكينة ، وتذكرت ما صنعه بنا الرجل
الغريب وانا أشاهد مروض الطيور الامريكى . فها هى ذى طيور
لا تقل عن مروضها فى قدراتها وامكانياتها وتفوقه مهابة ، فهى
تستطيع الطير حيث لا يستطيعه ، وهى تهتم بصغارها حيث
لا يبدى اهتماما بصغاره ، وهى لا تكذب أو تنافق فى سبيل حصولها
على الرزق ، ولكن المروض لا يريد أن يعترف لها بفضل الا اذا
نجحت فى تقليده ، واستطاعت الوقوف على قدم واحدة ولعبت
كرة القدم ، وظهرت من القدرات ما ليس لديها أدنى استعداد له
او حاجة اليه !



فى بلد له مثل ما للولايات المتحدة من موارد تبدو وكأنها
لا حدود أو نهاية لها ، كيف يكون لأهلها هذا الولع بالأرقام
والحساب ؟ أم أن وفرة الموارد كانت هى ذاتها دافعا لهذا الولع ؟
ذلك انى لم أصادف شعبا يستخدم فى كلامه العادى قدر ما يستخدمه
الامريكى من أرقام ، ولا من هو أشد منه غراما بالتعبير الرقمى .
فأسعار السلع بأجزائها العشرية ، وسعة سيارته من البنزين ،
وعدد الأميال بين مكان وآخر ، والوقت الذى تستغرقه رحلة أو
تأدية عمل ، حاضرة فى ذهنه دائما ، يخطر بها دون أى جهد
ويقارن بينها دون مشقة . والرجل لا يوصف بأنه طويل أو قصير ،
ولكن يقال لك ان طوله خمسة أقدام وبوصتان ، والمكان لا يوصف
بأنه بعيد أو قريب وإنما تخبر عما تستغرقه الرحلة اليه من الدقائق
بالسيارة أو الطائرة . والشئ الذى لا يمكن حسابه بالأرقام
يفترض ضمنيا أنه لا يستحق الاهتمام .

وقد لا يبدو فى هذا الميل الواضح الى التعبير الرقمى
مضادة لولا أنه انعكس فى فكرة الامريكى عن « الكفاءة »

فالكفاءة لدى الأمريكي هي بوجه عام انتاج اكبر قدر بأقل تكلفة ،
أو القيام بأكبر عدد من الأعمال في أقل وقت ممكن ، دون اهتمام
كبير بالآثار التي لا يمكن تقديرها تقديرا رقميا . فما أسهل على
الأمريكي أن يشعر بالرضا أن يجد سيارته قد قطعت عددا كبيرا
من الأميال ، أو يجد نفسه قد أتمج عددا كبيرا من الأعمال ، أو
زار عددا كبيرا من البلاد ، أو شاهد عددا كبيرا من المتاحف ،
دون أن يعير اهتماما كبيرا لطبيعة الرحلة أو الغرض منها ، أو
للفائدة الحقيقية من العمل وجدواه ، أو لما جناه من معرفة حقيقية
بما زاره من بلاد أو شاهده .

فكثيرا ما يبدو لك الأمريكي « كأم العروس » فاضية
ومشغولة ، — كما نقول في أمثالنا الشعبية — لا يطبق الكف عن
الحركة والعمل ، وكان أي عمل مهما كان ثاقبا أفضل من عدمه ،
لا يطيل البقاء في مكان لأن في انتظاره عملا آخر لابد من تأديته ،
يتناول طعامه بسرعة ثم يقفز إلى سيارته ، أو يتناول أمام
التلفزيون أو في السيارة نفسها . فإذا دعاه إلى الغذاء فهو
« غذاء عمل » ، وإذا فكر أن يدعو معك شخصا آخر ، فإنه يرى
أن من المفيد أن يتعرف أحكما على الآخر . وهو مغرم بجمع
أسماء المعارف وعناوينهم ، ويشعر بالفخر لكثرة معارفه واتصالاته
هنا وهناك . فإذا زار بلدا فمن المهم ألا يمضي وقتا أطول من
اللازم في مكان واحد ، فإذا تمذر عليه استيعابه فليلتقط له
الصور . وبرامج التلفزيون الأمريكي تتميز بنفس الطابع : الكثرة
على حساب الجودة ، والصرعة على حساب العمق . وكثيرا
ما يحدث ألا تجد من بين برامج العدد اللانهائي من القنوات
التلفزيونية ، التي يستمر بعضها طوال ٢٤ ساعة كل يوم ،
برنامجا واحدا تشوقك رؤيته ، أو في العدد اللانهائي من صفحات
جريدة الأحد إلا القليل مما يستحق القراءة . فإذا عرض التلفزيون
نقاشا أو ندوة ، فقلما تجد تعمقا في التحليل أو إحاطة بالظاهرة
التي يدور حولها النقاش من مختلف جوانبها ، والمهم لدى أعداد

نشرة الأخبار ان تحتوى النشرة على اكبر عدد من الاخبار دون بذل جهد يذكر فى تحليل اسباب الخبر أو آثاره . صحيح انك تجد فى الحياة الثقافية الامريكية الغث والسمين ، ويمكنك اذا شئت الاستماع الى موسيقى رقيقة والمثور على تحليل جيد للأخبار ، ولكن المراد تأكيده هنا هو الطابع العام للثقافة الامريكية وليس الاستثناء .



من أين اذن تنأت لهذا الساحر الامريكى ان يفتن الناس فى الشرق والغرب على السواء ؟ وما هو سر هذا النجاح الذى حققه نمط الحياة الامريكية فى غزو العالم حيث لم تحقق مثل هذا النجاح الدول الاوربية وهى فى عنفوان قوتها ؟ ان هذا السر يكمن فيما وفره نمط الحياة الامريكية « للرجل العادى » ، رجل الشارع البسيط ، من يسر الحياة المادية . فلتقطع امريكا من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب تجد ان الملك فيها هو رجل الشارع البسيط : المحدود الثقافة والتعليم ، العادى الذكاء ، المحدود الطموح ، الا فيما يتعلق بما يمكن أن يحوزه من سلع . أرضيه القصة البسيطة غير المعقدة ، ويستهو به تتبع افلام الجريمة واخبار الفضائح والكوارث ما دامت تحدث لغيره . يحب السياحة وان يشاهد متحف اللوفر واهرامات مصر ، ولكن لا صبر له على معرفة التاريخ أو التحقق فيه ، يفرح بالسيارة الكبيرة كما يفرح الأطفال ، ويقبل أكثر ما يتلقاه عن طريق التليفزيون أو الجرائد اليومية دون أى شك فى صحة ما يسمع أو يقرأ .

هذا الرجل العادى يمثل غالبية سكان العالم فى كل بقاع الأرض ، وقد نجحت « الحضارة » الامريكية فى الوصول اليه واشباع تطلعاته بأكثر مما نجحت أية حضارة أخرى . والذى سمح للولايات المتحدة ان تبلغ ذلك قبل غيرها لم يكن هو فقط غناها الذى لا حدود له بالموارد ، بل وايضا اتساع سوقها بدرجة لم تتوفر لأية دولة أخرى . فالتساع السوق هو الذى سمح بابتداع

ونمو فنون الانتاج الكبير التى تقوم على انتاج كميات هائلة من السلع المتماثلة وعلى تطبيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل . ولكن هذا الاتساع نفسه ، وهذا النوع من فنون الانتاج كان هو أيضا الذى طبع الحضارة الامريكية بكثير من ملامحها المميزة : التماثل الرهيب فى أنماط السلوك والتفكير وانتشار الموضات وخضوع المستهلك خضوعا مستمرا لحملات الدعاية والاعلان ، والهالات التى تحيط بنجوم السينما ورجال السياسة او « بالبطل » بوجه عام .

فالمليون دولار التى يمكن أن تنفق على ممثلة جميلة ، ولو كانت لا تجيد التمثيل ، او على مذبة تليفزيونية ولو كانت عادية الذكاء ، يمكن أن يستردها المنتج بسهولة اذا ضمن تسويق هذا الفيلم او ذلك البرنامج فى الولايات المتحدة وحدها . كل ما يتطلبه الأمر هو حملة دعائية واسعة وهو ما لا يمكن أن يكفى وحده لضمان الربح فى مجتمع محدود العدد . ولكن المستهلك المستهدف يجب أن يكون بدوره شخصا عاديا محدود الثقافة عادى الذكاء ، أن هنا تكمن فرص التسويق الواسع الانتشار . فاذا بنمط الثقافة السائد هو النمط الذى يستجيب لنوازع الرجل العادى وميوله ، واذا بالثقافة الرفيعة تتراجع على استحياء أن لا تجد لها ممولا . واذا بوسائل الاعلام تخاطب أبسط غرائز الانسان ونوازعه ، لجرد انها الأكثر انتشارا ، واذا بها لا تكف عن تملق الرجل العادى وترضيه . فاذا استطاع الطفل أن يكتب اسمه فانه يعامل كما لو كان نابغة عصره واذا نطق به فهو بالغ الفصاحة . وعبارات الثناء والمديح تنهال بلا حساب على المتسابقات فى البرامج التليفزيونية من ربات البيوت الطامعات فى الفوز بثلاثة او مكنته ، ولا يفوت المذيع أن بمتبجح جمال اكثرهن دمامة ، فالمهم هو أن يطيب خاطر الجميع ، أن أن البرنامج الناجح هو الذى يشاهده اكبر عدد من الناس ، والجميع مستهلكون حالون او محتملون لهذه الثلاثة او تلك المكنته التى يقوم منتحروها بتمويل

البرنامج ابتداء . فاذا اضطر التلفزيون الامريكى لسبب او آخر الى تقديم برنامج جاد يستهدف النفع العام لا الربح ، فهو يأتى بعد منتصف الليل او قرب الفجر ، حينما تكون غالبية الشعب الامريكى يغطون فى النوم . فالبرنامج الجاد ثقيل الظل ، والذين يحبون هذا النوع من البرامج ليسوا هم اكثر الناس ميلا الى زيادة ما بحوزتهم من سلع . فاذا قطع البرنامج لتقديم اعلان عن غسالة كهربائية او سيارة فالأرجح ان الاعلان سوف يكون قليل المائد ، بل ان هناك خشية حقيقية من ان يلقى البرنامج الجاد بظله على الاعلان نفسه ، فتبدو مدى سخافة الاعلان وكذبه ، فاذا بالبرنامج يتم اختياره بما يناسب الاعلان .

لا عجب اذن فى ان نجد ان اكثر الناس عدا لغير الحضارة الامريكية لبلادهم هم المثقفون ، بينما يتلقفها بسطاء الناس وصغار السن بالرضا والترحيب . ولم تستطع المجتمعات الاوربية مع كل ما احرزته من تقدم فى الارتفاع بمستوى الثقافة فيها ان تقاوم ما يحمله نمط الثقافة الامريكية من جاذبية لجماهيرها ، فاذا بالبرامج الجادة فى التلفزيون الاوربى تترك مكانها بالتدريج لبرامج الترفيه الامريكية ، ويزداد هذا عاما بعد عام ، واذا بالصحف الاوربية تجارى الصحافة الامريكية فى اعتمادها على التشويق والاثارة ، واذا بالمطاعم والمقاهى الاوربية تتخلى عن المقاعد اللويزة والخدمة المتأنيئة لتحل محلها المقاعد الطارئة للجالسين عليها وقيام العميل بخدمة نفسه . بل لم يستطع الاتحاد السوفيتى بعد عشرات من السنين من الانغلاق عن العالم ان يمنع شبابه من الانبهار بنمط حياة الامريكى والاقتداء به .

ذلك اننا نعيش ، ليس فى عصر الرأسمالية او الاشتراكية ، بل فى عصر الرجل العادى والمرأة العادية ، وقد بلغت العبقرية الامريكية ذروتها فى ارضاء كل منهما .

مجتمع المسدسات

« ترجمت هذه القصة بتصرف طفيف من بضع صفحات في كتاب « ثمن النمو الاقتصادي » للاستاذ ادوارد ميشان ، استاذ الاقتصاد بجامعة لندن الصادر فى سلسلة بليكان سنة ١٩٦٩ .

وانا اهدى هذه القصة الى كل من لا يزال يعتقد ان الحافز الفردى المتحرر من اى قيود هو الكفيل بان يوفر للجميع الحياة الهنيئة . والى كل من لا يزال يعتقد ان حل مشكلاتنا الاجتماعية هو عند « الخبراء التكنوقراطيين » الذين يجيدون تحليل البيانات الاحصائية ولكنهم يفتقرون الى اية رؤية سياسية او اجتماعية شاملة ، او دن لا يزال يعتقد ان دراسات الجدوى كفيلا وحدها بالتميز بين المشروعات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ، او ان التكنولوجيا الحديثة كفيلا يحل كافة المشكلات ، فيعتقدون مثلا بان تدهور نمط الحياة فى القاهرة يمكن علاجه ببناء الاتفاق ، بدلا من وضع حد لاستيراد السيارات الخاصة او وضع حد لنمو القاهرة اصلا . »

يحكى انه فى دولة لا يعرف اسمها ، تولت زمام الأمر حكومة اتخذت فجأة قرارا بإطلاق الحرية المطلقة لكل فرد من السكان فى حمل السلاح دون اشتراط الحصول على ترخيص . وفى نفس الوقت قامت الشركات المنتجة للمسدسات والبنادق بحملة دعائية هائلة لفتحائها أنفقت عليها مبالغ طائلة . أدى ذلك الى أن أصبح كل شخص فى الدولة يعشى فى الطريق وهو يحمل أكثر من مسدس واحد فى حزامه ، ولوحظ هذا بوجه خاص على الشباب وصغار السن الذين أبدوا حرصا شديدا على أن يراهم الناس وهم يحملون آخر طراز من المسدسات ذات السرعة غير العادية والمسمى بطراز « سوير » .

كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تروج ، ليس فقط صناعة المسدسات بل وأيضا صناعة الأحزمة الحاملة لها وغيرها من لوازم حمل السلاح واستعماله وتنظيفه وصيانتته ، فضلا عن صناعة الدروع الواقية واغطية الرأس والأرجل المضادة للرصاص . بل أصاب الرواج أيضا أعضاء نقابة الحانوتية لأسباب ظاهرة . كان كل من يسير فى شوارع هذه الدولة يلاحظ أن نوافذ المنازل ، باستثناء منازل الفقراء ومحدودى الدخل ، تحمل زجاجا مضادا للرصاص ، بينما أصبح تركيب المراد الواقية من الرصاص فى المنازل والمكاتب الواقعة فى المناطق الأكثر خطورة أمرا مألوفاً يدخل ضمن أعمال الوقاية العادية والضرورية .

لم تكن شمة أسرة يمكن أن تبلغ بها الحماية حد أعمال تدريب أبنائها بل وبناتها على فن الاطلاق السريع . وعلى أى حال فقد لجأت أفضل المدارس وأكثرها حرصا على مصلحة التلاميذ ، الى تخصيص عدة ساعات من كل أسبوع لتدريب التلاميذ على هذا الفن . لا عجب أيضا أن ازدهرت بشدة شركات التأمين على الحياة على الرغم من ارتفاع أقساط التأمين ارتفاعا باهظا كما ارتفعت بشدة أرقام الالتحاق على الخدمات الطبية . ذلك انه

بالإضافة الى تلك الظاهرة المعتادة ، وهى العثور على رصاصات مستقرة فى أجزاء مختلفة من الجسم ، انتشرت أيضا الأمراض الجلدية الناجمة عن ارتداء مختلف أنواع الرداء الثقيل الواقعى من الرصاص . أضف الى ذلك أنه نتيجة لانتشار الأمراض العصبية وذبوع مختلف أنواع التوتر النفسى ، لوحظ ارتفاع نسبة مدمنى الخمر والعقاقير المهدئة .

ارتفعت أيضا معدلات الضرائب لأسباب ظاهرة ، اذ زادت نفقات الحكومة زيادة كبيرة بسبب تضخم عدد رجال الشرطة الذين يحاولون تخفيض عدد الضحايا ، وتضخم عدد السجون والمستشفيات العامة ، ناهيك عن النفقات العامة اللازمة لحراسة المنشآت والمصالح والبنوك والمدارس وتلك اللازمة لانتاج اقوييسات ذات مواصفات خاصة واقية من الرصاص تحمل التلاميذ كل يوم من المدارس واليهيها .

فى مثل هذه البيئة لم يكن من الممكن لأى شخص مهما بلغت وداعته وإيثاره للحياة الهادئة وكرهه للعنف أن يخرج من منزله دون أن يكون حاملا للسلاح . وكتب الاقتصاديون المؤمنون بمبدأ « دع الأمور تجرى فى أعنتها » وبالحرية الاقتصادية المطلقة ، انه ما دام السكان قد اختاروا بمطلق حريتهم أن يشتروا السلاح فانه من قبيل التدخل غير المشروع والمساس غير المقبول بالحرية الفردية أن تحاول الحكومة تقييد انتاج الأسلحة . وكتب هؤلاء أيضا ، انه ما دام سوق السلاح تعمل بصورة طبيعية وأن الكمية المعروضة من الأسلحة كافية لسد الطلب عليها فانه ليس هناك حاجة بالحكومة للتدخل لزيادة الانتاج فى مواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب . كما كتبوا انه طالما أن هناك درجة كافية من المنافسة بين منتجي السلاح فان الأسعار سوف تعمل فى المدى الطويل الى أن تعكس النفقة الحدية ، ومن ثم عبر الاقتصاديون عن رضاهم التام عن النمط السائد لتخصيص الموارد بل أن الاقتصاديين

عبروا عن تفاؤلهم لما شاهدوه من نمو سريع فى الصناعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى وهى صناعات الأسلحة ولوازمها ووصفوا الحالة الاقتصادية بأنها حالة « صحية » .

على أن الحكومة كان يعترئها من حين لآخر بعض القلق بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية ، وفى هذه الحالات اعتادت الحكومة أن تلجأ الى استشارة مجموعة من الاقتصاديين عرفوا باسم « اقتصادىي المسدسات والبناىق » وهم مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بسمعة عالية واحترام عام ويتلقون مرتبات بالغة الارتفاع . فىقوم هؤلاء الاقتصاديون بتصميم نماذج رياضية ، ثم يقومون بعد ذلك بمساعدة من حقنة ممتازة من الاحصائيين بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمسدسات والبناىق من مختلف الأنواع ، ويقومون على أساس هذه البيانات بتقدير أسعار الضرائب المثلى التى يجب فرضها على بيع المسدسات والذخيرة اعترافا منهم ببعض الآثار الاجتماعية الضارة المسماة بالوفورات الخارجية السلبية التى أمكن لهم قياسها بدرجة لا تخلو من دقة مثل اكنظاظ بعض الشوارع الرئيسية فى البلاد بين وقت وآخر بجثث الموتى .

ولكن على الرغم من النصائح والتوصيات التى تقدمها هذه المجموعة من الاقتصاديين من وقت لآخر ، فإن هذا لم يمنع الحالة من التدهور ولم تضع هذه التوصيات والقرارات حدا للفوضى والدمار ، الأمر الذى اضطر الحكومة الى تشكيل لجنة تحت رئاسة مهندس على أعلى درجة من الكفاءة اسمه المهندس « ب » وقد اشتهر هذا المهندس أكثر من أى شىء آخر بالواقعية ، ومن ثم فقد بدأ بالتسليم بأن الاقتصاد القومى يعتمد اعتمادا أساسيا على افتتاج المسدسات وصناعات أخرى تقوم بخدمة هذه للصناعة الأساسية ، كما أكد على حقيقة أخرى لا تقبل المناقشة وهى أن الطلب على المسدسات ينمو بمعدل مرتفع سنة بعد أخرى ، ومن ثم بدأ بحثه باعتبار وجود هذه للصناعات مسلمة من المسلمات

التي لا يجوز المساس بها . أما التحدي الخطير الذي وضعه هذا المهندس الشهير أمام نفسه فهو أن يقوم بتخطيط جديد تماما وثورى للغاية للمدن الأساسية فى الدولة مهما كلف تنفيذ ذلك من نفقات ، بهدف خلق بيئة جديدة يمكن للناس فيها أن يجمعوا بين حياة المسدسات واستعمالها وبين التمتع بالطمأنينة فى نفس الوقت . وتتلخص الملامح الرئيسية للخطة الجديدة التي اطلق عليها التصميم الجديد لمعمار المسدسات والبنادق فيما يأتى :

١ - تحديد مناطق معينة داخل كل مدينة يحظر فيها اطلاق الرصاص وتحاط بأسوار عالية من الصلب .

٢ - إقامة طريق دائرى و متموج يجعل من الصعب الاشتراك فى مبارزة بالمسدسات .

٣ - بناء حواجز زجاجية مضادة للرصاص فى وسط الطرقات .

٤ - وضع كاميرات تليفزيونية توفر لها حماية شديدة فى أماكن استراتيجية من كل مدينة لتوفير للمعلومات عن حوادث اطلاق الرصاص لقوى الأمن والشرطة المزودة بطائرات الهليكوبتر وذلك طوال ٢٤ ساعة فى اليوم .

وقد عبر الصحفيون جميعا والمشتغلون فى مختلف وسائل الاعلام عن اعجابهم الشديد ببعد النظر والواقعية التي اتسمت بها خطة المهندس « ب » ، وأشادوا بالمعمار الجديد الذى وضع أساسه وسموه « معمار المستقبل » .

على انه سرعان ما اكتشفت الحكومة ان أية محاولة لزيادة الضرائب لتمويل هذه الخطة سوف تشعل ثورة فى البلاد ومن ثم وضعت الخطة الجديدة على الرف فى هدوء وشكلت لجان جديدة للبحث ووضعت عشرات من جداول الأعمال واستمرت الأمور على ما كانت عليه دون تغيير .

خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة

لا اعتقد أن احدا ممن يشتغلون بإى علم من العلوم الاجتماعية سوف ينكر أن وراء ما يطرحه من نظريات تكمن دائما افتراضات خفية ، لا يذكرها صراحة ، ولكنه يسلم بها تسليما مسبقا ، ويتركها لتحكم فى تفكيره واستنتاجاته .

من بين هذه الافتراضات الخفية فى علم الاقتصاد أن الانسان يفضل دائما أن يحوز كمية من السلع والخدمات أكبر مما يحوزه بالفعل . فهو يعتبر من قبيل المسلمين لانه ، كما أن العدد ٤ أكبر من ٢ ، فإن العبد ٤ هو أيضا « افضل » من العدد ٢ ، إذا تعلق الأمر بما يحوزه الفرد أو المجتمع من السلع المادية أو الخدمات .

وإذا كان الاقتصادى نادرا ما يذكر ذلك صراحة ، فإن هذا الاعتقاد يكمن وراء كثير من افكاره ونظرياته .

نجد هذا الافتراض كامناً ، مثلاً ، وراء تعريف الاقتصادى لعلمه . ابتداءً . فالتعريف الشائع لعلم الاقتصاد هو أنه ذلك العلم الذى يبحث فى التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية « غير المحدودة » . فهذا التعريف نفسه يقوم على افتراض أن ليس هناك حدود لما يحتاجه الانسان ويطلبه ، وأنه مهما بلغ دخل الفرد فإنه لن يكف أبداً عن طلب المزيد ، أو أنه على الأقل لن يرفض المزيد منه . وما كان الأمر ليكون كذلك لولا أن الفرد يفضل دائماً المزيد من السلع .

وهذا الافتراض يكمن أيضاً وراء كل نظريات التنمية الاقتصادية . فرفع معدل التنمية ينظر اليه الاقتصادى دائماً على أنه شيء مرغوب فيه ، على افتراض أن ما ينطبق على الفرد ينطبق أيضاً على المجتمع : كلما زادت السلع زادت الرفاهية . وحتى إذا أبدى الاقتصادى تحفظاً ، وهو أمر نادر الحدوث ، حول أثر ارتفاع معدل التنمية على الرفاهية ، فتحفظاته لا تتضمن خروجاً عن افتراضه الأساسى هذا . فهو قد يتحفظ مثلاً على رفع معدل التنمية إذا أضر الأمر بعدالة توزيع الدخل ، ولكن هذا لا يتعدى القول بأن زيادة الدخل لبعض الأفراد (الفقراء) أهم من زيادة الدخل لغيرهم . أما الفرض الأساسى ، وهو أن الجميع يرجحون بالمزيد من السلع ، فما يزال قائماً لا يمس .

قد نذكر الاقتصادى بما أشار اليه أبو علم الاقتصاد نفسه ، آدم سميث ، من أن هناك حدوداً لما يمكن أن تستوعبه المعدة الانسانية ، قاصداً أن هناك حدوداً لما يمكن أن يطلبه المرء من الغذاء . ولكن الاقتصادى يجد من السهل الرد على هذا بقوله أنه ، حتى فيما يتعلق بسلعة ضرورية كالغذاء ، نجد الانسان لا يكف عن التفتن فى تحسين نوع غذائه وتطوير الخدمات المتصلة به . فهو بعد أن يتناول أنواع الغذاء الضرورى ، يلجأ الى اضافة كميات الغذاء ، ثم يتفتن فى ابتداع وسائل جديدة لاعداده وتناوله ،

ثم يلجأ الى تناول غذائه فى المطاعم التى تتفنن بدورها فى ابتداء مختلف انواع الخدمات الجديدة المصاحبة لتناول الطعام ، من اختيار طريقة تنسيق الموائد الى اختيار رضى الخدم الذين يقدمون الطعام ، الى عزف الموسيقى أثناء تقديمه . الخ . قد يكون هناك حدود للمعدة الانسانية حقا ، ولكن هذا لا يعنى أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع بالطعام ، أو هكذا يقول لنا الاقتصادى . فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لشيء يتعلق بحاجات الانسان البيولوجية ، فما بالك بالآلاف المؤلفة من السلع والخدمات التى تثير خيال الانسان وعواطفه التى لا يمكن أن نتصور لها نهاية ؟

من الواضح إذن أن اثارة الشك فى صحة هذا الافتراض وواقعيته من شأنها أن تثير الشك فى كثير مما يقدمه لنا الاقتصادى من نظريات وما ينصح به من سياسات . فهل لنا أن نحاول اختبار مدى صلابة هذا الأساس الذى تستند اليه كثير من النظريات والسياسات الاقتصادية ؟

دعنا نبدأ على الفور بالزعم بأن العكس تماما قد يكون هو الصحيح . وهو أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع ، ليس فقط بأية سلعة أو خدمة على حدة ، بل بكل السلع والخدمات مأخوذة ككل . لقد دأب الاقتصادى على التسليم بذلك فيما يتعلق بأية سلعة أو خدمة منظوروا اليها على حدة (فقال بقانون تناقص المنفعة الحدية) ولكنه يفترض عكس ذلك فيما يتعلق لقدرة الانسان الكلية على الاستمتاع . على أن لدينا من الدلائل ما يشير الى أن ما ينطبق على سلعة واحدة ينطبق أيضا على السلع جميعا مأخوذة ككل .

دعنا نلاحظ أولا أن التأمل الذاتى ، أى ملاحظة كل منا لنفسه ، قد تؤيد هذا الذى نزعمه . وسأضرب مثلا بنفسى . على

ان لدى ميلا قويا الى الاعتقاد بأن ما ينطبق على في هذا الصدر ينطبق على غيرى أيضا . لقد بدأت حياتى طالبا ثم أصبحت أستاذا ، وتزوجت وأصبح لى اطفال ، وعشت فى أكثر من بلد ، ومررت مثل غيرى بتجارب ناجحة وأخرى فاشلة ، وبفترات أعوزنى فيها المال وأخرى من بحبوحة العيش ، فإذا بى أجد أن قدرتى على الاستمتاع بالحياة لم تتعد حدا معيناً فى جميع الظروف ، لم يتغير كثيراً مع تغيير ظروف حياتى العائلية أو العلمية أو المالية ، ومع اختلاف البلاد التى عشت فيها . كما أن قدرتى على المعاناة لم تتعد أيضاً حدا معيناً . الا يصح لى أن افترض اذن أن لدى كل امرئ منا طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة أو أن لكل منا حدا أقصى لما يمكن أن يجنيه من الحياة من متعة وحدا أقصى لما يمكن أن يصل اليه من الشعور بالألم ؟

ثم دعنا نتساءل ثانيا : الا تؤدي بنا إلى نفس النتيجة ملاحظتنا لأصدقائنا ومعارفنا وذوينا ؟ الا نميل مثلا إلى ما يشبه القطع بأن فلانا ذو قدرة عالية على التمتع بالحياة ، نلمسها فى تقاؤله المستمر أو سهولة اثارته ، أو صبره على الوحدة أو على العوز المادى ، وآخر ذو مزاج سوداوى ، قليل المرح ، مائل إلى الحزن والتشاؤم ، قليل الصبر على نوائب الحياة ؟ وما الذى تعنيه هذه الملاحظة الا أن الناس تتفاوت فى قدراتهم على الاستمتاع وعلى التألم ، وأن لكل منهم بدوره حدا أقصى لهذه القدرة لا يستطيع تجاوزه ؟

تم فلنتساءل ثالثا . بل كيف يكون الأمر غير ذلك ونفس الانسان تسكن جسدا محدودا بأبعاد معينة وطاقات لا يستطيع تجاوزها ؟ فليست المعدة الانسانية وحدها ذات أبعاد محدودة ، بل أيضا ذراعاه وساقاه وصدره ودماعه . فإذا كان يستمتع بالسير على قدميه فان هناك حدودا لطاقته على السير ، وإذا

كان يستمتع بالقراءة أو الحديث فإن هناك حدودا لهذا الاستمتاع
ايضا ترسمها حدود ذكائه وفهمه وخياله .

قد يكون صحيحا أن الثراء والدخل لا حدود لهما حقا ،
اللهم الا ما قد تتسع لقيده دفاتر البنك ، وقد لا يكون هناك حدود
لما يمكن أن يحصله الفرد من علم اللهم الا ما قد يكون للذاكرة
الانسانية من حدود ، أما قدرة الفرد على الاستمتاع بهذا أو بذاك
أو بغيرهما فالأرجح أنها محدودة بنفس ما يحد قدرات الانسان
المادية والعقلية .

بل أى شيء أوضح من أن حياة الانسان نفسها محدودة
بزمن معين ، أى أن الوقت المتاح للانسان ، وهو مورد يعتبره
الاقتصادى لازما لاستهلاك أية سلعة أو خدمة ، هو أيضا مورد
محدود ، ولكن كونه محدودا يضع بدوره حدودا على « الحاجات
الانسانية » وقدرة الانسان على الاستمتاع بأى مورد آخر . ان
هذا قد يسمح لنا بأن نذهب الى حد القول بأن قول الاقتصادى
« ان الموارد المتاحة محدودة ولكن الحاجات الانسانية غير محدودة »
يتضمن تناقضا من حيث أن ولحدا من أهم الموارد اللازمة لاشباع
الحاجات الانسانية ، وهو الوقت ، يضع أيضا حدا للحاجات
الانسانية نفسها .

انه متى وصلنا الى هذه النقطة فى التشكيك فى افتراض
الاقتصادى انه ليس هناك حدود للحاجات الانسانية ، وجدنا أن
الاستعاضة عن هذا الافتراض بالفرض المعاكس وهو أن لكل
انسان قدرة محدودة على الاستمتاع (وعلى الإلم أيضا) من
شأنه أن يلقى ضروءا جديدا على بعض الظواهر التى يتجذب
الاقتصادى عادة مناقشتها ، يدعوى أنه لا سبيل للحديث حديثا
علميا عنها ، أو يتخذ منها موقفا نجده ممجوجا وسخيفا بسبب
اصراره على أننفسك بافتراض قدرة الانسانى اللانهائية على
الاستمتاع بالحياة .

من ذلك مثلا ما نلاحظه ونذكره في حديثنا العابر من أن زيادة ما يخوزه الفرد من سلع كثيرا ما لا يفترون بزيادة درجة سعادته . ونحن كثيرا ما نذكر هذه الملاحظة على استحياء قد يكون مبعثه الخشية من أن نقيم بالحمد أو الغيرة ، أو قد يكون مبعثه قوة الاعتقاد الشائع بأن « زيادة السلع خير من قلتها » ، أو اصرار الثرى على التظاهر بأنه أكثر استمتاعا بالحياة من الأقل ثراء . كما قد يكون مبعثه أن هذا النوع من الملاحظات ليس هناك وسيلة لاثبات صحته أو خطئه بسبب صعوبة أو استحالة قياس درجة الاستمتاع بالحياة أو السعادة . على أن هناك بعض الإحصاءات التي قد تعطي بعض التأييد لهذه الملاحظة العابرة . ليس هناك بالطبع أى نوع من الإحصاءات التي يمكن أن تسلك على ما إذا كان الناس في مجتمع معين أكثر أو أقل سعادة في وقت معين عما كانوا في وقت سابق ولكن يمكننا أن نسأل فردا أو مجموعة من الأفراد عما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر أو أقل سعادة بين تاريخين ، مع اتخاذ أجاباتهم كمؤشر تقريبي للغاية ، ولكنه أفضل من عدمه ، عن حقيقة شعورهم . وهذا هو ما قام به بالفعل بعض علماء النفس في الولايات المتحدة ، إذ قاموا بعشرة استقصاءات على فترات منتظمة في الفترة فيما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٧٠ ، مثلت فيها هيئة عشوائية كبيرة من الأفراد ، تنتمي إلى فئات مختلفة من الدخل وإلى مهن مختلفة ، السؤال الآتي : « أى وصف من الأوصاف التالية تعتبره أقرب إلى وصف حالتك : سعيد للغاية - سعيد إلى حد ما - لست سعيدا جدا - لست سعيدا على الإطلاق ؟ » ، فإذا بالنتيجة أن نسبة الاجابات التي يصف أصحابها أنفسهم سعداء للغاية ، أو سعداء إلى حد ما ، أو لم يسعدوا سعداء جدا ، لم يلحقها أى تغير يذكر طوال فترة الخمسة والعشرين عاما المذكورة . وهي نتيجة ملقطة للنظر خاصة إذا عرفنا أنه خلال هذه الفترة زاد متوسط الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة بنحو ٦٢٪ . لا يمكن أن نجد في هذا بعض

التأييد لافتراض أن قدرة الإنسان على الاستمتاع بالحياة لها بالفعل حدود لا يمكن تجاوزها ؟

ولكن إذا كان هذا الذى نقوله صحيحا ، كيف لنا أن نفسر إقبال الناس إقبالا لا حدود له على زيادة دخولهم ، وانكباب الدول على رفع معدل النمو ، مهما كان المستوى الذى يبدأون منه مرتفعا ؟ بعبارة أخرى : ما جدوى أن نصب المزيد من الشراب فى اناء ممتلىء ؟ اليس هذا هو التبديد بعينه ؟

تفسير ذلك فى اعتقادى هو أن المجتمعات الغنية - كالأفراد الأثرياء سواء بسواء - غير قادرة على رؤية عشرات الثغرات والثقوب التى يتسرب منها الشراب ، فلا الاناء يمتلىء ولا نحن نكف عن صب مزيد من الشراب فى محاولة لا جدوى منها لزيادة مستوى رفاهيتنا !

إن أبسط مثال لهذا التبديد هو ما تخلقه زيادة السلع والخدمات نفسها من إرهاق ونفقات نفسية واجتماعية لا يمكن التخلص منها الا بانتاج المزيد من السلع والخدمات . فتزايد عدد السيارات مثلا يخلق من المشكلات الناجمة عن الازدحام والضوضاء والتلوث ما لا يمكن تلافيه ، الا بتشبيد مزيد من الطرق والجسور ، ومضاعفة عدد اشارات ورجال المرور والقائمين باصدار رخص السيارات ورجال الاسعاف . الخ . والامعان فى انتاج مختلف السلع التى لا هدف منها الا تخفيض العمل العضلى ، كمختلف وسائل المواصلات والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة والمكانس الاوتوماتيكية وغيرها من الأدوات الكهربائية المستخدمة بالمنزل ، هى بدورها بحاجة الى مختلف انواع السلع التى لا هدف منها الا تعويض الخسارة الناجمة عن تخفيض النشاط الجسمانى . كمستلزمات الألعاب الرياضية والرحلات وأنواع الغذاء المضادة للسمنة ، والأدوية المعوضة عما فقده الإنسان من صحة نتيجة

الامعان فى استهلاك وسائل الراحة .. الخ . وهكذا نجد ان زيادة الكميات المنتجة من هذه السلع التى تقوم بمهمة تعويضية بحتة ، لا تتضمن فى الواقع اضافة الى الرفاهية بل تقتصر مهمتها على محاولة الابقاء على مستوى الاشباع السابق . انها لا تزيد الاناء امتلاء بل تعرض عما شرب منه . وهنا ينطبق على التنمية ما قيل مرة عن الزوجة . فكما ان الزوجة ، على حد تعبير زوج ماهر ، هى خير من يشاركك فى تحمل المتاعب التى ما كانت لتوجد لولا الزواج ، فان التنمية الاقتصادية هو خير علاج للمشاكل التى ما كانت لتوجد أصلا لولاها ! .

على انه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لما يمكن تعدادها من أمثلة على انتاج لا يزيد من مستوى الرفاهية بل يعرض عما فقد من انتاج قديم . فهناك العديد من السلع التى تقتل هى نفسها ما كانت تولده سلع أخرى من منفعة ، ومن ثم فهى لا تضيف الى الرفاهية بل تحصل مصدرا جديدا محصل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع . ولعل أوضح مثال لذلك ما يترقب على للتغير المستمر فى الموضات ، فى الأزياء والسيارات والأجهزة الكهربائية .. الخ . ان تؤدي الموضة الجديدة الى الاستغناء عن الموضة القديمة دون أية زيادة واضحة فى الرفاهية .

او فلنتأمل اقبال المراء ، عندما يزيد دخله او ثروته عن حد معين ، على أنواع من المخاطرة والمغامرة ما كان ليخطر بباله القيام بها عند مستويات أدنى من الدخل . فالاقبال على المقامرة مثلا يمكن النظر اليه على انه محاولة ياتصه من الرجل الثرى لزيادة رفاهيته ، فيقوم بتعريض نفسه عمدا للالم المرتبط بانعدام اليقين بما اذا كانت عجلة الروليت سوف تستقر عند اللون الأحمر ام الأسود ، ثم بتعريض نفسه عمدا أيضا للخسارة ، بجلوسه ابتداء الى مائدة القمار ، طمعا فى ان يفوز بلذة تعويضها ! وكأننى بالمقامر ، وقد حار فى الاهتداء الى استخدام أمواله يزيد

مباشرة من رفاهيته ، ومنعه ثراؤه نفسه من عدد من مصادر
المتعة الأخرى ، كمتعة السير على الأقدام مثلا ، أو المتعة المستمدة
من العمل لكسب الرزق ، ثم يجد أمامه من وسيلة للحصول على
متعة جديدة الا بتعريض نفسه للالم أملا في الاستمتاع بالقضاء
عليه .

بل ان بإمكاننا للنظر الى الحملات الدعاية للسلع الجديدة
على انها تؤدي في المجتمعات الثرية وظيفة ماثلة لتلك التي
تؤديها المقامرة . فهذه الحملات تعتمد هي أيضا خلق شعور
بعدم الرضا لا يزول حتى يقوم المتعرض لهذه الحملات بشراء
السلعة الجديدة المعلن عنها . وكان وظيفة هذه الحملات هي افساح
مجال جديد تحتله السلعة المراد بيعها في « اثناء » المستهلك ذي
القصرة المحدودة على الاستمتاع ، ولا يتم خلق هذا المكان
الجديد الا بتخفيض مستوى الاستمتاع الذي كان قد بلغه
المستهلك من قبل . هذا الشعور بعدم الرضا قد يتم خلقه
عن طريق اشعار المستهلك بالخجل من نفسه او بالفيرة من غيره
اذ يرى عن طريق الاعلان ، ان الناس من حوله قد بدأوا يستهلكون
تلك السلعة التي لم يبدأ هو في استهلاكها بعد ، او عن طريق
اشعاره بالتقصير في اداء « الواجب » اذا لم يقوم باستهلاك السلعة
او الخدمة المعلن عنها ، كالاعلان عما يمكن ان يقدمه الزوج
لزوجته في عيد زواجهما ، او عما يمكن ان يقدمه الابن لأمه في
عيد الأم ، او عن شراء بوليصة للتأمين على الحياة لصالح
الأولاد ، او عن المكان الذي « يجب » ان يقضى فيه عيد رأس
السنة .. الخ .

وحيث ان الوقت المتاح للمستهلك « للاستمتاع » بكل هذه
السلع والخدمات هو بالضرورة محدود بعدد الساعات التي
يستطيع المرء ان ينفقها كل يوم على الاستهلاك ، بعد طرح ساعات
النوم والعمل ، فان اضافة سلع جديدة الى ما بحوزته لابد ان

يكون على حساب الوقت الذي ينفقه في الاستمتاع بالسلع القديمة .
 يكفي أن نذكر أنفسنا بمن نصادفه من أفراد تراكت لديهم
 السيارات أو المنازل أو قطع الأثاث التي لا يكاد أصحابها
 يتذكرونها . بله أن يستعملوها ، وكلهم ينطبق عليهم المثل الدارج
 « عين الإنسان أكثر اتساعا من معدته » . بل أننا جميعا في مواجهة
 السلع الاستهلاكية كالمختور جوعا قبل جلوسه الى مائدة الطعام ،
 نتصور بسبب ما نشعر به من جوع أن قدرتنا على استهلاك
 الطعام هي قدرة غير محدودة ، ثم سرعان ما نصاب بخيبة الأمل إذ
 نكتشف أن هذه القدرة محدودة للغاية ، وأن التهام صنف من
 الطعام لا بد أن يكون على حساب صنف آخر . ولعل تصوير
 الاقتصادي لقدرة الإنسان على الاستمتاع وكأنها قدرة لا حدود
 لها ، كان مفهوما في عصر كان الإنسان فيه بالفعل « يتضور
 جوعا » ، إذ لم تكن الحاجات الانسانية الأساسية لغالبية الناس
 قد تم اشباعها بعد . ولكن هذا التصوير أصبح من الضروري
 طرحه جانبا بعد أن تكررت تجاربنا ومشاهداتنا للمجتمعات المسماة
 بمجتمعات الرخاء ، حيث رأينا تكرار الشعور بخيبة الأمل في
 أن يزيد مستوى الاشباع عن حدود معينة .

لقد شاع في السنوات الأخيرة في بعض دوائر الاقتصاديين
 استخدام شعار « اشباع الحاجات الأساسية ، ومؤداه أن التركيز
 في عملية التنمية يجب ألا يكون على مجرد زيادة متوسط الدخل
 للمجتمع ككل ، بل على اشباع الحاجات الأساسية لأشد فئات
 المجتمع فقرا ، كالأكل والملبس والسكن ، على أساس أن القضاء
 على أشد صور الفقر قسوة هو أولى الأهداف بالاهتمام . وأن
 زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل لا تتضمن بالضرورة تحقيق
 هذا الهدف ، إذ قد تذهب زيادة الدخل لمن كانوا يتمتعون بالفعل
 بمستويات عالية من المعيشة . على أن هذا الشعار لم يجذب حتى
 الآن إلا عددا محدودا من الاقتصاديين ، ولا يزال الجزء الأكبر
 من الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب وفي بلادنا على السواء

يعتبر رفع هذا الشعار أقرب الى التعبير عن عاطفة نبيلة منه الى العلم . والراجح لدى أن سبب نفور معظم الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب من هذا الشعار هو نفسه سبب نفورهم من إثارة أية دعوة الى إعادة توزيع الدخل ، وهو الاعتقاد المتأصل لديهم منذ زمن طويل باستحالة المقارنة بين مستويات الاشباع العائدة على أفراد مختلفين . فمئذ وقت طويل والاقتصادي الغربي يرفض القول بأن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء من شأنه زيادة مستوى الاشباع للمجتمع ككل ، من حيث أن المنفعة العائدة من جنيه اضافي يعطى للفقير اكبر من المنفعة التي يفقدها الغني بفقده لنفس المبلغ . يرفض الاقتصادي الغربي هذه الحجة بقوله انه ليس هناك أى سبيل للمقارنة بين ما يفقده الغني من منفعة في حالة إعادة التوزيع وما يكسبه الفقير . فالاثنتان عالمان مختلفان كل الاختلاف ، لكل منهما حيوله وذوقه الخاص ، ومن ثم فلا سبيل لطرح الخسارة النفسية التي تتحقق لأحدهما من النفع النفسى العائد على الآخر .

ان هذا الموقف قد يكون مقبولا في ظل الافتراض الاقتصادي التقليدي بأنه ليس هناك حدود لقدرة المرء على الاستمتاع بالسلع والخدمات ، ولكن متى بدأنا نشك في صحة هذا الفرض ، كما حاولت أن افعل ، فإن الخسارة النفسية العائدة على الغني من فقدان جزء من دخله تصبح هي أيضا أمرا مشكوكا فيه ، بينما يمكن القطع بأن الفقير الذي لم يصل بعد الى مستوى من الدخل يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية لم يبلغ بعد أقصى قدرته على الاستمتاع بالحياة واستخدام كافة طاقاته المادية والعقلية . فالمقارنة هنا هي بين زيادة مؤكدة في المنفعة وخسارة مشكوك فيها .

خراقة المستهلك الرشيد

منذ أن كنا تلاميذ صفارا نتلقى دروسنا الأولى في الاقتصاد ، وحتى أصبحنا نعلم تلاميذنا الاقتصاد ، ونحن نقول : « دعنا نفترض أن المستهلك شخص رشيد » . وقد كنا نقبل هذا الفرض على أساس أنه ، حتى وإن لم يكن فرضا واقعيا تماما ، فهو على الأقل يبدو لنا وكأنه تبسيط معقول للواقع .

وكان معنى هذا الفرض البسيط الذى دأبنا على قوله : أن المستهلك شخص يحوز كمية معينة من الدخل ، يعرفها تمام المعرفة وله « ذوق » أو ميول معينة يعرفها أيضا تمام المعرفة ، ويواجه عددا من السلع والخدمات التى يعرف صفاتها وخصائصها ، فيشترى من كل منها كمية معينة بحيث يحصل منها كلها على أكبر قدر ممكن من المنفعة أو المتعة أو الاشباع . فإن لم يكن الأمر كذلك لكان من مصلحته ، ولقام بالفعل ، بإعادة توزيع دخله بين مختلف السلع والخدمات بحيث يصل فجلا الى أقصى قدر من الاشباع .

ان الاقتصادى كان دائما على استعداد للاقرار بوجود بعض الاستثناءات القليلة ولكنه لا يعتبر هذه الاستثناءات من الأهمية بحيث تدفعه الى اسقاط هذا الافتراض . من هذه الاستثناءات مثلا تأثير العادة . فالمستهلك قد يستمر فى شراء سلعة معينة ، بكمية معينة ، بحكم العادة وحدها حتى بعد أن يصبح ما يحصل عليه منها من اشباع اقل مما كان .

كذلك يقر الاقتصادى بأن ولقعية هذا الفرض تستند أيضا الى مدى تحقق فرض آخر هو قابلية السلع للتجزئة ، وهى قد لا تكون كذلك . فانا للأسف اذا شرعت فى شراء سيارة ، لا أجد أمامى سيارة بالف جنيه واخرى بتسعمائة وثلاثة بثمانمائة . الخ ومن ثم قد أجد نفسى مضطرا الى أن أفق على السيارة أكثر مما كنت أحب . ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات أو التحفظات تظل صورة المستهلك فى ذهن الاقتصادى هى صورة لشخص يملك زمام أمره ويتحكم فى مصيره ، ويحصل على ما يجب (فى حدود دخله طبعا) ولا يحصل الا على ما يجب .

والذى أريد قوله هنا هو انه قد أن الأوان للاعتراف بأن هذا التصوير للمستهلك قد أصبح يتعارض مع الواقع لدرجة يتعين معها الكف عن استخدام هذا الافتراض كلية ، وان افتراض الرشاد فى المستهلك ، وافتراض قدرته على الوصول الى أقصى قدر من الاشباع ، وان لم يكن يتعارض تعارضا صارخا مع حقيقة الأمور عندما كان يكتب الاقتصاديون الأوائل ، قد أصبح اليوم يتضمن من التضليل أكثر مما يتضمن من تصوير الواقع أو حتى من الاقتراب منه .

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يتصورون مستهلكا ينفق دخله فى الأساس على ضرورات الحياة ، كالسكن والملبس والمسكن ، وهى أشياء يسهل على المرء أن يعرف صفاتها المادية الحقيقية ويتحقق منها ، كما يسهل عليه أن يقيتبا بمقدار المنفعة أو الاشباع

الذى يحصل عليه من استهلاكها . اما الآن فان جزءا كبيرا من الدخل ، هو الجزء الأكبر فى المجتمعات السمة بمجتمعات الرخاء ، ينفق على سلع وخدمات لا يمكن اعتبارها من قبيل الضرورات ، وكثير منها يتميز بدرجة عالية من التعقيد ، سواء فى طريقة صنعها أو حتى فى طريقة استهلاكها ، من التليفزيون والمكنسة الكهربائية الى الحاسب الالى وأجهزة التسجيل . الخ ، وهذا النوع من السلع من الصعب على المستهلك العادى ، الذى يمثل الغالبية من الناس ، أن يحيط بصفاته المادية وقدرته على تلبية حاجاته ، أو أن يعرف على وجه الدقة مقدار المنفعة التى يمكن أن يحصل عليها منه ، أو على الفترة الزمنية التى يمكن أن يتوقع دوام هذه المنفعة خلالها . ف شراء المستهلك لهذا النوع من السلع ، يكاد أن يتضمن دائما نوعا من المقامرة ، أشبه بشراء « ورقة اليانصيب » ، والتى لا يعرف ما اذا كانت ستدر عليه ربحا حقيقيا أو ستصبح عما قريب قصاصة من الورق عديم القيمة .

ثم ان هذه الأنواع الجديدة من السلع أصبحت تتطلب فى كثير من الأحيان سلعا وخدمات مكملة ، لا يمكن الاستمتاع بالأولى الا بوجود الثانية ، وتزداد هذه الحاجة الى السلع المكملة كلما زادت السلعة تعقيدا . والمستهلك كثيرا ما لا يعرف على وجه الدقة ، ولا يقول له البائع مقدما ، مدى اعتماد السلع التى يشتريها على سلع أخرى ، أو تجده على الأقل لا يعرف على وجه الدقة ما سوف يكلفه الحصول على هذه السلع المكملة أو الخدمات الكفيلة بصيانتها . فنادرا ما يعرف المشتري لسلعة كهربائية وقت شرائها تكلفة استهلاك الكهرباء اللازمة لاستعمالها ، أو تكاليف صيانتها . وشراء تذكرة الطائرة قد يبدو لمن يعتزم السفر وكأنه كفىل بالوصول به الى المكان الذى يريد بلوغه ، فإذا به يكتشف أن هناك عددا لا نهاية له من السلع والخدمات التى يتعين شراؤها لاتمام السفر بالفعل ، من تكاليف الانتقال الى المطار الى استخراج

تأشيرات الدخول الى رسوم تجديد جواز السفر الى ضريبة المطار ، وهى نفقات يكاد يستحيل عليه مقدما ان يعرف مقدارها على نحو الدقة ولا حتى ان يتنبأ بضرورتها . واذا بكل اتفاق قديم يورطه فى اتفاق جديد ويستحيل عليه بعد لحظة معينة بعد ما تورط فيه من اتفاق ، ان يعود ادراجه ويلغى المشروع بأكمله .

وفى عصر تتعدد فيه اصناف السلع وانواعها بدرجة لم يعرف لها مثيل من قبل ، بحيث يواجه المستهلك عشرات الأصناف من الجبن أو اللحم ، وعشرات المجلات الاسبوعية والشهرية ، والمسرحيات والأفلام والفرق الموسيقية وعشرات القنوات التليفزيونية والبرامج الاداعية ، يصبح من الصعب ان نفترض ان المستهلك قادر على المقارنة بين المنفعة المتوقعة من كل من هذه الأصناف وبين اثمانها ، لكى يحقق أقصى اشباع ممكن من دخله . واذا بالمستهلك مضطر الى ان يترك نفسه تحكمه العادة أو الصدفة أو الايحاء من البائع . وليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن الاختيار سيكون متفقا مع ميوله الحقيقية . بل وقد تكون نتيجة الاختيار أسوأ مما كانت عندما كانت الأصناف المطروحة أمامه محدودة العدد . ان كثيرا ما يجد المستهلك نفسه فى مواجهة « سلع رديئة قامت بطرد السلع الجيدة » من فوق رفوف المصلات التجارية ، أو أمام ايهاءات متكررة بتجربة أصناف جديدة لا تستحق التجربة . لا عجب ان شبه أحد الكتاب حالة المستهلكين فى العصر الحديث بحالة الجالس فى مطعم صينى ، حيث يواجه بقائمة طويلة من أصناف الطعام التى يجهل كل شيء عن تسعة أعشارها على الأقل ، فاذا به يطلب صنفا سبق ان جربه ، ولكنه ليس بالضرورة اقرب الأصناف المتاحة الى ذوقه ، أو يطلب صنفا هو أبعد ما يكون عما يريد .

ولسنا فى حاجة الى تكرار ما هو معروف من خضوع المستهلك المستمر لخداع الحملات الدعائية ، ولكن هذا الخداع

لم يعد الآن يقتصر على مجرد ترغيب المستهلك فيما هو ليس بحاجة اليه ، كتغيير طراز السيارة أو جهاز التسجيل ، بل أصبح فى كثير من الأحيان يندرج فى باب الكذب المحض . فالكتب الجديدة مثلا أصبحت تحمل عناوين ضعيفة الصلة بمحتويات الكتاب ، ولكنها أكثر اجتذابا لاهتمام المستهلك ، وتحمل على غلافها مقتطفات مما كتبه النقاد عن الكتاب ، ممهورة بأمضائهم ، ولكنها تسقط من هذه المقتطفات ما قد يكون قد أشار اليه النقاد من عيوب فى الكتاب . وقل مثل ذلك عن اعلانات الأفلام السينمائية ونشرات الوكالات السياحية . الخ .

على ان جزءا كبيرا من الحملات الدعاية للمسلع يشترك فى نوع آخر من الخداع . ذلك أنه حتى لو صدقت هذه الدعاية فيما تزعمه عن الفقرة التى يمكن أن تدوم خلالها السلعة من الناحية المادية البحتة ، دون أن تبلى أو تتوقف ، فهى دائما تحاول خداع المستهلك فيما يتعلق بفترة دوام المتعة المستمدة من السلعة ، إذ تحاول إيهام المستهلك بأن المتعة التى يمكن أن تجلبها له السلعة سوف تدوم مدة دوامها المادى ، وهو أمل سرعان ما يظهر أنه أمل موهوم . فسرعان ما تعجز السلعة عن توليد المتعة التى ظن المستهلك أنها ستستمر . مثال ذلك الآلات الموسيقية التى تكساد لا تحتاج الى عازف ، إذ سرعان ما يكشف المستهلك أنها تفرض عليه درجة من السلبية تتنافى مع أية متعة حقيقية ، أو نوافذ السيارة التى يمكن فتحها وإغلاقها بالضغط على زر ، إذ سرعان ما يكشف أن فترة الاستمتاع بها قد لا تمتد لفترة أطول من لحظة الزهو بها ، لأول مرة ، أمام المعارف والجيران .

ثم ان نمط الحياة الحديثة يتميز ، أكثر منه فى أى وقت مضى ، باضطراب المستهلك الى الدخول فى نوع من التعاقد غير محدد الشروط يضع المستهلك نفسه بمقتضاه تحت رحمة البائع

بحيث لا يصبح المستهلك مفر من قبول كل ما يستجد من الشروط ،
ومعها ما لو علم به مقدما ما كان ليرتبط بهذا التعاقد ابتداء .
الأمر الذى يعنى فى نهاية الأمر أن مقدار الرفاهية (أو الاشباع)
الذى يحصل عليه بالفعل اقل بكثير مما كان يتوقعه . وبأسط
مثال على ذلك دخول المستهلك فى مطعم دون أن يكون لديه أكثر
من فكرة تقريبية جدا عما يمكن أن تكلفه الوجبة فيه ، فإذا به
يستدرج الى استهلاك ما كان فى غنى عنه ، والى أن يدفع مقابل
ما يستهلكه أكثر بكثير مما كان يتوقع ، ويكون اكتشافه لذلك
بعد فوات الأوان . ولكن هذا مجرد مثال بسيط لما يتعرض له
المستهلك باستمرار ، ابتداء من تعاقد مع مصلحة التليفونات على
تركيب تليفون فى منزله ، تحتفظ المصلحة بمقتضاء بتغيير الشروط
والأسعار كما تشاء ، الى الحاق أولاده بمدرسة لا تكف عن
مطالبته بدفع ما لا طاقة له بدفعه ثمنا لخدمات حقيقية أو موهومة ،
الى استدعائه كهربائيا الى منزله لاصلاح عيب فى أجهزته
الكهربائية أو تركه لسيارته فى جراج لاصلاحها دون أن يدري
شيئا عما يمكن أن يطالب به فى النهاية . ومع انتشار الاحتكار ،
لا يكون أمام المستهلك المسكين بديل عن قبول مثل هذا النوع من
التعاقد ابتداء ، والاستمرار فيه حتى بعد اتضاح ما يتضمنه من
استغلال .

وكلما أمن المجتمع فى زيادة انتاجه من السلع الكمالية
والتقنن فى اضافة أنواع جديدة من السلع كلما زادت نسبة
السلع ذات « الآثار الجانبية » التى يتعذر علينا أن نعرفها مقدما
على وجه الدقة . فيوما بعد يوم يكتشف أن دواء بدأ استخدامه
منذ سنوات له آثار جانبية شديدة الضرر بالصحة ويتم منعه من
التداول ، أو يكتشف أن مادة كيميائية معينة تستخدم فى انتاج
بعض السلع الاستهلاكية قد تكون من الأسباب المؤدية الى الاصابة
بالسرطان ، أو أن الافراط فى استخدام نوع من المبيدات الحشرية
يؤدى الى التسمم ، أو أن الاستعانة باللبن الصناعى عن لبن الأم

الطبيعى قد يحرم الطفل من بعض ما يحتاجه للنمو . الخ ، وكلما زاد هذا النوع من السلع أصبح ذلك الافتراض الذى يتصور المستهلك عالما علما كاملا بطبيعة السلع المستهلكة واثارها على رفاهيته ، ابعد اكثر فاكثُر عن الواقعية ، واصبحت صورة المستهلك الرشيد ، اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة .

اضف الى كل ذلك ان كلا منا بطبيعته يعاني من بعض صور اللاعقلانية التى تسمح للمنتج أو البائع باستغلالها لصالحه . فنحن جميعا نحب الشيء المألوف وتركن اليه ، ولكننا ايضا سرعوا الملل محبون للجديد والطريف ، وليس فى هذا أو ذاك ما يمكن وصفه باللاعقلانية لولا اننا نتصور دائما أن قدرتنا على الاستمتاع بالشيء الجديد اكبر وأطول عمرا من قدرتنا الحقيقية . ونحن فى هذا نشبه الطفل الذى يصر على الحصول على لعبة جديدة ولا تقلع معه أى محاولة لاقناعه بأنه سرعان ما يزهدا ويملها ويرغب فى غيرها . ومهما حاولت أن تذكر الطفل بتجاربه السابقة مع لعبة القديمة وكيف نرك الواحدة منها بعد الأخرى بمجرد أن زالت عنها الجدة ، فإنه يصر على أن هذه اللعبة الجديدة ليست كغيرها ، وأن قدرته على الاستمتاع بها أطول عمرا . هكذا نبدو نحن تماما تجاه مختلف سلع الاستهلاك التى تعرض علينا ، ومختلف الموضات التى نرغبنا المنتج فيها ، إذ نميل الى أن نتصور أن قدرتنا على الاستمتاع بأى منها سوف تستمر زمنا أطول بكثير مما تستمر فى الحقيقة .

كذلك نجد كلا منا يميل فى بعض الأحيان الى تعليق أهمية مبالغ فيها ودون مبرر على الاستمتاع الحاللى على حساب الاستمتاع فى المستقبل وفى أحيان أخرى نفعل العكس ، ولكن بصورة لا عقلانية أيضا . فنحن أحيانا نتصرف ، بصدد سلع الاستهلاك ، وكأننا سوف نموت غدا ، فنبالغ فى الاتفاق على ما يحقق لنا منافع فورية ، مضحين فى سبيل ذلك بالاستمتاع

فى المستقبل ، شائنا فى ذلك شأن الطفل الذى لا يستطيع الانتظار الى وقت وجبة الغذاء فيصر على تناول الحلوى الآن ، ولو أفسد ذلك عليه متعة الوجبة الكاملة . ولكننا أيضا نتصرف فى بعض الأحيان وكأننا نعيش أبدا ، فيؤجل الاستهلاك يوما بعد آخر وسنة بعد أخرى ، بالإضافة الى مخدراتنا ، على أمل أن يأتى يوم نرتاح فيه تماما من عناء العمل ونبدأ فى الاستمتاع بما سبق لنا ادخارم ، فإذا بهذا اليوم لا يأتى أبدا . والنتيجة فى جميع الأحوال أننا نتصور أننا نعمل على زيادة رفاهيتنا دون أن تنجح فى ذلك ، فالامعان فى زيادة الاستهلاك الحالى كثيرا ما يكون على حساب تخفيض لم نكن نتوقعه فى مستوى الاستمتاع فى المستقبل ، وتأجيل الاستهلاك على أمل تحقيق استهلاك أكبر فى المستقبل كثيرا ما ينتهى الى التضحية بالاثنين .

هل أن الأوان اذن أن يكف الاقتصادى عن الحديث من رشد المستهلك وعقلانيته وأن يحدثنا بدلا من ذلك عن حيرته وضعفه وتناقضاته ؟ وبدلا من أن يحدثنا عن المستهلك الرشيد أو ليس أولى به أن يحدثنا عن المستهلك « الغافل » الذى تعمل قوى لا نهاية لسلطانها على استمرار غفله ؟

طلب الراحة وطلب المتعة

قيل مرة أن أهم الموضوعات وأجدرها بالاهتمام هي تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين العلوم ، وليست تلك التي يمكن القطع بأنها تنتمي الى علم دون آخر . وقد لا يكون هذا القول صحيحا على إطلاقه ، ولكن لا شك عندي في أنه صحيح فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التي يتناولها الاقتصاد بالبحث . فهنا نجد أن ما ينتمي منها الى علم الاقتصاد البحث كثيرا ما يكون أقل أهمية وأقل استحقاقا للاهتمام من تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين الاقتصاد وغيره من العلوم كعلم النفس ، أو السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو الفلسفة .

ولعل هذا هو السبب في أن بعض علماء الاقتصاد المبرزين ، بعد أن يفتق الجزء الأكبر من حياته في بحث موضوعات تنتمي الى علم الاقتصاد البحث ، تجده يتحول الى الكتابة في موضوعات يصعب تصنيفها الى علم دون غيره ، بل تقع على الحدود القائمة

بين الاقتصاد والسياسة ، أو بين الاقتصاد والفلسفة أو بين الاقتصاد وعلم النفس ، وهكذا .

وأخر هؤلاء الاقتصاديين المبرزين الذين مروا بهذا التحول هو الاقتصادي الأمريكي « تيبور سكيثوفسكى » Tibor Scitovsky الذى نشر فى منتصف السبعينات كتابا شيقا للغاية اسمه « اقتصاد بلا بهجة » The Joyless Economy عبر فيه عن سخطه على الحالة التى وصلت اليها النظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ، وخلوها من أى محتوى ذى بآل ، ويعدها عن تصوير الواقع . وقد رد هذا العجز أو الفشل الى أن الاقتصادى وهو يبحث فى الاستهلاك لم يحاول أن يتخطى دائرة اختصاصه الضيقة ، أو الافادة من بعض النتائج الشيقة التى وصل اليها علماء النفس . وحاول هو أن يتصدى لهذه التجربة ، أى أن يمزج بين النتائج التى يصل اليها الاقتصادى والنتائج التى يصل اليها علم النفس ، فيما يتعلق بتفسير سلوك المستهلك . وقد حاول ذلك وهو يشعر بكثير من الوجل والخوف من رد فعل زملائه من الاقتصاديين الأكاديميين ، شأنه فى ذلك شأن كل من حاول قبله أن يقوم بتجربة مماثلة فى تخطى حدود اختصاصه . خاصة وأنه كان يحظى بمكانة خاصة بين هؤلاء الاقتصاديين لما قدمه من بعوث مبتكرة فى الاقتصاد البحت . وقد قال بصراحة فى مقدمة كتابه الأخير أن بعض زملائه الذين قرأوا مخطوطة كتابه قبل نشرها قد شعر بالعطف والاشفاق عليه لما عبره بمثابة « تسال الضعف الى عقله » ، إذ يقدم على مثل هذه المحاولة . ولكنه لم يبال بهذا ، وأقدم على نشر كتابه الذى أجده أبعد ما يكون عن هذا الوصف ، بل أجده على العكس ، مساهمة نادرة فى اتجاه صسمى ، ربما أنت ، لو اقترنت بمساهمات مماثلة فى نفس الاتجاه ، الى تصبح مسار علم الاقتصاد ، واعادته مرة أخرى ، كما كان فى بداية عمره ، علما يهتم بحياة الناس ورفاهيتهم ، أكثر من

اهتمامه بالأنافة النظرية والدقة الرياضية ، وهو مرض يعانى منه فى الوقت الحاضر ليس علم الاقتصاد فقط بل كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى .

يبدأ سكيترفوسكى بعلوم الاقتصادى على ما دأب على تقريره من أن هدف المستهلك من شراء سلعة أو خدمة هو الحصول على المنفعة أو الاشباع ، على أساس أن هذا القول لا يقدمنا خطوة الى الأمام فى فهم سلوك المستهلك . ذلك أن الاقتصادى قد بلغ به الحذر درجة جعلته يحدد معنى المنفعة أو الاشباع على نحو يجعله مرادفا للطلب نفسه أو لعملية الشراء نفسها . فالاقتصادى لا يريد أن يتكلم عما يحدث نتيجة الحصول على السلعة ، أو ما يحدث فى نفسه مما يجعله يريد الحصول عليها (لذ يعتبر أن هذا ليس من اختصاص الاقتصادى بل من اختصاص علم النفس) . فكانت النتيجة أنك إذا سألت الاقتصادى عن ماهية هذه المنفعة التى يهدف المستهلك الى الحصول عليها لم يقل لك أكثر من أن هذه المنفعة « هى ما يريد المستهلك الحصول عليه » ، وإذا سألته عما يحدث للمستهلك إذا حدث وحصل على السلعة لم يقل لك الاقتصادى أكثر من أنه فى هذه الحالة « يكون قد حصل على ما أراد الحصول عليه » .

لا عجب إذن أن نجد طالب الاقتصاد بعد أن يفرغ من دراسة نظرية الاستهلاك ، التى قد تستغرق منه ما لا يقل عن ربع أو ثلث ما يسمى « بالنظرية الاقتصادية الجزئية » لا زال عند نفس المستوى من المعرفة (أو فنقل من الجهل) الذى بدأ به ، وإذا به غير قادر على الادلاء بأى رأى أو نصيحة لغيره أو لنفسه . كل ما يتعلمه فى هذه الفترة هو مجرد « لغة جديدة » فى التعبير عما يعرفه الرجل العادى الذى لم يسمع عن علم الاقتصاد قط ، من أمثال « إذا زاد السعر انخفض الطلب » أو « إذا زاد دخل المستهلك زاد طلبه » ، الخ .

يحاول سكيثوفسكى اذن ان يخطو خطوة ولو صغيرة الى الامام ، فى شرح سلوك المستهلك على امل ان تمكنه هذه الخطوة من تفسير تلك الظاهرة الغريبة التى تبدو عسيرة التفسير ، ولا يحاول الاقتصادى التقليدى ، بكل ما لديه من أدوات التحليل ، تقديم تفسير لها وهى : عجز المجتمع الأمريكى ، والمجتمعات الثرية بوجه عام ، عن زيادة رفاهية الفرد وسعادته ، رغم كل ما تقدمه له من سلع وخدمات .

فيميز سكيثوفسكى بين الراحة comfort والمتعة pleasure ويقول ان هذا التمييز ، الذى يقبله عالم النفس ويعترف به منذ زمن ، يذهب بنا شوطا بعيدا فى فهم سلوك المستهلك الأمريكى . ولكن من اجل ان نفهم الفارق بين الراحة والمتعة ، يجب ان نفهم اولا معنى فكرة اساسية هى الاثارة arousal ، والمقصود بها تهيج الشعور او العاطفة ، كالذى نحس به لدى الشعور بالجوع أو التعب ، بالحرارة أو البرودة ، أو بالرغبة الجنسية ، أو بالتشوق الى المعرفة ، أو بالدهشة .. الخ .

ثم دعنا نتفق على ان الألم انما ينتج عن زيادة درجة الاثارة عن حد معين أو من نقصانها عن حد معين . اما ان الألم ينتج عن تجاوز الاثارة حدا معيناً ، فهو واضح ، كالذى نشعر به فى حالة شدة الجوع أو التعب الجسمانى أو الحرمان الجنىسى الشديد ، ولكن يمكن أيضاً ان نستخدم لفظ « الألم » للتعبير عن انخفاض درجة الاثارة دون حد أدنى ، وهو ما نعيشه عندما نصف حالتنا بالملل والسأم ، اذ لا نجد ما « يستثيرنا » من أى نوع كان .

يمكننا الآن ان نميز بين الراحة والمتعة . فالراحة هى ذلك الشعور الذى ينتابنا لدى القضاء على الألم ، كتناول الطعام بعد جوع ، أو الاسترخاء بعد مجهود عضلى مرهق ، أو الدخول الى مكان معتدل الحرارة بعد قضاء بعض الوقت فى مكان شديد الحرارة أو شديد البرودة ، أو الذى ينتابنا لدى القضاء على

السام بوصولنا الى نهاية رحلة قطار طويلة ومملة ، او انتهاء حديث شخص ثرثار ثقيل الظل .

اما المتعة فهي شيء مختلف تماما . والفارق بينها وبين الراحة ، كما يقول سكتيوفسكى ، هو الفسارق بين الصورة الفوتوغرافية والشريط السينمائي . فاذا كانت الراحة هي ما يشعر به الانسان لدى وصول « الاشارة » الى مستواها الأمثل (أى . مستواها غير المفرط فى الارتفاع او الانخفاض) فان المتعة هي ما يشعر به الانسان اثناء عملية الانتقال من مستوى الاشارة المفرط فى ارتفاعه او انخفاضه الى ذلك المستوى الأمثل . ويشبه سكتيوفسكى الفارق بين الراحة والمتعة بالفارق بين السرعة التى تصير بها السيارة وبين الانتقال من سرعة لأخرى ، سواء كان هذا الانتقال الى سرعة اكبر أو أقل . او فلنقل أن الشعور بالراحة او عدمها يتعلق بدرجة تهيج العاطفة (وهى التى يشبها بمرعة السيارة) اما المتعة فتتعلق بتغير درجة التهيج هذه (وهو ما يشبهه بزيادة السرعة او تخفيضها) .

ولنضرب مثالا يوضح ما يعنيه . فالاحساس بالجوع مثلا هو حالة تتميز بارتفاع درجة الاشارة الى أكثر من المستوى الأمثل ، فاذا شرع الجائع فى تناول الطعام فهو يشعر بالمتعة طوال تناوله الطعام (أى طوال تخفيض مستوى الاشارة فى اتجاه المستوى الأمثل) وهو يشعر بالراحة لدى انتهاء حالة الجوع (أى لدى الوصول الى ذلك المستوى الأمثل) ويظل يشعر بها طالما لم يغادر هذا المستوى . ولكن بمجرد وصوله الى المستوى الأمثل تنتهى المتعة ، وأن بقيت الراحة . او فلنضرب مثالا آخر . قد يشعر شخص بالملل ، وهى حالة يمكن وصفها بأن مستوى الاشارة فيها قد انخفض دون حدها الأمثل ، فيشرع فى قراءة قصة مثيرة فيشعر بالمتعة طوال الفترة التى ترتفع فيها درجة الاشارة فى اتجاه المستوى الأمثل ، بل وقد تتجاوزه ، فيشعر

أيضا بالمتعة طالما هو مستمر في القراءة بقصد الوصول الى حل للغزها أو معرفة نهاية الصراع فيها ، وتنتهي متعة القراءة بانتهاء القصة والوصول بدرجة الاثارة الى مستواها الأمثل ، وهنا فقط يشعر بالراحة . نفس هذا التصوير يمكن أن يستخدم لوصف ممارسة الجنس ، أو المتعة المستمدة من أى نشاط فنى أو رياضى أو علمى .

ان ما يسميه الاقتصادى بالمتعة أو الاشباع ليس اذن شيئا واحدا متجانسا ، بل يمكن تصنيفه الى شيئين متميزين : الراحة والمتعة . ويقول سكيثوفسكى ان هناك العديد من الدلائل التى تشير بأنهما بالفعل نوعان متميزان من الشعور . فهناك أولا القائل الذاتى الذى يدلنا على أننا عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالراحة أو الارتياح فانما نعنى شيئا مختلفا عما نعنيه عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالسعادة أو البهجة أو المتعة أو الحماس . كما يدلنا القائل الذاتى أيضا على أننا يمكن أن نشعر بالآلم (أو عدم الارتياح) وبالسعادة أو المتعة فى نفس الوقت ، كما لو أصابك ألم الأسنان صباح يوم زواجك . بل ان هناك من التجارب التى أجريت على بعض الحيوانات ما يشير الى أن مراكز المخ التى تتأثر بالصدسات الكهربائية المؤلمة ، والتى يحاول الحيوان تجنبها ، هى غير مراكز المخ التى تستجيب للمؤثرات المحببة أو المتعة . يؤيد ذلك أيضا ما نلاحظه من أن الشعور بالمتعة هو فى العادة أقصر عمرا من الشعور بالراحة ، وأننا نشعر بالمتعة أثناء محاولتنا الوصول الى هدف معين وليس عندما نحقق هذا الهدف بالفعل ، فإذا وصلنا الى الهدف قد نشعر بالارتياح ولكن تزول عندئذ المتعة ما لم نذهب فى محاولة تحقيق هدف آخر .

من الممكن اذن للمرء أن يحقق مستوى عاليا ومستمر من الراحة دون أن يشعر بالبهجة ، ولكن من غير الممكن أن يحصل

على البهجة أو المتعة دون أن يتعرض لدرجة من التوتر أو إثارة المشاعر . ان المتعة التي يحصل عليها الباحث فى عمله ، أو الأديب وهو يكتب روايته ليست الا نتاج التوتر والإثارة ، كما ان الطفل الذى تلقى بذراعك فى الهواء ثم تلتقطه انما يستمد متعته مما عرضته له من توتر وخوف مؤقت . ومدينة الملاهى التى يعشقها الأطفال ليست الا مجموعة من المحاولات لخلق المتعة عن طريق الخلق المتعمد للتوتر والخوف .

فإذا كان الأمر كذلك ، فان المرء أو المجتمع قد يخطئ خطأ فاحشا اذا حاول ، سعيا وراء الراحة ، ان يتجنب كل انواع التوتر والإثارة . على أن هذا هو بالضبط ما نلاحظه فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، والتى تقبل على تقليدها شرائح متزايدة من الأفراد المنتمين الى المجتمعات الفقيرة .

فأجهزة تكييف الهواء المنتشرة فى كل مكان تمنحك الراحة من تقلبات الجو ولكنها تحرمك فى نفس الوقت من المتعة الناتجة عن تخفيض درجة الإثارة الذى يتوفر لك بالانتقال من مكان بارد الى مكان أكثر دفئا أو العكس . والموسيقى الدائمة التى يوفرها لك مجتمع الرخاء فى السيارة والمطاعم والمحلات التجارية تحرمك من التشوق الى الذهاب للاستماع المباشر الى عزف أو غناء لا يحدث الا مرة واحدة . وإباحة حرية ممارسة الجنس فى أى وقت ومع أى شخص أو شك أن يقضى على متعة الحب والشوق والانتظار . والآلات الموسيقية الحديثة التى تريحك من عناء تعلم العزف تحرمك من متعة التعلم نفسه والتنمية المستمرة لقدراتك . والطعام الجاهز الذى لا يطالبك بأكثر من فتح علبة أو قض غلاف ، يحرم ربة البيت من متعة التفتن فى الطهى والتشوق الى عبارات الاستحسان من الزوج والأولاد . الخ .

وليس هناك نهاية لما يمكن تعداده من أمثلة لما يقدمه مجتمع الرخاء المزعوم ويؤدى الى القضاء على مصادر المتعة والبهجة ،

باسم العمل على راحتك • ففى سبيل راحتك يخبرك المذيع يوميا بما سوف يكون عليه الطقس غدا ، فيعفيك من الدهشة أو المفاجأة ، وفى سبيل راحتك تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلاتك منذ تركك لمدينتك وحتى عودتك ، وتنظم لك برنامجك اليومي والمدة التى يجب أن تقضيها فى تأمل كل أثر من الآثار ، وفى سبيل راحتك توضع لافتات على سفوح الجبال تخبرك بأنه « على بعد مائة متر يمكنك التمتع بمنظر خلاب ! » أو يباع لك جهاز صغير يمكنك به فتح وإغلاق التلفزيون دون أن تترك مقعدك • فإذا بالحياة تصبح أكثر راحة حقا ، ولكن يكاد يموت الناس ساما •

ولكن الناس لا تصبر على السام كما أنها لا تصبر على الألم ، فإذا بمجتمعات الرخاء ، إذ تحاول تعويض الناس عما خلقتهم من سام ، تقع فى أغرب أنواع اللاعقلانية • فهذه المجتمعات ، إذ قدمت للناس السيارة الخاصة التى تضم كافة أسباب الراحة ، حاولت تعويض السام الناتج عما يصيب سائقها من شلل تام ببعض الحيل الباهظة التكاليف • فمن أجل أسباغ نوع من الجودة والتغيير على السيارة الخاصة ، كتغيير شكل السيارة الخارجى أو إدخال بعض اللامح الجديدة عليها دون إجراء أى تحسين على قدرة السيارة كوسيلة من وسائل الانتقال ، ينفق المجتمع الأمريكى ما يزيد على عشرة بلايين دولار كل عام • وفى محاولة للتعويض عن رثابة الحياة الناتجة عن الإفراط فى استخدام وسائل الراحة يقبل شباب مجتمعات « الرخاء » على مختلف أنواع العنف والمخدرات ويزداد تناول الضمور وترقق معدلات الطلاق • يذكرنا بذلك مشهد من مشاهد فيلم جيمس دين الشهير ، الذى ظهر فى الخمسينات باسم « ثائر بلا قضية » ، إذ يقرر مجموعة من الشباب القيام بلعبة خطيرة ، فيتجه كل منهم بسيارته فى سرعة بالغة نحو حافة جبل ، ويكون معيار البراعة هو القدرة على إيقاف السيارة قبل السقوط فى الهاوية ، وجزء الفاشل لما الموت ، إذا سقط من أعلى الجبل بالفعل ، أو أن يطلق عليه زملاؤه وصف

« الدجاجة المذعورة » إذا قفز من السيارة قبل الألوان . وإذا ارتقاع أحد المشاهدين وسأل البطل عن سر قيامه بهذه اللعبة الجنونية كانت اجابة البطل « لابد ان نفعل شيئا .. اى شيء .. اليس كذلك ؟ »

قد يقال وكيف يمكن ان تلوم هذا النقط من الحياة اذا كان الناس قد اختاروه بمطلق الحرية ؟ اذ ما الذى يقدمه الرخاء للناس الا ان يسمح لهم بمزيد من حرية الاختيار ؟ ولذا كانت وسائل الراحة لا تزيد بالفعل من استمتاع الناس بالحياة فما الذى يمنهم من الاستغناء عنها اذا ارادوا ؟ والرد على ذلك يسير . ذلك ان النفع الذى يعود على المرء من استخدام وسائل الراحة حال ومباشر ، ولا يدرك المرء ما اصابه من خسارة من وراء الامعان فى استخدام هذه الوسائل الا بعد حين . فاستخدام اجهزة تكييف الهواء لأول مرة متعة مباشرة يصيبك بعدها نوع من الادمان ، فلا انت بقادر على الاستغناء عنها ولا انت تستمد منها بعد ذلك مصدرا مستمرا للامتناع . وموجود هذا النوع من السلع ، الذى لا يستهدف الا تحقيق الراحة ، يعتمدون اعتمادا اساسيا فى تصريف سلهم على هذا النوع من اللاعقلانية لدى المستهلك . فهم يستغلون فى الأساس رغبته الطفولية فى الحصول على راحة سريعة ايا كان ما يترتب عليها فى المدى الطويل من حرمان من مصادر البهجة . وموقف المستهلك فى هذا الصدد شبيه بموقف الصائم فى رمضان الذى يتعرض له باستمرار شخص يحاول اقراءه عن صيامه بتقديم الماء المثلج له . فالتنازل عن مصادر البهجة فى المدى الطويل فى سبيل الراحة الفورية قد تكون فى صالح بائعى السلع ولكنها ليست بالضرورة فى صالح المستهلك .

ليس هذا بدعوة الى تعذيب النفس او تمجيد للحرمان ، ولكنه مجرد دعوة لشيء من العقل فى مواجهة هذا السيل

الجوارف من السلع الذى نواجه به فى كل لحظة . ان هناك بالطبع من وسائل الراحة ما يسمح بزيادة درجة الاستمتاع الايجابى بالحياة ، كما ان هناك من صور الحرمان ما يحرم المرء ايضا من مختلف صور النشاط الجسمانى والعقلى التى تشكل مصدرا حقيقيا للبهجة . فليست هناك أية درجة من العقلانية فى ان نقول للجائع ، فلتصبر على الجوع فى سبيل الاستمتاع برغيف الخبز فى آخر اليوم . على ان مجتمع الرخاء المزعوم قد تهادى فى الترويج لوسائل الراحة ، باسم القضاء على الحرمان ، الى حد ان قضى على الكثير من مصادر المتعة الحقيقية .

ضحية المجتمع الحديث العامل ٠٠ أم المستهلك ؟

الخرافات الاقتصادية ليست فقط من نصيب العالم الغربي
الرأسمالي ، بل للفكر الاشتراكي أيضا فيها نصيب + فمفد ما يقرب
من قرنين من الزمان دأب الفكر الاشتراكي على النظر الى العامل
على انه هو الضحية الأولى للاستغلال ، والسؤال الذي نريد اثارته
الآن هو : ألم يطرأ على العالم الذي نعيش فيه ، وعلى الأخص
على المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ما يجعل هذا الاعتقاد
الشائع محل نظر ؟

ولنبداً أولاً بالتساؤل عن معنى الاستغلال ، ونحاول أن نقدم
له تعريفاً واسعاً لا يقتصر تطبيقه على المراحل الأولى لنشأة ونمو
الرأسمالية ، التي ظهر فيها المفهوم الاشتراكي الشائع عن الاستغلال ،
بل قد يتسع لمختلف صور الاستغلال عبر التاريخ ، فنقول ان
الاستغلال يتمثل في حصول شخص على جزء من القيمة الاقتصادية
لسلعة أو خدمة استناداً الى قوة أو سلطة لا يعتبرها ضمير

المجتمع ، في مرحلة تاريخية معينة ، مشروعة من الناحية الأخلاقية . إذا قبلنا هذا التعريف جاز لنا أن نقول مثلا أن حصول طبقة الكهان - في الحضارات القديمة - على نصيب من الناتج دون أية مساهمة منهم في العملية الانتاجية ، لم يكن يعتبر إنذاك نوعا من الاستغلال ، حينما كان يشيع الاعتقاد بأن لهذه الطبقة نوعا من المعرفة والقدرة على السيطرة على القوى الطبيعية لا يحوزها الفرد العادى . ولكنه قد يعتبر كذلك في عصر آخر أو في نظر مجموعة أخرى من الناس لا تعترف لهذه الطبقة بهذا الحق أو تنكسر عليها هذه القدرة . كذلك فإننا نميل الآن الى اعتبار كل من نظام الرق أو الاقطاع نظاما قائما على الاستغلال ، وإن لم يعتبر كذلك في مرحلة تاريخية معينة ، على أساس أن استئثار مالك الرقيق أو السيد الاقطاعى بجزء مما ينتجه العبيد أو الاقنان كان يستند الى قوة مادية أو سياسية لا تعتبر في نظرنا الآن مبررة أو مشروعة من الناحية الأخلاقية .

وقد ركز اشتراكيو القرن التاسع عشر على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باعتبارها المصدر الأساسى للاستغلال ، وهو موقف يتسم له أيضا التعريف المتقدم ، على أساس أن حصول الرأسمالى على جزء من الناتج يستند الى قوته الاقتصادية المستمدة من نظام قانونى ومؤسسى معين اعتبره الاشتراكيون غير مبرر وغير مشروع .

وقد ذهب بعض هؤلاء المفكرين الاشتراكيين فى القرن الماضى الى حد القول بأن ظاهرة الاستغلال إذا تعذر تفسيرها بما يحدث خلال عملية الانتاج نفسها ، أى بالنظر الى علاقة العامل بصاحب رأس المال وحدها ، فإنه لن يكون بالإمكان تفسير هذه الظاهرة على الإطلاق . وذهب الى أن واقعة الاستغلال إنما تتمثل فى أن العامل ينتج من السلع ما يفوق فى قيمته ما يحصل عليه للعامل

نفسه من أجرة ، ويذهب الفارق الى الراسمالي ، دون وجه حق
فى صورة ربح أو « فائض قيعة » .

ولكننا نعرف جميعا أن الربح ليس الا الفارق بين انتاج
السلعة والسعر الذى تباع به . فإذا كنت مالكا لمشروع فليس
امامك لزيادة ربحك الا ضغط النفقات (وعلى الأخص أجور
العمال) أو رفع السعر . وإذا كان الضحية الأولى فى الالتجاء
الى تخفيض النفقات هو العامل ، فإن ضحية رفع السعر هو
المستهلك . والذى أريد أن أطرحه فى هذا المقال هو أنه طوال
المائة عام الماضية طرأ من التطورات ما ضيق من فرص الالتجاء
الى السبيل الأول وزاد من أهمية السبيل الآخر ، مما يجعلنا نميل
الى الاعتقاد بأن الضحية الأولى للاستغلال فى المجتمع الحديث
قد أصبح هو المستهلك . وأن استغلال العامل وأن لم يختف باى
حال من الأحوال ، فإنه يميل أكثر فأكثر الى أن يصبح مجرد
صورة ثانوية من صور الاستغلال .

ذلك أنه عندما كان يكتب الاشتراكيون الأوائل ، فى النصف
الأول من القرن الماضى ، كان الجزء الأكبر من انتاج الدولة ما زال
يتكون ، فى الأساس ، من سلع الغذاء الضرورية والسلع الصناعية
الأساسية ، وهى سلع تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه
بين وحدات السلعة المنتجة . كانت قدرة المجتمع فى ذلك الوقت ،
على انتاج السلع الكمالية ما زالت محدودة للغاية ، وكان نمط
الانتاج الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « المنافسة الكاملة »
ما زال هو النمط الغالب ، بحيث أن المستهلك كان يجد الى جانب
كل منتج ، العديد من المنتجين الآخرين الذين يعرضون عليه
نفس السلعة وينفس المواصفات . فى ظل هذا النمط من الانتاج
كانت قدرة المنتج على استغلال المستهلك محدودة للغاية ، وكادت
تنحصر قدرته الاستغلالية على استغلال العامل بتخفيض الأجر
الى أدنى مستوى ممكن .

على أنه مع نمو قوة المجتمع الانتاجية ، وازدياد الانتاج من السلع الكمالية المتعددة الالوان والأصناف وامعان المجتمع في انتاج سلع تلبي مطالب ثانوية أو حتى مطالب موهومة لدى المستهلك ، ازدادت قدرة المنتج على تحقيق مركز احتكاري لسلعته ، إذ أصبح ينتج سلعة أو صنفا لا ينتجه سواه ، وازدادت قدرته على ايهام المستهلك بما تتمتع به سلعته من خصائص فريدة . وساعده على ذلك النمو المتعاظم في وسائل الاعلام وترويج السلع وطرق التأثير على المستهلك ، الأمر الذي سمح له بأن يقتضى من المستهلك ثمنا لا يعكس النفقة الحقيقية للسلعة ، ولا النفقة الحقيقية التي يحصل عليها من استهلاكها . وهكذا بينما كان كثير من الكتاب الاشتراكيون في القرن الماضى يستسخفون محاولة تفسير الاستغلال ببيع السلعة بأعلى من قيمتها ، أى بأعلى من قيمة العمل المبذول فيها ، أصبحت هذه هى القاعدة ، وغير ذلك هو الاستثناء .

على ان الأمر لا يقتصر على أن النمو الاقتصادى قد جعل استغلال المستهلك ممكنا لدرجة أكبر من ذى قبل ، بل أنه قد جعله أيضا أكثر ضرورة مما كان . فمع الامعان في انتاج الكماليات ، أصبحت مشكلة تصريف المنتجات تواجه المنتجين بدرجة أكثر حدة بكثير مما كان الأمر عندما كان الجزء الأكبر من الانتاج يتكون من ضروريات الحياة . فبائع الضرورات لا يحتاج الى تطويع المستهلك وترويضه لاقتناعه بشراء سلع الغذاء والكساء الضرورى . أما بائع الكماليات فإنه يحتاج الى القيام بعملية خداع يومية وممارسة عملية مستمرة من اخضاع المستهلك وترويضه حتى يقوم بشراء ما ليس هو بحاجة حقيقية اليه . ان مشكلة تصريف الانتاج كانت بالطبع سمة من سمات الرأسمالية فى كافة عصورها ، بسبب ما تقتزن به الرأسمالية من تفاوت كبير فى توزيع الدخل ، ولكنها كانت فى المراحل الأولى للرأسمالية مشكلة أفرط دورى فى الانتاج ، يجرى حلها بحلول فترات الأزمات فيما يسمى

بالدورات الاقتصادية . فينخفض مستوى الانتاج والدخول والأسعار ثم يعود النظام الاقتصادي الى استرداد نشاطه ويعود الانتاج والدخل والأسعار الى الارتفاع . اما الآن فان مشكلة تصريف المنتجات قد أصبحت سمة دائمة من سمات الرأسمالية لا يكفي حلها تخفيض مؤقت لمستوى الانتاج ، بل تفرض على النظام بحثا مستمرا عن مستهلكين جدد ، فى الداخل أو الخارج ، كما تفرض عليه توسيعا مستمرا لطاقة المستهلكين القدامى على استهلاك المنتجات الجديدة .

اضف الى ذلك ما نعرفه جميعا من النمو الهائل فى قوة الحركات العمالية خلال المائة عام الماضية ، وتعاضل قدرتها على المطالبة بأجور أعلى وعلى الحصول عليها بالفعل . وليس المستهلكون ، بسبب قسوتهم وصعوبة اندماجهم فى تنظيم واحد ، بهذه القدرة على مواجهة ما يتعرضون له من استغلال ، الأمر الذى سمح لأرباب المشروعات بتحويل مدفعيتهم ، أكثر فأكثر ، من العامل الى المستهلك .

قد يقال ان كل هذا لا يعنى حدوث تغيير فى واقعة الاستغلال ، بل ولا فى شخصيته ، بل مجرد التغير فى شكل الاستغلال وصورته . للعامل هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت . فإذا صح ما نقول فليس معنى ذلك الا ان العامل بعد ان كان خاضعا للاستغلال بوصفه عاملا ، قد أصبح فضلا عن ذلك خاضعا له بوصفه مستهلكا ، وان أرباب المشروعات قد عانوا فاستردوا من العمال باليسار ما أعطوه لهم باليمين . ولكن لو كان الأمر يقتصر على هذا حقا لما كان الأمر يحتاج الى التأمل والاهتمام . فهذا التحول فى موضوع الاستغلال ومحلّه له ابعاد غاية فى الأهمية تمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية جميعا ، وهو ما سنحاول الآن بيانه .

لقد عينا نتذكر أولا أن من المستهلكين ضحايا الاستغلال الجديد ، من لا يندرجون تحت القوة العاملة . فهناك من تجاوزوا سن العمل من المعننين ، وهناك من لم يبلغ سن العمل بعد ، أو لم يدخل بعد في القوة العاملة ، وكلا الطائفتين تشكلان نسبة متزايدة من السكان في الدول الصناعية المتقدمة بسبب ارتفاع متوسط العمر من ناحية ، وامتداد سنوات الدراسة أو التدريب السابقة على الالتحاق بسوق العمل . هناك أيضا المتطلون أو الذين يحصلون على مختلف صور الإعانات والتأمينات الاجتماعية سواء اشتركوا أو لم يشتركوا في سوق العمل . هؤلاء جميعا يحصلون على دخولهم بصرف النظر عن قدرتهم الانتاجية أو حجم مساهمتهم في الانتاج ، وهم بهذا الوصف يتعرضون لنوع من الاستغلال لا علاقة له بالعملية الانتاجية نفسها .

على أنه بصرف النظر عن وجود بعض المستهلكين الذين لا يساهمون في العملية الانتاجية ، فإن من المهم أن نلاحظ أن استغلال المستهلك له من الأساليب ما يختلف اختلافا جذريا عن استغلال العامل ، وأن تركيز النظر على ارتفاع الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستغلال ، قد يلقي ضوءا جديدا على بعض الظواهر التي دأب الفكر الاشتراكي التقليدي على تجاهلها .

فمن ناحية ، إذا صح أن نمو الاحتكار هو سبب أساسي في ازدياد الأهمية النسبية لاستغلال المستهلك ، فإنه يصبح من المهم أن نلاحظ أن الدولة المسماة بالاشتراكية ، لمجرد قيامها بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تتمتع بقوة احتكارية تفوق بكثير قوة أي مشروع رأسمالي . وهي بهذا الوصف لديها من القدرة على إخضاع المستهلك ما يفوق قدرة المحتكر في ظل الرأسمالية . إن استخدام كلمة الاستغلال في وصف الدولة المالكة لوسائل الانتاج قد يبدو غريبا ومستهجنا لدى الكثيرين ، ولكن الأمر لا بد أن يدور في النهاية حول ما إذا كنا نعتبر الأهداف التي تتوخاها

الدولة الاشتراكية فى تحديد اسعار السلع مشروعة ومبررة او غير مشروعة . فقد نرفض استخدام وصف الاستغلال فى حالة الدولة الاشتراكية اذا كان رفع بعض الاسعار يستهدف تمويل مشروعات نقرها ونؤيدها ، ولكننا قد نسمح لأنفسنا باستخدام وصف الاستغلال ، حتى فى الدولة الاشتراكية ، اذا كان رفع اسعار بعض السلع يذهب لتمويل برنامج للتسلح لانقره ولا نؤيده ، او فى توفير بعض الامتيازات غير المبررة لأعضاء الحزب الحاكم . الخ .

كذلك فان تحويل الانتباه من استغلال العامل الى استغلال المستهلك قد يسمح لنا بفهم ظاهرة ما زالت تبدو مستعصية على الفهم ، وهى ظاهرة التضخم . فالتضخم يمكن أن ينظر اليه على انه ليس الا سلاح أصحاب المشروعات فى استعادة جزء مما فقوه باضطرابهم لرفع أجور العمال ، ولكنه يصيب العمال بوصفهم مستهلكين ، كما انه يصيب غير العمال بدرجة اكبر ، كذلك فانه يصيب فئات العمال المختلفة بدرجات متفاوتة لا علاقة لها باختلافها فى مستويات الانتاجية . فاذا نظرنا الى التضخم هذه النظرة فان دور الدولة فى حماية مصالح أرباب المشروعات سوف يبدو لنا الآن بصورة مختلفة . فبينما كان تدخل الدولة لصالح أرباب المشروعات فى القرن الماضى يتمثل أساسا فى تسخير قوة الدولة المادية لقمع حركات الاضراب والثورات العمالية ، فانه يتمثل اليوم أساسا فى توفير وسائل الدفع الكافية وقنوات الائتمان اللازمة لتمويل عملية التضخم .

بل ان هذا الانتقال من مجال الانتاج الى مجال الاستهلاك ، كمسرح لعملية الاستغلال ، من شأنه أن يفسر لنا الكثير من مظاهر الحياة الثقافية فى الدول الصناعية . فبهذا الانتقال تحولت عملية الاستغلال من المجال المادى اليهت الى ميدان النفس ، وخرجت من اسوار المصنع او المزرعة الى عالم المشاعر والعواطف

والأفكار . فإذا كان استخلاص فائض القيمة من العامل يتطلب نظاما انتاجيا صارما ، وفرض ساعات طويلة للعمل ، والمراقبة الحازمة لأوقات الحضور والانصراف وأيام التقييد ، فإن استخلاص « فائض القيمة » من المستهلك يحتاج إلى أساليب مختلفة تماما . إنها تحتاج إلى التدخل بتشكيل نفسية المستهلك وتطويعها بحيث يطلب ما ليس بحاجة إليه ويدفع في مقابلته ما قد يورطه في الاستدانة ويستغنى عن السلعة قبل أن تبلى ، ويطلب غيرها لجرد أن جاره قد سبق واشتراها .

وإذا كان نظام الاستغلال « القديم » يتطلب انتشار ايدولوجية تقوم على قبول انقسام حديدي بين الطبقات يتناسب مع انقسام المجتمع إلى عمال وأرباب عمل ، وترسيخ الاعتقاد باستحالة الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى ، والرضا بقدر المراء ونصيبه ، فإن نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب نشر ايدولوجية مختلفة تماما ، تقوم على النطلع المستمر إلى تغيير المراء لطبقته الاجتماعية عن طريق الاستهلاك ، وسخط المراء المستمر على وضعه الاقتصادي ، وتشجيع الحسد والغيرة ممن يتمتعون بمستويات استهلاك أعلى .

إن المطلوب الآن هو ايدولوجية تمجد الاستهلاك لا الانحار ، وتشجع الفرد على التعبير عن كل نزوة مهما كان طيشها وحماقتها ، وتعزف النمو بأنه زيادة ما يحوزة الفرد من مبيع ، وتعزف الحياة الطيبة بأنها حياة الترف .

في الماضي كان شعار التغيير هو الشعار الذي يرفعه الاشتراكيون ، بينما كان اليمين يقتصرن بالمحافظة ويدعو إلى استمرار الأشياء على ما هي عليه . وقد كان هذا يتفق مع مصلحة أرباب العمل في قبول العمال لوضعهم الاقتصادي . أما

الآن فان التغيير لمجرد التغيير ، أصبح هو شعار أرباب المشروعات
انفسهم ، لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة .

كان انتاج الأسلحة فى الماضى ، حينما كان محل الاستغلال
هو العامل لا المستهلك ، يحقق فى الأساس وظيفة القمع ، قمع
الحركات الثورية فى الداخل ، أو حركات الاستقلال فى المستعمرات
أو محاولة دولة مناقسة الدولة المستعمرة فى الأراضي الخاضعة
لنفوذها . أما الآن فيبدو وكأن الأسلحة أصبحت تنتج ، الى جانب
ذلك ، لتزويد جيوش لا تحارب أبدا ، وتدخل فى معارك لا يمكن
أن تنتصر فيها ، أو للاستعداد لحرب اختلق سببها اختلاقا ،
لا لشيء الا لتبرير بيع السلاح وشرائه . وهكذا بينما كان ضعيفة
الحروب فى الماضى هم القتل والجرحى والمدن المخرية ، أضيف
الى ذلك الآن مشترى السلاح انفسهم ، وشعوب الدول التى تهدد
أموالها على شرائه ، وتدعى الى الاشتراك فى حروب لا تريد ،
ولم تخطر ببالها .

وإذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم
يستهدف أساسا تخريج منتجين أو مساهمين اكفاء فى العملية
الانتاجية ، فان نظام التعليم يتحول الآن ، أكثر فأكثر ، الى نظام
وظيفة تخريج « المستهلك الكفء » ، يتطلع الى نفس ما يتطلع
اليه المجتمع بأسره ، قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك
والتمتع بالحياة . فاذا بالمدرسة تصبح اقرب الى الملهى ، ويدخلها
التلفزيون ، وتشجع أكثر اليول الفردية هوائية باسم « تنمية
الشخصية » وتقبل أن تقوم بوظيفة الاعلان عن السلع التى تبجث
عن مستهلكين جدد ، وتوزع على طلبتها الجوائز التى تتلقاها
المدرسة مجانيا من المنتجين .

كان أرباب المشروعات فى الماضى ، اذا أرادوا زيادة
أرباحهم ، يلجأون الى مختلف الأساليب لرفع انتاجية عمالهم ،

ولو أدى ذلك الى السماح باستماعهم الى الموسيقى أثناء تاديتهم لعملهم ، أو التوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم كإقامة ناد أو حمام للسباحة لهم ولأطفالهم • أما الآن فقد تحول نظير أرباب المشروعات الى فريستهم الجديدة : المستهلك • فتركوا المصانع ، حيث يوجد العمال ، الى الشوارع والمقاهى والفنادق ، بل واقتحموا على المستهلك دأره عن طريق الإذاعة والتليفزيون ، فإذا بشركات السجائر تمول المباريات الرياضية ، وشركة للسيارات تسول برامج ثقافية أو ترفيهية ، وتوزع الأقلام والولاعات والسيارات والشماسى المجانية ، وسوف نجد ما بعد قليل تبني المدارس ، وربما المساجد والكنائس بشرط أن يحفر اسمها على الأبواب أو يذكر اسمها فى الخطب •

لا عجب أيضا أن نجد أعدادا متعاظمة من الناس قد أصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب على الإطلاق مع ما يساهمون به من إنتاج • فلو كان الهدف هو حقا اقتطاع فائض القيمة من العامل المنتج ، لاستعصت هذه الظاهرة على التفسير ، إذ نحن هنا بصدد ظاهرة عكسية تماما : دخول لا يقابلها إنتاج ، بدلا من إنتاج لا يقابله الحصول على دخل ، دون أن ينتمى صاحب الدخل الكبير الى طبقة أرباب المشروعات • فالحقيقة هى أن هدف المنتج قد تحول من العامل الى المستهلك ، وأنت تقوم بوظيفة « منتجة » للغاية ، ولو لم تنتج شيئا على الإطلاق إذا ثبت أنك « مستهلك كفى » ، كما لو ظهر مثلا أنك رجل « عصى » ، تجيد الحديث فى الحفلات وتحسن اختيار ملابسك وطعامك ، وتنتطق بالكلمات المناسبة فى المجتمع المناسب ، وتعرف أكثر من لغة ، ولا تتساءل باستمرار عن الهدف مما تعمل (فالهدف لا يعدو المزيد من الاستهلاك) ، وترسل أطفالك الى مدارس أجنبية ، إذا كنت تنتمى الى دولة متخلفة ، تنشئهم نفس النشأة • فإذا كنت ذلك الرجل ، فلن يكون هناك نهاية لعدد ما سوف تدعى إليه من مؤتمرات ، بصرف النظر عما إذا كان لديك شيء ذو بال تقوله ،

أو لعدد الرحلات مدفوعة التكاليف التي ستبها لك ، بل ولن يكون هناك حد اقصى لما يمكن أن يصل اليه مرتبك ، بصرف النظر عما تؤديه من عمل بالفعل . في ضوء ذلك تأمل التوسع الهائل في عدد موظفي الهيئات الدولية ، ولتقارن مرتباتهم بما يؤدونه بالفعل من عمل ، أو قلنتأمل ركاب الدرجة الأولى في الطائرات أو نزلاء الفنادق الذين لم يدفعوا شيئاً من تكاليف سفرهم أو أقامتهم ، وعدد المؤتمرات التي تنعقد في كل عواصم العالم دون أن تنتهي الى شيء ، أو بدلات السفر المسخية التي يحصل عليها موظفو الدولة الكبار أو ممثلو الشركات في تنقلاتهم اليومية . ان القدرة الحقيقية التي يحوزها هؤلاء جميعا ليست هي القدرة على الانتاج بل هي القدرة على الاستهلاك .

بل ان هذا السخاء البالغ في الاتفاق على القادرين على الاستهلاك سوف تزول غرابته ، وتبين لنا مدى « عقلانيته » متى تأملنا ما يحدث من تمييز بين الدخول التي تذهب للفئات المختلفة من المستهلكين . ذلك أنه اذا كان صحيحاً أننا جميعاً مستهلكون بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى ، فان أرباب المشروعات لا يسوون بيننا من حيث كفاءتنا الاستهلاكية . فالسلع تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث مدى حاجتها الى التصريف وافتقارها الى المستهلكين . ونحن المستهلكين ، من ناحية أخرى ، نتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بيننا من حيث نوع السلع التي نقبل على استهلاكها . فالمستنون مثلاً ليس لديهم نفس القدرة على استهلاك السلع الحديثة التي لم يعتادوا استخدامها وليس لديهم الاستعداد النفسي للقبال عليها . بعكس الأطفال وصغار السن الذين يستهويهم كل جديد ويقبلون على التغيير لمجرد التغيير . قل مثل ذلك على تلك الفئات المحافظة من المستهلكين بحكم انعزالهم عن تيار الحياة الحديثة ، أو بحكم جذورهم الريفية أو نوع تعليمهم . ان هذه الفئات من المستهلكين لا يفيد أرباب المشروعات

فائدة كبيرة من ارتفاع دخولهم ، إذ الأرجح أنهم إذا زادت دخولهم سوف ينفقونها على نفس السلع القديمة التي اعتادوا استهلاكها ، أو سوف ينفقونها على السلع المحلية التي لا مصلحة للمصدر الأجنبي في ترويجها . لا عجب إذن أن نجد هذه الفئات ، ذات الاستهلاك المحافظ ، هي أشد الناس معاناة من التضخم ، إذ لا تزيد دخولهم في العادة بنفس المعدل الذي ترتفع به الأسعار ، كما نجدها أقل الفئات انتفاعا من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة للدول الفقيرة ، إذ ينفق الجزء الأكبر من هذه القروض على ما يزيد في النهاية من دخول الأقدر على استهلاك واستيراد السلع المراد ترويجها . لا عجب أيضا أن نرى شيوع تدليل الأطفال والاستجابة لفورية لطلباتهم ، بل وشيوع الاستقلال الاقتصادي لصغار السن عن عائلاتهم وتشجيعهم على العمل وكسب الدخل وهم لا يزالون في مقتبل العمر . كما نجد أن أعلى مستويات الدخل يحصل عليها ، ليس فقط المستهلكون الأكفاء ، بل ومروجو الاستهلاك كالمشتغلين بالدعاية والاعلان ، أو المذيع الناجح في التليفزيون أو مصمم الأزياء . وتستطيع أن تضيف الى ذلك ، إذا أردت ، أبنوا الدعاية السياسية في الدول الشمولية والاشتراكية ، فهؤلاء الأفراد ، وإن كانوا لا يروجون سلعا مادية ، فإنهم يروجون شعارات يسمح قبولها وانتشارها لصانعي القرار باتخاذ ما يروونه من سياسات اقتصادية .

إن هذه النظرة قد تسمح لنا بتفسير بعض الانطباعات الغامضة التي تساورنا جميعا ونحن نتأمل ما الت اليه الحياة الحديثة . فالصورة القديمة التي دأبنا على حملها ، وهي صورة العامل الكادح المضطهد الذي يستغله الرأسمالي الجشع ، لم تعد بالقطع هي الصورة التي تطالعك وأنت تتأمل المجتمع المسمى بمجتمع الرخاء الحديث ، بل إنها اخذة في التراجع في القطاعات الحديثة في كثير من البلاد المسماة بالتخلفة . وإنما أكثر ما يسترعى انتباهك لدى تأمل هذه المجتمعات أو هذه القطاعات

هو صورة قطاعان المستهلكين ، المنتمين الى مختلف الطبقات ، تسوقها يد خفية الى المحلات الزاخرة بالسلع ، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية الفاتنة ، ويعودون فرحين بما جمعت أيديهم ثم يفيقون فى الصباح على آمال لم تتحقق ، ورغبات لم تشبع ، فيهرولون من جديد بحثا عن مصادر جديدة للدخل ، وهكذا فى دوامة لا تنتهى .

كذلك فان الصورة القديمة عن مجتمع اشتراكى ، زال فيه الاستغلال لمجرد أن ملكية وسائل الانتاج قد انتقلت من يد الرأسمالى الى يد الدولة ، واسترد فيه الفرد حرته وسيطرته على مصيره ، لم تعد هى ايضا الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل ما يحدث فى البلاد المسماة بالاشتراكية . قد لا يكون النهم الاستهلاكى قد وصل فى هذه الدول الى ما وصل اليه فى الدول الرأسمالية ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير الى أنه سائر اليه ، والأهم من ذلك أن ما نسميه بتطويع المستهلك وترويضه فى الدول الاشتراكية يحمل بعض السمات المشتركة مع تطويع المستهلك وترويضه فى الدول الرأسمالية . كل ما هنالك أن ما يباع للمستهلك فى ظل الاشتراكية ما زال يحتوى على جرعة كبيرة من الشعارات السياسية والأيدولوجية .

عندما كتب جورج أورويل منذ نحو أربعين عاما روايته الشهيرة « ١٩٨٤ » كان يتصور فيما يبدو ، مآل الدولة الشمولية فى اخضاع المستهلكين وتحويلهم الى قطاعان مسلوبية الارادة ، وان المرء اليوم يتساءل ، وقد أصبح هذا التاريخ ، ١٩٨٤ ، يشير الى الحاضر لا الى المستقبل ، عما اذا كان ما تصوره جورج أورويل قد كان ينطبق على النظامين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء . ذلك أن هناك شيئا يستوقف النظر بين ما تراه على شاشات التليفزيون فى الغرب ، من رجل وكأن به لوثة يستحثك على شراء سيارة جديدة ، وبين ما تسمعه من رجل ،

يبدو وكان به لوثة أيضا ، يردد شعارات الحزب الاشتراكي الحاكم ويدعوك الى الثقة العمياء بقادته . وهناك شبه ملفت للنظر أيضا بين الزى الموحد الذى يرتديه الموظفون لدى شركة رأسمالية كبيرة ، والألوان الموحدة التى تستخدمها فى الدعاية لمنتجاتها ، وبين الشعارات والرموز الموحدة التى تستخدمها الدول الاشتراكية . وفى كلا الحالتين نجد أشد الناس مقنا لهذه العملية المستمرة من الخداع والتمويه ليسوا هم العمال ، بل المثقفين وأصحاب الراى . وهؤلاء لا يعبرون عن مصلحة طبقة بعينها ، بل عن جمهور المستهلكين بأكملهم .

على أن من المهم أن نلاحظ أن الاستغلال لم يكن له أبدا فى أى عصر من العصور ، ما للاستغلال الجديد من جاذبية وحلاوة الطعم . فلا اظن أننا بحاجة الى المقارنة بين ما اقترن به قهر العمال فى القرن الماضى من قسوة وبطش وما يقترن به اليوم استغلال المستهلك من نعومة ومحاولات الاسترضاء . فالاستغلال الذى يتعرض له المستهلك اليوم يصور وكان المستهلك قد اختاره بمطلق حريته ، ويستعاض عن بنادق الشرطة بوجوه الحسان من مروجات السلع ، ويبيع لك ما لا تحتاج اليه باسم الرخاء أو باسم العصرية والتمدن ، ويعد أن يخضعك لنوع من التنويم المغناطيسى ، تتوهم معه أنك لم ترد أبدا شيئا سوى ما يعرضه عليك . أضف الى ذلك أنه بينما تجد من يقوم باستغلال العمال ، معروف الاسم والخبص للهوية ، فإن القائم باستغلالك اليوم لا تعرف له اسما ولا هوية ، فهو ليس منتجا فردا بل مجموع المنتجين ، ومعهم الدولة نفسها وكل وسائل الاعلام والترويج ، بل ومنظمات التمويل الدولية ، وكل من يساهم فى تحويلك الى مستهلك كفاء . والدور الذى يمارسه كل من هؤلاء فى عملية الترويض والتطويع ليس واضحا تصام الموضوع . فما هى بالضبط مسئولية الدولة فى ارتفاع معدل التضخم ؟ لا يعرف أحد . وما هو بالضبط السعر

الذى يجب أن تباع به السلعة ، وما هي نفقة انتاجها الحقيقية ؟
فاذا فرض واستطعت أن تحدد عدوك الحقيقي ، فماذا أنت قائل ؟
واذا كان عمال العالم لم يستطيعوا أن يلبوا الدعوة الشهيرة
« يا عمال العالم اتحدوا » فكيف يتأتى استهلاكى العالم أن
يتحدوا ؟

لا يمكن لهذه النظرة أيضا ، التى تركز على ما يتعرض
له المستهلك من قهر ، أن تلقى ببعض الضوء على تلك الظاهرة
الجديدة التى تستحوذ على درجة عالية من اهتمام الجميع ، وهى
ما يمكن أن نسميه بظاهرة « العودة الى التراث » ؟ ان هذه
الظاهرة ليست مقصورة على بلد دون آخر ، بل ولا على بلاد
العالم الثالث . ففي الدول الصناعية ظاهرة ، وان اختلفت
اختلافا كبيرا عن ظاهرة العودة الى التراث ، فهى تحمل بعض
السمات المشتركة معها ، وهى ظاهرة الدعوة الى العودة الى
الطبيعة ، والثورة على مادية المجتمع الاستهلاكى وعلى قيم مجتمع
الرخاء وتطلعاته . ففي الحالتين نجد الثورة والرفض لا يتخذان
مظهرا طبقيًا ، فليست الدعوة فى أى منهما موجهة الى طبقة
بعضها ، بل الى نمط الحياة الاجتماعية بأسرها ، ولا تقوم بها
طبقة معينة بل يقودها المثقفون . وهم لا يثورون على استغلال
مادى بل على استعباد نفسى .

بل وقد يكون هناك وجه للمشبه بين الدعوة الى العودة الى
التراث فى دول العالم الثالث ، وما نلاحظه من بحث فى الحركات
القومية فى كثير من الدول الصناعية ، كالثورة الايرلندية ، ونمو
الشعور القومى فى اسكتلندا وويلز ، وصحوة حركة الزوج فى
امريكا . الخ ، ففي الحالتين نجد محاولة للحفاظ على مقومات
الشخصية التى يهددها المجتمع الصناعى الحديث بالذوبان
والضياع ، وثورة على ما يعطى للقيم الاقتصادية من اولوية على

القيم الروحية ، وفى جميع الأحوال نجد محاولة لمقاومة ذلك التيار الكاسح الذى يحاول تحويل الجميع الى مجرد مستهلكين • ذلك انه اذا كان من المفهوم أن يولد الاستغلال المادى صراعاً طبقياً ، فإن من المفهوم أيضاً أن يولد الاستغلال النفسى رد فعل من نفس النوع •

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

- ١ - مقدمة الى الاشتراكية (مكتبة القاهرة الحديثة)
عام ١٩٦٦
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادي (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٦٧
- ٣ - الاقتصاد القومى - مقدمة لدراسة النظرية النقدية
(مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٦٨
- ٤ - الماركسية - عرض وتحليل ونقد (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربى والغرب (مركز دراسات الوحدة
العربية ببيروت) الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨١
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر (المركز العربى
للبحث والنشر) عام ١٩٨٢

باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with special reference to Egypt (F. Cass, London), 1966.
2. Urbanisation and Economic Development in the Arab World (Arab University in Beirut), 1972.
3. The Modernization of Poverty (Brill, Leiden) 1974, 1981.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتم الانجذاب بدار الكتب ١٩٩٤/٩٤٢٠

I.S.B.N. 977-01-4155-0

إن المقالات التي يضمها هذا الكتاب تحاول كل منها، من زاوية أو أخرى، إعادة النظر في تحديد المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة أو النامية، وتحاول إعادة الجانب الاقتصادي منها إلى حجمه الطبيعي والنظر إليه كجزء من مشكلة أكبر وأخطر، هي القضية الحضارية، ومن ثم تثير الشك في بعض المقولات التي يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل الكثيرون منا إلى قبولها وكأنها من المسلّمات، وترفض تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه «اللحاق، أو سد الفجوة» بينها وبين البلاد الصناعية المسماة بالمتقدمة. كما تحاول إثارة الشك في الفكرة الشائعة عن هذه البلاد بأنها «بلاد الرخاء والرفاهية».